

جامعة الكوفة – كلية الآداب

قسم اللغة العربية

قرائن الإعراب والصيغ والمطابقة
في اللغة العربية

رسالة قدمتها إلى

مجلس كلية الآداب ـ جامعة الكوفة

أمـل باقـر عبد الحسين جبـارة

وهي جزء من متطلبـات نيل درجـة الماجستير في

اللغة العربية وآدابها

بإشراف الدكتور

محمد عبد الزهرة غافل الشريفي

صفر ١٤٢٩هـ آذار ٢٠٠٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْماً ﴾

صدق الله العظيم

(طه : الآية ١١٤)

إقرار المشرف العلمي :

اشهد أنّ إعداد هذه الرسالة قد جرى بإشرافي بمراحلها كافة وأرشحها للمناقشة .

الإمضاء :

الاســـم : أ.م.د محمد عبد الزهرة غافل

التاريخ :

بناء على ترشيح السيد المشرف العلمي وتقرير الخبير العلمي أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

الإمضاء :

رئيس القسم : أ.م.د خليل عبد السادة إبراهيم

التاريخ :

استنادا إلى محضر مجلس الكلية في جلسته الحادية عشرة المعقودة بتاريخ ٧ / ٤ / ٢٠٠٨م بشأن تشكيل لجنة لمناقشة الرسالة الموسومة بـ (قرائن الاعراب والصيغ والمطابقة) .

نقر نحن رئيس لجنة المناقشة وأعضاءها بأننا اطلعنا على الرسالة وناقشنا الطالبة في محتوياتها وفيما له علاقة بها بتاريخ ٢٢/ ٥ / ٢٠٠٨م ووجدناها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها وبتقدير(جيد جداً) .

الإمضاء
الاسم : **أ.م.د علاء الدين هاشم**
عضوا
التاريخ : / / ٢٠٠٨م

الإمضاء
الاسم : **أ. د عائد كريم علوان**
رئيس اللجنة
التاريخ : / / ٢٠٠٨م

الإمضاء
الاسم :**أ.م.د هادي عبد علي هويدي**
عضوا
التاريخ : / / ٢٠٠٨م

الإمضاء
الاسم : **أ.م.د محمد عبد الزهرة غافل**
عضوا ومشرفا
التاريخ : / / ٢٠٠٨م

صادق مجلس كليه الآداب – جامعه الكوفة بإقرار لجنة المناقشة

الإمضاء

الأستاذ الدكتور **عبد علي حسن الخفاف**

عميد الكلية

التاريخ :   /   / ٢٠٠٨م

الإهــداء

إلى عائلتي الكريمة ، شكراً وعرفاناً .

الباحثـــة

شكر وتقدير

بعد مسيرة طويلة في البحث والتقصي ، مدّ يد العون لي كثيرون سواء أكان بالتشجيع أم بالرأي أو بالخبرة الداعمة للبحث ، أو بالكتاب المفيد ، فأحمد الله على تيسيره صعوبات أمور البحث بوساطة هؤلاء الكرام على ما أفاضوا عليّ من كرمهم ، فلا يسعني إلاّ أن أقدم الشكر الجزيل لـ :

١ ـ أساتذتي الكرام في قسم اللغة العربية ، ولجنة الدراسات العليا لمتابعتهم الجادة في سير الدراسة .

٢ ـ لجنة المناقشة رئاسةً وأعضاء لما عانوه في قراءة هذه الرسالة وما سيفضون به على الباحثة والبحث من ملاحظات سديدة تقوي البحث وتدعمه .

٣ ـ أستاذي الفاضل الدكتور محمد عبد الزهرة غافل الشريفي الذي تفضل عليّ بالإشراف على رسالتي فكان خير عون في إنجاز هذه الرسالة بهذا الشكل .

٤ ـ عائلتي الكريمة ، والى كل أخ وصديق مدّ لي يد العون والمساعدة .

٥ ـ العاملين في مكتباتنا ومنها : مكتبة كلية الآداب ، ومكتبة قسم اللغة العربية في كلية التربية للبنات ، والمكتبة الأدبية المختصة .

أ

المحتويـــات


المقدمـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمــة :

يُعدّ البحث في القرائن من أبرز علائم. الدرس اللغوي الحديث على رغم اهتمام القدماء بها ، بيد أن الفرق بينهما يكمن في اتباع المنهج وتوسع المساحة أو ضيقها ، أما القدماء فقد ذكروها على شكل تعريفات أو شروط للحفاظ على المعنى وأمن اللبس إلا أنهم لم يجعلوها تحت مصطلح مستقل صريح ، إنما تناولوها في بطون كتبهم بالتلميح ، لاهتمامهم بالمعنى الذي يعد أثراً من الآثار النحوية ، فالناظر في أي كتاب نحوي يجد عبارات من مثل (**إذا أمن اللبس**) أو (**مع أمن اللبس**) أو (**وإن بشكل خيف لبس يجتنب**) وغيرها من التعبيرات التي تؤذن بأن هناك انحرافاً وخروجاً ما قد يقع في النص من دون أن يؤثر في المعنى لأنه في الحقيقة واضح أو مفهوم بالقرائن الدالة عليه .

وقد بدا أن جمهور النحويين المحدثين يدرسون النحو على نحو ما تركه لنا النحويون القدماء ، من هنا تكمن مركزية هذا الموضوع ، ذلك أن آراء القدماء في القرينة يفصح عن دورهم وجهودهم فيه ، إلا أن العلم اللغوي الحديث اقتضى أن تدرس هذه المادة دراسة جديدة مع ما يتناسب

والتطور العلمي في دراسة اللغة وربطها بأساليب البحث العلمي ووصلها بطرائق التفكير المألوف ، حتى لا تبقى مادة غريبة تنبو عنها الأذواق وترتبط بواقع الحياة العقلية ، وارتباطها بواقع العصر ، وواقع الناس الذين يتكلمون بهذه اللغة ويفكرون بها ، فاختلطت بها أصالة التراث بالبحث اللغوي المعاصر، لتكون بذلك دراسة معدّة لتيسير النحو على طالبيه .

وتنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات التي اجتمعت بها المناهج كالمنهج الوصفي والتحويلي والمعياري ، كل بحسب معطياته على وفق ما تمليه حاجة البحث ، ففي العربية مساحة واسعة للتعبير عن المعنى ، إذ يُعبّر عنه بطرائق مختلفة وهذا المعنى وإن كان مستحصلاً من تلك الطرائق مفهومه العام لكن ثمة خصوصيات معينة تزاد على عموم المعنى لها أثرها في إضفاء إبانات جديدة للمتلقي .

ووجدت نفسي راغبة في دراسة**(قرائن الإعراب والصيغ والمطابقة)** من جهة أن الموضوع سيطوف بي وسأخوض في التراث في جوانب كثيرة من اللغة والبلاغة والنقد الأدبي والتفسير وعلوم القرآن ، وكلها لها علاقة بالقرائن اللفظية في وجه من الوجوه ، وهذا يدلّنا على خطورة أمر القرائن إذ أنها لا تكلفنا قاعدة جديدة أو مادة جديدة بل يأتي المعنى محمولاً في التركيب

متراكباً مع الدلالة المعجمية واللفظية عن طريق صياغة التركيب بحيث يجعل القرينة أداة لأمن اللبس ، فضلاً على أن القرائن المدروسة من القرائن اللفظية ، وهي أظهر القرائن الدلالية التي توضح المعنى ، ومن وظيفتها

انطلق البحث في إبراز العلاقة بين معنى التركيب والقاعدة النحوية، أو دلالة النص ، والقرينة اللفظية تعين على إظهار المعنى فتكون بذلك آلة المتكلم في التعبير عن المقاصد بصورة سليمة من غير لبس ، وعُدّة المخاطب في معرفة المعاني والعبارات والصيغ ،لذا كانت وظيفة(**القرائن**) من الوجهة النحوية الدلالية وظيفة مزدوجة لأنها تعين كلاً من المُنشئ والمتلقي على الأداء والتلقي السليمين لتكون عملية التواصل ناجحة وسليمة .

وعلى أساس ما تقدم انبنت الرسالة من ثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتمهيد وتليها خاتمة .

مهدّت لتلك الرسالة ببعض المباحث اللغوية المهمة السريعة لننتقل إلى الفصول التطبيقية الكاشفة عن معنى القرينة ودلالتها في التركيب .

أما الفصل الأول : فعنون بـ(**قرينة الإعراب**) ، فقد أوجزت فيه مفهوم الإعراب في اللغة والاصطلاح ، ثم ذكرت علامات الإعراب الأصلية والفرعية وبعدها أوضحت علاقة الإعراب بالمعنى وافتراق النحويين في ذلك إلى مذاهب ، وبعدها بيّنت أن العلامة الإعرابية قرينة لفظية عند القدماء ، وبيّنت دلالة الإعراب من خلال السياق ، وأشرت بشيء من التفصيل إلى مسلك العلامة الإعرابية مع القرائن الأخرى ، وجعلت في نهاية الفصل موضوع الترخص بهذه القرينة اللفظية ومواضع الترخص فيها .

وعقدت الفصل الثاني لدراسة (**قرينة الصيغ**) ، بعد التعريف بها في اللغة والاصطلاح ، انتقلت إلى بيان دلالة قرينة الصيغة في السياق ، وتعدد المعنى الوظيفي للصيغ منها : المصادر والمشتقات والجموع وصيغ الأفعال ، ثم وضح البحث مسلك قرينة الصيغة مع القرائن الأخرى .

وكان الفصل الثالث معقوداً على (**قرينة المطابقة**) ، بعد التعرف بالمفهوم اللغوي والاصطلاحي وضحت جهات المطابقة من حيث ، النوع ، والعدد ، والشخص ، والتعيين ، والإعراب ، ثم بيّنت مسلك هذه القرينة مع القرائن الأخرى ، وختمت البحث بالنتائج التي استطعت أن أتوصل إليها من خلال دراستي للقرينة اللفظية .

أما مصادر البحث ومراجعه فقد تنوعت ما بين مصنفات النحو والصرف والمعنى والنقد والأدب والتفسير قديمها وحديثها .

ولست أزعم أني جئت بما لم يستطعه غيري ، وإنما حسبي الظن أني تناولت الموضوع بشكل متوائم مع معطيات التراث ومنجزات الفكر الحديث ، وإنما تم ذلك بعون الله وتوجيه الأستاذ

المشرف الدكتور محمد عبد الزهرة غافل الشريفي الذي هو بلا شك قسيم الطالب في الجهد ويستحق الشكر والعرفان .

والحمد لله رب العالمين

الباحثة

الرموز المستعملة

ظ	ينظر
ع . ج	عدد المجلة أو جزؤها
م . ج	المجلد
م . ن	المصدر أو المرجع السابق الذكر
ر . م	رسالة ماجستير
ر . د	رسالة دكتوراه



التمهيد

التمهيـــد

أولاً ـ مفهوم القرينة في اللغة والاصطلاح :

١ـمفهوم القرينة في اللغة :

ابتداءً لابد لنا من معرفة مدلول مفردة (**قرينـة**) في المعجمات العربية وغيرها ، علّه يكون سبيلاً لفهم توجهها الاصطلاحي .

ا – في المعجمات العربية :

إن للفظة (**قرينة**) معاني عدة ، وإذا ماشئنا البحث عنها فإنا سنجدها تحت مادة (**قَرَنَ**) واشتقاقاتها ، يقول الخليل(ت١٧٦هـ) **:((قَرَنْتُ الشيء أقرنتَه قرناً ، أي شَدَدْته إلى شيءٍ))**[١]، ويقال : فلان قرين فلان ، إذا كان لا يفارقه والجمع قرناء ، وقرينة الرجل امرأته[٢].ومن هنا نفهم أن معنى القَرْن هو الجمع والملازمة على وجه الدوام . وأضاف ابن فارس(ت٣٩٥هـ):إلى معنى الجمع معنى آخر للقرينة ، إذ يقول:القاف والراء والنون أصلان صحيحان،أحدهما يدل على جمع شيء إلى شيء والآخر شيء ينتأ بقوة وشدة،والقرينة نفس الإنسان كأنهما قد تقارنا[٣]. ونجد أن ابن فارس لم يبتعد كثيراً عن الخليل في بيانهما لمعنى مفردة القرينة ، فقد عبّر عن نفس الإنسان بالقرينة لأن النفس تلازم الإنسان وتصاحبه ما دام حياً،ويبدو أن معنى الملازمة في النفس هو الذي دعا إلى تسميتها بالقرينة ، ولكنه انفرد بمعنى القوة والشدة .

---

[١] العين : الخليل ، (قرن) ، ١٤١/٥

[٢] ظ : جمهرة اللغة : ابن دريد ، (رقن)، ٢/ ١٢٣

[٣] ظ : معجم مقاييس اللغة : ابن فارس ، (قرن)، ٨٥٢

ونلحظ أن الحال نفسها عند الراغب الأصفهاني(ت٤٢٥هـ) في تناوله لمعنى القرينة ، إذ يقول:((**الاقتران كالازدواج في كونه اجتماع شيئين أو أشياء في معنى من المعاني))**[٤]. والاجتماع يقتضي الملازمة .

وتحدث ابن سيده(ت٤٢٩هـ)عن الاقتران قائلاً :((**لززت الشيء بالشيء ، ألزّه لزّا_ قرنه به ، ألزّوا القريناء ، جاء فلان لَزْواً إذا جاء هو وصاحبه))**[٥] .

ومن المجاز ، قرن بين الحج والعُمرة قراناً و(**قرْن**) وهو قرينه في العلم والتجارة ، وبالكسر مثلك في الشجاعة[٦] ، وبالفتح مثلك في السن[٧] .

وجاء الرازي (ت٦٦٦هـ) بمعنى آخر للقرينة وهو الإبانة،إذ يقول : رجل أقرن بيّن ، فتكون

القرينة بيّنة ، أو العلامة البارزة المتميزة للشيء ، يقول :(**القُرْن**) بالضم الطرف الشاخص من

كل شيء [١].

وقال ابن منظور(ت٧١١هـ) : قرنت الشيء بالشيء وصلته[٢] . وقرن الشيء بغيره قرناً ، شده إليه ، وكل منهما قرين أي صاحب ، أي ملازم[٣] .

يتبين مما سبق ، إن المعجميين كادوا أن يتفقوا على أن دلالة (**قرن**) تدور جميعها حول معنى واحد هو الملازمة والاجتماع والصحبة لكونه معنى رديفاً لمادة (**قرن**) مع فرق ضئيل يذكره أبو هلال العسكري(ت٣٩٥هـ) يقول :((**أن الصحبة تفيد انتفاع أحد الصاحبين**

---

[٤] مفردات ألفاظ القرآن:الراغب،(قرن)، ٦٦٧،ظ:تاج اللغة وصحاح العربية:الجوهري،(قرن)، ١٥٩٤/٢
[٥] المخصص : ابن سيده ، ١٣ / ١٥٩
[٦] ظ : أساس البلاغة : الزمخشري ، (قرن)، ٢ / ٢٤٨
[٧] ظ : الكليات : أبو البقاء ، ٢٦٦
[١] ظ : مختار الصحاح : محمد بن أبو بكر الرازي ،٢٣٥
[٢] ظ : لسان العرب : ابن منظور ، (قرن)، ١٣ /٣٣١
[٣] ظ : معجم ألفاظ القرآن : الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، ٤٠/٥

بالآخر ولهذا يستعمل في الآدميين خاصة فيقال صحب زيدٌ عمراً وصحبه عمراً ولا يقال صحب النجم النجم أو الكون الكون ...، والمقارنة تفيد قيام أحد القرينين مع الآخر ويجري على طريقته وإن لم ينفعه ومن ثم قيل : قران النجوم))[٤] ٠

ب- في الاستعمال القرآني :

وردت مادة (**قرن**) وتصريفاتها اثنتي عشرة مرة موزعة ضمن آيات بينات على النحو الآتي : ست آيات[٥] وردت فيها لفظة قرين بمعنى صاحب[٦] ومنها قوله تعالى﴿ **وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيۡطَٰنُ لَهُۥ قَرِينٗا فَسَآءَ قَرِينٗا** ﴾(النساء/من الآية٣٨) ، وفي ثلاث آيات[٧] وردت لفظة **(مقرّن)** وهي القيود بالأغلال ، ومنها قوله تعالى﴿**وَإِذَآ أُلۡقُواْ مِنۡهَا مَكَانٗا ضَيِّقٗا مُّقَرَّنِينَ دَعَوۡاْ هُنَالِكَ ثُبُورٗا**﴾(الفرقان/١٣)،وفي آية واحدة وردت لفظة(**مقرن**) التي تعني الشبيه أو المماثل في قوله تعالى ﴿ **لِتَسۡتَوُۥاْ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذۡكُرُواْ نِعۡمَةَ رَبِّكُمۡ إِذَا ٱسۡتَوَيۡتُمۡ عَلَيۡهِ وَتَقُولُواْ سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقۡرِنِينَ** ﴾ (الزخرف/١٣) ٠

ووردت لفظة (قرناء) في آية واحدة في قوله تعالى﴿ **وَقَيَّضۡنَا لَهُمۡ قُرَنَآءَ فَزَيَّنُواْ لَهُم مَّا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡ** ﴾(فصلت/من الآية ٢٥) وهي جمع قرين٠ووردت لفظة (**مُقتَرنين**) مرة واحدة في قوله تعالى﴿**أَوۡ جَآءَ مَعَهُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ مُقۡتَرِنِينَ** ﴾(الزخرف/من الآية٥٣) وتعني الاجتماع ٠

---

[٤] الفروق اللغوية : أبو هلال العسكري ، ٣٠٨

[٥] الزخرف / ٣٦ و ٣٨ ، الصافات / ٥١ ، ق/٢٣ ، ٢٧

[٦] ظ : جامع البيان :الطبري ،٤ /٩٠ و الجامع لاحكام القرآن : القرطبي ، ١٨٦/٥

[٧] سورة ص / ٣٨ ، إبراهيم / ٤٩

ج- في الحديث النبوي الشريف :

أما في الحديث الشريف فقد نقل عن النبي(صلى الله عليه واله وسلم) حين أخبر علياً(عليه السلام) قائلاً:**((إنّ لك بيتاً في الجنة ، وإنك لذو قرنيها))**[١] أي طرفاها[٢] أو ذو جبليها للحسن والحسين[٣].

يتضح جلياً من خلال المقارنة بين الموروث اللغوي المعجمي والأصل الدلالي الوظيفي للقرينة النحوية اللغوية أنهما مشتركان أو متحدان في الإفادة على توجيه العنصر المعنوي للسياق إن كان لغوياً وللشيء إن كان مادياً ، فالقرينة كما تعني السيادة في المعجم اللغوي فكذلك الأمر مطابقاً في القرينة النحوية فتكون بمثابة الأداة المالكة لسلطة التحليل الوظيفي النحوي وأنها قادرة على توجيه مناسبات الخطاب ومناسبات المقال وإن القرينة النحوية تكون حداً بين مضطرب القاعدة ، فكان الاتفاق بينهما في هذا الباب.

د- في الموروث العربي :

أما ما جاء في الموروث العربي فيكفي أن نذكر ما جاء عن الإمام علي(عليه السلام) في إحدى خطبه قائلاً **((فمَن وصَف الله سبحانه فقد قرَنَهُ ومَن قرَنَهُ فقد ثنّاه))**[٤] فكمال الإخلاص له نفي الصفات عنه ، فمن وصف الله فقد قرنه لأن الموصوف يقارن الصفة والصفة تقارنه[٥]. ويظهر مما تقدم أن المفهوم اللغوي للقرينة يعيننا على التوصل إلى مفهوم القرينة الاصطلاحي .

٢- مفهوم القرينة في الاصطلاح :

---

[١] غريب الحديث : القاسم بن سلام الهروي ، ٧٨/٣ ، تهذيب اللغة : الأزهري ، (قرن)، ١٣/ ٣٣١، الفائق في غريب الحديث : الزمخشري ، (قرن) ،١٧٣/٣

[٢] ظ : لسان العرب : (قرن)،٣٣١/١٣

[٣] ظ : القاموس المحيط : الفيروز آبادي : (قرن) ، ١٠٩٧٦

[٤] نهج البلاغة : ١٥/١

[٥] ظ : نظرة في شرح نهج البلاغة : محمد حسن العاملي ، ٣٠

ما يزال تعريف القرينة غير ثابت لدى العلماء والباحثين فقد عرّفها التهانوي (ت١١٥٨هـ) بأنها الأمر الدال على الشيء من غير استعمال فيه[٦] ، وقيل هي((**أمر يشير إلى المطلوب**))[٧] .

وعرفها المحدثون بأنها((**ما يدل على المراد**))[٨] وهي عند آخر((**الدلالة اللفظية أو المعنوية التي تمحض المدلول وتصرفه إلى المراد مع منع غيره من الدخول فيه**))[٩] .

ومنهم من أعطاها معنى العموم والتوسع بأنها ((**كل ما يدل على المقصود**))[١٠] ، وهي نوعان : قرينة حالية أو معنوية والقرينة اللفظية أو المقالية[١١] .ومنهم من يرى أن القرائن المعنوية

هي العلاقات السياقية[١] .

ويرى الباحث دريد عبد الجليل أن القرينة هي ((**ظاهرة لفظية أو معنوية أو حالية يتوصل من خلالها إلى أمن اللبس الناشئ من تركيب المفردات بعضها مع بعض في سياقات متقاربة لفظاً أو معنىً ، ثم يتم ترجيح حكم على آخر بواسطتها**))[٢] .

وأيدته في هذا التعريف باحثة أخرى[٣] مضيفة عليه **(الظاهرة العقلية)**. ولاشك في أنها تعني بها تلك القرينة التي ترد من خارج النص ، أي التي يدركها العقل استنتاجاً من من دون أن تكون هناك قرينة لفظية أو معنوية

---

[٦] ظ : كشاف اصطلاحات الفنون : التهانوي ، ١٢٢٨/٥

[٧] التعريفات : علي بن محمد الجرجاني ، ١٥٢

[٨] دائرة معارف القرن العشرين : محمد فريد ، ٧٧١/٧

[٩] معجم المصطلحات النحوية والصرفية : محمد سمير نجيب ، ١٨٦

[١٠] موسوعة النحو والصرف والإعراب : أميل بديع يعقوب ، ٥٢٢

[١١] ظ : موسوعة علوم اللغة العربية : أميل بديع يعقوب ، ٢٨٠/٧

[١] ظ : مقالات في اللغة والأدب : د. تمام حسان ، ٨٠

[٢] القرينة النحوية في الأسماء المعربة : دريد عبد الجليل ، (ر٠ م) ، ٤

[٣] ظ : القرائن الدلالية للمعنى في التعبير القرآني : عدوية عبد الجبار ، (ر٠ د)، ٩

دالة عليها ، وهي أول من اعتمد عليها الأصوليون عند غياب قرينة المقال أو قرينة الحال التي تقوم على التفكير والاستدراك ٠

والقرينة في المنظور الاصطلاحي وردت عند المتقدمين بمصطلحات مغايرة تؤدي المفهوم نفسه منها مصطلح(**آية**) الذي استخدمه سيبويه في حديثه عن الحذف حين يعمد إليه الناطقون اعتماداً على القرائن الحالية المصاحبة للكلام ، فهي عناصر من العالم الخارجي نراها أو نسمعها أو نشمها أو نلمسها أو نذوقها فتصبح خبرة الحواس كأنها جزء من بناء اللغة تقوم مقام العناصر اللغوية اللفظية من ذلك حذف المبتدأ ودلالة الخبر عليه وذلك ((**أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت عبد الله وربي،كأنك قلت:ذاك عبد الله أو هذا عبد الله**))[٤]٠

وعبّر المبرد(ت٢٨٥هـ)عن القرينة بمصطلح(**الدليل**)[٥] ، وهذا ما نجده عند ابن السراج(ت٣١٦هـ)حين جعل القرينة علّة من العلل الأربع والعشرين ، إذ يقول:((**ألا ترى أنك تقول زيد أضربه وزيد تضربُهُ ، فإن كان موضع الفعل اسم فاعل ، لم تقل إلاّ(زيد ضاربه أنا أو أنت) لأن في تصاريف الفعل ما يدل على المضمر ماهو**))[٦] وهو بهذا تنبه على قرينة الصيغة وأثرها في التركيب ، إلا أنه عدّها(**دليلاً**) حين عدها من العلل الأربع والعشرين٠

ويقول ابن مالك(ت٦٧٢هـ) :

وحذف عامل المؤكد امتنع   وفي سواه لدليل مُتّسع

أي يجوز حذف عامل المصدر المبيّن للنوع أو للعدد إذا دلّ عليه دليل أو قرينة نحو :- سيرُ زيدٍ ،

---

[٤] الكتاب : سيبويه ، ١٣٠/٢

[٥] ظ : المقتضب : ١٨٧/٤

[٦] الأصول في النحو : ٧٢/١

لمن قال أيّ سيرٍ سرت ؟ وضربتين لمن قال ، كم ضربت زيداً ؟ لأن التقدير سرتُ سير زيدٍ ،
وضربته ضربتين[٧] .

أما ابن هشام (ت٧٦١هـ) فيقول :**((من شروط الحذف وجود دليل (حالي) كقولك لمن رفع سوطاً : زيداً ، بإضمار (اْضرب) ، ومنه ((مقالي)) كقولك لمن قال مَن اْضرب ؟ زيداً))**[١] .

والقرينة في كليهما قد ذكرت ، لأن الفعل قد ذكر أولاً في السؤال فا ستغني عنه آخراً في الجواب . ثم بدأ مصطلح(**القرينة**) يظهر تارة ويختفي أخرى ، وأول ظهوره كان عند ابن جني (ت٣٩٢هـ) في(**الخصائص**)إذ يقول :**((وذلك أن يشبه شيء شيئاً من موضع ، فيمضي حكمه على حكم الأول ...، فمن ذلك قولهم : جالس الحسن أو ابن سيرين ، ولو جالسهما جميعاً لكان مصيباً ...وإنما جاز ذلك في هذا الموضع لا لشيء راجع إلى النفس(أو) بل لقرينة انضمّت من جهة المعنى إلى (أو)))**[٢] والذي يقصده هو أن حرف العطف غير عامل ولكن القرينة المعنوية المتمثلة بالتبعية من خلال التشريك بين المتعاطفين ، لكنه لم يبقَ على هذا المصطلح إذ يعتاض عنه بمصطلح **(دليل)**[٣] الذي بقي عليه النحويون كـ (**ابن فارس**)[٤] ، وابن باشاذ[٥] .

واستعمل الزمخشري(ت٥٣٨هـ) مصطلح (**أمارة**) لإرادة معنى القرينة فيقول :**((لما تمكن اللبس في نحو قولك (زيدٌ عمرو**

---

[٧] ظ : شرح ابن عقيل ، ١٧٥/٢
[١] مغني اللبيب : ابن هشام ،٦٠٣/٢
[٢] الخصائص : ٣٤٧/١
[٣] ظ : م . ن : ٣٦٠/٢
[٤] ظ : الصاحبي : ٣١٠
[٥] ظ : شرح المقدمة المحسبة : ابن باشاذ، ٩٨/١

ضاربه) لم يعلم أيهما ٱلضارب ، فضرب إبراز الضمير أمارة فاصلة استمر على ذلك واطّرد في كل مكان لتقوية الأمارة وشد عضدها))[٦] ٠

ويـذكر أبـو البركـات الانبـاري(ت٥٧٧هـ) المـصطلح الازدواجـي **(الأمارة والدلالة)** بدلاً من القرينة إذ يقول **:((فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء))**[٧] ٠

ولم يستقر مصطلح **(القرينة)** إلاّ على يد ابن الحاجب[٨] والرضي[٩] ٠

ونلحظ أن البلاغيين ينظرون إلى المقام على أنه قرينة تسهم في عملية كشف المراد من الخطاب فالقرينة لديهم هو المعادل الموضوعي لما يسمى عندهم بـ **(الحال أو المقام)** وأن ما ذهب إليه البلاغيون لا خلاف عليه غير أنهم أشاروا إلى القرينة الخارجية ولم يتحدثوا عن القرائن الأخرى٠

وتعد صحيفة بشر بن المعتمر (ت٢١٠هـ) وثيقة بارزه في هذا الشأن إذ يقول **((المعنى**

ليس يشرُف أن يكون من المعاني الخاصة وكذلك ليس يتّضع بأن يكون من معاني العامة ، وإنما

مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال ، ومما يجب لكل مقام مقال))[١] وقد نالت هذه الإشارة **(العلاقة بين المقام والمقال)** اهتمام البلاغيين[٢] ٠

---

(٦) المحاجاة في المسائل النحوية : الزمخشري ، ١٤٧

(٧) الإنصاف : أبو البركات الانباري : ١/ ٤٦

(٨) ظ : الامالي النحوية : ابن الحاجب ، ٢٣

(٩) ظ : شرح الكافية :الرضي الاستر ابادي ،٦١/١ ، ١١/٢ ، ٥٧/٣ ، ٦٧/٤

(١) البيان والتبيين : الجاحظ ، ٨٦/١

(٢) ظ : البرهان في وجوه البيان : اسحق بن إبراهيم الكاتب ، ١٩٤ ، مفتاح العلوم السكاكي :٢٥٦، الإيضاح في علوم البلاغة : الخطيب القزويني ،٨٠

ولهذا ذهب تمام حسان إلى أن تصريح البلاغيين بفكرتي المقام والمقال يجعلهم متقدمين ألف سنة تقريباً على زمانهم لأن الاعتراف بهما بوصفهما عنصرين متميزين من أسس تحليل المعنى ، والذي يعد في الوقت الحاضر أهم الكشوفات في دراسة اللغة عند الغرب[٣] .

واستعمل المتكلمون الدلالة بوصفها قرينة لفظية أو معنوية أو عقلية أو وضعية وقرروا هذه العلاقات من خلال المدلول ، والمدلول عليه والعلاقة بينهما فسموها الدلالة اللفظية المعنوية وغير ذلك[٤] .

وإذا ماشئنا إيجاد الرابط الدلالي بين المعنى المعجمي للفظة**(القرينة)** والمفهوم الاصطلاحي لها فإنا سنجد أن ثمة واصلاً معنوياً بينهما فلما كانت الدلالة المعجمية لهذه اللفظة تتركز على معنى الملازمة والاجتماع فإن المضمون الاصطلاحي لها لا ينأى بنفسه بعيداً عن هذه الدلالة ، فلما كانت القرينة في الاصطلاح ترد من أجل تحقيق غاية ألا وهي كشف المعنى للوصول إلى المراد، كان لزاماً من هنا أن تكون هذه القرينة ملازمة للخطاب مجتمعة والمعنى في النص كي تكون دليلاً عليه ذلك بأن افتقادها في النص يدخل النص في متاهات الإبهام وتداخلات اللبس من من دون أن يصل المتلقي إلى معنى محدد لذا وجب أن تكون القرينة لازمة للمعنى يُعرف بها وتدل عليه .

ثانياً ـ أهمية القرائن اللغوية :

إن الجملة العربية مؤلفة من تراكيب متشابكة ، تتداخل فيما بينها لتؤدي وظائفها التي

---

[٣] ظ : اللغة العربية معناها ومبناها :٣٣٧ ، تمام حسان ، تطور البحث الدلالي: محمد حسين الصغير ، ٣٣ـ ٥٥

[٤] ظ : جامع العلوم : عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري ، ١٠٦/٢

جاءت من أجلها ، وهذا التداخل جعل اللبس يهيمن على أبوابها ، فتختلط الأمور ولم تستبن وتشتبه بغيرها ، فلم يتضح القصد ٠

ولما كان النحو العربي جملة من العلاقات الوظيفية التي((**تمد الجملة بالمعنى الأساسي باعتبارها معنى عميقاً لها ، قد يكون بعضها مشروطاً بشروط دلالية معينة حتى يصح وضعه في هذه الوظيفة النحوية أو تلك**))[٥] ، لذا ينبغي معرفة علاقات البنية ، لأن معرفة مثل هذه العلاقات في البنية العميقة ، إلزامي لتفسير الجملة تفسيراً دلالياً صحيحاً[٦] ، لنأمن اللبس الذي هو ((**احتمال**

اللفظ أو العبارة لأكثر من معنى من دون أن تكون الغلبة لمعنى على آخر))[١] ، وهو في اللغة والأدب تعدد احتمالات المعنى من دون قرينة تعيين أحد الاحتمالات أو ترجيحه[٢] ، أما في النحو فهو تعدد احتمالات دلالة الألفاظ والتراكيب وعسر إدراك المراد فيقتضي ضوابط أخرى وفقا لتلك الظاهرة ٠

إن((**غموض معاني الألفاظ والتراكيب وصعوبة فهم المقصود منها مما يؤدي إلى خروج المتكلم أحياناً عن المقاييس المألوفة في العربية إلى مقاييس أخرى تخلصاً من هذا الغموض**))[٣]، هذا التخلص أصبح علّة نحوية وصرفية تسوّغ خروج النص عن القاعدة ، لأن غرض المتكلم إزالة اللبس والغموض إذ كانت العرب بدافع الحرص على الإبانة والوضوح

---

[٥] النحو والدلالة : محمد حماسة ، ٤٢ -٤٣
[٦] ظ : في نحو اللغة وتراكيبها : خليل عمايرة ، ٥٤- ٥٥

[١] قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية : ٧٨
[٢] ظ : مقالات في اللغة والأدب : ٣٦٠
[٣] علة امن اللبس في اللغة العربية : مجيد خير الله راهي الزاملي ، (ر٠م) ، ٣

تتحاشى الخلط بين المعاني المختلفة[٤] ٠ مثال ذلك كسرهم اللام الجارة مع الإسم الظاهر خوفاً من اللبس بلام الابتداء ،وهذه اللام مفتوحة مع المضمر كأن تقول : إن هذا لَزيدٌ، بفتح اللام ورفع الإسم إذا أردنا التوكيد ، ونقول(**إن هذا لِزيدِ**) بكسر اللام والإسم إذا أردنا التملك[٥] ، ومنه فتح لام المستغاث وكسر لام المستغاث له فلو قلت يا(لَعمرو) بفتح اللام كنت مستغيثاً به ، ولو قلت يا (لِعمرو) بكسر اللام كنت مستغيثاً له[٦] ، لكننا لا نستطيع الاعتماد على قرينة الإعراب حين يكون الإسم مبنياً أو في حالة الوقف ، فيتعذر ظهور العلامة الفارقة بين المعنيين نحو: إن زيداً لهذا، فـ(**هذا**)مبني لا إعراب فيه((**فلولا كسر اللام وفتحها لما عرف الغرض ولالتبس فيما لا يظهر فيه الإعراب ، لذلك نقول : إن الغلامَ لَعيسى ، إذا أردت أنه هو ، وإن الغلام لِعيسى إذا أردنا أنه يملكه فهذه اللام مكسورة مع الظاهر أبداً لما ذكرناه من أرادة الفرق**))[٧] ٠

وهكذا فإنه إذا لم تكن ثمة قرينة من لفظ أو معنى أو حال تعين أحد المعاني المحتملة فذلك هو اللبس[٨] ٠وفي العربية أمثلة كثيرة من اللبس[٩] نذكر بعضاً منها :

١-كلما قال النحوي فيها (**إعرابان**) أو (**وجهان**) أو (**قولان**) فهو يعني بقوله أن فيها لبساً لأن من حق التركيب أن يكون له إعراب واحد ٠

٢-مناسبة الوصف للمضاف والمضاف إليه في الوقت نفسه نحو : كنت أقرأ في دار الكتب المصرية ، فلم يعلم (**المصرية**) للدار أم للكتب ٠

---

[٤] م . ن : ٣

[٥] ظ : كتاب اللامات : الزجاجي ، ٦٣

[٦] ظ : الجملة العربية والمعنى : د٠ فاضل السامرائي ، ٧٢

[٧] شرح المفصل : ابن يعيش ، ٢٦/٨

[٨] ظ : اللغة والنقد الأدبي : تمام حسان ، بحث منشور في مجلة فصول ، مج/٤،ع/١، ١٢٢

[٩] ظ : والجملة العربية والمعنى : فاضل السامرائي ،٨٣- ٩٩، مقالات في اللغة والأدب : ٣٦٠

٣- مناسبة التركيب الخبري للدعاء نحو : بارك الله فيك ٠

٤- تعدد احتمالات حرف الجر المحذوف نحو رغب زيد أن يغني ، فلا يعلم رغب **(عن)** أو **(من)** أن يغني ٠

٥- وقد تشتبه إضافة المصدر إلى فاعله أو إلى مفعوله نحو : زيارة الأصدقاء تسعد النفس إذ لا يعلم ما إذا كان الأصدقاء زائرين أو مزورين٠

٦- تعدد المعنى الوظيفي للأداة والصيغة نحو:ما أسعدك هذه الليلة،فهذا صالح للاستفهام و التعجب٠

٧- قد يصلح الإسم المجرور لأكثر من متعلق في الجملة نحو : اشتريت مزرعة لِزيدٍ ٠

وغيرها من المواضع كثيرة[١] ٠

ولما كانت المعاني كثيرة لا تحصى[٢] ، والألفاظ محدودة كان من البديهي أن تلتبس المعاني بعضها ببعض فكان لزاماً على واضع اللغة أو مستعملها أن يتبع سبلاً تقي المعاني من الخلط والغموض والإبهام ولأن اللغة تقوم على الإبانة والوضوح، أي إن كل معنى ليس بمنأى عن اللبس مالم يعتمد قرائن تحفظه وتبينه وتكشف عنه٠ لتكون الوظيفة الأساسية للقرينة في الكلام هو حفظ المعنى من اللبس، ولا يعني هذا أنها تكون قادرة على أداء وظيفتها من دون تضافر القرائن الأخرى معها . ولكن يحدث أحياناً أن تقوم هذه القرينة فيصلاً بين معنيين متداخلين أو متشابهين فينأى بإحداهما بعيداً عن الآخر ليكون دليلاً عليه يميزه من غيره ، ويسميها النحاة(**فرقاً**)[٣]،

---

[١] ظ : الجملة العربية والمعنى : ٨٣-٩٩ وفيها عقد الدكتور فاضل السامرائي ثلاث مباحث عن الجمل المتعددة المعنى والمتضادة والمختلفة في الدلالة ، وبيّن أسباب اللبس فيها ٠

[٢] ظ : دلائل الإعجاز : الجرجاني ، ٦٣

[٣] ظ : شرح المفصل : ٢٦/٨

ويسميها تمام حسان **(القيم الخلافية)**[٤] وهي فروق بين المعنى والمعنى أو بين المبنى والمبنى ، وحين تصبح بين المعنى والمعنى تصبح قرينة معنوية كما في **(المخالفة)** ففي قولنا:نحن العربُ نكرم الضيف ، ونحن العربَ نكرم الضيف، تكون القيمة الخلافية المراعاة في نصب هذا الإسم هي الفرق بينه وبين الخبر في الجملة الأولى ، فـ**(العرب)** في الجملة الأولى خبر وما بعده مستأنف والعرب في الثانية مختص وما بعده خبر ولو اتحد المعنى لاتحد المبنى فأصبحت الحركة واحدة فيهما ، ولكن إرادة **(المخالفة)** بينهما كانت قرينة معنوية تتضافر مع اختلاف الحركة لبيان أن هذا
خبر وهذا مختص[١].

أما حين تكون القيم الخلافية بين المبنى والمبنى تصبح قرينة لفظية ، وتكون مباني التصريف هي المسرح الأكبر للقيم الخلافية فتسند الأفعال إسنادات مختلفة بحسب التكلم والخطاب والغيبة وبحسب الإفراد والتثنية والجمع وبحسب التذكير والتأنيث ، وتكون معاني التصريف مجالاً للقيم الخلافية نحو(**ٱضرب ، ويضرب)** فالأول دل على الفعلية والأمرية وأُسند إلى المخاطب ، والثاني دلّ على الفعلية والمضارعة وأُسند إلى الغائب[٢] . فكان نوع الضمير الذي أسند إلى الفعل قيمة خلافية لفظية فضلاً عن حرف المضارعة(**الياء)** في يضرب للتفريق بين الفعلين .

---

[٤] القيم الخلافية:وهي الفروق والمقابلات التي تساعد على ادراك جهات الاختلاف بين المعنى والمعنى كما هو في باب(الاختصاص) فالقيمة الخلافية المراعاة في نصب الاسم المختص هي المقابله بينه وبين الخبر الواقع بعد مبتدأ مشابه لما قبل الاسم المنصوب(نحن العربَ نُكرم الضيفِ)أو تكون بين المبني والمبني (فَعَل)(فاعل)فالفتحة القصيرة في فاء(فعل) تقابلها الفتحة الطويلة في فاء(فاعل) قيمة خلافية لفظية،ايجابية،أما إذا لم يظهر هذا الفرق فتكون القيمة خلافية سلبية، ظ : اللغة العربية معناها ومبناها:٢٠٠، القرائن النحوية (بحث) : ٣٧

[١] ظ : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٠٠- ٢٠١

[٢] ظ : م . ن : ٨٤

وقد تكون القيمة الخلافية بين الأصوات حين يتفق صوتان في كل شيء كـ (**الجهر والهمس ، والشدة والرخاوة ، العلو والانخفاض**) إلا شيئاً واحداً هو الفارق بينهما والذي يحمل جرثومة القيمة الخلافية بينهما نحو (**سار**) بترقيق السين ، و(**صار**) بتفخيم الصاد ، فالترقيق والتفخيم هو الذي حمل جرثومة الفرق بينهما[٣] .

ومن هنا يتبين أن النحويين حرصوا على منع اللبس وإزالته وذلك بتقعيدهم القواعد النحوية والصرفية ، وكثرة تحذيرهم من الوقوع في اللبس ، مما يؤدي إليه من خلط بين الأصلي والزائد في الحروف أو عدم فهم لدلالة الجملة ... فضلاً عما يؤدي إليه اللبس من عدم تمكن الإعراب الصحيح للجمل[٤]. وعلى هذا الأساس بنى النحويون قواعدهم على مجموعة قرائن استنبطوها من استقراء كلام العرب سعياً منهم وراء هدف أساس هو أمن اللبس .

يقول ابن مالك (ت٦٧٢هـ) :((**وإن بشكلٍ خِيفَ لَبسٍ يُجتَنب**))[٥].ومعنى هذا أن أمن اللبس
مطلب إلزامي ، وأن السياق من شأنه أن يرصد من القرائن ما يؤدي إلى وضوح المعنى[٦] ، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى استعمال القرائن بغية التوصل إلى أمن اللبس وتحاشي ذلك الإبهام ، وليستغني المعنى بالحد الأدنى من القرائن المتوفرة ، وتجرده من القرائن الزائدة بالتسامح بها والانفلات بالمعنى وتحرره بعيداً عن القواعد .

ثالثاً – أقسام القرينة لدى العلماء

---

[٣] ظ : دلالة السياق : ردّة الله الطلحي ، ٣٤٨
[٤] ظ : مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين : كامل الخويسكي ، ١
[٥] شرح ابن عقيل : ١١٧/٢
[٦] ظ : مقالات في اللغة والأدب ، ١٦٣

لم ينصرف النحويون إلى الإعراب وحده كما هم متّهمون ، و((**لم يجعلوا النحو وحده هو**

الذي يمد الجملة بمعناها،وكانت نظرتهم في ذلك أكثر اتساعاً وشمولاً بحيث لم يضطروا معها إلى التغيير المستمر، وذلك أنهم يجعلون من المفردات كذلك بدلالاتها عنصراً يمد الجملة كلها بمعناها))[١]. ولعل نظرة إلى ماخلّفه علماء العرب الأوائل تفصح عن إشارات عميقة لغير قرينة الإعراب، وتبين اهتمامهم بشأن القرائن السياقية والحالية واللفظية . فصاحب أول كتاب نحوي وصل إلينا أهتم بعنصر المعنى اهتماماً واضحاً ، حتى إن أتباع مدرسة الكوفة كانوا يرون أن سيبويه((**عمل كلام العرب على المعاني وخلّى عن الألفاظ))**[٢] ،لأنه أولى جانب المعنى اهتماماً كبيراً ولعل أبرز مواضع الاهتمام بتنظيم الكلام وتنسيق العبارة هو تصنيف الكلام اعتماداً على الصحة النحوية والدلالية وعدمها إذ يقول:((**فمنه مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب))**[٣]. ويلاحظ أن مذهباً يعتمد على معيار الصدق والكذب يفترض أن يجمع حسن التركيب إلى حسن التوائم مع الواقع الخارجي(**المقام**) ، ويلاحظ أن هذا المعيار يشير تركيبياً إلى أمرين مهمين :

١- التطالب اللفظي الذي يمليه أحد الألفاظ على الألفاظ الأخرى في الجملة كما هي الحال في صحة التطالب بين (**أتيتك وأمس**) و(**سآتيك وغداً**) في المستقيم الحسن ، أي إن التوافق الدلالي مطلب رئيسي في الأداء اللغوي السليم[٤]. فحسن الكلام راجع لسلامة تركيبه النحوي وسلامة معناه،إذ توافَقَ

---

[١] النحو والدلالة : ٢٧
[٢] طبقات النحويين واللغويين : الزبيدي ، ١٣١
[٣] الكتاب : ٢٥/١
[٤] ظ : دلالة السياق : ٦٢-٦٣

الاختيار بين عناصر بناء الجملة ... وقد اتفق المثالان كذلك مع الوضع النحوي الذي تقرره البنية الأساسية[٥] .

٢- إلماح سيبويه قضية التوافق اللغوي والواقع الخارجي في مثاليه عن المستقيم الكذب في مثل (**حملت الجبل ، وشربت ماء البحر**) وهو أمر يدعو إلى أن التركيب اللغوي الصحيح نحوياً ليس
بالضرورة أن يقود إلى معنى صحيح دائماً[٦]. فنجد أن سيبويه عبّر عن صحة التركيب نحوياً بقوله (**مستقيم**) فالقاعدة النحوية مستقيمة في جملة (**حملتُ الجبل**) غير أنه عبّر عن عدم وقوع المعنى بـ(**الكذب**) إذ لا تقبل هذه الجملة دلالياً وإن كانت مستقيمة نحوياً . فهي غير مقبولة في العرف اللغوي لفقدان توافقها المضموني .

فالتطالب المعجمي[١] والتركيب فيما بين الكلمات يحقق دلالة معجمية ونحوية تحقق للنص دوراً من المقبولية .

ويعدّ المعنى المعجمي أساساً لأي دلالة تركيبية ، لأن العلاقات التركيبية تقوم بسبب المعاني المعجمية للألفاظ المؤتلفة ، فهي أساس أمن اللبس فيها ، وهذا يعني أنه لا تقوم علاقات سياقية بين ألفاظ لا معنى لها ، أي لا يمكن أن يتصور أي معنى وظيفي في تركيب هرائي لا أصل له في المعجم.

[٥] ظ : النحو والدلالة : ٦٤
[٦] ظ : دلالة السياق : ٦٢-٦٣

[١] أي ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها ، فلا يمكن ان نقول مثلاً أكلت القلم لتنافي التطالب المعجمي بين الأكل والقلم

يقول الجرجاني(ت ٤٧١هـ) :((**اعلم أني لست أقول أن الفكر لا يتعلق بمعاني الكلم المفردة أصلا، لكن أقول انه لا يتعلق بها مجردة من معاني النحو وتوخيها فيها...**))[٢] ويقول أيضاً :((**ولا يتصور أن تعرف للفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه ، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيباً ونظماً**))[٣] .

ويلاحظ على الرغم من توافر القرائن اللفظية والمعنوية في مثالي سيبويه المتمثلة بقرينة الإسناد المعنوية ، وقرينة العلامة الإعرابية اللفظية ، وقرينة التعدية المعنوية في الأولى ، وقرينة النسبة المعنوية في الثانية إلا أنهما غير مقبولتين لانعدام القرينة العقلية . ويبدو أن أذكى محاولة لتفسير العلاقات السياقية والاهتمام بالقرائن مجتمعة هو ما ذهب إليه أحد أئمة اللغة[٤] وهو عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ) صاحب مصطلح التعليق الذي أنكر إمكان الفصل بين اللفظ والمعنى وإمكان الحديث عن اللفظ منفرداً بالحسن والمزيّة[٥] ، من دون أن يكون لذلك رابط بالمعنى ، وذلك خلال حديثه عن النظم إذ يقول : ((**ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب بعض**))[٦] ويعود للقول أيضاً ((**... ثم اعلم أن ليست المزيّة بواجبة لها في أنفسها ومن حيث هي على الإطلاق ، ... ، ثم بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض**))[٧] ، وقد قصد بقوله هذا إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بوساطة مايسمى بالقرائن

---

[٢] دلائل الاعجاز : ٤١٠
[٣] م . ن : ٥٣
[٤] ظ : الإعلام : الزركلي ، ١٧٤/٤
[٥] ظ : دلائل الإعجاز : ٢٨١ ، ابن جني والجرجاني : د٠جميل سعيد ،١٨٧ (بحث)
[٦] دلائل الإعجاز : ١٣
[٧] م . ن : ٨٢

اللفظية والمعنوية والحالية[١] ، وهذا يعني أن ((**تركيب الكلمات هو الذي يعطي لكل جزئية أهميتها في السياق ... فالسياق هو نقطة البدء ، بحيث لا يمكن وجود كيان للتعبير إلاّ من خلاله، وحينئذٍ من الواجب رصد السياق ثم البحث عن الألفاظ وعلاقاتها فيه ثانياً**))[٢] ٠

ومنهم من تناول مصطلح (**القرينة**) صراحة ، كابن يعيش (ت٦٤٣هـ) في حديثه عن المبتدأ والخبر وهما مما لايغني واحد منهما عن الآخر، إذ يقول :((**...إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالتها عليه**))[٣] ، فكانت القرينة في نظره دليلاً على المعنى ينفي حتمية ذكرهما معاً مع وجود هذا الدليل اللغوي لفظياً أو حالياً ٠

وقد وردت القرينة ليس بلفظها الصريح على شكل تعريف أو شروط ، كتعريفهم لـ(التمييز) مثلاً على أنه ((**اسم نكرة متضمن معنى (من) ليبين ما قبله من إبهام ذات أو نسبة**))[٤] ، إذ يتبين مفهوم القرينة لديهم من خلال إشارتهم إلى أنه لفظ يقوم بإزالة الإبهام وكشف المعنى والتحديد الدقيق وإزالة الاحتمالات المتعددة في المعنى فكانت القرينة بذلك مقالية لتوضيح النص من دون أية إشارة إلى القرينة الحالية التي تعين أحياناً على كشف ماهو محذوف أو مقدر ٠

أما ابن مالك (ت٦٧٢هـ) فيظهر مفهوم القرينة عنده على شكل شروط من خلال تعريفه

للحال ، إذ يقول :

---

[١] ظ : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٨٨

[٢] البلاغة والأسلوبية : د٠محمد عبد المطلب ، ٢٤١- ٢٤٢

[٣] شرح المفصل : ٩٤/١

[٤] حاشية يس على التصريح : يس العليمي ، ٣٩٤/١

الحال وصف فضلة منتصب   مفهم في حال كفردا اذهب[٥]

يتضح من هذا التعريف أن مفهوم القرينة لديه هي مجموعة شروط فكون الحال (**وصفا**) تحديد للصيغة وهي قرينة لفظية ، وكونه (**فضلة**) رتبة لأن الفضلة رتبتها التأخير وهي قرينة لفظية وكونه (**منتصباً**) علامة إعرابية وهي قرينة لفظية،وكونه (**مفهماً في الحال**) ملابسة وهي قرينة معنوية .

يتبين مما ورد أن اللغويين والنحويين تناولوا القرينة بالمصطلح الصريح وأخرى بالإشارة والتلميح كدليل لفظي أو حالي على شكل شرط أو تعريف من دون أن يجعلوها أساساً للتناول النحوي ، يعتممن دون عليها في مواضع محددة . في ضمن الباب الذي ذكرت فيه ٠

أما البلاغيون فعندهم المعاني تُفضل الأسماء[٦] ، لذلك لابد من حصر الدوال اللفظية وغير اللفظية عن تلك المعاني ، وذهب الجاحظ (ت٢٥٥هـ) إلى أن أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة ((**أولها اللفظ ، ثم الإشارة ، ثم العقد ، ثم الخط ، ثم الحال التي تسمى نِصبة**))[١]. والإشارة أما أن تكون ((**باليد ، وبالرأس ، وبالعين...وقد يتهدد رافع السوط والسيف فيكون ذلك زجراً، رادعاً،ويكون وعيداً وتحذيراً**))[٢]. وهذا يعني أن الحركة قرينة على المعنى ، وقد تصاحب اللفظ فتكون موضحة ومفسّرة له ، وقد تنوب عنه ، يقول الجاحظ :((**والإشارة واللفظ شريكان ، ونِعْمَ العون هي له ، ونِعْم الترجمان هي عنه ، وما أكثر ما تنوب**

---

[٥] شرح ابن عقيل : ٢٤٢/٢
[٦] ظ : الحيوان : الجاحظ ، ١/ ٢٠١
[١] البيان والتبيين : الجاحظ ، ٥٥/١
[٢] م . ن : ٥٥/١

عن اللفظ ، وما تغني عن الخط))[٣] ، وورد في كلام العرب عددٌ من الشواهد على إغناء الإشارة عن اللفظ نحو قول عمر بن أبي ربيعة :

أشارت بطرف العين خِيفة أهلَها إشارة محزونٍ ولم تتكلمِ

فأيْقنْتُ أنَّ الطرفَ قد قال مرحباً وأهلاً وسهلاً بالحبيبِ المتيّمِ[٤]

فهيأة المتكلم من خلال حركات جسمه إذا صاحبت اللفظ كانت جزءاً منه أو متمماً لمعناه أو مفسراً له ، وبذلك تكون هيأة المتكلم قرينة مقامية من قرائن السياق .

أما (**النِصبة**) فهي تناظر قرينة الحال خارج السياق اللفظي والإشاري ، يقول الجاحظ :((**الحال الناطقة بغير اللفظ،والمشيرة بغير اليد،وذلك ظاهر السموات والأرض...))**[٥] وهذا يعني أنه يشير إلى القرينة العقلية من خلال فهم دلالة المعجمات الناطقة بالعِبَر والمغزى .

وهذا يعني أن البلاغيين يوحمن دون بين مصطلحي الحال والمقام ، يقول الخطيب القزويني :((**مقتضى الحال مختلف،فإن مقامات الكلام متفاوتة ، فمقام التنكير يباين مقام التعريف ، ومقام الإطلاق يباين مقام التقييد...وكذا خطاب الذكي يباين خطاب الغبي ، وكذا لكل كلمة مع صاحبتها مقام))**[٦] ومن هذا النص يتبين فضلاً عن مساواته بين المقام والحال ، إشارته إلى خطاب الذكي وخطاب الغبي بوصفه أيضاً مقاماً ، ((**وكذلك فانه من الخطأ أن يجلب ألفاظ الأعراب وألفاظ العوام وهو في صناعة الكلام**

---

[٣] م . ن : ٥٥/١
[٤] ديوان عمر بن أبي ربيعة : ١٨٠
[٥] البيان والتبيين : ٥٧/١
[٦] الإيضاح في علوم البلاغة : القزويني ، ٨/٧

داخل ، ولكل مقام مقال،ولكل صناعة شكل))[٧] فالمقال عند البلاغيين يجب أن يناسب المقام الاجتماعي والثقافي للمتكلم والسامع ٠

أما الأصوليون فالحجة التي يستنمن دون إليها في مذاهبهم النحوية ما قاله العرب أنفسهم لا ما

قاله النحاة[١] ، فقد ظهر لديهم أن قصد المتكلم يعرف من الكلام[٢] ، فضلاً عمّا يقترن ، به من القرائن الحالية واللفظية وحال المتكلم وغير ذلك[٣] ، أي ما يعرف بسياق الحال[٤] ، فـ ((**اللفظ الخاص قد ينتقل إلى معنى العموم بالإرادة ، والعام قد ينتقل إلى الخصوص بالإرادة فإذا دُعي إلى غداء فقال: والله لا أتغدى ، أو قيل له : نم ، فقال ، والله لاأنام ،... فهذه كلها ألفاظ عامة نقلت إلى معنى الخصوص بإرادة المتكلم التي يقطع السامع عند سماعها بأنه لم يرد النفي إلى آخر العمر..))**[٥].

وهو بهذا يشير إلى القرينة العقلية والحالية التي يعتمد عليها السامع لمعرفة قصد المتكلم ،إذ اهتم الأصوليون بالقرائن اللفظية فضلاً عن الحالية ، ويحدد القاضي عبد الجبار(ت٤١٥هـ) شروط الفصاحة على شكل قرائن مقالية مخصوصة في الكلام إذ يقول:((**اعلم أن الفصاحة لا تظهر في إفراد الكلام وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة ، ولابد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفه وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة**

[٧] الحيوان : ٣٦٨/٢ ، ظ : ٢٠١/١

[١] ظ : الذريعة في أصول الشريعة : الشريف المرتضى ،٢٦٢/١

[٢] ظ : دراسة المعنى عند الاصوليين : طاهر سليمان ،١٦

[٣] ظ :اعلام الموقعين من رب العالمين : ابن القيّم ، ١١٩/٢

[٤] ظ : علم اللغة المقدمه للقارئ العربي : السعران ، ٣٣٨

[٥] اعلام الموقعين عن رب العالمين : ٢١٨/١ ، ظ : دلالة السياق :١٤٢

التـي تتنـاول الـضم،وقد تكـون بـالإعراب الـذي لـه مـدخل فيـه وقـد تكـون بالمواقع وليس لهذه الأقسام رابـع))[٦] وهو بهذا يذكر القرائن على شكل شروط للفصاحة فقوله (**الضم**) قرينة إسناد معنوية ، والإعراب قرينة (**العلامة الإعرابية**) لفظية والموقع قرينة (**الرتبة**) اللفظية ، وهذا يعني انه اهتم بقرائن المقال من دون غيرها ٠

أما قرينة الحال التي تشمل الظروف والأحوال والمناسبات التي تصحب النص في مواضع فتكشف عن المعنى المراد ويشمل ذلك جميع النشاط اللغوي المنطوق والمكتوب[٧] ، ويمكن فهم تعابير القرآن الكريم بواسطة إحدى القرائن الدلالية ، إذ يروى أن الإمام الصادق (عليه السلام) أنه قال :**((كتاب الله عز وجل على أربعة أشياء : العبارة ، والإشارة ، واللطائف ، والحقائق ، فالعبارة للعوام ، والإشارة للخواص ، واللطائف للأولياء ، والحقائق للأنبياء))**[٨]. لذا كانت ((**دلالة معاني الكلمات تتطلب تحليلا للسياقات والمواقف التي ترد فيها))**[٩] ٠

وقد تبادر الدلالة الاجتماعية في معنى اللفظ وضبط مدلوله ، فهي وسيلة لكشف الغموض
والإبهام عن الألفاظ[١] ، فمثلاً كلمة امرأة يصيبها التخصيص وتكشف عنها قرائن السياق ، ففي

---

[٦] المغنى في أبواب التوحيد والعدل : القاضي عبد الجبار ، ١٩٩/١٦
[٧] ظ : علم اللغة : السعران ، ٣٣٨
[٨] بحار الانوار: محمد باقر المجلسي ، ٢٧٨/٧٥، وظ : عوالي اللئالي العزيزية في الاحاديث الدينية : ابن ابي جمهور الاحسائي ، ١٠٥/٤ ، نقل القول نفسه عن الامام علي (عليه السلام)
[٩] علم الدلالة : احمد مختار ، ٦٩

[١] ظ : الصورة الفنية في المثل القرآني : محمد حسين الصغير ، ٢٤٩

قوله تعالى﴿ **امرَأَتَ نُوحٍ وَامرَأَتَ لُوطٍ** ﴾(التحريم/من الآية١٠) و﴿ **امرَأَتَ فِرعَونَ** ﴾(التحريم/من الآية١١) ولم يقل (**زوجة**)((**ففي ذلك دلالة اجتماعية رائعة في الخيانة الدينية التي أحدثاها ، انفصلت عرى الزوجية وعادت كل زوج منهما امرأة فحسب ، وفي امرأة فرعون تعطلت آية الزوجية بكفر فرعون وإيمانها فعادا حقيقتين مختلفتين لا تربطهما رابطة من سكن ولاصلة مودّة،فعادت زوجته امرأة**)) [٢].

أما تقسيم القرينة عموماً فقد قسمها الفقهاء على نوعين :

١- ((**قرينة قاطعة : وهي التي تكون دلالتها لا تقبل إثبات العكس ٠**

٢- **قرينة غير قاطعة : وهي أن تكون دلالتها تفيد إثبات العكس**))[٣] ٠

أما الأصوليون فقرائن التخصيص عندهم تقسم على :

أ- قرائن لفظية : وتقسم على ، متصلة ومنفصلة ٠

ب-قرائن غير لفظية : وتتألف من : ١- الحس ٢- العقل ٣- العرف أو العادة ٤- الإجماع[٤] ٠

والمعروف عند النحاة والبلاغيين تقسيم القرينة إلى : مقالية ومقامية ومنهم من يزيد عليهما القرينة العقلية ومنهم من لا يذكرها ويكتفي بالحالية بوصفها جزءاً منها[٥] ٠

وأول من تنبه على تقسيم القرائن وتوزيعها على أبواب النحو المختلفة هو الدكتور تمام حسان ، إذ صنّف القرائن إلى : مادية وعقلية وهذه تقسم على عهدية ذهنية ومنطقية ، والقسم الثالث أطلق عليه(**قرائن التعليق**)

---

(٢) التوظيف الدلالي : قاسم الظواهري،(ر٠م) ٧٠،

(٣) معجم لغة الفقهاء : محمد رواس ، ٣٦٢

(٤) ظ : دراسة المعنى عند الأصوليين : ٣٧

(٥) ظ : ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : طاهر سليمان ، ١٠٤

وتقسم على القرينة الحالية والمقالية التي تقسم بدورها إلى فرعين أساسيين[٦] هما :

١-القرائن المعنوية :((**وهي التي يحكم بدلالتها المعنى وصحته**))[٧] ، وتشمل ، الإسناد ، والتخصيص ، والنسبة ، والتبعية ، والمخالفة[٨] .

٢-القرائن اللفظية :((**وهي اللفظ الذي يدل على المعنى المقصود ولولاه لم يتضح المعنى**))[٩] ،

٣-وتشمل ، الإعراب ، والصيغة ، والمطابقة ، والرتبة ، والربط ، والتضام ، والأداة، والتنغيم[١]٠وبقى هذا التقسيم مقبولاً لدى الباحثين المحدثين[٢] ، فلم نجد من ذهب إلى تقسيم آخر، إلاّ بعض الفرق البسيط إذ عدّ بعض الباحثين[٣] قرينة النسبة قرينة لفظية معتمداً على الشكل من خلال علاقة التضام بين المضاف والمضاف إليه ففي قوله تعالى﴿ **ٱلحَمدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلعَالَمِينَ**﴾(الفاتحة/٢) يرى أن كلمة(**رَبِّ**) حُدّدت دلالتها باللفظة التي بعدها(**ٱلعَالَمِينَ**)٠والحق أن (**النسبة**) بنوعيها الإضافة والجر قرينة معنوية وإن الجر بالحرف يضيف معاني الأفعال إلى الأسماء وتنسبها إليها، أما الإضافة فتضيف معنى التخصيص أو التعريف إلى الإسم أو الفعل أو تجعل علاقة الإسناد نسبية [٤].

---

[٦] ظ : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٩٠
[٧] الجملة العربية والمعنى : د٠ فاضل السامرائي ، ٦١
[٨] ظ : اللغة العربية معناها ومبناها : ٩٠
[٩] الجملة العربية والمعنى : ٦٠

[١] ظ : اللغة العربية معناها ومبناها : ٩٠
[٢] ظ : أقسام الكلام العربي : فاضل الساقي ، ٢١٤، العلامة الإعرابية : ١١٢
[٣] ظ : فقه اللغة العربية : كاصد الزيدي ، ٤٤
[٤] ظ : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٠٣

وأشارت باحثة أخرى[٥] إلى أن قرينة (**التبعية**) قرينة لفظية ، فيما أرى أن التبعية قرينة معنوية من حيث أن التابع مكمل لمتبوعه للدلالة على معنى معين فيه إذ أن((**التبعية في الإعراب للتبعية في المعنى ، وإن عدم التبعية مع الإعراب لعدم التبعية في المعنى**))[٦] ٠

ولا تدل واحدة من هذه القرائن بمفردها على المعنى النحوي وإنما يتضح بعصبة من القرائن المتضافرة اللفظية والمعنوية بحيث يتوقف فهم إحداهما على فهم الأخرى ٠

رابعاً – المستويات اللغوية وأثرها في القرينة:

إن غاية ما تسعى إليه اللغة هو الإبانة عن المعنى ، وأمن اللبس جزء من توصيل المعنى ، فإذا ما تحقق ، تحقق معه وظيفة اللغة الأساس من التواصل والتفاهم بين أعضاء المجتمع اللغوي الواحد ، ولأجل الوصول إلى هذه الغاية علينا معرفة المعنى الوظيفي للغة الذي هو ((**المعنى الذي تكشف عنه المباني التحليلية للغة**))[٧] وتتعدد أقسام المعنى الوظيفي تبعاً لمستويات اللغة ، فاللغة ((**منظمة من مجموعة من الأنظمة منها : النظام الصوتي ، والنظام الصرفي ، والنظام النحوي**))[٨] ، وكل واحد من هذه المستويات تمتلك من الظواهر ما يمكن توظيفها قرائن للوصول إلى أمن اللبس في التراكيب النحوية المختلفة ٠

ا- المستوى الصوتي : إن للصوت أهمية كبيرة في الدرس اللغوي ، إذ أن المعنى الوظيفي الذي تؤديه مباني النظام الصوتي ووحداته يتضح في :

---

[٥] ظ : العلاقات الدلالية بين ألفاظ الطبيعة في القرآن الكريم : آلان سمين عبيد زنكنه ،(ر . م)، ١٣
[٦] ما اتفق لفظه واختلف معناه : المبرد ،٢٢
[٧] اللغة العربية معناها ومبناها : ٣٩
[٨] م . ن : ٣٢

١- مخارج الحروف وصفاتها : إن للكلمة المعجمية دلالة إيحائية نابعة من التركيب الصوتي

٢-الكلمة ، يمكن نسبتها إلى اختلاف قيم الأصوات وهي قيم خلافية[1] يُتكأ عليها للتفريق بين **(فونيمين)** يتفقان في كل الصفات إلاّ شيئاً واحداً هو الذي يحمل القيمة الخلافية ، ويرشح كل منهما ليكون فونيما مستقلاً وبه يتعلق المعنى ، وهو الذي نسب الإيحائية للصوت[2]٠لذا نرى أن ابن جني(ت٣٩٥هـ) تناول دلالة الأصوات المفردة على شكل موازنة ثنائية بين دلالة كلمتين ، ونسبة الاختلاف إلى التقابل الثنائي بين صوتين مفردين كل واحد منهما في كلمة ، إذ يقول : ومن ذلك قولهم : خضم ، وقضم ، فالخضم لأكل الرطب كالبطيخ والقثاء وما كان نحوهما من المأكول الرطب والقضم للصلب اليابس ... قال فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب ، والقاف لصلابتها لليابس[3]. فالرخاوة والصلابة هي **(القيمة الخلافية)** التي أعطت معنىً مستقلاً لكل من القاف والخاء ٠

ب – أصوات الصحاح والعلل :

إن من أهم الفروق **(القيم الخلافية)** هو اختلاف الوظائف التي تؤديها وحدات النظام ،ومنها اختلاف المعنى الوظيفي الذي يقوم بالتعريف بين أصوات الصحاح والعلل فلكل منها معنىً تؤديه ، فمن الوظائف التي تؤديها الصحاح لكونها أصولاً للكلمة في الاشتقاق ، فتكون فاء الكلمة أو عينها أو لامها ، ولا تكون العلل كذلك ٠ فضلاً عن أن الحروف الصحيحة تكون بداية المقطع ولا نرى في البداية علّة أبداً . ومن وظائفها أيضاً أن الحروف الصحيحة تقبل التحريك والإسكان ، أما حروف العلة فلا . أما الحروف

---

[1] ظ : صفحة / ٨ هامش ٤ من هذا البحث
[2] ظ : دلالة السياق : ٣٤٨
[3] ظ : الخصائص : ١٥٧/٢

العلل فلها من الوظائف ما يجعلها لا تقل شأناً عن الحروف الصحاح فلهذه الحروف تسند وظيفة العلامة الإعرابية بالذكر والحذف ، وهو مالا تؤديه الصحاح عدا ثبوت النون في المضارع ، فضلاً عن كونها أساساً فيما يعرف بظاهرتي النبر والتنغيم[٤] .

ج- التنغيم

هو من القرائن اللفظية ، ويُعدّ ((**مميزاً نحوياً ، ولا يكون معه غموض في المعنى**))[٥] وهو ((**ارتفاع الصوت وانخفاضه أثناء النطق بالجملة للتعبير عن معنى وعن تحويل الجملة من معنى في باب نحوي معين إلى معنى في باب نحوي آخر**))[٦] ، ففي قولك (**هو شاعر**) يمكن أن يكون المعنى خبراً ويمكن أن يكون استفهاماً أو أن يكون مدحاً أو ذماً بحسب النغمة الصوتية ، فإن فخمت الصوت بـ (**شاعر**) ومددته كنت مادحاً وتستغني عن قولك هو شاعر مجيد ، وإن
كسرت الصوت ورققته كنت ذاماً مستهزئاً ، إذن يختلف مدلول العبارة بحسب النغمة الصوتية[١] .

فهو إذن تنوع في درجة الصوت ترتبط ارتباطاً مباشراً بالتأثيرات الانفعالية من فرح وحزن ، أو غضب وتهكم ، واستهزاء ، واستغراب أو تعجب أو استفهام وغيرها من المشاعر التي تنعكس على شكل تغيرات تنتاب صوت المتكلم أثناء التعبير عنها[٢] ، فهو يحدد هوية المتكلم (**ذاته ونفسيته**) وتكون وظيفته إذ ذاك تعبيرية انفعالية وليست تمييزية دلالية[٣] .

---

[٤] ظ : تفصيل ذلك في (اللغة العربية معناها ومبناها) : ٦٨-٧٣

[٥] في التحليل اللغوي : د.خليل عمايره ، ١٤٩

[٦] في نحو اللغة وتراكيبها : د. خليل عمايرة ، ١٣٧

[١] ظ : الجملة العربية والمعنى : ٦٦

[٢] ظ : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٩٨ ، مناهج البحث في اللغة : ١٦٤

[٣] ظ : علم الأصوات العام : بسام بركة ، ١٠٠

فهو يعتمد على البنية الأساسية للجملة المنطوقة التي تحدد معنى الجملة فيصبح التنغيم **(قرينة صوتية)** كاشفاً عن البنية العميقة التي تحدد المدلول المراد في الجملة ، إذ يساعد على التوزيع التحليلي للنص بحيث يمكن مع تنغيم معين أن يكون النص كله جملة واحدة ، ومع تنغيم آخر يكون أكثر من جملة[٤] .

والتنغيم هو **((الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق))**[٥] ، ومن هنا تأتي إسهاماته في أمن اللبس ، حين **((تستقل فيها النغمة بالدلالة فتكون القرينة الوحيدة في الكلام وأكثر ما يكون ذلك عند حذف الأداة من الكلام ولا سيما أدوات الصدارة))**[٦] ، وبذلك تكمن وظيفة التنغيم في**((تحديد الإثبات والنفي في جملة لم تستعمل فيها أداة استفهام))**[٧] ، إذن فالتنغيم قرينة من قرائن أمن اللبس ، وعنصر من عناصر تحويل المعنى في الجملة التوليدية التحويلية[٨] إذ يمكن أن يتحول المعنى من الخبر إلى الاستفهام أو التعجب أو العكس وبالاعتماد عليه نستطيع أن نستغني عن ذكر أداة الاستفهام، نحو قول الكميت :

طربت وما شوقا إلى البيض أطرب ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب[٩]

والتقدير: أوَ ذو الشيب يلعب؟ وقد جوّز ابن هشام حذف أداة الاستفهام مع بقاء معنى الاستفهام في الجملة[١٠]،فالنغمة هي القرينة التي حافظت على

---

[٤] ظ : النحو والدلالة : ١١٩، مزيداً من التوضيح في المصدر نفسه
[٥] مبادئ اللسانيات : د. احمد محمد قدور، ٢٢٦
[٦] القرائن النحوية : د.تمام حسان (بحث) منشور في مجلة اللسان العربي ، مج/١١،ج١، ٥٠
[٧] مناهج البحث في اللغة : د. تمام حسان ، ١٩٨
[٨] ظ : في نحو اللغة وتراكيبها : ١٧١
[٩] ديوان الكميت : ٥١٢
[١٠] ظ : مغني اللبيب : ١٤/١ ، همع الهوامع : السيوطي ، ٦٩/٢

المعنى . فإذا خيف اللبس من نحو : لاشافاك الله ، في الدعاء جئ بالقرينة اللفظية حفظاً للمعنى من اللبس ، وقيل لا وشافاك الله[١١].

وليس الحديث عن التنغيم بالمستحدث إنما تنبه إليه القدماء ، فابن جني في باب (**نقض الأوضاع إذا ضامها طارئ**) يقول :**((ومن ذلك لفظ الاستفهام إذا ضامه معنى التعجب استحال خبراً ، وذلك قولك : مررت برجل ، أيّ رجل ، فأنت مخبر بتناهي الرجل في الفضل ، ولست مستفهماً...))**[١] فهو يفرق بين معنى التعجب والاستفهام بقرينة التنغيم بل يمكن أيضاً بوصفه قرينة أن يكون دليلاً على المحذوف نحو قولهم : سيرَ عليه ليل ، لأن المعنى على التقدير : ليل طويل ، فهذا ونحوه كأنما **((حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها وذلك أنك تحس من كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم التعظيم ما يقوم مقام قوله : طويل أو نحو ذلك))**[٢] فقرينة التنغيم بمساعدة قرائن الحال أغنت عن ذكر الصفة ، وأمن اللبس ٠

وقد تسقط قرينة التنغيم عند وضوح الكلام من دونها كأن يأتي الكلام على مذهب الاستفهام وهو تقرير نحو قوله تعالى﴿**ءَأَنتَ قُلتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَينِ مِن من دون ٱللَّهِ** ﴾ (المائدة/من الآية١١٦)
فهذه الآية لا تتلى بنغمة الاستفهام ، بل بنغمة التقرير مع وجود أداة الاستفهام ، وذلك لأن قرائن السياق أمنت اللبس وحفظت المعنى بقرينة أن الله سبحانه عالم بكل شيء وليس بحاجة إلى سؤال وانتظار الجواب ، لكنه أسلوب تقريري ، لذا جاء بنغمة هابطة لأنه وقف عند تمام المعنى فلم ينتظر جواب ٠

---
[١١] ظ : التنغيم االغوي في القرآن الكريم : سمير ابراهيم العزاوي ، ٣٢
[١] الخصائص : ٣ /٢٦٩
[٢] م . ن : ٣٧٠/٢

٢- المستوى الصرفي

إن النظام الصرفي العربي يتألف من مجموعة من الوحدات الصرفية أو المعاني الوظيفية التي يدل عليها بطائفة من العلامات كالصيغ والحروف وغيرها ، وهي التي تأمن اللبس فيه •

والمعنى الوظيفي الصرفي تؤديه مباني التقسيم ، ومباني التصريف (**من الصيغ الصرفية المزيدة وصيغ المشتقات**) ، فللصفات مثلا معنى وظيفي تؤديه في السياق يتمثل بدلالتها على الموصوف بالحدث ، أي دلالتها مركبة من ذات وحدث ، زيادة على ما يختص به كل قسم من أقسامها ، من معنى وظيفي ينفرد به كدلالة الصفة المشبهة على الموصوف بالحدث بصورة الثبوت والملازمة ، وصفة المبالغة على موصوف بالحدث بصورة المبالغة والتكثير[٣] •

أما الصيغ المزيدة بـ((**إلحاق الكلمة ما ليس منها لإفادة معنى وأما لضرب من التوسع في اللغة**))[٤] ، وقد حدد النحاة هذه الزيادة بعشرة أحرف جمعوها في كلمة(**سألتمونيها**) أو غيرها[٥].ويمكن أن نلحظ أثر الصيغة في التمييز بين أبواب النحو المتشابهة من خلال :

ا- إن الحكم على الفعل بأنه لازم يتم إذا وجد على إحدى الصيغ : **فعُل، انفعل ، افعلّ ، افعالّ**[٦].

ب- صيغة (**فاعل**) : المعنى الوظيفي الخاص بهذه الصيغة هو المشاركة ، أضف إلى ذلك أنها

---

(٣) ظ : شرح قطر الندى : ابن هشام ، ٢٧١-٢٧٣ ، اللغة العربية معناها ومبناها : ٩٩

(٤) شرح المفصل : ١٥٤/٧ ، ظ : فقه اللغة وخصائص العربية : محمد المبارك ، ١١٩

(٥) ظ : المصادر السابقة ذكرت بعض العبارات الأخرى التي جمعت أحرف الزيادة

(٦) ظ : حاشية الخضري : للخضري ، ١٧٩/١

صيغة فعلية ، فضلاً عن أنها ميزانٌ صرفيٌ لما اسند إلى الغائب[١] ، وبذا تكون تلك الصيغة قرينة دالة على باب الفعل الدال على نوع الفاعل من حيث العدد والشخص ٠

وتظهر بعض المعاني الصرفية الأخرى التي نحصل عليها من بعض الصيغ ، فالصيرورة والطلب معنيان صرفيان يدل عليهما بصيغة **(استفعل)** ، والمطاوعة معنى صرفي يدل عليه بصيغة **(انفعل)**. وهكذا ثمة معانٍ أخر يدل عليها بالحروف الزوائد ، فالتعدية يدل عليها بالهمزة ، وبذا تكون الهمزة قرينة على تعدي الفعل وانتظار مجيء المفعول به . والمضارعة يُدل عليها بحروف المضارعة ، وتكون قرينة على نوع الفاعل المسند إليه ، فالياء في **(يذهب)** قرينة على أن الفاعل مذكر غائب وفي **(أذهب)** الفاعل المتكلم المفرد... وهكذا ، والتأنيث يدل عليها بالتاء ، والتثنية يدل عليها بالألف والنون أو الياء والنون والجمع...الخ من الوسائل التي تكون قرينة صرفية على المعنى . وهكذا تسهم الوحدات الصرفية في أمن اللبس فتكون قرائن للتمييز بين معنى بنية وأخرى لوضوح المعنى ٠

٣- المستوى النحوي : إن الغاية التي يسعى إليها مستعمل اللغة هو الفهم والإفهام ، ووسيلته إلى ذلك أن يلاحظ العلاقات السياقية **(التعليق كما سماه الجرجاني)**٠

إن النظام النحوي لا يملك لمعانيه النحوية مباني مستقلة ، وإنما يستعين بما يقدمه النظامان الصوتي والصرفي . ولذلك كانت الجملة مكونة من عدة وحدات : صوتية ، صرفية ، نحوية[٢] .

---

[١] ظ : مناهج البحث في اللغة : ٢٠٨

[٢] ظ : اللغة العربية معناها ومبناها : ٣٦ ، ١٧٨ ، ١٤٩

فالمستوى الصوتي يتمثل بالحركات والعلامات الإعرابية ، أما المستوى الصرفي فيتمثل ببنية الكلمة وصيغتها الصرفية ، على حين يتجلى المستوى النحوي من خلال الوظائف النحوية التي تؤديها هذه المفردات[٣]. وعدّ الدكتور تمام حسان هذه المفردات من وسائل حفظ التركيب النحوي لأمن اللبس ، وهي : **ا**- العلامة الإعرابية **ب**- الرتبة **ج** – الأداة **د** – البنية **هـ** - الربط **و**– التطابق وكل منها قرينة من قرائن أمن اللبس تسهم في حفظ المعنى واتضاح العلاقات السياقية المتمثلة بأحوال الإسناد ومسائل التقديم والتأخير والوصل والفصل والإعراب ، ففي جملة (**كتب محمد الدرس)** فكلمة (**كتب**) تنتمي إلى المبنى التقسيمي (**الفعل**)على صيغة (**فَعَل**) التي تدل على الفعل الماضي ، أما كلمة (**محمد**) فهي (**الفاعل**) بعدة قرائن منها :

١- ينتمي إلى مبنى الاسم **(قرينة الصيغة)**

٢- انه مرفوع وعلامة الرفع من قرائن **(قرينة العلامة الإعرابية)**

الفاعل ولو كان منصوباً ما كان فاعلاً

٣- مسند إلى فعل مبني للمعلوم **(قرينة إسناد)**

٤- الفعل معه مسند إلى المفرد المذكر الغائب **(قرينة المطابقة)**

٥- يتطلبه الفعل ، فلو لم يكن مذكورا يجري **(قرينة التضام)**

---

[٣] ظ : الأصول : د. تمام حسان ، ٣٢٥

تقديره في الجملة .

٦- تأخره عن الفعل **(قرينة رتبة محفوظة)**

كل هذه القرائن مجتمعة والذي قدمها النظامان الصوتي والصرفي دلت على أن **(محمد)** فاعل ، وأسهمت في اتضاح العلاقات السياقية المؤدية إلى المعنى النحوي إذ أن قرينة**(التعليق)** هي الغاية الأساس من التحليل الإعرابي ٠ وهكذا تظهر لنا المستويات اللغوية من خلال امتلاكها قرائن أساسية في التركيب النحوي تعمل على تجنب الإبهام وتجنب الوقوع في اللبس ٠

الفصل الأول

قرينة الإعراب

الفصـل الأول

قرينة الإعراب

١- الإعراب في اللغة والاصطلاح :

أ- الإعراب في اللغة : هو الإبانـة ، يقـال : أعـرب عن لسانه ، وعرّب أي أبـان وأفصح ، وأعرب عن الرجل بيّن عنـه ، وإنمـا سمـي الإعـراب إعرابـاً لتبينـه وإيضاحه[١]، ومنـه قولـه(صلى الله عليـه والـه وسلم) **((الثيّب تعرب عن نفسها))**[٢] .

ب- الإعـراب فـي الاصـطلاح : نـصّ كثيـر مـن النحـويين ومـنهم ابـن جني(ت٣٩٢هـ) بأن الإعراب هو**((الإبانـة عن المعاني بالألفـاظ))**[٣]. ونص ابن فارس(ت٣٩٥هـ) على أنه خصيصة من خصائص العربية بل هو من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب ليعرفوا الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام[٤]، وعدّه صاحب التعريفات مبنىً حين ربطه بالشكل ، بأنه اختلاف أواخر الكلم لفظاً أو تقديراً[٥].

نلحظ مما تقدم من تعريفات أن الجرجاني اهتم بفك الاصطلاحات بعيداً عن ماهيتها وقيمتها على حين أن ابن جني اهتم بأسرار معاني اللغة وخفاياها الدلالية لذا عرّف الإعراب من نظرة دلالية ليست شكلية كالجرجاني .

أما المحدثون ومنهم المخزومي فقد نظر نظرة إعرابية دقيقة مستقصياً معاني النحو التي يعطيها الإعراب من مفعولية وفاعلية وغيرهما ، وهذا متأتٍ من طبيعة منهجه الوصفي الذي حاول أن يعالج قضايا النحو برؤية جديدة .إذ يقول إن الإعراب بيان ما في الجملة من وظيفة لغوية أو من قيمة

---

[١] ظ : تاج العروس : الزبيدي ، (عرب)،٣/ ٣٣٩

[٢] سنن ابن ماجة: ابن ماجة،٦٠٢/١، ظ : سنن البيهقي : البيهقي، ٧/ ١٢٣،المعجم الكبير: الطبراني،١٧/ ١٠٨

[٣] الخصائص : ٣٥/١

[٤] ظ : الصاحبي :٤٢

[٥] ظ : التعريفات : ٤٧، أسرار العربية : أبو البركات الانباري ، ١٩

نحوية ، لكونها مسندا إليه أو مضافاً إليه أو فاعلاً أو مفعولاً أو حالاً أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمات في أثناء الجمل وتؤديها الجمل في الكلام[٦] . والإعراب يعبر في العربية عن مراد المتكلم الذي يدور في ذهنه من فاعلية ومفعولية ونسبة بين شيئين[٧] .

والإعراب ليس هو المعنى النحوي ، ولا الدال على المعنى النحوي ، بل هو(**علامة**) أن الكلمة تحمل معنى نحوياً خاصاً ، فالفاعلية والمفعولية مثلاً معنى من هذه المعاني النحوية دلّ عليها إسناد الفعل بدالٍ هو أما تركيب الجملة كاملة أو صيغة الفعل ، وعلامة ذلك(**الضمة**)أو(**الفتحة**) بدليل أن هذه العلامة تفقد علاميتها أحياناً كما في المبنيات مع بقاء المعنى النحوي وهذا يدل على

أنه أثر من آثار الإسناد لا الإعراب[١] .

٢ـ أغراض الإعراب

يمكن إيجاز أغرض الإعراب وفوائده بأمور منها :

أ- **الإبانة عن المعاني :** إن الإعراب إنما دخل الأسماء ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتبار المعاني التي تعتورها ، لذلك استغني عنه في الأفعال والحروف والمضمرات والإشارات والموصولات لأنها دالة على معانيها المختلفة ، فلم يحتج إليه ، ولما كان الفعل المضارع قد تعتوره معانٍ مختلفة تماماً كما كان الاسم دخل فيه الإعراب ليزيل اللبس عند اعتوارها ، ومنه رفع الفاعل ونصب المفعول فإن ذلك لخوف اللبس منها لو استويا في الرفع

---

[٦] ظ : في النحو العربي قواعد وتطبيق : د . المخزومي ،٦٦

[٧] ظ : فقة اللغة العربية : ١٢٩

[١] ظ : البحث النحوي عند الأصوليين : د. مصطفى جمال الدين ، ٢٩٩

أو النصب ، ثم وضع للبس ما يزيله إذا خيف واستغني عن لحاق نحوه إذا أمن[٢] .

ب- السعة في التعبير :

قال الزجاجي(ت٣٣٧هـ): جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعاني[٣].

ج- الدقة في المعنى : وهذه الدقة لا نظير لها في اللغات الأخرى[٤].

٣- علامات الإعراب :

ميّز القدماء بين علامات الإعراب وعلامات البناء ، وميّزوا بين الإعراب والبناء ، فإذا كان الإعراب حركة وتغيّراً فإنهم عبّروا عن البناء الذي هو ضد الإعراب بأنه سكون وثبوت و((**البناء آخر الكلمة لسكون أو حركة**))[٥]، فعلامة البناء أصلية من بنية الكلمة لذلك لا تتأثر بالعامل ،وعلامة الإعراب نتيجة لتغيّر العامل لذلك يتغيّر بتغيّره ، ولكن لكل منهما موقعاً في الجملة فالمعرب تكون العلامة فيه دليلاً على الموقع ، أما المبني فلا تعبّر العلامة فيه عن الموقع لذلك إعرابه يعتمد على القرائن الأخرى فيكون مبتدأً أو خبراً أو فاعلاً مع غياب العلامة ، وهذا يعني تعلق أركان الكلام بالمعنى لا باللفظ .

وللإعراب علامات دالة عليه تكون :

١- علامات الإعراب الأصلية

---

[٢] ظ : الإيضاح في علل النحو: الزجاجي،٧٠ ، أسرار العربية : ٤٦/١، الأشباه والنظائر : السيوطي، ١/ ٢٧٠

[٣] ظ : الإيضاح في علل النحو : ٦٩- ٧٠

[٤] ظ : معاني النحو : د. فاضل السامرائي ، ٤٠/١

[٥] الحدود ضمن(رسالتان في اللغة) : الرماني ، ٣٨

٢- علامات الإعراب الفرعية

١- علامات الإعراب الأصلية :

هي **(الضمة)** للرفع ، و**(الفتحة)** للنصب ، و**(الكسرة)** للجر ، و **(حذف الحركة)**

للجزم[١] . وهي على نوعين :

أ- العلامات الظاهرة : وتكون في الاسم الصحيح المتصرف[٢]، والفعل المضارع الصحيح الآخر نحو **: (يدرس زيدٌ ، لن يدرسَ زيدٌ ، لم يدْرس زيدٌ)** .

ب- العلامات المقدرة **:**

١- **معنى التقدير والطوائف التي تقدر عليها العلامة** :

العلامة المقدرة : هي الآثار المقدرة ما تعتقده منوياً في آخر ، نحو : الفتى ، من قولك جاء الفتى ، رأيت الفتى ، وتلك الحركات المقدرة إعراب كما أن الحركات الظاهرة إعراب[٣]، وتكون الحركة مقدرة لتعذر ظهورها أو ثقله في :

أ- الاسم المقصور والمضارع المعتل بالألف تقدر الحركة عليهما للتعذر.

ب- الاسم المنقوص والمضارع المعتل الأخر بالياء أو الواو تقدر الحركة عليهما للثقل في حالة الرفع لهما وحالة الجر للمنقوص .

ج- الجمل ذوات المحل ، وهي التي تحل محل المفرد .

د- المبنيات من الأسماء والضمائر الشخصية والإشارات والموصولات ومبنيات الظروف

---

[١] ظ : الكتاب : ١٣/١ ، شرح قطر الندى : ٤٥

[٢] ظ : اللمع في العربية : ابن جني ، ١٢ ، الأصول في النحو : ٤٦/١

[٣] ظ : شرح شذور الذهب : ابن هشام ، ٤٢

والمضارع المبني .

هـ- اشتغال المحل بحركة المناسبة ، كالمضاف إلى ياء المتكلم(**هذا كتابي**)أو حركة حرف الجر الزائد نحو(**ما أتاني من أحدٍ**) أو اشتغال المحل بحركة التخلص من الساكن نحو قوله تعالى﴿ **قُلِ ادعُواْ اللهَ** ﴾(الإسراء/من الآية١١٠) أو اشتغال المحل بسكون الوقف إذ يسكن حرف الإعراب إذ وقفت عليه، فالوقوف داعٍ إلى السكون لأنه ثبوت ضد الحركة(٤) نحو(**هذا خالدْ**) ، أو اشتغال المحل بحركة القافية في الشعر نحو قول امرئ القيس(٥) :

كأن أبانا في أفانينَ ودقهِ كبير أناسٍ في بجادٍ مُزَمَّلِ

فالقافية في القصيدة كلها مجرورة، وقد اقتضى عامل الإعراب رفع(**مزمل**) ولكنه لم يبالِ به

لتماثل القافية[١] . وذكر الدكتور احمد سليمان : إن ابن هشام صرّح بأن الجملة أو المواضع التي يقدر فيها الإعراب ما اشتغل آخره بحركة القافية وتقدر الحركة التي هي مقتضى العامل للتعذر[٢].

٢- إلغاء العلامة الإعرابية التقديرية :

علينا أن نفرق بين الحالة الإعرابية والعلامة الإعرابية ، فالحالة يمكن أن تلحظ في الذهن لأنها أمر اعتباري ، أما اللفظ فلا يمكن أن يلحظ، بل يقال أو لا يقال ، وبناء على هذا انقسمت الحالة الإعرابية على الحالة ذات علامة

---

(٤) ظ : الخصائص : ٢/ ١٠٠

(٥) الديوان : ٢٥، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم . ورد البيت(كأن ثبيراً في عرانين وبله) : ديوان امرئ القيس ،٥٣، تح : حنا الفاخوري

(١) ظ : الشاهد اللغوي بين الواقع والمطلوب : رزاق عبد الأمير الطيار،(بحث)مستل من كتاب وقائع المؤتمر القطري الثاني للغة العربية ، ٢٣

(٢) ظ : ظاهرة الإعراب في النحو العربي : د. احمد سليمان ياقوت ، ٥٦

إعرابية ظاهرة وحالة ليس لها علامة إعرابية ظاهرة[٣] **((ومعنى هذا أنه لا توجد علامة مقدرة ، ولكن توجد حالة ليس لها علامة ظاهرة ولكن يدل عليها سياق الكلام وتضافر القرائن))**[٤] .

ولأن العلامة الإعرابية ليست دالة وحدها على المعاني ، فهي إحدى القرائن التي تسهم في أمن اللبس، فإذا أمن اللبس واقتضى التركيب الاستغناء عن هذه القرينة فإن النظام النحوي لا يعارض ذلك بل يسهم في حفظ المعنى بتقديم قرائن أخرى وعلى ذلك فلا داعي إلى تقدير العلامة في الطوائف التي لا تظهر عليها لأن المعنى قد حدد بوساطة قرائن السياق .

٢- علامات الإعراب الفرعية :

هو ما ينوب عن الحركات من حروف وحركات، فينوب عن**(الضمة)** الواو والألف وثبوت النون ، وعن**(الفتحة)** الألف والكسرة والياء وحذف النون ، وعن**(الكسرة)** الفتحة والياء وعن **(السكون)** الحذف[٥] .

وذهب سيبويه وأكثر نحاة البصرة إلى أنها حروف إعراب الكلمة ، وتكون الألف والواو والياء بمنزلة الدال من زيد والراء من بكر ويعرب بحركات مقدرة عليها كالمقصور ، وهو ما ذهب إليه أبو اسحق وابن كيسان وابن السراج والأنباري ، وصححه الزجاجي وابن يعيش وردّه ابن مالك وعدّه ابن عصفور مذهباً فاسداً وضعّفه الرضي[٦] .

وذهب الأخفش والمبِّرد والمازني إلى أنها دلائل إعراب وليست حروف إعراب ، وذهب نحاة

---

[٣] ظ : مقدمة الرد على النحاة : ابن مضاء القرطبي ، ٧٢

[٤] العلامة الإعرابية : د. محمد حماسة ،١٥٧

[٥] ظ : الخصائص : ١٣٧/٣ ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل : ٥٩/١

[٦] ظ : الكتاب: ١/ ١٧ ، المقتضب: ٥٩/١ ، الخصائص: ٣/ ١٣٧ ، أسرار العربية: ٥٢ ، شرح جمل الزجاجي : ابن عصفور ، ١/ ١٢٣ ، شرح المفصل : ٤/ ١٣٩ ، شرح الكافية : ١/ ٣٠ ، همع الهوامع : ١/ ٤٨ ، المغني في النحو : ابن فلاح اليمني : ٢/ ٤٧

الكوفة ووافقهم قطرب والزيادي إلى أنها هي الإعراب[١] .

أما المحدثون فحاولوا أن ينظروا إلى العلامات الإعرابية من وجهة نظر صوتية نطقية حديثة ولم يكن الفارق لديهم إلاّ في الزمن النطقي للضمة إن كانت أصلية والواو إن كانت فرعية ، بمعنى أن الكم النطقي للواو مضاعف للكم النطقي للضمة ، يقول المخزومي :((**ليس بين الحركات وهذه الأحرف من فرق إلاّ في الكم الصوتي ،أما في الكيف فهي هي ، لا فرق بين هذي وتلك ، فالحركات أصوات مد قصيرة والأحرف أصوات مد طويلة...**))[٢] . ويخالف هذا الرأي آخرون ، بأن الاختلاف بين الحركات(**الصوائت القصيرة**) ونظيرتها الطويلة ليس اختلاف في كمية الصوت أو في طول الزمن الذي يستغرق في النص ولكنه اختلاف نوعي كبير[٣] .

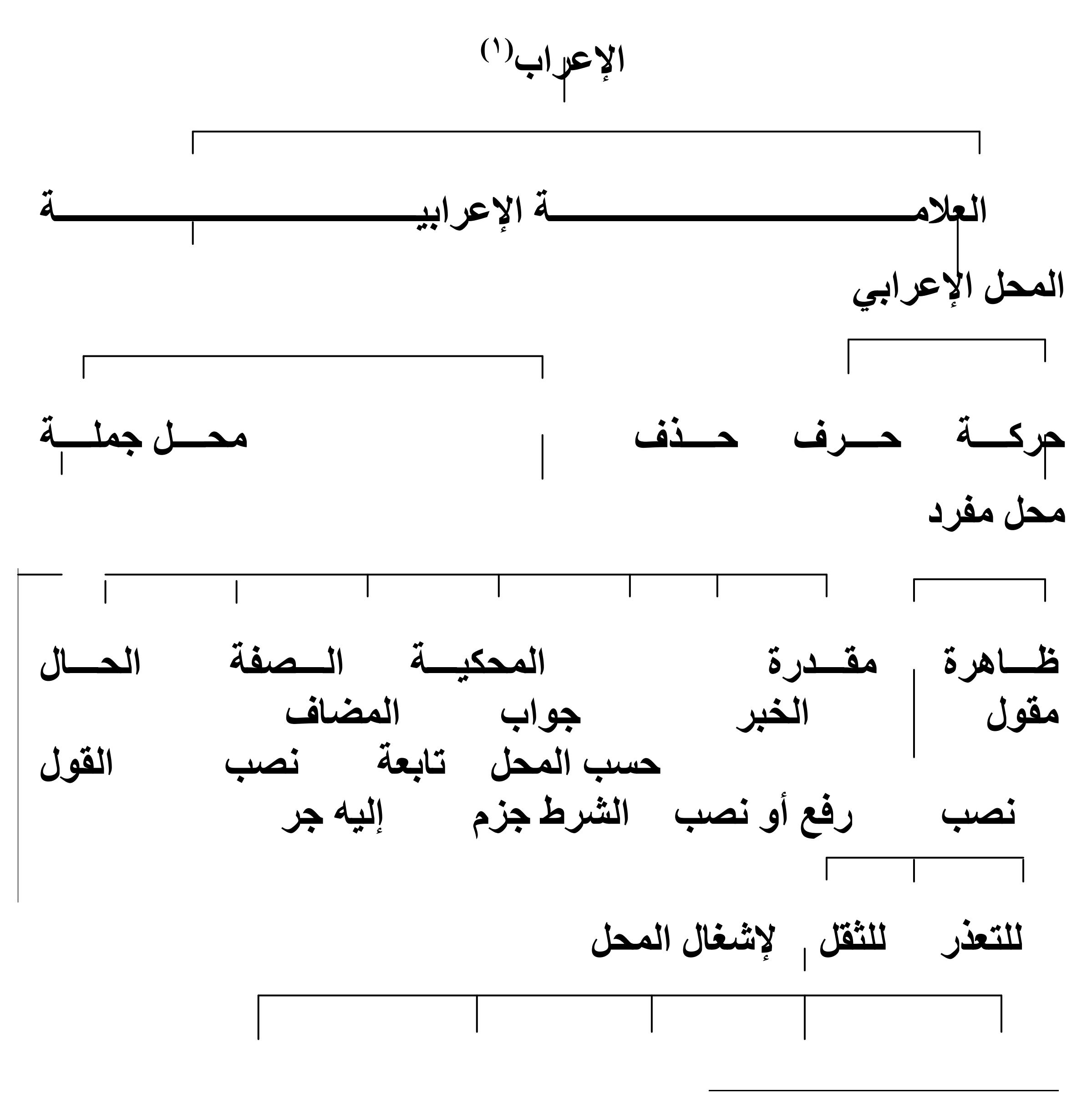
وثمة أمر في مضمار العلامات الأصلية والفرعية وهو أنه مظهر من مظاهر مرونة اللغة وموسوعيتها ونموها وأنها قادرة على الاستجابة لضرورات صوتية أو مطالب أسلوبية . ولتوضيح ماورد إليك تخطيطاً للصورة الإعرابية في النظام النحوي كما ورد عن النحاة :

---

[١] ظ : الإيضاح في علل النحو: ١٣٠ ، الإنصاف : ٣٣/١ ، شرح المفصل : ١٤٠/٤، المغني في النحو : ٤٨/٢

[٢] في النحو العربي نقد وتوجيه : المخزومي ، ٧٣ ، ظ : الفعل زمانه وابنيته : د. إبراهيم السامرائي ، ٢٢٨، سورة الكهف –دراسة نحوية وصرفية : معمر العاني ، (ر. م) ، ٥

[٣] ظ : التشكيل الصوتي في اللغة العربية: د. سليمان حسن العاني ، ٤٠ ،دراسة الصوت اللغوي: احمد مختار عمر ،٢٨٢ ، دروس في علم الأصوات : جان كانتينو ،٢٠



---

(١) الجدول كما ورد في أقسام الكلام العربي : د. فاضل الساقي ، ١٨٢

بحركة حرف بحركة المناسبة بحركة التخلص بسكون الوقف بسكون الروي

الجر الزائد جاء أخي لم أضربِ الولد جاء زيدْ نزع الشبل من الغاب الأسد

على الحذف

على الحرف على الحركة مبني على السكون ادعُ

يامسلمون ضربْتُ

للأصل البناء الطارئ للاتصال بحرف

رايته أمس يازيد يتطلبها المناسبة

٤- العلامة الإعرابية والمعنى :

شغلت العلامة الإعرابية مجالاً واسعاً من اهتمام اللغويين والنحويين قديماً وحديثاً ، واحتلت حيّزاً كبيراً من كتاباتهم فتعددت نظرتهم وتباينت آراء تصوراتهم في تقدير أهمية الإعراب الدلالية، فافترقوا على ذلك مذاهب ولكل رأيه وحجته ويمكن أن أجمل أقوالهم في أربعة آراء :

أ- الرأي الأول : العلامات أعلام على معانٍ :

إن أصحاب هذا الرأي يقولون إن الإعراب يحدد المعاني النحوية العامة ، وينسبون إلى كل

وجه من أوجه الإعراب معنى نحوياً ، والمعاني التي يقصدها النحويون هي المعاني الوظيفية من فاعلية ومفعولية وغيرها ، أي إنها قرينة على باب

نحوي ، فالضمة قرينة على باب الفاعل ونائبه والمبتدأ ، وظهر ذلك من خلال تصريحهم :

إذ نظر الزجاجي(ت٣٣٧هـ) نظرة ثاقبة ودقق تدقيقاً، مستقصياً مساحات اللغة وموضحاً حدودها وعلاقاتها بأن العلامة الإعرابية أدلة على معانٍ بدليل قوله :**((إن الأسماء لمّا كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ، ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها ، ولم تكن في صورتها وأبنيتها**

أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني))[1] .

أما ابن فارس(ت٣٩٥هـ) فحاول أن يضع الحدود الفاصلة بين التراكيب المتشابهة من خلال قرينة الإعراب دالاً بذلك على أن العلامات دلائل المعاني بقوله:**((أن الإعراب هو الفارق بين المعاني ،ألا ترى أن القائل إذ قال:(ما أحسن زيد) لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم إلاّ بالإعراب))**[2].

فبنصب(**أحسن**)و(**زيد**) تكون الجملة تعجبية ، أما بنصب(**أحسن**) ورفع(**زيد**) فالجملة منفية، أما برفع (**أحسن**) وجر(**زيد**) فالجملة استفهامية ، فالحركات أعطت للتركيب الواحد أكثر من معنى ، وكانت بذلك قرينة لفظية للتمييز بين المعاني ، وهذا مما تميزت به العربية لغة الإيجاز والاختصار وتكثيف المعنى .

أما الجرجاني(ت٤٧١هـ) فيرى أن الإعراب هو مفتاح المعاني المغلقة في الألفاظ ، وأنه هو المُستخرج للأغراض الكامنة فيها ، وأنه هو المعيار

---

[1] الإيضاح في علل النحو : ٦٩- ٧٠ ، ظ : الأشباه والنظائر: ١/ ٧٨

[2] الصاحبي : ١٦١- ١٦٢

الذي لا يتبيّن نقصان الكلام ورجحانه حتى يُعرَض عليه ،والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه[٣] .

ونرى الزمخشري(ت٥٣٨هـ) لم يكتف بما ردده السابقون إذ امتاز بنظرة استقصائية فاحصة لحدود العلامات الإعرابية فزاد على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول علامات التوابع الدالة على معانٍ كذلك ، وهذا متأتٍ من طبيعة فهمه الدقيقة وروحه اللغوية المستقصية ، إذ يقول **:((القول في وجوه إعراب الاسم : هي الرفع والنصب والجر ، وكل واحد منها علم على معنى فالرفع علم الفاعلية ، والفاعل واحد ليس إلاّ ،...وكذلك النصب علم المفعولية ، والمفعول خمسة اضرب... والجر علم الإضافة ، وأما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات ينصبّ عمل العامل على القبيلين انصبابة واحدة))**[٤] .

ويقول ابن الخشاب(ت٥٦٧هـ) **:** إن الفائدة من الإعراب هي**((التفريق بين المعاني المختلفة التي لو لم يدخل الإعراب الكلمة التي تتعاقب عليها تلك المعاني التبست))**[٥] فهي قرينة على التفريق بين الأبواب النحوية .

ونظرة في مفردات النصوص السابقة نرى أهمية ظاهرة الإعراب في أمن اللبس وإيضاح

المعنى ، فهو**(يفرق)** بمعنى أنه فيصل ، وهو ينبئ عن المعاني فهو يشير ويعبر عن المعنى ،

وهو مفتاح لما انغلق ، ومستخرج لما كمُن ، ومعيار لما نقص ، ومقياس لما رجُح ، وهو علم على

المعنى بمعنى **(قرينة) .**

---

[٣] ظ : دلائل الإعجاز : الجرجاني ، ٢٨

[٤] المفصل : ٣٧

[٥] المرتجل : الخشاب ، ٣٤

وأيّد معظم المحدثين[١] أن حركات الإعراب دالة على المعاني في نظم الكلام وتراكيبه إلا أنهم اختلفوا في دلالة(**الفتحة**) واتفقوا في دلالتي(**الضمه والكسرة**) من حيث أن :

١- الضمة علامة الإسناد ودليل على أن الكلمة يحدث عنها .

٢- الكسرة علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها سواء أكان هذا الارتباط بأداة أم بغير أداة (**بحرف جر أم بالإضافة**) .

٣- الفتحة : هي عند القدماء علم المفعولية[٢] وعند بعض المحدثين[٣] ليست بعلم إعراب لأنها تدخل كل فضلة على كثرة أنواعها فهي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، فالدكتور إبراهيم مصطفى حصر المعاني النحوية في الإسناد والإضافة ووجّه الإعراب كله لهذين المعنيين و كأن الكلام ليس إلاّ مسنداً إليه ومضافاً إليه ، وبقيّة المعاني في النحو لا أهمية لها .

ولكن الدكتور تمام حسان يرى أنه ليس من الممكن التعرف على المعنى النحوي بالعلامة الإعرابية وحدها ، لما لها من ازدواجية وظيفية فالضمة مثلاً تظهر في المبتدأ والخبر والفاعل... وغيرها من الأبواب فضلاً على الطوائف التي لا تظهر عليها العلامة الإعرابية يتعذر التعرف على المعنى النحوي لها لولا معطيات السياق الأخرى كـ(**القرائن اللفظية والمعنوية**) التي لها ما للعلامة الإعرابية من أثر في بيان المعنى النحوي[٤] .

---

[١] ظ : الجملة العربية والمعنى : ٤٣- ٤٤،رأي في موضوع علم النحو: د .مهدي المخزومي،بحث منشور في مجلة كلية الآداب والعلوم ، ع/١ ،١٠٤ ، فلسفة اللغة العربية : عثمان أمين ، ٥٢ الفلسفة اللغويه: جرجي زيدان، ١٣٢، اللغة الشاعرة:العقاد، ١٩، المدخل إلى دراسة النحو العربي: عبد المجيد عابدين،٣٣، النحو والنحاة: محمد عرفه ، ١١٧

[٢] ظ : شرح الكافية : ١/ ٦٩ ، همع الهوامع : ١/ ٩٣

[٣] ظ : إحياء النحو : إبراهيم مصطفى ، ٧٨ ، في النحو العربي نقد وتوجيه:٧٠ ، ظاهرة الإعراب في اللغة العربية : محاضرة عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، مطبوعة ضمن كتاب(الاتجاهات الحديثة في النحو) ، ٨٣

[٤] ظ : القرائن النحوية : (بحث) ،٤٧

ولكن مع ذلك يبقى الإعراب هو الملمح الأساس الذي يتبين به المعنى النحوي في بعض الحالات التي لا يظهر معناها إلاّ بوجود العلامة الإعرابية . فلو قلنا (**كرّمت المدرسةُ طالبتها**) و(**كرّمت طالبتها المدرسةُ**) علمنا برفع إحداهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولا يجدي اختيار الصيغة إذ أن العنصرين بعد الفعل من قبيل الأسماء التي تصلح للفاعلية والمفعولية ، كما أن صيغة المبني للمعلوم يصلح أن يأتي بعدها الفاعل أو المفعول به فلا يجدي ملمح الترتيب هنا لأن الرتبة بين الفاعل والمفعول غير محفوظة وأن المعنى المعجمي للفعل يتطالب مع كل من الفاعل والمفعول إذ أن من الممكن أن تكرم إحداهما الأخرى ، ولا ينبغي لأمن اللبس هنا سوى الإعراب إذ أن القرائن المتوفرة في الجملة لم تغنِ عن العلامة الإعرابية ، فلم تغنِ قرينة الرتبة والصيغة والمناسبة المعجمية ، وبذلك تبقى((**العلامة الإعرابية هي القيمة العليا للإعراب**))[1] ، في مثل تلك الحالة . كما أن بعض التراكيب لا يفهم المراد منها إلاّ بالضبط والإعراب كقولنا (**لا تأكل وتشرب**) فجزم الفعلين يعني النهي المطلق عن الفعلين ، أما إذا جزم الأول ورفع الثاني فهذا يعني النهي عن الأول وإباحة الثاني ،أما إذا جزم الأول ونصب الثاني فهذا يعني نهي عن اقترانهما معاً مع إباحة كل واحد منهما .

ب- **الرأي الثاني :** يرى صاحبه الشيخ محمد الطاهر بن عاشور أن الإعراب((**لا يتوقف عليه معنى الكلام ، بل تتوقف عليه سرعة الفهم**))[2]. إذ وقف موقفاً وسطاً بين الرأي الأول والرأي الثالث.

ج- **الرأي الثالث :** العلامات ليست أعلاماً على معانٍ :

---

[1] دلالة السياق : د. ردّة الله الطلحي ، ٤٤٩

[2] شرح المقدمة الأدبية : ابن عاشور، ٤٢(هامش رقم ١) ، نقلاً عن وصف اللغة دلالياً : محمد محمد ، ٢٩٦

لم يخرج على اجتماع النحاة القدماء كما يقول الزجاجي(ت٣٣٧هـ) إلاّ أبو علي محمد بن المستنير قطرب[٣](ت٢٠٦هـ) إذ قال عنه الزجاجي: إنه عاب النحاة اعتلالهم لدخول الإعراب الكلام بأنه للفرق بين المعاني والإنباء عنها((**وقال لم يعرب العرب الكلام للدلالة على المعاني ، والفرق بين بعضها البعض**))[٤]، إذ يقول دخل الإعراب الكلام استحساناً لأن المتكلم يصل بعض كلامه ببعض وفي تسكين أواخر الكلم في الوصل كلفة فحرّك تسهيلاً على المتكلم[٥] واعتمد قطرب في كلامه هذا على بعض الأمور ، فيقول :-

أ- إنّا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني ، وإسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني ، فما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك : إن زيداً أخوك ، ولعل زيداً أخوك ، وكأن زيداً أخوك ، اتفق إعرابه واختلف معناه[٦] ، والمعاني المختلفة هي معاني الأدوات (**إن ، لعل ، وكأن**) فهي تفيد التوكيد والترجي والتشبيه ، على التوالي ويرى قطرب أنها تدخل على الجملة الإسمية فتنصب الاسم وترفع الخبر مع اختلاف المعنى ، ويقول فيما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك : ما زيدٌ قائماً ، وما زيدٌ قائمٌ ، اختلف إعرابه واتفق معناه .

ب- تعدد الأوجه الإعرابية في العبارة الواحدة من دون أن يترتب على ذلك أثر في اختلاف

المعنى ، أي إن الوظيفة النحوية تتبدل من دون أن يتغير المعنى ، نحو: نجح الطالب و الطالب

---

[٣] ظ : نزهة الالباء : الانباري ، ٧٦ ، أنباه الرواة : القفطي ، ٢١٩/٣ ، بغية الوعاة : السيوطي ، ٢٤٢/١، طبقات النحويين: الزبيدي ، ١٠٦

[٤] الإيضاح في علل النحو : ٧٠ ، ظ : الأشباه والنظائر : السيوطي ، ٧٩/١

[٥] ظ : اللباب في علل البناء والإعراب : العكبري ، ٥٥

[٦] ظ : الإيضاح في علل النحو : ٧٠

نجح فـ(**الطالب**) في الجملة الأولى(**فاعل**) وفي الثانية(**مبتدأ**) فتغير المعنى الوظيفي للكلمة

وانتقلت من باب الفاعل إلى باب المبتدأ من دون أن يتغير المعنى ، فالجملتان عنده سواء إذ تشير إلى نجاح الطالب .

ج- اختلاف بعض القراءات التي تتناول العلامة الإعرابية نحو قوله تعالى ﴿**الَّذِينَ يُؤمِنُونَ بالغَيبِ** ﴾(البقرة/من الآية٣) قيل في إعراب(**الذين**) يحتمل أن يكون في موقع جر ورفع ونصب ، فالجر على أنه صفة(**للمتقين**)من الآية التي قبلها أو بدل منها ، والرفع على أنه مبتدأ وخبره (**أولئك على هدى**)أو على أنه خبر للمبتدأ مقدر وتقديره(**هم الذين**) ، والنصب على تقدير(**اعني**)[1] .

د- لحظ قطرب أن حرف الجر الزائد يدخل على الاسم فيجره ويبقى الاسم شاغلاً لوظيفته النحوية من فاعلية أو مفعولية أو خبرية ، نحو(**ما جاءني من أحدٍ**)فـ(**أحد**) فاعل مرفوع محلاً مجرور لفظاً فلم يؤثر حرف الجر الزائد على المعنى النحوي ولم ينقله من الباب الذي دلّ عليه إلى باب آخر.

والحقيقة ((**ليس من المعقول ألاّ يفرّق قطرب أو غيره ممن له أدنى معرفة باللغة بين معنى تعبير وآخر مما اختلف إعرابه نحو(أكرمتُكَ وزيدٌ) و(أكرمتُك وزيداً) فإن (زيداً) الأولى معطوفة على الفاعل المتكلم،والمتكلم وزيد أكرما المخاطب**))[2]بقرينة المطابقة في الإعراب بين المتعاطفين . وفي الثانية ، إن المتكلم أكرم المخاطب وأكرم زيد بقرينة الخروج عن الإسناد إلى التخصيص بقرينة التبعية بين(**زيد**) والمفعول به (

---

[1] ظ : إملاء ما من به الرحمن : العكبري ، ١/١٠- ١١

[2] الجملة العربية والمعنى : ٣٦

كاف الخطاب) وفي كل ذلك كانت العلامة الإعرابية هي القرينة المحددة للمعنى .

وإن المعنى قد يتم أو لا يتم بحسب الحالة الإعرابية فقولنا(**أشهد أن محمداً رسول الله)** (**برفع رسول)** تام المعنى ، ولو قلتها بالنصب لم يتم المعنى حتى تأتي بالخبر[٣]. فتكون العلامة

الإعرابية قرينة على تمام المعنى فلا يبقى السامع بانتظار تتمة الكلام .

وفي كل ما تقدم من الأسباب التي دعت قطرب إلى إنكار دلالة العلامة الإعرابية على المعنى ، أنه كان يقصد في كلامه المعاني غير النحوية بدليل أنه يجعل ثبوت المعنى النحوي في حالة تغيّر المعنى حجة على رأيه كما في دخول إن وأخواتها على الجملة، فليس قوله (**إن الحركات ليست دالة على معنى)** إشارة إلى المعاني النحوية بل هي إشارة إلى المعاني السياقية العامة للكلام ، وعلى ذلك تكون العلامة الإعرابية عنصراً دلالياً في السياق و ليست قرينة على باب نحوي .

وأما قوله فيما اختلف إعرابه واتفق معناه نحو ما زيدٌ قائمٌ ، وما زيدٌ قائماً فإنَّ لغة التميميين برفع خبر(**ما)** يقابلها القياس ، ولغة الحجازيين في نصب الخبر كذلك لأن لكل من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثله[١] . وهذا يمثل الاستعمال اللغوي للهجات ضمن حدود اللغة المشتركة .

والحق أن العرب ما كانت تجزع من اللحن وتدعو إلى التمسك بهذه الإشارة من دون أن يكون لها معنى ، لكن رأي قطرب لقي صداه لدى بعض المحدثين أمثال الدكتور إبراهيم أنيس ، ويبدو أنه فهم بعض أفكار دعاة التجدد ليس بالطريقة التي جاءت لأجلها ، فابن مضاء مثلاً أشار إلى دلالة

---

[٣] م . ن : ٣٧

[١] ظ : الخصائص : ٢/ ١٠

حركات الإعراب على المعاني ، فالرفع للمبتدأ والخبر والفاعل ، والنصب للمفعول والخفض للإضافة[٢] على أنها (**علّة أولى**) وهو تفسير علمي من واقع اللغة أما ما تمسّك به أنيس من أقوال ابن مضاء : إنّ الإعراب جزء من بنية الكلام[٣] قد فهمها على هواه ، وشبّه حركات الإعراب بالحركات الداخلية للكلمة إذ قال ((**إن قياس الإعراب على تلك الحركات التي هي جزء أساسي من بنية الصيغ قياس مع الفارق ، لأن تغيير حركات الإعراب لا يؤثر في الصيغة ولا يغيّر معنى الكلمات**))[٤] في حين فسرها آخرون أن ابن مضاء يرى أن فقدان هذه الحركة في كلمة ما فقدان جزء من الكلمة نفسها[٥] .

إن الحركات مهمة في العربية سواء أكانت في أول الكلمة أم في وسطها أو في آخرها[٦]لأن ((**العربية لغة الإحساس**))[٧] وقد استطاع علماؤنا أن يدركوا الوظيفة الدلالية للحركات والصيغ[٨] ، إذ تتقابل الحركات في مباني الألفاظ فتحدث تغييراً واضحاً في معانيها فنتجت عن ذلك ظاهرة المثنيات والمثلثات . لذلك أن ما قاله الدكتور إبراهيم أنيس خلط بين دلالة الحركات في الصيغة ودلالتها في الإعراب على المعنى الوظيفي ، فهذا جانب وذاك جانب آخر .

وأيّد الدكتور إبراهيم أنيس في مفهومه للإعراب محدثاً آخر حين عدّ الإعراب أمراً ثانوياً بقوله **:((العاقل يعلم أن علامات الإعراب في اللغة إنما هي من قبيل الأناقة ، والمواضعة لا من قبيل الجوهر والحقيقة ، ...**

---

[٢] ظ : الرد على النحاة : ١٦٠- ١٦١
[٣] م . ن : ١٦٠
[٤] من أسرار اللغة : د. إبراهيم أنيس ، ٢٢٦- ٢٢٧
[٥] ظ : دراسات في فقه اللغة : د.صبحي الصالح ، ١٤٢
[٦] ظ : الصاحبي : ١٦١
[٧] قضايا اللغة والنحو : علي النجدي ، ٦٠
[٨] ظ : المسائل المشكلة (البغداديات): الفارسي ، ٤٤٨ ، أسباب حدوث الحروف : ابن سينا ، ٨٤- ٨٥

ولو كان الإعراب أمراً جوهرياً في الخطاب والكتاب لما سقط عن العبرانية والسريانية خطاً وكتابة وهما أختا العربية ولما سقط من ألسنتنا في كل البلاد العربية حتى من على السنة المشتغلين في النحو))[١] ثم يدلل على عدم أهمية الإعراب بتعطيله في الوقف مع بقاء الدلالة واضحة ، إذ يقول((**ودليلنا الوقف فإنه جائز كثير الاستعمال شائع قديماً وحديثاً والوقف هو تعطيل الإعراب وإزالة حكمه بتاتاً... ومما يتعطل لايجوز أو يجوز أن يتعطل وتزول أحكامه عن شيء لا يجوز أصلاً أن يكون من مقومات ذلك الشيء ، أو جوهرياته))**[٢] .

والظاهر أنه لم يميّز بين العربية وأخواتها الساميات ، إذ أن الإعراب صفة مميزة لها من سائر اللغات ولاسيما الساميات ، وإن اللغة مرآة لمستخدميها لذلك تعمل بدأب إلى أن ترفع إلى مستواه فكرياً وحضارياً ، إذ أن أواخر الكلمات دوال على معانٍ يقصدها المتكلم وهذه هي المعاني النحوية ، والعربي ينطق بحسب ما في فكره من أغراض ، والعربية تمتاز بالمطاوعة في التعبير عما يختلج الفكر ، فأحسوا بالحركات وأصبحت لا تعبّر عن التفكير فحسب بل تعكس الذوق العربي(**ذوق الحركات**)[٣] فاستشعروا الأصوات وتذوقها بالحس. واستثقلوا أحياناً الحركة فأضعفوها واختلسوها ثم تجاوزوا ذلك فحذفوها عند أمن اللبس .

ونعود إلى قول الدكتور جبر ضومط بإسقاط العلامة الإعرابية بالحياة اليومية ، فهو أمر يدل على أن الإعراب من وضع العرب أنفسهم ، ونابع من واقع اللغة إذ هم أقدر على التمييز في الاعتماد عليه في التعبير عن المعنى أو إسقاطه لعلّة متى شاءوا من دون إخلال بالمعنى،وما دامت

---

[١] فلسفة اللغة العربية وتطورها : جبر ضومط ، ٢٥

[٢] م . ن : ١١٣

[٣] ظ : الخصائص : ١/ ٧٥ ، ٢٣٤

العربية لغة القرآن ، والقرآن لكل زمان ومكان فأصبحت بذلك لغة مطاوعة تتعامل مع واقع العصر وارتباطه بواقع الناس الذين يتكلمون بهذه اللغة ويفكرون بها ، ولكن الاستغناء عن الإعراب الذي هو فرع المعنى مشروط بتوفر قرائن أخرى تضمن حفظ المعنى كالتنغيم والإشارة وغيرها وهذا ما حدث في الحياة الأدبية واليومية على السواء طلباً للأتساع والتخلص من ضيق الحدود .

إن سقوط الإعراب بالوقف ، الذي هو((**قطع الصوت آخر الكلمة زمناً أو قطع الكلمة عمّا**

بعدها))[٤] يرتبط بالمعنى ، وهو عند علماء القراءات يقابل الفصل عند علماء البلاغة وكلاهما

يرتبط بالمعنى الذي يفهم من السياق ومدى صلته بما بعده فعندما يتم المعنى يكون الوقف أو الفصل وإذا لم يتم المعنى يمتنع .

لذا تكمن أهمية الوقف – بوصفها قرينة تخاطبية تعقب اللفظ – في كونه ((**يدور في فلك**

المعنى من حيث تحقق أمن اللبس ، والابتعاد عما يُخلّ بالمعنى أو يفسده أو يبعده عما أُريد منه، فالوقف والمبتدئ عليه أن يعرف المعنى ، لأن مقاطع الكلام تكون بعد معرفة معناه))[١] .

قال أبو بكر بن الأنباري(ت٣٢٨هـ) :((**ومن تمام معرفة إعراب القرآن ومعانيه وغريبة معرفة الوقف والابتداء**))[٢] إذ أن الوقف يرتبط بالإعراب،ويتغير الإعراب بتغير المعنى ، ففي قوله تعالى﴿**ذَلِكَ عِيسَى ابنُ**

---

[٤] منار الهدى في بيان الوقف : احمد الأشموني ، ٦ ، ظ : نحو القراء الكوفيين : خديجة مفتي ، ٢٩٤

[١] وصف اللغة دلالياً : ٣١٢

[٢] إيضاح الوقف والابتداء : أبو بكر بن الانباري ، ١/ ١٠٨

مَرْيَمَ قولَ الحَقّ الَّذِي فِيهِ يَمتَرُونَ ﴾(مريم/٣٤) يقرأ (**قول الحق**) بالرفع والنصب((**فقرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب بنصب اللام والباقون برفعها**))[٣] ، فمن قرأ (**قول**) بالرفع لم يقف على(**ابن مريم**) لأن (**قولُ الحق**) نعت لعيسى[٤] ، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره (**قول ابن مريم**)[٥] ، وقيل التقدير (**هذا الغلام قول الحق**)[٦] أو أُضمر له (**ذلك**) ثانية[٧]. ومن قرأ (**قول**) بالنصب وقف على (**ابن مريم**) ، نصب على وجهين: أحدهما أن ينصب على المصدر كأنه قال أقول قولاً حقاً[٨] ، أو على تقدير قلت والمعنى القول الحق[٩]، والبعض وجهها على أنها خبر(**ذلك**) ويجعل(**ذلك**) في مذهب كان كما تقول (**هذا زيدٌ أخاك**) ، فمن الوجه الأول يحسن الوقف عليه للمضطر وفي الوجه الثاني لا يحسن الوقف عليه أي (**ابن مريم**) كما لا يحسن الوقف على اسم كان من دون الخبر[١٠] .

ويمكن أن نلحظ إسهام الوقف في أمن لبس الأحاديث اليومية أيضاً نحو :

ا- لا تهتم بقوله : إنك برئ .

ب- لا تهتم بقوله إنك برئ .

إذ أن الوقف على كلمة (**قوله**) في الجملة الأولى أن يكون المعنى أن المتكلم ينصح مخاطبه بعدم الاهتمام لقول سابق قيل في حقه . ويطمئنه بأنه

---

[٣] النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، ٢/ ٣١٨ ، ظ : تقريب النشر في القراءات: ابن الجزري، ١٤٠، التيسير في القراءات السبع : أبو عمر الداني ، ١٤٩ ،سراج القارئ المبتدئ : علي العذري ، ٣٢٢

[٤] ظ : إيضاح الوقف والابتداء : ٢/ ٧٦٣

[٥] ظ : منار الهدى في بيان الوقف:٢٠١، تفسير الجلالين: جلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي، ١/ ٣٩٩

[٦] ظ : القطع والائتناف: أبو جعفر النحاس، ٤٥٤ ، الجامع لإحكام القرآن: القرطبي،١١/ ٩٨، معالم التنزيل : البغوي، ٢٣١/١ ، فتح القدير : الشوكاني، ٤٧٦/٣

[٧] ظ : الحجة في القراءات : ابن خالويه ، ٢١٢

[٨] ظ : الجامع لإحكام القرآن : ١١/ ٩٨ ، معالم التنزيل : ١/ ٢٣١ ، فتح القدير : ٣/ ٤٧٦

[٩] ظ : تفسير الجلالين : ١/ ٣٩٩

[١٠] ظ :القراءات والوقف والابتداء: د. احمد مختار عمر،بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي مج /٣٩، ج/١ ، ٢٢٠

بـريء . فـي حين أن الوقف علـى كلمـة(**بـريء**)فـي الجملـة الثانيـة من دون الوقف عند كلمة(**قوله**) يؤدي إلى انعكاس المعنى بحيث

يصبح المتكلم ناصحاً مخاطبه بعدم الاهتمام بقول من قال له : إنه بريء[١] .

وبهذا يكون الوقف الصحيح قرينة تخاطبية – فضلاً على أنه قرينة نحوية- ومن مستلزمات الخطاب التي تسهم في أمن اللبس في التراكيب اللغوية[٢] .

وبناء على ما تقدم فأنه لا يصح الوقف على المضاف من دون المضاف إليه ، أو المنعوت من دون نعته أو الرافع من دون مرفوعه ، أو المؤكد من دو توكيده ، أو الحروف والأفعال الناسخه من دون أسمائها أو أخبارها ، أو الحرف الخافض من دون مخفوضه ... الخ[٣].لان ذلك يؤدي إلى اللبس .

د- **الرأي الرابع :** هو رأي اللغوي تمام حسان ، وهو أقرب إلى الموضوعية وأكثرها اعتماداً على المنهجية والدقة العلمية ، إذ ذهب إلى أن العلامة الإعرابية لم تكن((**أكثر من نوع من أنواع القرائن بل هي قرينة يستعصي التمييز بواسطتها ، حين يكون الإعراب تقديرياً أو محلياً أو بالحذف ، لأن العلامة الإعرابية في كل واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب**))[٤] ولم يعتمد في تحليله على أن العلامة لا تعبر عن معنى في الألفاظ التي لا تظهر عليها فحسب بل أن العلامة ((**لا تدل على باب واحد ،**

---

[١] ظ : وصف اللغة دلالياً : ٣١١
[٢] ظ : م . ن : ٣١٢
[٣] ظ : الاتقان في علوم القرآن : السيوطي ، ٢٨٥/٢
[٤] اللغة العربية معناها ومبناها : ١٠٥

وإنما تدل الواحدة منها على أكثر من باب))[٥]، وبعد أن أكد **((العلامة الإعرابية بمفردها لاتعين على تحديد المعنى))**[٦] أشار إلى أنه لا قيمة لها من دون النظر إليها في إطار ما يسمى بـ **(تضافر القرائن)** .

وهكذا تبقى خصوصيات العربية كالإعراب وغيره**(من موقعيات السياق)**صفة مميزه لها زيادة على أن آراء النحاة التي تشير إلى أن حركات الإعراب تدل على المعاني من فاعلية ومفعولية وإضافة هو رأي يعد أصلا يُبنى عليه ما نذهب إليه في الأخذ باصطلاح المسند والمسند إليه كما يتفق مع سنن العربية في دلالاتها على المعاني بالحركات ، إذ أن المنظومة اللغوية إنما وضعت لكي تكون أداة معربة لمختزن معلوماتي في فكر المتكلم وزيدت بتقنيتها فوضعت لها إمارات تدل على معانيها التي يسميها النحاة الفاعلية والمفعولية...الخ ، ومن ثم تجريد اللغة من تلك الإمارات يوقعنا في أمرين : **الأول :** غياب وظيفة اللغة البيانية ، **والثاني :** اعتباطية الإمارات الإعرابية ، فلابد إذن من أن تكون العلامات الإعرابية دوالاً على معانٍ وظيفية مفصحة عن المعنى ودالة عليه .

٥ـ العلامة الإعرابية قرينة لفظية عند القدماء :

أولى علماء العربية القدماء بتعدد اختصاصاتهم في علم العربية بالقرائن عناية فائقة وأعطوها قدراً كبيراً من مباحثهم اللغوية سواء أكانت لفظية أم معنوية وأقرّوا بها كثيراً من أحكامهم بيد أنهم لم يخصوها باستقلالية تناولية لها كأن تستقل بباب يخصص لها ، ولا عيب في ذلك لأن

---

[٥] م . ن : ١٠٥

[٦] م . ن : ١٠٢

علوم العربية لم تزل بكراً في تأليفها ، ولكن لا ينسحب هذا التسويغ على المتأخرين منهم٠

ولما كانت اللغة الوسيلة الرابطة بين أفراد المجتمعات اللغوية بوصفها أداة تفاهمية اقتضت أن تكون بعيدة عن لبس المفاهيم حين يعبّر عنها وآمنةً من الاختلاط المفاهيمي أو الفكري .

من هذا المنطلق اشترط في اللغة الإبانة والإفصاح فوجدت تبعاً لذلك إمارات **(قرائن)** تدل على المعنى بأدق مستوياته ومنازله . فهذا أبو سعيد السيرافي(ت٣٥٨هـ) لمح القرائن عن بعد حين تحدث عن معاني النحو قائلاً **:((معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته وبين وضع الحروف مواضعها المقتضية لها أو بين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ من ذلك))**[١] ٠

فهو لم يجعل النحو حكراً على الإعراب بل أشار إلى قرائن أخرى كالتضام والإسناد بقوله وضع الحروف مواضعها المقتضية لها ، ثم يشير إلى قرينة الرتبة بالتقديم والتأخير ، ويجعل صحة النص و صوابيته رهن معطيات السياق مجتمعة ، وهذه حسنة تحسب له إذ حاول أن يلمَّ شتات القرائن بأنواعها كافة وإن لم يصرّح بها بالمصطلح الذي رأينا نضجه واتضاحه عند المحدثين من النحاة ٠

أما ابن فارس(ت ٣٩٥هـ) فيشير إلى أن القرينة اللفظية هي أساس الفهم ، على حين عدّ القرينة الحالية أمراً ثانوياً إذ يقول:**((الفهم والإفهام يقع بين المخاطبين من وجهين : أحدهما الإعراب والآخر التصريف هذا فيمن يعرف الوجهين ، فأما من لا يعرفهما فقد يمكن القائل إفهام السامع**

---

[١] الإمتاع والمؤانسة : أبو حيان التوحيدي ،١٢١/١

بوجوه ، يطول ذكرها ، من إشارة وغير ذلك))[٢] ، وجعل القرينة الحالية حلاً طارئاً لمن ينقصه آلة الفهم وهي الإعراب والتصريف كما ذكر، وبذلك قصر دورها على فئة معينة وأضعف شأنها حين أبعدها عن مجال العملية اللغوية وفنون البلاغة والأسلوب ، كالحذف والذكر والإيجاز والإطناب وغيرها ٠

هذا فيمن خاض مفهوم القرينة ضمناً وابتعد عن تناولها بمبدأ التصريح بها ، ولكن من النحاة من أشار إليها صراحة وبنضج المفهوم والمصطلح ومنهم رضي الدين الاسترابادي(ت ٦٤٦هـ) إذ التفت إلى أهمية ظاهرة التقديم الضروري للفاعل وتأخير المفعول به إذا أسقطت العلامة الإعرابية منها لأنها **(أي العلامة الإعرابية)** من أقوى العلامات الدالة بعد قرينة السياق على تحديد معنى الجملة المقالية ، ولأن انتفاء العلامة الإعرابية يفضي إلى اضطراب حدود المقال وتداخل بعضها مع بعض فيصعب عندئذٍ تحديد الفاعل من المفعول به ، وبذا يقول **:((...،لأنه إذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز أي الإعراب ، لمانع ، والقرائن اللفظية والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع دالة على تعيين أحدهما من الآخر كما يجيء فيلزم كل واحد مركزه ليعرفه بالمكان الأصلي والقرينة اللفظية كالإعراب الظاهر في تابع أحدهما أو كليهما...))**[١] ٠

فالرضي أشار إلى تضافر القرائن لإظهار المعنى فهو يذكر قرينة رتبة الفاعل والمفعول **(غير محفوظة)** وتحولها إلى رتبة محفوظة عند غياب الإعراب كما في المقصور والمنقوص والمبنيات ، أو عن طريق إعراب متعلقات الاسم الخالي من الحركات كالصفة مثلاً ، أو

---

(٢) الصاحبي ،١٩٠
(١) شرح الكافية: ٧٢،٧٣/١

عن طريق قرينة الحال كما في المثال الذي ذكره((**استخلف المرتضى المصطفى**))إذ أن القرينة الدينية التاريخية تؤمن اللبس وتفرق بين الفاعل والمفعول ، وهي التفاتة ذكية جمعت كل أنواع القرائن اللفظية والمعنوية والحالية ٠

وتنبه ابن خلدون(ت٨٠٨هـ) على فكرة القرائن في الكلام ، لا لدراسة ظاهرة لغوية بل من أجل إثبات أن لغة عصره بقيت سليمة على الرغم من غياب الإعراب محاولاً إثبات ذلك بفكرة القرائن المتوفرة في النص ، ذلك أن سقوط الإعراب ألزم الكلام نظاماً آخر يقتضيه التركيب حين لم يعد يتمتع بالحرية التي تتيحها العلامة لذلك يدعو ابن خلدون إلى الالتفات إلى لغة عصره واستقراء الأحكام منها ، إذ يقول :((**ولعلنا لو اعتنينا بهذا اللسان العربي لهذا العهد ، واستقرينا أحكامه ، نعتاض عن الحركات الإعرابية في دلالتها بأمور موجودة فيه تكون بها قوانين تخصها...**))[٢] ٠

وبذلك يكون مفهوم القرينة لديه عناصر مقالية لفظية من داخل النص ، وحين يستغني السياق لمطلب أسلوبي عن واحدة منها تتكفل قرائن النص الأخرى بأمن اللبس لكنه لم ينتبه لدور القرينة الحالية، إذ يقول : ((**...وأما في اللسان العربي فإنما يدل عليها (أي اللغة) بأحوال وكيفيات في تراكيب الألفاظ وتأليفها من تقديم أو تأخير أو حذف أو حركة إعرابية،وقد يدل عليها بالحروف غير المستقلة**))[٣].فالأحوال والكيفيات في تراكيب الألفاظ هي القرائن التي ذكر منها التقديم والتأخير(**رتبة**) والحذف (**التضام**) وحركة الإعراب أو بالأدوات المتضامة مع ما تتطالب معه كحروف الجر والجزم والنصب وأدوات الشرط وغيرها ٠ فحركة الإعراب عند ابن

---

[٢] المقدمة : ابن خلمن دون، ١٣٩٢/٤

[٣] م . ن : ٤ /١٣٩٠

خلدون واحدة من القرائن الدالة على المعنى النحوي إذ من الممكن الاستغناء عنها لمطلب أسلوبي، حين يتكفل التركيب بأمن اللبس .

يتبين مما ورد من النصوص أن القدماء تناولوا القرينة تارة بالمصطلح الصريح وأخرى بالإشارة والتلميح دليلاً حالياً أو لفظياً في أبواب متفرقة ٠

٦ ـ دلالة الإعراب من خلال السياق :

إن الأصل في الكلام هو الإفادة ، لذلك قالوا لا يجوز الإبتداء بالنكرة لأنها غير مفيدة[١] فإذا زالت الفائدة أو التبست صار الكلام عبارة عن ركام من الألفاظ[٢] لذلك انبنى هيكل اللغة على نظام متكامل من العلاقات والعلامات وكان النحاة يطلقون الإعراب على النحو أو العكس ، متجاوزين مراقبة أواخر الكلم وجعل اهتمامه في بحث معاني الكلام وأسرار تأليفه،ولهذا ربط النحاة بين كون الإعراب حركة الآخر وبين كونها مسببه عن عامل في الكلام وتبين عن معنى[٣]، أي إن هذا المعنى الذي تعبر عنه الحركة إنما هو ناتج عن علاقة تربط العامل بالمعمول في تركيب الكلام ، ولهذا قالوا إن الإعراب لايقع إلاّ بعد عقد الكلام وتركيبه[٤]. وفي ذلك يقول الزملكاني(ت٦٥١هـ) :**((وينظر في الجمل ويعرف فيها مواضع الفصل والوصل ، ويتصرف في التعريف والتنكير ، والتقديم والتأخير ، والحذف والإضمار ، والتكرار وغير ذلك مما توجبه صناعة الإعراب))** [٥]٠ وبهذا عدّ علم الإعراب الوجه الآخر لمعاني النحو ، فالإعراب هو تعبير عن معانٍ

---

[١] ظ : شرح ابن عقيل : ابن عقيل ، ١ /٢١٥
[٢] ظ: أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي: رشيد بلحبيب(بحث) منشور في الانترنيت على موقع (faculty. Uae. uac) ،٢
[٣] ظ : ارتشاف الضرب : الأندلسي ، ٤١٣/١ ، شرح شذور الذهب : ٤١
[٤] ظ : المفصل : ٤٣/١ ، شرح المفصل : ٨٣/١
[٥] البرهان الكاشف : الزملكاني ، ٩٦

ناتجة عن تركيب الكلام وهذه هي المعاني النحوية ، فالإعراب نحو من حيث أنه تعبير عن المعاني النحوية ولهذا قالوا عن الألفاظ المبنية بأن لها موضعاً من الإعراب وأن مواضعها مرفوعة أو مجزومة أو غير ذلك وإن لم يتبين فيها الإعراب فهي غير معربة في اللفظ وإنما في الموقع[٦]، وهذا يدل على أن الإعراب أثر من آثار الإسناد[٧] .

وإذا كانت المبنيات تعرب من خلال الموقع فإن المعربات تعرب بالحركات وإن **((الحركة**
آلة الإعراب))[٨] فالحركات تدل على معانٍ في الكلام كما تدل صيغ الألفاظ وترتيبها وموقعها
في السياق ، وأن المعاني تبقى كامنة حتى تفك مغاليقها الألفاظ ونسبوا للإعراب هذا العمل ، فلا
تقف على تحصيل المعنى المدفون في هذا اللفظ إلاّ بتمييز وجوه حركات الإعراب[١] ٠

وبيّن الجرجاني(ت٤٧١هـ) أن ائتلاف الكلمات أصله ائتلاف المعاني وترتيبها في النفس ،
وليس هو ضم الكلمات إلى بعضها ضماً يراعى فيها المعنى[٢] بمعنى أن التشكيل اللفظي إنما هو ترجمة مادية بوساطة الألفاظ لمفاهيم معنوية مجردة مترسبة بروح المتكلم فيعمد إلى إظهارها بترابط لفظي بياني تؤثر فيه العلامة الإعرابية أثراً متميزاً في تحديد مفهوم الرسالة اللغوية٠

---

[٦] ظ : المقتضب : ٥٠/٢ ، دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء : د٠ بتول قاسم ،٢٢
[٧] ظ : البحث النحوي عند الأصوليين : ٢٩٩، علم الدلالة والمعجم العربي: عبد القادر أبو شريفة وآخرون ،٣٩
[٨] أسرار العربية : ٣٦٨
[١] ظ : دلائل الإعجاز : ٧٥
[٢] ظ : م . ن : ٢٣- ٤٩

وإن دلالة الإعراب دلالة عامة لا تدل على متكلم من دون غيره لأنه مما يتساوى الجميع في التعبير به بعد أن أصبح المجتمع اللغوي متفقاً على أنظمة لغوية دقيقة وتعارفوا عليها وأن الخروج عليها ذوق يأباه ذلك المجتمع[٣]٠وقد عبّروا عن المعنى العام بأنه المعنى الأول أو أصل المعنى كما عبر الجرجاني إذ ذكر إن الإسناد هو المعنى الأول وأن المعاني الأخرى هي المعاني البلاغية المتعلقة به[٤] ٠

وقد أوصى النحاة أن يُلتزم المعنى في الإعراب إذ كما يدل الإعراب على المعنى يدل المعنى على الإعراب يقول الرماني(ت٣٨٨هـ) :((**ولا تنظر إلى ظاهر الإعراب ، وتغفل المعنى الذي يقع عليه الإعراب لتكون قد ميّزت ما تجيزه أو تمتنع منه ، صواب الكلام من خطئه**))[٥]٠

ومن صور مراعاة القدماء للمعنى العام في الإعراب تقدير المحذوف وإعماله فكانوا يقدرون المحذوف من الكلام بالاحتكام إلى المعنى((**لأنهم يتمسكون بصحة المعنى ويتأولون لصحة الإعراب**))[٦] وذلك حين نرى سيبويه(ت١٨٠هـ) يقف على تراكيب مخصوصة فيردها إلى أنماط لغوية مقررة ، ويقدر ما يكون عرض لها من الجهة اللغوية الخالصة من حذف أو غيره ، وفق نظرية العامل، ولكنه لا يقف عند ذلك بل يتسع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها ومالابس هذا الاستعمال من حال المخاطب وحال المتكلم وموضوع الكلام ، وقد هداه هذا الاتساع إلى استكناه البنية الجوانية للتراكيب النحوية ٠ قال في تفسير ، أتميمياً مرة وقيسياً أخرى ، إنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تلّون وتنقل ،

---

[٣] ظ : م . ن : ٣٦٢

[٤] ظ : شرح المفصل : ٢٢/١ ، حاشية الصبان على الاشموني : الصبان ، ٢٢،٢١/١

[٥] شرح الرماني على كتاب سيبويه : ١٥/١ ، نقلاً عن الرماني النحوي : د. مازن المبارك ،٢٤٧

[٦] الخصائص : ٢٤٨/١

فقلت أتميمياً مرة وقيسياً أخرى ، كأنك قلت : أتحول تميمياً مرة وقيسياً أخرى ... وليس يسأله مسترشداً عن أمرٍ هو جاهل به لكنه وبّخه بذلك ، وهكذا يقرر الحذف في ضوء التفسير الداخلي ، ثم يلاحظ

كيف ينصرف الاستفهام إلى التوبيخ والتقريرية في ضوء معطيات الموقف الاجتماعي[١]٠

وهذا يُفسّر تحت ارتباط الإعراب بالنيّة والقصد أي نيّة المتكلم وقصده كأنهم يقرؤون ما بداخله في ضوء ما يبين من كلامه فهم يفسرونه على أنها أفكار المتكلم نفسه ، وكل البواعث النفسية التي تومئ إلى المحذوف وتكون مدلولاً عليه ، حينما يظهر الحذف لغوياً غير مرفوض ٠

يقول ابن هشام(ت٧٦١هـ)في معرفة أهمية المعنى قبل الإعراب((**وأول واجب على المعرب أن يفهم ما يعربه مفرداً أو مركباً))**[٢]، ففي توجيهه لقراءة يزيد بن القعقاع المدني[٣] في قوله تعالى﴿**بِمَا حَفِظَ اللَّهُ** ﴾[٤] (النساء/من الآية٣٤) بنصب لفظ الجلالة ، إذ يقول إن الفاعل هو اسم الله تعالى،ولكنه نصب لفهم المعنى[٥] ، من كلامهم أن الفاعل ربما نصب إذا أمن اللبس كقولهم(**خرق الثوبُ المسمار**) برفع الثوب ونصب المسمار، وأمن اللبس الذي يشير إليه ابن هشام هو تضافر قرائن غير العلامة كالإسناد وما تضافر معها من قرينة المعنى المعجمي والمطابقة والرتبة بين المسند والمسند إليه جعلت اللبس مأموناً والمعنى واضحاً ، فاستُغني عن

---

(١) ظ : الكتاب : ١/ ٣٤٣ ، نظرية النحو العربي : د٠ نهاد الموسى ، ٨٨ ـ ٨٩

(٢) مغني اللبيب : ١/ ٦٨٤

(٣) أبو جعفر يزيد بن القعقاع، ظ : إعراب القرآن: النحاس:١/ ٤١٣،المحتسب:ابن جني،١/ ١٨٨ ،أمالي الشجري : ابن الشجري،٢/٢١٧

(٤) ظ : المحتسب : ١ / ٢٩٠

(٥) ظ : م . ن : ١/ ١٨٨، مسائل في إعراب القرآن لابن هشام : تح : صاحب أبو جناح ،بحث منشور في مجلة المورد، مج/٣،ع/٣ ، ١٥٢

العلامة ليتم بها نوع من المجانسة الصوتية التي علّلها النحويون بالجوار، لأن الخرق مما لا يمكن أن يسند إلى الثوب لانتفاء المناسبة المعجمية بينهما ، وهي مفارقة كافية لأمن اللبس بين الفاعل والمفعول ، إذ أن الخرق للمسمار وليس للثوب وهذه من القيّم الخلافية المعنوية كذلك الآية المباركة تضافرت فيها عدّة قرائن كالإسناد فضلاً على القرينة العقلية فالله عز وجل هو الحافظ للعباد ، وما دونه محفوظ ، وقرينة المطابقة بين المسند والمسند اليه٠فالفعل مسند إلى ضمير المفرد المذكر الغائب يتطابق مع (**الفاعل**) ٠

أما السيوطي(ت٩١١هـ) فيقول في المعنى نفسه :((**...وهو أول واجب عليه أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفرداً أو مركباً قبل الإعراب فإنه فرع المعنى**))[٦] إشارة منه إلى أن الإعراب قرينة من بين قرائن عدّة في التركيب تتضافر في سياق معين لجلاء اللبس وإزالة الغموض ، فليست هي القرينة الوحيدة المتمكنة من المعنى ٠

ولقد أساء النحاة في بعض الحالات فهم دلالات الإعراب ، إذ تكلفوا في تأويل إعراب بعض الألفاظ كالمصادر المنصوبة حين أعربوها مفعولا ًلفعل محذوف مقدر تمسكاً منهم بفكرة العامل النحوي من دون النظر إلى القيمة الأسلوبية للتعبير،فخالف المبّرد سيبويه في إعراب(**أهلاً وسهلاً**) وقال إنها منصوبة على المصدر ، أما عند سيبويه فهي منصوبة لفعل محذوف تقديره حللت أهلاً ووطئت سهلاً[١]٠ ونهج نهجه بعض مفسري آيات القرآن الكريم ، ففي قوله تعالى ﴿ **فَقَالُواْ سَلَاماً قَالَ سَلَامٌ** ﴾ (الذاريات/من الآية٢٥) فقالوا إن أصله (**سلمنا سلاماً**)[٢] وهكذا يتحول

---

[٦] الإتقان في علوم القرآن : ١/ ٥٢٨

[١] ظ : الكتاب : ١٤٩/١ ، شرح الكافية : ١٣٠

[٢] ظ : الكشاف:الزمخشري ،١ /٣٨ ، ٣/ ١٦٩ ،التفسير الكبير:الرازي، ٢٨ / ٢١٢ ، التبيان في علم البيان : الزملكاني ،٥٠ ، إرشاد العقل السليم : ابوالسعود ، ٨ / ١٣٩، ،بدائع الفوائد:ابن القيّم ، ٢/ ٣٨٥

الإنشاء إلى خبر، ولو أُريد أن يكون خبراً لارتفع كما ارتفع المصدر الثاني ، الذي جاء رداً على التحية فارتفع للإخبار وهذه الآية مثلها في القرآن آيات كثيرة[٣].

ويكفي في مثل هذه الحالة أن نعرف المصدر منصوباً على معنى الإنشاء ، لأنها عبارات إنشائية إفصاحية تجري مجرى الأمثال ومثل تلك المصادر لا تحمل على الإسناد ولا على الإضافة[٤]، ولأنك تقول مرحباً وأهلاً حين ترى رجلاً قاصداً إلى مكان أو طالباً أمراً،أي أدركت ذلك وأصبت[٥] ،ومثلها المصادر المنصوبة على الدعاء والمدح والذم والتعجب نحو : سقياً، ورعياً ، وحمداً ، وشكراً ، وعجباً ، وبهراً ، نحو قول عمر بن أبي ربيعة :

ثم قالوا : تحبها ؟ قلت بهراً   عدد الرمل والحصى والتراب[٦]

فلفظة(**بهراً**) مصدر منصوب على الإنشاء(**التعجب**) .

٧ – مسلك العلامة الإعرابية مع القرائن الأخرى :

غاية كل نص مقالي أن تحدد دلالته مقصده وتكشف غوامضه وتجلي خفاياه فيسعى المتلقي له إلى توظيف خبرات لغوية سابقة وأدوات كلامية أخرى من خلال تحديد معنى البنية أولاً **(المعنى الوظيفي للصيغة)** ثم يرتفع إلى تشخيص المعنى الأدق لها داخل منظومة السياق ، وتعد العلامة الإعرابية واحدة من أكثر العلائم قدرة في تمييز متشابهات الخطاب المقالي بيد أنها قد تختفي أحياناً من البنية ، حين يكون الإعراب تقديرياً أو محلياً أو بالحذف ، فيصعب تحديد المعنى الدلالي للمقال فيلجأ المتلقي عندئذٍ

---

[٣] ظ : سورة(مريم /٣٤)(لقمان /٩،٨)(الزمر / ٢٠)(الاحقاف / ١٦)(محمد / ٣٤)(آل عمران/ ١٤٥) (البناء / ٢٢- ٢٤)(يونس /٤)(النحل / ٣٨) (يوسف /٧٩) وآيات أخرى ٠

[٤] ظ : الكتاب: ١/ ١٤٣

[٥] ظ : م ، ن : ١/ ٤٩

[٦] الديوان : ٣٠ (ورد النجم بدلاً من الرمل) ، ظ : في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٢٧

إلى تفعيل قرائن أخرى داخل السياق(**تضافر القرائن**) وهو أمر يسهم في فكّ إبهام المقال ومن ثم تحديد مقصده ٠

وسوف نتناول مسلك العلامة الإعرابية بوصفها قرينة لفظية مع القرائن التي تظهر تعاونها معها:

أ- **مع قرينة الإسناد**

وهي قرينة معنوية تربط بين طرفي الإسناد وتشمل **:**علاقة المبتدأ بالخبر والفعل بالفاعل

والنائب عنه إذ((**ليس في العربية لفظ يدل على الإسناد كما هي الحال في بعض اللغات ،ففي**

الانكليزية يكون فعل الكينونة(is) هو الرابط بين ركني الجملة المسند والمسند إليه))[١] وقرينة الإسناد محتاجة إلى عدد آخر من القرائن حتى تؤدي عملها على الوجه الأكمل ، ومن بين هذه القرائن العلامة الإعرابية ، فرفع الاسم الذي تتوفر فيه قرائن أخرى دلالة على انه المبتدأ ورفع الوصف بعده ، يدل على أنه هو الخبر ،وتأتي أهمية قرينة الإعراب أيضاً لكونها مميزة عند إسناد فعل متعدٍ ،وذلك لظهور اسمين في الجملة هما الفاعل والمفعول نحو قوله تعالى﴿**إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْۗ**﴾(فاطر/من الآية٢٨)فإن الضمة على الفاعل أغنت عن المرتبة التي تجعل السبق للفاعل على المفعول[٢] ، وأن المفعول به جاء بعد تمام الكلام ، لخروجه عن الإسناد ، والنصب فيه قرينة دالة على حصول التعدية أولاً، وخروج المفعول به عن الإسناد ثانياً ، وقرينة مميزة بين الفاعل والمفعول ثالثاً . ((**ووجه تقديم**

---

[١] الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: د ٠ نعمة رحيم العزاوي ، (بحث) منشور في مجلة المورد مج/١٠، ع/٣-٤ ، ١١١، ظ : في النحو العربي نقد وتوجيه : ٣٥

[٢] ظ : الزمن في النحو العربي : كمال إبراهيم ، ١٥٩

المفعول أن المقام مقام حصر الفاعلية ولو أخر انعكس الأمر))[٣]، أي إنما العالم من يخشى الله عز وجل[٤] ٠ولو عكست العلامة الإعرابية لفسد المعنى وخرج من دلالته العقائدية .

وهكذا تكون العلامة الإعرابية قد منحت الفاعل حرية الرتبة ، وأصبحت عوناً على تحديد المسند والمسند إليه ، ولولاها لتوحدت الطريقة التي يبنون بها عباراتهم فلا تقديم ولا تأخير ، ولتحولت الجمل إلى قوالب جافة خالية من الحيوية والنشاط ٠

ب – قرينة التخصيص

وهي قرينة معنوية ، تتفرع منها قرائن معنوية أخص منها هي:التعدية وتدل على**(المفعول به)**، والغائية وتدل على **(المفعول لأجله ، والمضارع بعد اللام وكي والفاء ولن وإذن)** ، والمعيّة وتدل على**(المفعول معه والمضارع بعد الواو)** ،والظرفية **(المفعول فيه)**،والتحديد والتوكيد**(المفعول المطلق)**،والملابسة**(الحال)**،والتفسير**(التمييز)**، والإخراج**(الاستثناء)**،والمخالفة**(الاختصاص وبعض المعاني الأخرى)**[٥]٠

والعلامة الإعرابية التي تدل على هذه القرينة الكبرى بفروعها واحدة وهي النصب ولذلك لاتدل على التخصيص وحدها ، بل لا بد من قرينة أخرى تتعاون معها في سبيل هذه الغاية فمع المفعول به لابد من التعدية ، ومع الغائية لابد من الصيغة في المفعول لأجله إذ يشترط أن يكون مصدراً قلبياً ولابد من الأداة مع المضارع المنصوب ، ولابد من الواو في المعية[١] التي تربط **((صاحباً بمصحوب لا يستقيم عطفه على الأول لعدم صحة**

---

[٣] فتح القدير : ٤ / ٤٩٤
[٤] معالم التنزيل : ٤١٩/١
[٥] ظ : دراسة الجملة العربية:ضياء ألفلاحي، ٣٠٥ ،العلامة الإعرابية:٣١١،اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٤
[١] ظ : العلامة الإعرابية : ٣١١

المشاركة في الحديث فإذا قلت(سرتُ والنيل) فإن النيل لا يصح منه المسير))[٢] .

أي إن ما يشترطه النحاة لكل باب من هذه الأبواب هو تحديد للقرائن التي تتعاون مع قرينة العلامة الإعرابية لأنها لاتستطيع بمفردها أن تنهض بالدلالة على قرينة التخصيص بفروعها المتعددة ،إلا أنها ضرورية إذ لو غابت القرينة الإعرابية لتحولت الكلمة إلى وظيفة أخرى[٣] .

ففي قوله تعالى﴿ **يَالَيتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ المُؤمِنِين** ﴾(الانعام/من الآية٢٧) فإذا

نطق بالمضارع مرفوعاً بعد الواو، فان الفعل حينئذٍ لايكون واقعاً في جواب الطلب هنا وهو التمني، وهذه قراءة((**ابن كثير ونافع وأبي عمر والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر))**[٤] ،

((والحجة لمن رفع أنه جعل الكلام خبراً دليله أنهم تمنوا الرد ولم يتمنوا عدم التكذيب،والتقدير: ياليتنا نرد ونحن لا نكذب بآيات ربنا))[٥]،**((وقرأ ابن عامر وحمزة وعاصم في رواية حفص))**[٦]، وابن أبي اسحق[٧] **(ولا نكذب ... ونكون)** بنصبها :**((والحجة لمن قرأ بالنصب أنه جعله جواباً للتمني بالواو))**[٨] .

إن الواو قرينة لفظية تصلح أن تكون أداة عطف وتصلح أن تكون أداة(**للمعية أو المصاحبة)** والذي يضام الواو في المصاحبة مضارع

---

[٢] البيان في روائع القرآن : د٠ تمام حسان ،١ /١٥٨ ، ظ : الآراء الراقية الحديثة : محمد الملكي ، ٢٣٨
[٣] ظ : العلامة الإعرابية : ٣١١
[٤] السبعة في القراءات : لابن مجاهد ، ٢٥٥ ، ظ : معالم التنزيل :١/ ١٣٧
[٥] الحجة في القراءات : ١٣٨
[٦] السبعة في القراءات : ٢٢٥
[٧] ظ : اثر القراءات القرآنية في النحو : د٠ عفيف دمشقية ، ٤٨
[٨] الحجة في القراءات : ١١٢

منصوب٠لذلك نلاحظ في القراءة الأولى قُرئ الفعل الثاني بالرفع عطفاً على الفعل الأول على اعتبار اشتراك الفعلين في التمني ، أما القراءة الثانية فإن الفعل الثاني يخالف الأول بالحدث ولم يشركه بالتمني لذلك لم يستقم عطفه على الأول، فنصب على المصاحبة على أساس اختلاف المبني دليل على اختلاف المعنى٠وبهذا تكون العلامة الإعرابية تضافرت مع قرينة **(الأداة)** اللفظية وقرينة **(المعية)**المعنوية ، لتحديد قرينة **(التخصيص)**٠

ج – مع قرينة التبعية :

التبعية هي قرينة معنوية عامه يندرج تحتها أربع قرائن أخرى هي النعت ، والعطف ، والتوكيد، والإبدال ، وهذه القرائن تتضافر معها قرائن أخرى لفظية أشهرها قرينة المطابقة ثم أن أشهر ما تكون فيه المطابقة بين التابع والمتبوع هو العلامة الإعرابية[١]،نحو قوله تعالى﴿ **وَمَا يَعلَمُ تَأويلَهُ إلاَّ اللهُ وَالرَّاسِخُونَ في العِلمِ يَقُولُونَ** ﴾(آل عمران/من الآية٧) فالراسخون معطوف على اسم الجلالة مرفوع والمعنى أنهم يعلمون تأويله أيضاً و(**يقولون**) في موضع نصب حال[٢]٠ ولا يتسامح بإسقاط العلامة الإعرابية مع التبعية على الإطلاق[٣]، وعندما أجاز النحاة في النعت القطع إلى الرفع أو النصب اضطروا إلى تقدير مبتدأ محذوف وجوباً أو فعل محذوف وجوباً[٤]٠ والغالب أن يجري ذلك بالنعت الذي يؤتي به لمجرد المدح أو الذم أو الترحم ولا يقطع إلاّ بشرط أن يكون متمماً لمعناه بحيث يستقل الموصوف عن الصفة ، نحو(**الحمد لله العظيم**) وتقدير الفعل إن نصبت(**أحمد**) ، وزعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تخاطبه

---

[١] ظ : العلامة الإعرابية : ٣١٢

[٢] ظ : إملاء مامن به الرحمن : ١ / ١٢٤ ، ظ : معالم التنزيل : ١/ ٨

[٣] ظ : الأصول في النحو : ٢ / ٢٢ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤٠٥ ، شرح ابن عقيل : ٣ / ١٩٣

[٤] ظ : العلامة الإعرابية : ٣١٢

أمراً جهلوه ، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت فجعلته ثناءً وتعظيماً ، ونصبه على الفعل[٥] . **((وإن رفعت فالمبتدأ (هو) و(العظيم) خبر والجملة المقطوعة(حال) ويجوز أن تكون استئنافية ، ويجب أن يخالف المقطوع منعوته فان كان المنعوت مرفوعاً وجب أن يكون النعت المقطوع منصوباً على أنه مفعول به نحو﴿ وَامرَأتُهُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ ﴾(المسد/٤) فحمّالة مفعول به لفعل محذوف تقديره أذم))**[٦] .

إن النعت المقطوع ليس جزءاً من جملة محذوف جزؤها الآخر[٧] ، وإنما هو في حقيقته جمله بذاتها(**فالكريم**)على إرادة قطع النعت في قولنا : مررت بزيدٍ الكريم ، جملة ذات طرف واحد[٨]، إذ أن بعض الجمل كما يشير(**فندريس**) تتكون من كلمة واحدة يؤدي معنى كاملاً يكتفي بنفسه[٩]، وعليه تكون كلمة(**الكريم**) في المثال السابق جملة لأنها وحدة لغوية بها يتم الكلام في الموقف المناسب[١٠] . وهو يفيد المبالغة ، ذلك أن القطع يعني أن الموصوف مشتهر بالصفة معلوم فيها حقيقة أو ادّعاء[١١] ، فيكون القطع أبلغ في المدح والذم لأنك تدّعي أنه معلوم بالصفة مشتهر بها وأن المخاطب يعلم من الوصف ما علمه المتكلم[١٢].إذ **((إن في الافتتان لمخالفة**

---

[٥] ظ : الكتاب : ٢٤٨/١، معاني النحو : ١٨٩/٣ ، الجملة العربية والمعنى : ٢١٣
[٦] الكامل في النحو والصرف والإعراب : احمد قبش ، ١٨٧
[٧] ظ : النعت في القرآن الكريم : فاخر الياسري ، (ر . د) ، ٣١٦
[٨] ظ : علم اللغة العام (القسم الثاني) : كمال محمد بشر ، ١٩٣
[٩] ظ : اللغة : فندريس ، ١٠١
[١٠] ظ : علم اللغة العام (القسم الثاني) : ١٩٣
[١١] ظ : شرح الكافية : ٣٤٦/١
[١٢] ظ : الجملة العربية والمعنى : ٢١٣

الإعراب وغير المألوف زيادة تنبيه وإيقاظ للسامع وتحريك رغبته في الاستماع سيما مع التزام حذف الفعل أو المبتدأ فإنه أدلّ دليل على الاهتمام))[١] .

إذن فتحويل النعت من سياقه المألوف وهو(**الإتباع**) وتغيير علامته الإعرابية بقطعه عن

منعوته يعني لفت نظر وجذب الانتباه إلى أن اتصاف الموصوف بهذا النعت بلغ حداً غير معتاد ،

لأن تجديد اللفظ دليل على تجدد المعنى وكلما كثرت المعاني وتجدد المدح أو غيره كان أبلغ[٢] ،

ويعدّ ((**هذا لون من ألوان الترخص في قرينة الإعراب لوضوح المعنى))**[٣] .

وترى الباحثة أنه على الرغم من عدم التوافق بين الصفة والموصوف في الحركة الإعرابية فإن المعنى واضح بقرينة التبعية وما تفرضه من قيود التطابق ، فضلا على قرينة(**الصيغة**) فـ(**عظيم**) صفة مشبهه تصلح لمحل النعت .

إن التطابق بالعلامة الإعرابية في باب التوابع يعدّ رمز الإتباع في الطوائف التي تظهر عليها العلامة الإعرابية ، أما عند عدم ظهور الإعراب في النعت والبدل يكون التطابق من حيث**(المحل)**[٤] نحو(**أكل موسى الكمثرى الكبيرة**) ففي المثال المذكور تضافرت عدّة قرائن منها: الإسناد ، والرتبة ، والتعدية ، والقرينة المعجمية ، والعقلية ، لتبين أن(**الكمثرى**

---

(١) حاشية يس العليمي : ١١٧/٢

(٢) ظ: بدائع الفوائد : ١٨٩/١

(٣) العلامة الإعرابية : ٣١٢

(٤) ظ : دلالة السياق : ٤٠٤

)مفعول به في محل نصب ، ولا داعي إلى تقدير علامة إعرابية لأن المعنى النحوي قد حُدّد ، ولا يمكن أن تطابق علامة التابع علامة وهمية ليس لها وجود، وبالنتيجة ليس هناك علاقة بين العلامة الإعرابية والتبعية في مثل هذه الحالة ٠

د- مع قرينة النسبة :

هي قرينة معنوية ينضوي تحتها قرائن معنوية فرعية ، وهي معاني حروف الجر ومعها الإضافة **((والعلامة الإعرابية فيها لاتبرح الاسم المجرور بحرف الجر ، وبالتالي يحقق انضمام حرف الجر إليه وتحقيق المعنى النسبي الذي يؤديه ، وبين حرف الجر وحالة الجر تلازم بمعنى أنه إذا كان الاسم المجرور مما يقبل العلامات الإعرابية فإنه لابد أن يكون فيه علامات الجر ، بحيث نستطيع أن نعرف الاسم المجرور إذا فصل بينه وبين حرف الجر فاصل))**[٥]نحو قولهم اشتريته بو اللهِ درهمٍ[٦] **.((ومثله ما ورد في قراءة ابن عامر ، في قوله تعالى﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ المُشركِينَ قتْلَ أولَادِهِم شُرَكَاؤُهُم ﴾**(الأنعام/من الآية١٣٧) **بإضافة المصدر إلى فاعله والفصل بينهما بالمفعول))**[١]٠وكانت ظاهرة الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور محل خلاف بين البصريين والكوفيين[٢] ٠

هـ - مع قرينة الرتبة :

ربما تعجز العلامة الإعرابية أحياناً عن تحديد مقصد المقال الدلالي ولا تقوى على تحديد مساحاته ، وأحياناً يصعب تحديد معنى الباب النحوي

[٥] العلامة الإعرابية : ٣١٣
[٦] ظ : الاشموني : ٢ / ٢٣٦
[١] معالم التنزيل : ١ /١٩٢
[٢] ظ : الإنصاف : ٢ / ٤٢٧ ، في أصول النحو : د٠ سعيد الأفغاني ، ٤٠-٤١

من خلالها ، وأحياناً أخرى تشترك العلامة الإعرابية الواحدة في رمز أكثر من باب نحوي ، وكثيراً ما تغيب عن بعض المفردات فيستعصي عندئذٍ كشف المعنى ، لذا يُلجأ إلى قرينة الرتبة ومحاولة توظيفها بعد أن سقطت العلامة الإعرابية لكي تكون دالة على المعنى النحوي الذي هُمِّش أثر سقوط العلامة ، يقول ابن أبي الربيع(ت٦٨٨هـ) :((**وذلك أن الفاعل والمفعول إذا لم يكن في الكلام ما يدل عليهما التزمت العرب تقديم الفاعل وتأخير المفعول ، فإذا قالوا :(ضرب موسى عيسى)،ولم يكن معهم ما يدل على الفاعل علمت أن المقدم هو الفاعل ، إذ لم تكن العرب لتقدم المفعول بغير دالٍ على ذلك لما في ذلك من نقض الغرض))**[٣]، وهو الإفهام .

فالرتبة هي التي حتمت ذلك التخريج النحوي((**ومن ثم لا تصبح ضرورة من ضرورات التركيب بل تصبح الرتبة بهذا أهم قرائن التركيب وأوضح ما يعتمد عليه فهم المعنى))**[٤] .

و – مع قرينتي التضام والأداة :

تقوم العلامة الإعرابية بدور كبير في تحديد معاني الأدوات التي يتّحد مبناها وتتعدد وظائفها ، وهذه الأدوات تضام أشياء أخرى[٥] .

من هنا ارتأينا ذكر مسلك العلامة الإعرابية والقرينتين المتضامتين معاً ، ومن هذه الأدوات :

١- **(كمْ)** فإذا نصب الاسم بعدها فهي استفهامية ، وإذا جر الإسم أو رفع كانت خبريّة[٦] ، وعلى ذلك ينشد بيت الفرزدق :

كمْ خالةٍ لك ياجرير وعمّةٍ   فدْعاء قد حلبت عليّ عشاري[٧]

---

[٣] البسيط في شرح الجمل : ابن ابي الربيع ، ٢٩٧/١

[٤] البيان في روائع القرآن : ١ / ٢٧

[٥] ظ : العلامة الإعرابية : محمد حماسة ، ٣١٦

[٦] ظ : الكتاب : سيبويه ، ١ / ٢٩١ ، همع الهوامع : السيوطي ، ٢ / ٧٥

٢ – **(لا)** إذا جزم المضارع بعدها فهي ناهية ، وإذا لم يجزم فهي نافية أو زائدة ٠

٣ – **(الواو والفاء)** إذا نصب المضارع بعدهما فالواو للمعية والفاء للسببية ، وإذا

لم يكن منصوباً فالواو عاطفة أو استئنافية والفاء كذلك ٠

٤ – **(اللام)** إذا جزم المضارع بعدها فهي لام الأمر أو الطلب فإذا نصب فهي للتعليل ٠

٥ – **(واو المعية)** إذا نصب الاسم بعدها فهي للمعية ، وإذا عطف على ما قبله فهي عاطفة ٠

٦ – **(حتى)** إذا نصب الفعل المضارع بعدها فهي حرف جر ، وإذا رفع فهي ابتدائية ٠

٧ – **(إن)** المخففة من الثقيلة إذا نصب الاسم بعدها ورفع الخبر كان ذلك كافياً في تحديدها وإلاّ

فلابد من اللام في خبرها عند عدم القرينة حتى لا تلتبس بالنافية ٠

٨ – **(أن)**المخففة إذا نصب المضارع بعدها فهي للمصدرية، وإذا رفع فهي المخففة من الثقيلة ٠

٩ – **(ما احسن زيداً)** إذا نصبت كلمة زيد فـ**(ما)** تعجبية ، وفيها يقول النحاس**((اعلم إن كل ما**

يتعجب منه بـ(ما) فهو نصب))[1]، وإذا رفعت كلمة زيد فـ**(ما)** نافية ، وإذا رفعت أحسنُ

وجُرّت زيد فهي استفهامية ٠

---

[7] ديوان الفرزدق : ٣١٢

[1] التفاحة في النحو : النحاس ، ٢٥

١٠ – عندما تضام(**كان**) أو إحدى أخواتها الجملة الاسمية يرفع الاسم وينصب الخبر فيعرف بذلك المسند إليه من المسند ، ويعرف بذلك أن (**كان**) غير زائدة[٢] ٠

١١ – عندما تضام (**إن**) أو إحدى أخواتها الجملة الاسمية ينصب الاسم ويرفع الخبر فيعرف بذلك المسند إليه من المسند حتى لو تأخر المسند إليه إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ٠

١٢- على : تكون حرف خفض نحو : على زيدٍ ثوبٌ ، وتكون فعلاً نحو: علا زيداً ثوبٌ ، والقرينة الإعرابية هي المميزة بينهما .

١٣- **(يا)** : حرف نداء تحذف مع المنادى العلم والمضاف ، ففي قوله تعالى﴿ **يُوسُفُ أعرض عَن هَذَا**﴾(يوسف/من الآية٢٩)وقوله تعالى﴿**رَبَّنَا لَا تُؤاخِذنَا**﴾(البقرة /من الآية٢٨٦)، حذف حرف النداء وذلك بعلة أمن اللبس **((وإنما جاز الحذف لأن الإقبال والخطاب يدل على الحرف ولأن الأسماء لا يخلّ الحذف فيها بشيء))**[٣]، يشير ابن الخباز(ت٦٣٩هـ) في هذا النص إلى القرينة الدالة على حذف حرف النداء التي لا يلتبس الكلام معها بشيء ، والمراد من النص أن حذف حرف النداء من هذين الاسمين إنما يجوز لأمن اللبس ولتوفر قرائن لغوية كـ**(القرينة الحالية)** ويسميها **(الإقبال والخطاب)** ، فضلاً من قرينة **(علامة البناء)** الضم في المنادى ، وعلامة النصب في المنادى المضاف على مناداتهما ، إذ لو لم يكونا منادين لنون العلم في غير الآية الكريمة[٤] ، ولارتفع المضاف بالإبتداء .

١٤- **(مذ ، ومنذ)**: إذا جر الاسم بعدها فهي حرف جر ، وإذا رفع فهي ظرف ، جاء في

---

[٢] ظ : شرح ابن عقيل : ٢٦٢ ، ٢٨٨

[٣] الغرة المخفية : ابن الخباز ، ٣١٦/١

[٤] لأن يوسف ممنوع من الصرف فلا ينون في هذا الموضع ولا في غيره

المقتضب : أما(**مذ**) فيقع الاسم بعدها مرفوعا على معنى ومخفوضاً على معنى ، فإذا رفعت

فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبر نحو: لم آته مذ يومان ، وأما الموضع الذي ينخفض ما بعدها فإنها

تقع في معنى (في) نحو: أنت عندي مذ اليوم[١].

ز – مع القرينة الحالية :

إن للسياق اللفظي أهمية كبيرة في تحديد معاني الكلام ، إلا أنه لا يكون كافياً بعض الأحيان لإيصال المعنى بشكل واضح، لذا يتطلب معرفة السياق المحيط بالنص من أحوال اجتماعية وعادات وتقاليد وقرائن حالية كإشارة اليدين وجميع الحركات العضوية إذ أن العملية اللغوية((**تتكون من عنصرين مهمين هما : عنصر الأداء الكلامي أي الألفاظ وعناصر الحدث الكلامي أو الموقف الكلامي**))[٢] .

ومن دلالة الحال أنها تعمل على تحديد المعاني النحوية للكلمات عند افتقاد الإعراب فلو أومأت إلى رجل وفرس فقلت : كلّم هذا هذا فلم يجبه،لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت ،لأن في الحال بياناً لما تعني ، وكذلك قولك : ولدت هذه هذه،من حيث كان حال الأم من البنت معرفة غير منكورة[٣] .

على هذا النحو تتعامل العلامة الإعرابية مع القرائن الأخرى فتعمل على تماسك الجملة وإحكام البناء اللغوي ، فالعلامة الإعرابية ليست وحدها دالة على المعنى ، بل أن شأنها شأن غيرها من القرائن الأخرى كالرتبة ، والصيغة والمطابقة...في المساهمة في بيان المعنى النحوي،وليست زائدة

---

[١] ظ : المقتضب : ٣٠/٣ ، ٤٢٦/٤

[٢] الأثر الدلالي لحذف الاسم في القرآن الكريم : محمد جعفر ألعارضي ، (ر.م) ،١١

[٣] ظ : الخصائص :١ / ٣٥

لوصل الكلام في الوقت نفسه ، لكنها تتضافر مع القرائن الأخرى من أجل جلاء اللبس في الجملة ،((**ومع كون الإعراب بهذه القيمة ، وبهذا الحضور الدلالي المتميز في التركيب العربي ، فإن العبارة قد تستغني عنه إذا اتضح المراد ، وتترخص فيه إذا أمن اللبس**))[٤] . وهذا ماسنأتي إليه في الفقرة الآتية :

٨- الترخص في العلامة الإعرابية :

الرخصة في اللغة هو((**التخفيف والتسهيل**))[٥]. أما في الاصطلاح فقد أطلق النحويون

اسم((**النادر والقليل والخطأ**))[٦]والشاذ والضعيف[٧]، أو(**الاستحسان**)وهو((**ترك قياس الأصول لدليل**))[٨] لعلة استحسانية لا وجوبية،و((**هو تركيب الكلام على غير ما تقتضي القاعدة اتكالاً على أمن اللبس**))[١]. فإن لم يؤمن اللبس فلا رخصة ولا فائدة ولا كلام ، لأنه يكون أقرب إلى الخطأ منه إلى الصواب ، والمقصود بالترخص في القرينة هو إهدارها عند أمن اللبس اتكالاً

على أن المعنى مفهوم من دونها . ويسميه النقاد كسر البناء[٢] .

وفي الشريعة هو((**ما استبيح بعذر مع قيام الدليل**))[٣] وبعبارة أخرى فالرخصة((**صرف**

---

(٤) ظ : قراءة أولية في بعض وظائف الإعراب الدلالية والتركيب:رشيد بلحبيب(بحث)منشور في الانترنيت على موقع(faculty. uaeu.ec):٤
(٥) تاج العروس : (رخص) ، ٥٩٤/٧
(٦) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي : فتحي عبد الفتاح الدجني ، ٢٦
(٧) ظ : همع الهوامع : ١٠/٢
(٨) الاقتراح : السيوطي ، ١١٨
(١) البيان في روائع القرآن : ١٢/١
(٢) ظ : في الأدب والنحو : محمد مندور ، ٢٥
(٣) التعريفات : ٩٧

الأمر أي تغييره من عسر إلى يسر بواسطة عذر من المكلّف))[٤] أو هو حكم يتغير من صعوبة إلى سهولة لعذر مع قيام السبب للحكم الأصلي[٥] .

والأساس الذي تقوم عليه ظاهرة الترخص هو تضافر القرائن **((لأن تعدد القرائن على إرادة المعنى قد يجعل واحدة من هذه القرائن زائدة على مطالب وضوح المعنى ، لأن غيرها يمكن أن يغني عنها فيكون الترخص بتجاهل التمسك بهذه القرينة))**[٦] .

وليس مبدأ الترخص التمرد على انضباط القاعدة المتسقة ضمن أعراف اللغة وقوانينها ، إنما هي تجاوز وفق إطار الأعراف يسوغه مبدأ أمن اللبس في سياق الكلام . والرخصة مرهونة بمحلها فلا يقاس عليها[٧] .

يقول أبو هلال العسكري(ت٣٩٥هـ)**: ((والتوسع يلزم موضعه المستعمل فيه ولا يتعداه))**[٨]، أما في بناء النص القرآني فأنه يتخذ طابعاً جمالياً مرتفعاً تفرضه ضرورة دلالية وأخرى جمالية تتعاضد معها كرعاية جمالية الفاصلة القرآنية أو خضوعاً لمبدأ المناسبة الصوتية[٩]،ليكتسب النص مغايرة أسلوبية يرتفع بها،ويتناغم بها مع مستوى أفق المعنى المساق .

إن مبدأ الترخص ليس حراً في حركاته داخل منظومة اللغة فهو يسري في جنس منها ويمتنع في آخر ، فيمتنع في المبنيات والجمل ذات المحل الإعرابي والأسماء المقصورة والأسماء المنقوصة في حالتي الجر والرفع والأسماء المضافة إلى ياء المتكلم ، لأنها جميعاً لا يظهر عليها العلامة على الإطلاق ، على الحين الذي نقصد بالترخص هو تلك الحالات

---

[٤] كشاف اصطلاحات الفنون : التهانوي ، ٤٢

[٥] ظ : الحدود الأنيقة : زكريا الأنصاري ، ٧٠/١

[٦] البيان في روائع القرآن : ١٢/١

[٧] ظ : م . ن : ٢٣٠/١

[٨] الفروق اللغوية : ٥٠٤

[٩] ظ : البيان في روائع القرآن : ٢٣٠/١

التي يمكن أن تظهر فيها العلامة الإعرابية على المعهود من شأنها ولكنه يعدل عنها من أجل تحقيق مطلب تركيبي آخر لا يتحقق مع وجود العلامة الإعرابية ، وكذلك ما تتساوى فيه العلامتان المختلفتان من دون أن يتغير المعنى ، كما يحدث في تعدد اللهجات في التركيب الواحد ، كذلك فقدان العلامة الإعرابية إيثاراً بحرف الجر الزائد مع الاحتفاظ بالوظيفة النحوية للاسم المجرور[١]. وغيرها من الموقعيات التي سوف نتناولها :

أ- المناسبة الصوتية : من الظواهر التي يظهر فيها الترخص بالعلامة الإعرابية هي المناسبة الصوتية ، فحين ينطق المرء بكلمة أو مجموعة من الكلمات نلحظ أن أصوات الكلمة الواحدة قد يؤثر بعضها في بعض ، وقد نلحظ أن اتصال الكلمات يخضع لهذا التأثير[٢] .

وينتج عن هذا التأثر الاختلال البيّن في الحركة الإعرابية للانسجام والتناسق الصوتي ، وهذا يدل على أن الحركات الإعرابية تمثل العلاقة بين المستويين الصوتي والنحوي[٣] .

إذ تسعى اللغة دوماً إلى تحقيق مناسبة صوتية ولو جاء ذلك على حساب العلامة الإعرابية[٤]، كراهة للتنافر ، ولعل أكثر الظواهر انتشاراً في اللغة ظاهرة المماثلة وأشكالها المتنوعة للوصول إلى التوازن والتواؤم بين أصوات التركيب ، واقتصاداً في الجهد المبذول[٥] **((وليكون العمل في وجه واحد))**[٦] أو**((تقريب الصوت من الصوت))**[٧] .

---

[١] ظ : العلامة الإعرابية : ٣٤٠

[٢] ظ : في البحث الصوتي عند العرب :خليل العطية ، ٧٠

[٣] ظ : ظاهرة الإعراب في النحو العربي : ٤٧

[٤] ظ : العلامة الإعرابية : ٣٤٥

[٥] ظ : في البحث الصوتي عند العرب :٧٠

[٦] الكتاب : ٣/ ٢٧٨

[٧] الخصائص : ٢/ ١٤٣

وتكون العلامة في هذه الحالة غير دالة على إعراب[٨]. ومن ذلك قراءة إبراهيم بن أبي عبلة وزيد بن علي والحسن البصري ورؤبة :(**الحمدِ لِله)** . بكسر الدال اتباعاً لكسرة اللام التالية لها[٩] ، وقد وجّه الفراء هذه القراءات قائلاً: ((**وأما من خفض الدال من (الحمدِ) فإنه قال : هذه كلمة كثرت على ألسنة العرب حتى صارت كالاسم الواحد فثقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة أو كسرة بعدها ضمة ، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل(إبِل) فكسروا الدال ليكون المثال من أسمائهم))**[١٠]، وقال ابن جني(ت٣٩٢هـ) :((**إن هذا اللفظ كثر في كلامهم وشاع استعماله ، وهم لما كثر في استعمالهم أشد تغييراً ... فلما اطّرد هذا ونحوه لكثرة استعماله أتبعوه أحد الصوتين الآخر وشبهوهما بالجزء الواحد ، وإن كانا جملة من مبتدأ وخبر))**[١١] .

أما العكبري فيضعّف هذه القراءة إذ يقول((**وهو ضعيف في الآية لأن فيه إتباع الإعراب**

البناء ، وفي ذلك إبطال للإعراب))[١]. ويقصد بإبطال الإعراب ذهاب العلامة الإعرابية ، فهو بهذا لم يفرق بين الإعراب والعلامة الدالة عليه ، فالإعراب موجود وأسقطت العلامة الإعرابية لتكون هناك مناسبة صوتية بين المبتدأ والخبر، إذ تضافرت قرائن أخرى فأصبح اللبس مأموناً، لأن العلامة الإعرابية لا تملك وحدها سلطة توجيه مسار دلالة التركيب إنما المغزى الدلالي يتضح من خلال تعاضدات القرائن الموجِّه لدلالة ذلك النسق

---

[٨] ظ : معاني النحو : ١/ ٣٠

[٩] ظ : المحتسب: ١/ ٣٧ ،إعراب ثلاثين سورة من القرآن : ابن خالويه ، ٢٩- ٣٠

[١٠] معاني القرآن : الفراء ، ٣/١

[١١] المحتسب : ١/ ٣٧

[١] إملاء مامن به الرحمن : العكبري ، ٥/١

اللغوي ، وحتى يقترن التنظير بالممارسة التطبيقية يحاول البحث تشخيص القرائن التي تضافرت على توجيه دلالة الجملة(**الحمد لله**) وهي :

أ- التعيين : لو لم يكن اسماً معرفةً لما صح فيه الابتداء .

ب- الإسناد : وهي القرينة المعنوية التي دلّت على المبتدأ ، إذ لو لم يكن مسنداً إليه في جملة

اسمية لم يكن مبتدأ .

ج- الرتبة : رتبة المبتدأ تتقدم على الخبر(**رتبة محفوظة**) .

د- النسبة : قرينة معنوية تعني الإلحاق ، وإيجاد علاقة نسبية بين المجرور وبين معنى الحدث في

علاقة الإسناد .

هـ- التضام : التطالب بين المبتدأ والخبر ، فلو لم يكن(**الحمد**) مبتدأ لم يذكر الخبر .

وهكذا تتكافل القرائن للدلالة على المعنى الوظيفي ، وننجو من التخريج والتأويل والتقدير، ومن ذلك أيضاً قراءة ﴿ **وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائكَةِ اسجُدُواْ** ﴾(البقرة/من الآية٣٤) وهي قراءة أبي جعفر يزيد ابن القعقاع وسليمان بن مهران ، بضم التاء من الملائكة إتباع لحركة الجيم ، ونقل أنها لغة أزد شنوءة[٢]. وبسبب غياب(**فكرة القرائن**) نرى اختلاف آراء القدماء في الحالة نفسها ، فابن جني الذي أيّد مثل هذه القراءة ، كما في الآية السابقة ، وعدّها مما شاع استعماله نراه يعارض في هذه الآية ويعدها قراءة ضعيفة لأن حركة الإعراب في رأيه لا تُستهلك لحركة الإتباع إلاّ على لغيّة ضعيفة[٣] . وقال الزمخشري(ت٥٣٨هـ) في هذه القراءة : ولا يجوز

---

[٢] ظ : البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي ، ١/ ١٥٢ ، النشر في القراءات العشر : ٢/٢١٠

[٣] ظ : المحتسب : ٧١/١، ٢٤٠ ، ٢٤٣

استهلاك الحركة الإعراب بحركة الإتباع إلا في لغة ضعيفة كقولهم الحمدِ للهِ[٤] .

ومنه قوله تعالى﴿**إِن هَذَانِ لَسَاحِرانِ** ﴾(طه/من الآية٦٣) اتفق الفراء مع حمزة والكسائي وأبي بكر من الكوفيين ، بتشديد (إنّ) وبالألف على الجهتين،مخالفاً لقراءة عبد الله **((أنْ هذان ساحران))** وقراءة أُبي **((إنْ هذان إلاّ ساحران))**[٥] .

وذكر النحاة لغة أخرى للمثنى وهي أن يلزم الألف في جميع حالات الإعراب(**الرفع والنصب والجر**) ، قال أبو زيد إن ((**لغة بلحارث بن كعب قلب الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً يقولون أخذت الدرهمان واشتريت ثوبان والسلام علاكم**))[١] .

وإنما اجتلبت هذه الألف للدلالة على الاثنين والقياس أن تلزم ويقدر عليها الإعراب ، ولم تجتلب لعامل الرفع حتى تزول بزواله بل هي سابقه عليه[٢] .

ولكن فكرة القرائن تكشف العلاقات بين عناصر الكلام ، بما أن خبر (**إن**) لا يتقدم على اسمها إلا أن يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً و ليس قوله(**لساحران**)من هذا القبيل إذ لم يتقدم فعلم أن(**إن**) مخففة وليس ثقيلة وجاءت اللام في خبرها لكي لا تلتبس بـ(**أن**) النافية عند غياب قرينة الإعراب في اسمها وإن الترخص جاء لأجل أمن اللبس ولإيجاد نوع من المناسبة الصوتية بين اسم إن وخبرها ، وهناك قرائن حفظت المعنى ودلّت على أن(**الإشارة**)اسم إن والصفة خبرها ، بالقرائن الآتية :

---

[٤] ظ : الكشاف : ٥٢/١
[٥] معاني القرآن : الفراء ، ٢/ ١٨٣- ١٨٤، ظ : نحو القراء الكوفيين : ٢٠٣
[١] النوادر : أبو زيد الانصاري ، ٥٨
[٢] ظ : ظاهرة الإعراب في النحو العربي :١٢٤

أ- (**الإشارة**) معرفة وهذا موضع المعرفة ، والصفة نكرة مشتقة وذلك شأن الخبر وهذه **(قرينة صيغة)** .

ب- دخلت (**إن**) على الإشارة ومن شأن (**إن**) تدخل على اسمها مباشرة وهذه قرينة التضام .

ج- اقترنت الصفة (**باللام**) ومن شأن ما اقترنت به اللام أن يكون خبرها إلاّ إذا تقدم اللام ظرف أو جار ومجرور فيكون الاقتران بين اللام واسم إن المؤخر نحو(**إن في الدار لزيداً**) وإن عندك لزيداً ، وهذه (قرينة تضام) أيضاً .

د- تقدمت (**الإشارة**) على الصفة حسب قاعدة الاسم والخبر وهذه (**قرينة الرتبة**)[٣] ، وأن الجملة اسمية ، و(**الإشارة**) لو لم تكن مسنداً إليه لما كانت اسم إن (**قرينة إسناد**) .

ومما يدخل تحت المناسبة أيضاً إعراب المجاورة كما في (**جحر ضبٍ خربٍ**) فيخفضون خرباً على المجاورة للضب وهو في المعنى نعت للجحر[٤]. فضلاً من أن الداعي إلى ذلك داعٍ موسيقيٍ جماليٍ هو المناسبة بين المتجاورين في الحركة الإعرابية. والمناسبة المعجمية بين الجحر والخرب حفظت المعنى ، والمفارقة المعجمية بين الضب والخرب قيمة خلافية معنوية كافية لأمن اللبس .

ومن ذلك يكون أن الحركة التي أخذها النعت هي حركة متابعة وليست حركة إعراب ولا

(٣) ظ : القرائن النحوية (بحث) : د. تمام حسان ، ٥٤

(٤) ظ : شرح القصائد السبع الجاهليات : أبو بكر الانباري ، ١٠٧

بنـاء لكونـهـا غيـر ملازمـة ، وهـذا يفسر لنـا أن العلامـة الإعرابيـة يمكـن أن يترخص فيها في بعض
الأحيان[١] ، لأسباب جمالية لاصلة بينها وبين مطلب المعنى الوظيفي ، وإنما توجد هناك من القرائن ما يغني عنها .

وتعدّ المناسبة الصوتية ظاهرة غريبة وشاذة لأنها محصورة في حدود ضيّقة ،إذ عدّ الجرجاني(ت٤٧١هـ) هذه الظاهرة من أغلاط الشعراء حين علّق على قول الفرزدق :

بخير يدي من كان بعد محمد   وجارية والمقتول لله صائمِ[٢]

فخفض صائم[٣]، إتباعاً للفظ الجلالة **(الله)** المجرور وكان حكمه الرفع.لذلك قالوا إنه مجرور على الجوار،**((الذي يمثل ظاهرة إعرابية تقتضي خروج الاسم عما يجب له من حركة الاسم الذي يجاوره))**[٤]، ولـه شروط منها أن يكون النعت الذي يجره الاسم الذي يجاوره في عدّته وتذكيره وتأنيثه ، فإن اختلفت العدّة وكان أحدهما مذكراً والآخر مؤنثاً استعملوا الكلام على أصله ولم يجروه على المجاورة[٥].

ويرى ابن هشام(ت٧٦١هـ) هذا النوع من الإعراب قليل ، والقليل شاذ لا يقاس عليه[٦] .

ب ـ الجر بحرف الجر الزائد :

إن من موقعيات الترخص في العلامة الإعرابية الجر بحرف الجر الزائد ، وهو استعمال عربي قديم لم تجفُ عنه العربية بل سمحت به من

---

[١] ظ : المعنى النحوي في ضوء التراث وعلم اللغة الحديث : د. مصطفى النحاس ، بحث منشور ضمن كتاب (في قضايا الأدب واللغة) ، ١٨٤

[٢] ديوان الفرزدق :٦١١ ، (وفيه المظلوم بدلاً من المقتول)

[٣] ظ : الوساطة بين المتنبي وخصومه : الجرجاني ، ٨٠

[٤] المسائل اللغوية والنحوية في كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة : عبد الكاظم الياسري، (ر.د)،٣٨٧

[٥] ظ : شرح أبيات سيبوية : السيرافي ، ١/ ٣٤١

[٦] ظ : شرح قطر الندى : ٢٨٦ ، مغني اللبيب : ١/ ٨٩٤ ، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي : ٥٥

أجل غاية يؤديها ومعنى يرمي إليها ولو جاء ذلك على حساب العلامة الإعرابية التي تستحق من دونه[٧] .

يقول سيبويه عن حرف الجر (من) :((**وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ، ولكنها توكيد بمنزلة(ما)إلا أنها تجر لأنها حرف إضافة ، وذلك قولك : ما أتاني من رجل))**[٨] ، ونفى المبرّد أن يكون حرف الجر زائداً وقال :((**وأما قولهم إنها تكون زائدة، فلست أرى هذا كما قالوا ، وذلك أن كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى ...))**[٩] .

ويفهم من كلام سيبويه والمبرد أن حروف الجر المسماة بالزائدة لا تكون زائدة من حيث الدلالة

وإنما زيادتها من حيث إقامة الوظائف النحوية في الجملة[١٠] ، إذ لا تحتاج لتعليق((**أما حروف**

الجر الأصلية فتتعلق بعاملها وهو الفعل أو شبهه كاسم الفاعل أو المصدر أو المشتقات))[١] .

وإن الحركة الناشئة عن مؤثر لفظي كحرف الجر الزائد ، تكون كحركة البناء التي لا تعرب عن الموقع الذي يرتبط بالمعنى النحوي، فيبقى في موضعه من المعنى ويترخص بالعلامة الدالة عليه وتتكفل قرائن السياق بالحفاظ على المعنى، كالتبعية(**العطف على الاسم المجرور**)أو(**البدل منه)** فيكون المعطوف أو المبدل منه محمولاً على موضع الاسم المجرور. كما في

---

[٧] ظ : بيان إعجاز القرآن : الخطابي ، ٤٥ -٤٧، العلامة الإعرابية :٣٥
[٨] الكتاب : ٣١٥/٢
[٩] المقتضب : ٤٧/١
[١٠] ظ : العلامة الإعرابية : ٣٤٨
[١] الكامل في النحو والصرف والإعراب : ١٧٧

قولنا :ما أتاني من أحدٍ إلاّ زيدٌ ، وما رأيت من احدٍ إلاّ زيداً[٢] ، فأصبحت كلمة **(زيد)** مبنية على الضم لأنها بعض من**(احدٍ)** التي تشغل موضع الفاعل المرفوع .((**وأن حمل اللفظ على موضع اللفظ لأنه بمعناه يغني أن الموضع معنى))**[٣] ودلالة جر الفاعل والمبتدأ أو خبر ليس أو **(ما)** ، أو المفعول به بحرف الجر الزائد هو التسامح في العلامة الإعرابية الخاصة به من أجل المعنى الذي يفيده حرف الجر في الجملة من توكيد أو غيره[٤] . ففي قول الشاعر :

هنّ الحرائر لا ربّات أحمرةٍ سود المحاجر لا يقرأن بالسور[٥]

قال ابن عباس(ت٦٨هـ)**(لا يقرأن بالسور)** بزيادة الباء في المفعول به[٦]وفي هذا البيت يحتج ابن معطٍ[٧](ت٦٢٨هـ)على زيادة حرف الجر مع المفعول به والأصل **(لا يقرأن السور)** ، لأن الفعل **(يقرأ)** متعدٍ بنفسه ، لكن الباء جاءت لمطلب أسلوبي لا تركيبي .

وقد ذهب بعضهم في تعريف الباء الزائدة إلى أنها((**تأتي في الكلام من دون أن تحدث معنى فيه،وإنما إتيانها لتوكيد معنى الكلام))**[٨]،ويفهم من هذا القول أن حرف الجر الزائد يكون زائداً من حيث إقامة الوظيفة النحوية،لا من حيث الدلالة،إذ أن من أغراض هذا الحرف((**التأكيد))**[٩] .

---

[٢] ظ : أسرار العربية : ١٨٦

[٣] دلالة الإعراب :٥٩

[٤] العلامة الإعرابية : ٣٥٠

[٥] ينسب البيت إلى جرير ولم أقف عليه في ديوانه ، وينسب إلى الراعي النميري وهو في ديوانه :١٣٤، وذكره ياقوت الحموي في معجم البلدان للنميري : ٢٤٨/٢، وينسب الى القتال الكلابي وهو في ديوانه : ٢٠، ظ : مغني اللبيب : ١٤٧/١ ، خزانة الأدب : البغدادي ، ١٠٧/٩

[٦] شعر الراعي النميري وأخباره : ٨٧ هامش ٧

[٧] ظ : شرح الفية ابن معطٍ : عبد العزيز الموصلي ، ٣٩٧/١

[٨] دراسة في حروف المعاني الزائدة : عباس محمد السامرائي ، ٣١

[٩] شرح قواعد الإعراب لابن هشام : محي الدين الكافيجي ، ٢٢٧

يتبيّن مما ورد أن حرف الجر الزائد يؤتى به لمطلب أسلوبي لا تركيبي ، فهو يضيف معنى التوكيد من دون أن يكون له معنى وظيفي ولكنه يدخل على أسماء لها تشغل وظائف نحوية معينة كالفاعلية والمفعولية والابتداء وغيرها من دون أن يؤثر في وظيفتها بل يستأثر بمكان علامتها الإعرابية ليعبر عن وظيفته ، ويحول من دون دلالة علامتها الإعرابية الدالة على المعنى النحوي التركيبي من التعبير عن وظيفتها .

ومن هنا تكون هذه الحالة من موقعيات الترخص في العلامة الإعرابية ، من حيث إسقاط العلامة وبقاء المعنى على حاله .

ج - الحكـــايـة :

يقصد بالحكاية أن يذكر أحدنا مثل كلام غيره في التركيب والصورة والصيغة أي((**إيراد**

اللفظ المسموع على هيأته من دون تغيير))[١]، وهذا يعني أن اللفظ ينقل بلفظه وحركته الإعرابية من غير نظر إلى موقعه في التركيب[٢]، **((إلا أن القصد معتبر في ذلك ، ولذلك إذا قريء في حال السهو والنوم ، فلا يكون حاكياً ، فعلى هذا الوجه ، الحكاية غير المحكي ، وإن كان موافقاً له في الصورة والصيغة))**[٣]، وقد استعمله الخليل للدلالة على حكاية الصوت[٤].أما المبرد فقد أورد الحكاية في الاستفهام عن العلم بـ **(مَن)** على إعرابه الذي ورد به في الجملة المستفهم عنه فيها **((فهذا سبيل كل اسم علم مستفهم عنه أن تحكيه كما قال المخبر))**[٥] .

---

[١] معجم المصطلحات النحوية والصرفية : ٦٦

[٢] ظ : البيان في روائع القرآن : ٢٠٢

[٣] الحدود (المعجم الموضوعي للمصطلحات الكلامية) : أبو جعفر النيسابوري المقري ، ٥٠

[٤] ظ : العين : ٢٤٨

[٥] المقتضب : ٣٠٨/٢

وقد بيّن سيبويه أن الحجازيين يختلفون عن بني تميم في هذا فأهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل : رأيت زيداً : مَن زيداً ، وإذا قال : مررت بزيدٍ قالوا : مَن زيدٍ ، وإذا قال : هذا زيدٌ قالوا مَن زيدٌ ، فإنهم حملوا قولهم على أنهم حكوا ما تكلم به المسؤول وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال[٦].

وهذا موضع يترخص فيه في علامة الإعراب من أجل غاية ذكرها المبرِّد بقوله:((**وإنما حكيت ليعلم السامع أنك تسأله عن هذا الذي ذكر بعينه ولم تبتدئ السؤال عن آخر له مثل اسمه**))[٧]فهذه غاية يسقط من أجلها الإعراب ويأتي على غير وجهه ، ويتضح ذلك من إعراب الزبيدي لمثال الحكاية إذ يقول:((**فإذا قال:رأيت زيداً،قلت:مَن زيداً ؟فمَن:اسم مرفوع بالابتداء،وزيداً منصوب على الحكاية وهو يسد مسد خبر الابتداء،لأن تمام الكلام به ، والمعنى**

مَن الذي قلت فيه(رأيت زيداً) خبر))[٨] .

وترتب على باب الحكاية قراءات كثيرة منها ، قول النحاس في قوله تعالى﴿ **وَآخِرُ دَعوَٰهُم أنِ الحَمدُ للهِ رَبِّ العَٰلَمِينَ** ﴾(يونس/من الآية١٠)أن مخففة ورفع ما بعدها لأنهم أرادوا الحكاية والمعنى أنه الحمدُ لله،وهو مذهب الخليل وسيبويه[٩]. ومثله ، قوله تعالى﴿ **فقُلِ الحَمدُ للهِ** ﴾ (المؤمنون/من الآية٢٨)وذكر أنه مرفوع لأنه حكاية يأمره أن يلفظ بهذا اللفظ[١]. ولذلك

---

[٦] ظ : الكتاب :٤٠٣/١
[٧] المقتضب : ٣٠٨/٢
[٨] الواضح في علم العربية : الزبيدي ، ٣٨٤ ، ظ : جمل الزجاجي : ابن عصفور ، ٤٠٣
[٩] ظ : الكتاب : ٤٠٣/١ ، إعراب القرآن : النحاس ، ١٠/٢

[١] ظ : مجاز القرآن : أبو عبيده ، ٥٨/٢

صح أن يكون أحدنا حاكياً لكلام الله تعالى إذا قرأ القرآن الكريم قراءة مستقيمة مع كونه قاصداً الحكاية[٢].

أما الجواري فقد فسر الحكاية تفسيراً أدبياً على أنها أشبه ما يكون بلوحة أسقط منها مالا حاجة به من خطوط ابتغاء التنويه بجوهر الموضوع أو صورة قصد فيها إلى إهمال مالا يتعلق بالمعنى أو الفكرة التي أريد التعبير عنها والالتفات إلى الأصل والأساس ومنه ضرب من ضروب الانقطاع الذي يحمل السامع أو القارئ على توقيع أمر ذي بال ولو اتصل الكلام لما أثار قدراً من الانتباه والاهتمام مثل الذي يثيره الانقطاع[٣] .

د- الضرورة الشعرية :

إذا كان الترخص في العلامة الإعرابية في الجملة النثرية على النحو الذي رأينا،فإن الترخص في العلامة الإعرابية في الشعر أكثر،فـ((**للشعر لغة خاصة به أوضح ما يميزها الترخص في القرائن حين يكون المعنى هو الذي يقتضي القرينة وليست القرينة هي التي تقتضي المعنى**))[٤]، فالعنصر الجوهري الذي يميز لغة الشعر من اللغة القياسية هو تحطيم لغة الشعر لمعيار اللغة القياسية،فبناء المعاني قد يفتقر إلى ذلك النظام المنطقي أو الارتباط الحقيقي بين أجزائه ولكنه مع ذلك قادر على إيصال المعنى إلى القلب بشكله هذا بسرعة فائقة[٥].وهذا يعني أن معاني الشعر تابعه لألفاظه[٦] فالشعر ميدان الرخصة وهو مستوى خاص من مستويات الفصحى[٧]،إذ أن لكل مستوى نطقي دوافعه ، التي تجعل له سمات تميزه عن سمات

---

[٢] ظ : الحدود (المعجم الموضوعي للمصطلحات الكلامية) :٥٠
[٣] ظ : نحو القرآن : الجواري ،٣٨
[٤] الأصول : تمام حسان ، ٨١
[٥] ظ : لغة الشعر في هاشميات الكميت : رزاق عبد الأمير الطيار ، (ر . م) ، ٢٢- ٢٩
[٦] ظ : صبح الاعشى : ٨٩/١
[٧] ظ : العلامة الإعرابية :٣٨٥

المستويات الأخرى. يقول الرماني(ت٣٨٨هـ) في وصف الضرورة الشعرية أنها**((المداخلة فيما لا يمكن الامتناع منه وإن ضر))**[٨]،والضرر الذي يقصده هو الخروج عن المألوف.وقد اهتم علماؤنا بما تميزت به لغة الشعر من النثر وكان من بين ما عالجته هذه الكتب[٩] تغييرالإعراب من أجل إقامة الوزن وتسوية القافية .قال سيبويه(١٨٠هـ):**((وقد يجوز أن يسكّنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر أشبهوا ذلك بكسرة فخِذ حيث حذفوا فقالوا فخْذ وبضمة عضُد حيث حذفوا فقالوا**

[٨] الحدود ضمن (رسالتان في اللغة): ٧٣
[٩] ظ : ضرائر الشعر : القزاز ، ١٠٩

عَضْد))[١]، ولم يجئ هذا في النصب لأن الذين يقولون كبْد وفخْذ لا يقولون في جمَل جمْل[٢].

.ففي قول قيس بن زهير :

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبونُ بني زياد[٣]

قال سيبويه(ت١٨٠هـ) **:((انه جعلها حين اضطر مجزوماً على الأصل))**[٤] ففكرة الحمل هي التي توجه سيبويه في خروج الشاعر عن القاعدة وانتقاله من مستوى إلى آخر على أنها كالأصل الثابت أو سنن العرب في كلامها[٥]. وهذه الفكرة عند سيبويه **(الحمل)** تقابل فكرة **(الصوغ القياسي)** في علم اللغة الحديث إذ تتمثل بـ**((ملكة قياس صيغ لم يسمعها على صيغ**

[١] الكتاب : ٢٩٧/٢
[٢] ظ : م . ن : ٢٩٧/٢
[٣] ظ : الجنى الداني : المرادي ، ٥٠، الامالي الشجرية : ٨٤/١- ٨٥، المقرب : ابن عصفور ، ٥٠/١، سر صناعة الإعراب : ابن جني ، ٧٨/١، ظاهرة الإعراب في النحو العربي: ٥٣
[٤] الكتاب : ٦/٢
[٥] ظ :الضرورة الشعرية : السيد إبراهيم محمد ، ٨٧

قد سمعها))[٦] والمقيس عليه هو النُظُم اللغوية العرفية التي تختزن في ذهن المتكلم وشعوره ، إذن فالحصيلة اللغوية لدى المتكلم هي التي تسعفه في إنتاج صيغ جديدة من دون قصد أو تعمد ، فالمتكلم عنده سواء في الشعر أو الكلام لا يخرج عمّا عليه الاستعمال اللغوي للألفاظ والعبارات إلاّ ليبلغ بالتعبير مستوى آخر من مستويات الاستعمال الواقعة في اللغة، فلا خروج عن حدود اللغة مادام المتكلم ينتقل ضمن حدود اللغة نفسها .

وعلى هذا الأساس قال أحد المحدثين[٧] : إن ماورد في الشعر لا يعدو أن يكون لهجة من اللهجات التي تسربت إلى اللغة المشتركة[٨] ، ومعظم ما ورد في الشعر مما عدّه النحاة ضرورة قد وردت له نظائر وأشباه في القرآن الكريم بقراءاته والحديث الشريف والكلام العربي المنثور، فعلينا النظر في ضروب اللغة العربية وتفسير هذه الظاهرة بما تمدنا به الدراسة الصوتية للغة العربية في بيئة لغوية واسعة اثرت فيها العادات النطقية اللهجية ،وأن لا نفزع إلى الضرورة الشعرية و بكل امرٍ قاله الشاعر وهو مشترك بينه وبين المتكلم الناثر .

وتجدر الإشارة إلى أن النظام الشعري في العربية نظام محكم دقيق قد هيّأت له اللغة العربية هذا الإحكام وهذه الدقة بما قدمته من مرونة في التركيب تسمح بالتقديم والتأخير مع أمن اللبس والغموض لأن العلامة الإعرابية تقوم بدور الحارس الأمين على الوظائف النحوية التي تستجيب

---

(٦) منهج البحث اللغوي : د.علي زوين ، ٢٩

(٧) ظ : العلامة الإعرابية :٣٨٥

(٨) اللغة المشتركة تمثل قمة الفصاحة العربية ولها مستوى صوابٍ عالٍ ، استمدت خصائصها من اللهجات العربية المتعددة فأصبحت لغة فنية قائمة فوق اللهجات وان غذتها جميع اللهجات ، ظ : مباحث في علم اللغة واللسانيات :رشيد العبيدي: ٢٠٤ ، تاريخ الأدب العربي : بروكلمان ،٤٢/١ ، اللغة بين المعيارية والوصفية : د. تمام حسان ،٦١، فصول في فقه اللغة العربية : رمضان عبد التواب ، ٨٣ ، اللغة : فندريس ، ٣٢٨ ، الشاهد اللغوي بين الواقع والمطلوب :(بحث) ،٣

للتركيب الشعري فتتقدم أو تتأخر حسبما يقتضي وزن البيت وقدرة الشاعر ونظام القافية[١].

يقول ابن جني(٣٩٢هـ)((**فاعرف هذه المعاريض في القول ، ولا ترينها تصرفاً واتساعاً في اللغة مجردة من الأغراض المرادة منها والمعاني المحمولة عليها**))[٢] .

وإن ثمة ظاهرة لم يستطع النحاة أن يعترفوا بها وهي(**الإقواء**)[٣] وهو اختلاف المجرى

بكسر وضم وكذلك(**الإسراف**)[٤] وهو اختلاف المجرى بفتح وغيره . وينبغي أن نعتقد أن اختلاف المجرى لايكون في النطق والإنشاد ، بل يكون بحسب القاعدة النحوية ، فقد صرّح ابن هشام بأن من جملة المواضع التي يقدّر فيها الإعراب ما اشتغل آخره بحركة القافية ، ويقدر فيها الحركة التي هي مقتضى العامل لاشتغال آخره بحركة القافية[٥] .

ومنه قول الفرزدق[٦] :

وعضّ زمان يابن مروان لم يدع   من المال إلاّ مسحتاً أو مجلّفُ

فكان أبو عمر بن العلاء يقول ((**لا أعرف له وجهاً،وكان يونس لا يعرف له وجهاً**))[٧] .

وعلى الرغم من أن القافية قد شغلت محل العلامة الإعرابية ومنعتها التعبير عن الباب النحوي الذي تعبر عنه من دون أن تؤثر على محلها الإعرابي لكنها أدت أثراً مهماً في موسيقى البيت لارتباطها بالوزن ، إذ تمثل

---

[١] ظ : العلامة الإعرابية : ٣٨٥- ٣٨٦
[٢] المحتسب : ٢٧٤/٢
[٣] ظ : الكشف عن أحكام الوقف : محمد سالم محيسن ،١٣٩
[٤] ظ : الكشف عن أحكام الوقف :١٤٠
[٥] ظ : ظاهرة الإعراب في النحو العربي : ٥٦
[٦] الديوان : ٣٨٦
[٧] الموشح : المرزباني ، ١٦٠

النهاية الموسيقية للبيت الشعري . ودورها في إدارة التركيب في البيت كله على نظامها حتى ينسجم التركيب اللغوي فيه مع التركيب الموسيقي ، فإذا لم يحدث هذا الانسجام فإن الشاعر يفضل جانب الموسيقى على جانب الإعراب ، وذلك لأن((**الشعر موضع الترنم والغناء وترجيع الصوت ، ولا سيما في أواخر الأبيات**))[٨] ، ويقول ابن جني(٣٩٢هـ):((**وكذلك كلما تطرف الحرف في القافية ازدادوا عناية به ومحافظة على حكمه**))[٩] ، فعلى الشاعر أن يوائم بين متطلبات البناء الشعري والبناء النحوي[١٠] .

أما الجانب الآخر من جوانب الموسيقى الشعرية فهو الوزن ، وهو أحد القضايا التي اهتم بها النقد القديم ، فهذا قدامة بن جعفر(ت٣٣٧هـ) يحد الشعر بقوله((**إنه قول موزون مقفى يدل على معنى**))[١١]، ومن النقاد من حاول أن يربط حركة الإعراب أو حرفه بالمعنى الذي يناسبه ، يقول حازم القرطاجني(ت٦٨٤هـ) ((**أن تكون المقادير المقفاة تتساوى في أزمنة متساوية لاتفاقها في عدد الحركات والسكنات**))[١] وتساوي الحركات والسكنات يقتضي أحياناً تقصير حركة طويلة حتى لا ينشأ ساكن ، وأحياناً يقتضي إطالة حركة قصيرة حتى ينشأ ساكن ، ويقتضي أحياناً حذف حرف متحرك أو زيادة حرف متحرك أو ساكن.وذلك لارتباط الوزن الشعري بانفعال الشاعر إذ أن أوزان الشعر العربي تعد أوعية لانفعالات الشاعر التي تجيش في صدره على اختلاف أنواعها وصورها[٢]. وفي كل ذلك قد يأتي إقامة الوزن على انحراف حركة الإعراب أو تغييرها عن الوجه المألوف،

---

[٨] شرح الشافية : الرضي ، ٢/ ٣١٦ ، الواضح في علم العربية : ٢٨٧
[٩] الخصائص : ١/ ٨٤
[١٠] ظ : بناء الجملة العربية : د.محمد حماسة ، ٢٦٦
[١١] نقد الشعر : قدامة بن جعفر ، ١٧
[١] منهاج البلغاء : حازم القرطاجني ، ٢٦٣
[٢] ظ : تاريخ الشعر العربي حتى نهاية أواخر القرن الثالث الهجري : نجيب البهبيتي، ٨٦

يقول ابن جني((**فإن أمنت كسر البيت اجتنبت ضعف الإعراب وإن أشفقت من كسره البتة دخلت تحت كسر الإعراب))**[٣] فانكسار قانون الإعراب وخروجه عن شأنه ممكن أن يحصل من أجل المحافظة على موسيقى البيت .ومن بعض هذه الظواهر ما يأتي :

١- إجراء المعتل مجرى الصحيح : وحملها معظم اللغويين على الضرورة[٤] ، أما الزجاجي والأعلم فيريان أنها لغة ضعيفة[٥]. قال الشاعر :

هجوت زبّان ثم جئت معتذراً   من هَجوِ زبّان لم تهجو ولم تدع[٦]

وقال الآخر :

وتضحك منّي شيخةٌ عبشميّة   كأن لم ترى قبلي أسيراً يمانيا[٧]

وقول الآخر :

كأن العين خالطها قذاها   بعوّارٍ فلم تقضي كراها[٨]

كان الوجه في ذلك أن يقال : لم تهجُ ، ولم ترَ ، فلم تقضِ ، إلا أنه أجرى المعتل مجرى الصحيح ولم يجزم بحذف حرف العلّة حين احتاج الشاعر إقامة الوزن به ، إذ نابت بعض القرائن في حفظ المعنى وأمن اللبس ، ومن هذه القرائن :

أ- الأداة : تتمثل هذه القرينة في أداة الجزم .

ب- التطالب بين أداة الجزم ومضمونها **(قرينة تضام)**

---

[٣] الخصائص : ١/ ٣٣٤- ٣٣٥ ، ظ : المنصف : ابن جني ، ٢/ ٨١

[٤] ظ : اللباب في علل البناء والإعراب : ١٠٩/٢ ، أسرار العربية : ١٠٨

[٥] ظ : الجمل : الزجاجي ،٤٠٧، تحصيل عين الذهب : الأعلم الشنتمري ، ٤٨٥

[٦] لأبي عمرو بن العلاء ، ظ : شرح الشافية : ٣/ ١٨٤ ، الانصاف : ٢٤/١، نزهة الالباء : ٢٤

[٧] لعبد يغوث بن وقاص الحارثي ، ظ : شرح المفصل : ١٠٧/١٠ ، ارتشاف الضرب : ١٢٢٤

[٨] ظ : مجالس ثعلب : ثعلب ، ٤٧/١

ج- المطابقة : ففي البيت الأول الفعل مسند إلى المفرد المذكر المخاطب ، وفي البيت الثاني الفعل مسند إلى مفرد مؤنث غائب ، وفي البيت الأخير الفعل مسند إلى المفرد المؤنث الغائب .

٢- جزم المضارع في غير مواضع الجزم : وهذه الظاهرة من آثار تقصير الحركات الطويلة كما أن عكسها من مظاهر إشباع الحركات القصيرة نحو : قول أبي طالب :

محمدُ تفدِ نفسَك كلُّ نفسٍ   إذا ماخفت من شيءٍ تَبَالا[١]

نلاحظ أن حذف حرف العلة من دون مناسبة جزم لم يؤثر على المعنى إذ نابت عن الإعراب قرائن تضافرت للحفاظ على المعنى ، وهذه القرائن هي :

أ- الفعل متعدٍ بطلب مفعولاً به   **(قرينة صيغة)**

ب- تقدم الفعل على المفعول به   **(قرينة رتبة محفوظة)**

ج- التاء الزائدة في أول الفعل،جعلت الفعل مسنداً إلى المفرد المؤنثه الغائبة يطابق الفاعل

(كلُّ نفس)   (قرينة مطابقة) .

د- عدم وجود أداة جزم ، قيمة خلافية سلبية[٢]   **(قرينة لفظية)** .

٣- حذف النون من الأفعال الخمسة في حالة الرفع ، نحو ، قول أبي طالب

فإن سرّ قوماً بعضُ ما قد صنعتمو   ستحلبوها لا قحاً غير ناهلِ[٣]

---

[١] ديوان أبي طالب : ٦١ ، ظ : العلامة الإعرابية : ٣٩٦ ، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : ٥٤

[٢] ظ : صفحة ٨ هامش ٦ من التمهيد

[٣] ديوان أبو طالب : ٧١ (ورد البيت فإن يكُ قومٌ سرهم ما صنعتمو   سيحلبوها لا قحاً غير باهلِ) ، ظ : شواهد التوضيح لابي مالك :١٧٣

فالفعل(**ستحلبوها**) يقتضي أن يكون مرفوع بثبوت النون حسب القاعدة النحوية لعدم وجود جازم إلا أن الشاعر فضّل إقامة الوزن على القاعدة النحوية ،إذ أن هناك قرائن حفظت المعنى منها :

أ- الفعل مبني للمعلوم ومتعدٍ ، يطلب فاعلاً ومفعولاً **(قرينة صيغة)**

ب- الفعل مسند إلى جمع المذكر المخاطب يطابق الفعل(**صنعتمو**) في الشطر الأول(**قرينة مطابقة**) .

ج- عدم وجود أداة جزم أو نصب مع الفعل يعدّ قيمة خلافية سلبية(**قرينة لفظية**)

د- دخول حرف السين على الفعل المضارع الدالة على الاستقبال (**قرينة تضام**) .

٤- عدم حذف النون من الأفعال الخمسة في حالتي الجزم والنصب ، قول الشاعر :

لولا الفوارس من نعم وأسرتهم يوم الصليفاءِ لم يوفونَ بالجار

قال ابن مالك إنها لغة[٤]، أما القرائن المتضافرة للحفاظ على المعنى فهي :

أ- وجود أداة الجزم **(قرينة الأداة)**

ب- الفعل مسند إلى جمع الغائبين **(قرينة مطابقة)**

ج- مجئ الفعل بعد الأداة **(رتبة محفوظة)**

د- أداة الجزم تطلب مجزوماً بعدها **(قرينة تضام)**

٥- حذف الفتحة من الاسم المنقوص :

---

[٤] ظ : مغني اللبيب : ١/ ٣٦٥ ، شرح الاشموني : ٦/٤

وهي ظاهرة كثيرة جداً في الشعر ، ويقول عنها ابن جني(ت٣٩٢هـ) ((**وقد كثر إسكان الياء في موضع النصب كقوله... يا دار هندٍ عفْت إلاّ أثافيها**[١] **، وهو كثير جداً))**[٢]

هذه بعض الظواهر التي أسقطت منها العلامة الإعرابية حفاظاً على استقامة الوزن

وسلامته. أو التعبير عن معنى خاص إلا أن النحويين لم يحفلوا بهذه المعاني إذ عدّوا تلك الظواهر شذوذاً أو ضعفاً أو خروجاً عن القاعدة،ومن أجل تطبيق قواعدهم وعدم كسرها مالوا إلى التأويل .

٦- إجراء جمع المذكر السالم مجرى المفرد : نحو قول الشاعر[٣] :

وإن لنا أبا حسنٍ علياً   أبٌ برٌ ونحن له بنينُ

وقوله[٤] :

ماسدّ حيٌّ ولا ميت مسدهما   إلاّ الخلائف من بعد النبيين

فأعرب جمع المذكر السالم والملحق به بالحركات . كما أجرى جمع السلامه مجرى المفرد بإثبات النون في حالة الإضافة ، كقول الشاعر :

ولقد ولَدْتَ بنينَ صدقٍ سادة   ولأنت بعد الله كنت السيدا[٥]

وفي الأمثلة المتقدمة أسقطت العلامة الإعرابية في كل من (**بنين**)و(**البنين**) وعدم حذف النون في (**بنين**)عند الإضافة ، والذي حفظ المعنى ودل عليه قرائن السياق الأخرى منها :

---

(١) ديوان الحطيأة : ٢٤٠

(٢) الخصائص : ٢/ ٣٤١- ٣٤٢، ظ : تحصيل عين الذهب : ٤٨٢ ، العلامة الإعرابية : ٤٠٠

(٣) البيت لسعيد بن قيس الهمداني ، قالها ايام صفين ، ظ : ضرائر الشعر لابن عصفور : ٢١٩

(٤) ينسب للفرزدق ولم اعثر عليه في ديوانه ، ظ : الكامل : المبرد ، ٣٠٣/١ ، ضرائر الشعر : ٢١٩

(٥) ظ : ضرائر الشعر : ٢٢٠

أ- قرينة الصيغ

ب- قرينة المطابقة

وقرينة الإسناد في المثال الأول ، التضام والرتبة في المثالين الثاني والثالث .

٧- ترك صرف ما ينصرف ، نحو قول حسان بن ثابت[٦] :

نصروا نبيهم ، وشدّوا أزره، بحُنينَ يومَ تواكُلِ الأبطالِ

منع حنين من الصرف وهو منصرف[٧] ،ولكن المعنى لم يتغير واللبس مأمون بقرائن السياق منها :

أ- قرينة الأداة : حرف الجر.

ب- قرينة التضام : وعدم الفصل بين الجار والمجرور .

ج - قرينة الرتبة تقدم الأداة الجارة على الاسم المجرور **(رتبه محفوظة)** .

٨- صرف الممنوع من الصرف : وهو ردّ الاسم إلى الأصل ، قال سيبويه **:((اعلم أنه يجوز في الشعر مالايجوز في الكلام من الصرف مالا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ، لأنها أسماء كما أنها أسماء))**[١] .

نحو قول زهير بن أبي سلمى[٢] :

تبصّر خليلي ! هل ترى من ظعائنٍ تحمّلْنَ بالعلياء من فوق جُرثُمِ

فاجرى **(الظعائن)** لضرورة الشعر[٣] .

والتقدير، والحق أن جميع هذه الظواهر ينبغي أن تقبل مادامت تمثل انتقالاً من مستوى إلى آخر ومن لهجة إلى أخرى ضمن حدود اللغة

(٦) ديوان حسان بن ثابت : ١٧

(٧) ظ : الضرورة الشعرية : ٤٢

(١) الكتاب : ١/ ٢٦ ، ظ : الكامل : ٣/ ١٠٥

(٢) ديوان زهير : ٧٦ ، شرح المعلقات السبع : الزوزني : ١٠٢

(٣) ظ : شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : ٢٢٤

المشتركة ، إذ أن جميع مستويات الأداء اللغوي مطلوبة ، ومرجوّة بغاياتها ، ونعلم أن صحة النظم تتحقق بتوخي المقاييس العربية والخروج عن هذا القياس المستقري من كلام العرب لا يعني وقوع الشاعر في الخطأ فهو يترخص لعلّة ما . ولعل الترخص أقرب إلى روح اللغة بحسبانه لا يقع إلا لغاية متغيرة لذا لا يمكن وضع قاعدة خاصة بالترخص وهذا يدعو إلى الابتكار بما يتلاءم وروح العربية من مرونة ونشاط وطموح وبهذا تبقى العربية متجددة نامية مع صلابتها وعمق جذورها .

ولمّا كان هذا حال الترخص ، فقد كان يحسن به كما يرى أن يحتل مكانه المشروع من النظرية النحوية وأن لا تنقطع الأسباب بينه وبين قواعد النحو،لأن من أصولهم أن الشذوذ لا ينافي الفصاحة. ثم هو واقع في أقدس نص وهو القرآن الكريم وليس القرآن شعراً ولا ترد عليه ضرورة حتى يحفظ ولا يقاس عليه[٤] .

---

[٤] ظ : البيان في روائع القرآن : ١/ ٢٣٠

الفصل الثاني

قرينـــة الصيغ

الفصل الثاني

قـرينــة الصيــغ

أولاً – مفهوم الصيغة في اللغة والاصطلاح :

١- مفهوم الصيغة في اللغة :

وردت في اللغة معانٍ عدة للصيغة كل منها يعطي مفهوماً مقارباً للآخر ، منه ما ذكره ابن الأثير(ت٦٣٧هـ):((**وصاغ كلاماً أي وضعه ورتبه**))[١] وظاهر قوله أنه يعني بالصيغة في أحد معانيها ، البنية العامة للكلام من حيث الاختيار والترتيب على نسق معين.

ويقول ابن منظور(ت٧١١هـ) من أن الصوغ هو عمل شيءٍ ما ليكون أساساً لعمل أشياء أخرى مشابهة له ،إذ يقول: الصوغ مصدر صاغ الشيء يصوغه صوغاً وصياغة وصاغه الله صيغة حسنة أي خلقه وصيغ على صيغته أي خُلِق[٢] .

أما الفيروز آبادي(ت ٨١٧هـ) فلا يختلف مفهومه للصيغة عن سابقه إذ يقول :((**فلاناً صيغةً حسنةً خلقه والشيء : هَيَّأهُ على مثالٍ مستقيمٍ**))[٣] .

ويبدو جلياً مما ذكر اتحاد المفهوم العام لدى المعجميين بإزاء مفهوم الصيغة بأصل وضعها اللغوي وإن تقاربت تعبيراتهم عنها ضيقاً واتساعاً .

٢- الصيغة في الاصطلاح :

الصيغة في الاصطلاح ،هي دلالة الكلمة على المعنى النحوي الذي تؤديه[٤].أي الباب الذي تشغله ، والكلمة هنا هي الكلمة ذات القدرة الاشتقاقية والتصريفية - وليس التقسيمية- كالأفعال والمصادر والصفات ولكل صيغة من هذه الصيغ مادة تمنحها معنى صرفياً معيناً ، إذ لا صيغة لبعض المباني

---

[١] النهايه في غريب الاثر : ابن الاثير ، ٦١/٣
[٢] ظ : لسان العرب : (صوغ)، ٤٤٢/٨
[٣] القاموس المحيط : (صاغ)، ١٠١٤/١
[٤] ظ : البيان في روائع القرآن : ٢٩/١

التقسيمية كالضمير والأداة والخالفة والظرف فهي كلمات جامدة وصور محفوظة، وإن ما يرجع إلى أصول اشتقاقية يتفرع إلى مبانٍ فرعية يضمها المبنى الأكبر وكل من هذه المباني الفرعية **((هو قالب الذي تصاغ الكلمات على قياسه يسمى بـ(الصيغة الصرفية)))**[٥]، تصب فيه المعاني العامة فيحددها ويعطيها حجمها ومعناها،أي يجعلها على سمته كماً ونوعاً[٦].

والحروف المزيدة على المبنى التقسيمي في الصيغة هي وحدة صرفية مقيدة وليست لاصقة لذا كان حذفها يغيّر المعنى وعليه**((فالصيغة هي الوحدة المقيدة التي لها دلالة قواعدية وليست لاصقة أي إنها مصّرف مقيّد))**[١].وعند الموافقة بين الاتجاه اللغوي للصيغة والمسار الاصطلاحي لها تتضح صلات القرابة بينهما إذ دلّ كلٌّ منهما عل معنى التشكيل البنائي للفظ والمواجهة على تعيين دلالة وظيفية معينة لا تشركه بها صيغة أخرى .

ثانياً – دلالة قرينة الصيغة :

إن المباني الصرفية تعبر عن المعاني الصرفية الوظيفية كالاسمية والفعلية والحرفية والظرفية...وغيرها التي تتجسد بعلامات تكون قرائن لفظية على الباب النحوي. والجدول الآتي يوضح العلاقة بين المعاني والعلامات[٢] :

المعنى	المبنى	العلامة
الاسمية	صيغة الاسم	زيد
الفعلية	صيغة الفعل	ضرب ، يضرب ،

---

(٥) أقسام الكلام العربي : ١٨٦

(٦) ظ : التحول الداخلي في الصيغة الصرفية : د. مصطفى النحاس ، بحث منشور في مجلة اللسان العربي ، مج/١٨،ج١، ٣٩

(١) وصف اللغة دلالياً : محمد محمد ، ٣٠٧

(٢) ظ : اللغة العربية معناها ومبناها : ٨٢

الإضمار	الضمير بكل أنواعه	اضرب هو ، هي

فصيغة الاسم يعبر عن الاسمية ، وصيغة الفعل تعبر عن الفعلية ، والضمير يعبر عن الإضمار ..وهكذا فإن المباني التقسيمية تعبر عن معاني التقسيم .

ولا يخفى ما للصيغة من أهمية كبيرة في تعزيز دلالات النص ومعانيه ولاسيما فيما يتعلق بالصيغة الصرفية وما في تلك الصيغة من معانٍ متباينة يسوقها المتكلم لتحقيق غاية معينة إذ تتغير دلالة الكلمة بتغير البنية الصرفية لها ، لأن الألفاظ أدلة على المعاني[٣]. ومن هنا يمكن أن نربط بين الوظيفة النحوية التي تعني(**معنى الباب النحوي**) وبين الباب النحوي نفسه ، إذ إن الكلمة التي تقع في باب من أبواب النحو تقوم بوظيفة ذلك الباب ويتمثل ذلك في وظيفة الفاعلية التي يؤديها الفاعل ، والمفعولية التي يؤديها المفعول والحالية التي يؤديها الحال ، ووظيفة التفسير التي يؤديها التمييز وهكذا[٤] .

وتظهر أهمية الصيغة الصرفية من خلال كشف المعنى عندما يكون الباب النحوي مشروطاً بشروط خاصة كاشتراط الصيغة المعبرة في بعض الوظائف النحوية اسماً من من دون أن يقيّد بقيد صرفي آخر كـ((**الفاعل والمفعول ونائب الفاعل وغيرها**))[٥]، إذ يقولون في تعريف الفاعل ((**كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ولذلك كان في**

---

[٣] ظ : المثل السائر : ٦٠/٢
[٤] ظ : الكلمة دراسة لغوية ومعجمية : د. حلمي خليل ، ٧٨-٧٩
[٥] مقالات في اللغة والادب : تمام حسان : ٢٥٦

الإيجاب والنفي سواء))[١].

وبعض الوظائف النحوية يشترط فيها شروطاً تحدد فيها صيغة الاسم في صنف محدد كأن يكون جامداً أو مشتقاً أو نكرة أو معرفة ويرتبط هذا الآخر بدلالة الوظيفة .

وكل ما وقع في نطاق المسند إليه يكون اسماً ، ويتطلب في الخبر والحال والنعت أن تكون صفات ، وفي التمييز أن يكون اسما جامداً[٢]. وهكذا تكون الصيغة قرينة لفظية على الباب ، فإذا وقع موقعها غير ذلك وقع اللبس فلا **يقال (جاء يذهب)** على نيّة الإخبار عن مجيء الفعل لأن الأفعال لا يخبر عنها[٣] .

إن الوظيفة النحوية من أجل أن تتحقق لا بد من توفر شرط دلالي قد يكون عامل تفريق بين وظيفة وأخرى ، فما يميز الفعل من الاسم أنه صيغة تدل على الزمن[٤] لذلك قال سيبويه في حد الفعل **((وأما الفعل فأمثله أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع))**[٥]. ولكنه إذا سمي بها علم جاز أن يكون فاعلاً لكنه يمنع من الصرف فيكون المنع قرينة على الأصل مثل **(يعرب ، يزيد...وغيرها)** لكن هذه المباني لم تكن دالة على الحدث والزمن بسبب نقلها إلى العلمية ، أما إذا وقع الاسم جملة مثل **(تأبط شراً)** فإنه يعرب على الحكاية أي ينقل بلفظه وحركته الإعرابية من غير نظر إلى موقعه في التركيب ، فنقول : جاء تأبطَ شراً ، ومررت بتأبطَ شراً ، وشاهدت تأبطَ شراً فيكون في كل منها منصوبا على الحكاية .

---

[١] شرح المفصل : ٧٤/١ ، ظ : المقرب : ابن عصفور ، ٥٣/١
[٢] ظ : دور الابنية الصرفية : ١١٥
[٣] ظ : الموجز في النحو : ابن السراج ،٢٧ ، الفعل وزمانه : عصام نور الدين ، ٢٧
[٤] ظ : النحو والدلالة : محمد حماسه ، ١٢٦
[٥] الكتاب : ١٢/١

والمعاني الصرفية ليست مقصورة على معاني التقسيم فقط بل أن هناك معاني التصريف ، فالعربية تملك من الوسائل من صوغ أبنيتها من الأسماء والأفعال غير الأصلية طريقتين هما : التحول الداخلي والزيادة .

- التحول الداخلي :

تعدّ الصيغة الصرفية ضابطاً صرفياً لأمن اللبس ، إذ يبرز فيها اللجوء إلى التغيرات الصوتية عن طريق الحركات الصيغية والتي تغيّر اشعاراً بتغيير المعنى لذا يطلقون عليه **((الإعراب الداخلي))**[٦] ، اسماً كان أو فعلاً. **((إذ الأصوات قرينة صالحة لتفسير معظم الظواهر اللغوية فالتاء في نحو : ضربتُ ، ضربتَ ، ضربتِ – تعتبر أصغر صورة صوتية تحمل معنى الشخص(المتكلم أو المخاطب) ومعنى الجنس(المذكر أو المؤنث) والنون في: رأيت المسلمينَ وشاهدتُ المسلمَيْنِ تعتبر أصغر صورة صوتية تحمل معنى العدد(المثنى أو الجمع)))**[١] أما في الأسماء فإن تغيير الحركة من الفتح إلى الكسر يجعل المصدر صفة كما **في (عطَش)** و **(عطِشَ)**[٢]، أو اسم الفاعل واسم المفعول كما في **(مُكرِم،ومُكرَم)**[٣]،أو التمييز بين اسم الفاعل واسم المفعول في الاسم المقصور نحو**(مصطفى)** ففي حالة جمع اسم الفاعل فإنه يجمع جمع الاسم المنقوص ، بحذف الياء وضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء ، تقول جاءني مصطفون، ومررت بمصطفين[٤]، أما جمع المقصور(**مصطفى**)اسم مفعول فإنه تحذف ألفه ويفتح ما قبل الواو والياء نحو قوله تعالى:﴿**وَإِنَّهُم عِندَنَا لَمِنَ المُصطَفَينَ**

---

[٦] مصطلح اطلقه عبد الفتاح شلبي على أثر الحركات الداخلية على المعنى في محاضرة بعنوان (ظاهرة الاعراب في العربية وتفسيرها) مطبوعة ضمن (الاتجاهات الحديثة في النحو) ، ٢٢١

[١] التحول الداخلي في الصيغة الصرفية : د. مصطفى النحاس ،(بحث) ،٣٩

[٢] ظ : تاج العروس : ٤ / ٣٢٤

[٣] ظ : جامع المقدمات : ١٥٩

[٤] ظ : شرح الكافية : ٢/ ٢٦٤

الأخيَار﴾[٥](سورة ص/٤٧) وبهذا تكون العلامة قبل الحرف الأخير هي الفارق بين الصيغتين فتكون بذلك قرينة لفظية للتفريق بين صيغتي جمع اسم الفاعل المنقوص واسم المفعول المقصور .

أما في الأفعال فيقول ابن فلاح(ت٦٨٠هـ)((**إنما ضُمّ حرف المضارعة في الرباعي من دون غيره خيف التباس الرباعي بزيادة الهمزة بالثلاثي ، نحو ضرب يَضرب ، وأكرم يُكرم ، لأن الهمزة في الرباعي تزول مع حرف المضارعة ، ولو فتح حرف المضارعة لم يعلم أمضارع الثلاثي هو ، أم مضارع الرباعي))**[٦] .

وكثيراً ما يتغير معنى مادة لغوية بتعدية اللازم بتغير حركة العين وتغيرها من أحد الأبواب الثلاثية المجردة إلى باب آخر[٧]. وأن وسيلة التعدية هذه ذكرها ابن جني[٨](ت٣٩٢هـ)، والفيومي(ت٧٧٠هـ) في(**المصباح المنير**)قال:((**بشِر بكذا يبشَر**)) مثل فرِح يفرَح ، وزناً ومعنى ، ويتعدى بالحركة فيقال((**بَشَرتُه أبشُر بَشْراً**))[٩]. وبذلك تكون حركة عين الفعل قرينة على معنى التعدية واللزوم من خلال الانتقال من باب إلى آخر بتغير حركة العين .

أما الوسيلة الثانية في صوغ الأبنية العربية فهي :

- **الزيادة** : إن هناك نوعاًمن الدلالة يستمد من الصيغة ، فالأفعال المتعدية بهمزة التعدية أو التضعيف تتطلب ذكر مفعولٍ به نحو : أقامت الكلية احتفالاً كبيراً ، ودرّس المعلمُ طلابَهُ بأمانة ، فمن من دون ذكر المفعول يصبح

---

[٥] ظ : المقتضب : ٣٩٤/١ ، سمى المبرد المقصور(باب مصطفين .وسماه سيبويه منقوصاً :٩٢/٢ ، والفراء سمّى كتابه (المنقوص والممدود) ، المغني في النحو : ٧٨/٢ ، الصرف الوافي : ١٥٥

[٦] الاشباه والنظائر : ٢٩٤/١

[٧] ظ : اثر حركة العين في تعدية الفعل اللازم (بحث): د. سيد علي ميرلوحي ، ٨٠٩

[٨] ظ : الخصائص : ٢/ ٢١٤

[٩] المصباح المنير : ٤٩/١

المعنـى ناقـصاً ، لتعـدي الفعـل وعـدم اكتفائـه بالفاعـل لـذا يعـرب الاسـم المنصوب بعد الفاعل مفعولاً بـه . أما إذا كـان الفعل لازمـاً فيعرب الاسم المنصوب بعد الفاعل تمييزاً لانعدام قرينة التعدية المعنوية نحو : حسُن زيدٌ وجهاً . فلفظة(**وجهاً**) تمييز منصوب بقرينة الفعل اللازم المكتفي بفاعله ، فضلاً على قرينة العلامة الإعرابية وقرينة التعيين (**النكرة**) وبتضافر هذه القرائن يتضح المعنى ويؤمن اللبس .

أما إذا كانت صيغة الفعل دالة على المشاركة نحو(**تفاعل**) فيكون الفاعل دالاً على أكثر من واحد بالصيغة أو بالعطف نحو: تخاصم الرجلان أو تخاصم زيدٌ وعمرٌ ، فتكون صيغة الفعل قرينة دالة على نوع الفاعل. وقد تؤثر الصيغة في التركيب، ففي قولنا: ضربتُ زيداً أسند الفعل إلى المتكلم،وعند بنائه للمفعول وحذف المسند إليه أصبح المفعول مقامه(**مسندا إليه**)ضُرِبَ زيدٌ .

هكذا تكون تلك الوسائل(**التحول الداخلي ، والزيادة**) شروطاً دلالية ، لتكون عاملاً في تحديد معنى الصيغة ، لتؤدي معنىً وظيفياً معيناً وتكون قرينة على ذلك الباب.

ولسنا ندّعي أن جميع الصيغ الصرفية قادرة على أن تكون قرائن نحوية لإزالة اللبس ، من ذلك اسم الفاعل واسم المفعول من باب مختار نحو : مكتال ومبتاع ، فاسم المفعول على زنة(**مُفتعَل**) والفاعل(**مُفتعِل**) فاللبس يبدو بيّناً في مثل قولنا:رأيت مختاراً يمشي[١] ، فاللبس هنا لا يمكن أن يأمن إلاّ بقرائن أخرى تقترن بالجملة[٢] ، لأن الحركة الصرفية عاجزة عن

---

[١] ظ : مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين : كامل الخويسكي ، ٢٧ ، الجملة العربية والمعنى : فاضل السامرائي ، ٧٨

[٢] ظ : الممتع في التصريف : لابن عصفور ، ٦/ ٦٤٢

تحقيقه فيما كان من البناء الصرفي نفسه[٣]. ويميّز بين اسم الفاعل واسم المفعول في مثل هذه الحالة بواسطة السياق نحو : النبي(صلى الله عليه واله وسلم) هو المختار من الله رسولاً لعباده ، وقولنا : الله مختارٌ لعباده رسلاً، ففي الجملة الأولى **(مختار)** اسم مفعول ، بقرينة أن النبي(صلى الله عليه واله وسلم) هو من وقع عليه الاختيار من الله رسولاً لعباده ، وفي الثانية **(اسم فاعل)** بقرينة أن الله هو الذي اختار لعباده الرسل ، ففي الأولى اختير وفي الثانية اختار، وفي كلتا الجملتين**(القرينة العقلية)** هي التي أمنت اللبس .

وإن الكلمة تكتسب معنى جديداً في الجملة تضيفها عليها العلاقات النحوية ، فالكلمة يعبر عنها بالرموز الصوتية المتعارف عليها وتستخدم في علاقات نحوية متعارف عليها ، إذن فالعرف اللغوي هو الذي حدد**(الصيغة الصوتية)**المتمثلة بمفردات اللغة ، و**(الصيغة النحوية)** المتمثلة بالنظام النحوي للغة ، ويبقى جانب ثالث يميز المتكلم وهو**(الاختيار)** أي الاختيار الموفق
الدقيق بين المفردات المتلائمة والمعنى الأساسي الذي يقدمه النظام النحوي[٤].

أي إن المعنى الوظيفي للكلمة في التركيب لا يعرف من خلال صيغتها ، أو وضعها ،
لأن الصيغة قد يتعدد معناها الوظيفي ، فلا يتعين إلاّ من خلال معناها المعجمي أو من خلال

---

(٣) ظ : مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين :٢٧ ، المنهج الصوتي : عبد الصبور شاهين ،١١٥
(٤) ظ : النحو والدلالة : ١٠٣ـ ١٠٦

التطالب مع الكلمات الأخرى معجمياً أيضاً أما موضع الكلمة فهو الآخر يناسب أن تشغله أكثر

من وظيفة لذا لا يكون حاسماً في توضيح معنى الكلمة.ففي قول الشاعر ، مسكين الدارمي :

أعمى إذا ما جارتي خرجت   حتى يواري جارتي الخدر[1]

فكلمة(**أعمى**)متعددة المعنى وهي خارج التركيب ، فهي بمعنى الفعل الثلاثي المتعدي بالهمزة، أو يصح أن يكون بمعنى(**العمى**)صفة نحو : رأيت رجلاً أعمى .

إذن فمعنى(**أعمى**)متعدد بين الفعلية والإسمية ، لكن تحديد المعنى المعجمي للكلمة في هذا البيت يكون من خلال توارد بعض الكلمات معه التي تعيّن فعلية الكلمة(**أعمى**)على أنه فعل مسند إلى ضمير المفرد المتكلم،وهذه(**قرينة إسناد**)معنوية،وهو يلائم الضمير العائد في كلمة(**جارتي**) وهذه قرينة(**مطابقة شخص**)، أما نوع الفعل (**مضارع**) فدلت عليه قرائن السياق منها توارد الفعل(**خرجتْ**)الدال على المستقبل بقرينة(**إذا**)الدالة على الشرط ، أي إن الحدث لم يحصل لكنه لا بد أن يحصل ، وورود الفعل(**يواري**)الدال على المستقبل أيضاً ، إذ لا يتلائم ورود الفعلين الدالين على المستقبل مع كلمة(**أعمى**)على أنها(**صفة**) في هذا الموقع لأن صفة العمى والفعلين يتنافيان معجماً إذ لا يميز الأعمى الخروج أو المواراة بالنظر. فضلاً على ميل الكلمة للاشتقاق وهذا ما لا يكون مع الصفة فيقال أعمى يُعمى ، تُعمى ، مَعمِي...، مع قابلية الفعل على التضام مع أدوات النصب والجزم وحروف الاستقبال نحو(**سوف** ، **والسين**)التي تدخل على الفعل

---

[1] ديوانه : ٤٥

المضارع ، مع عدم ميلها إلى الالصاق مع**(ال)**التي تضام مع الأسماء وهذا يبعد للكلمة في هذا النص من الإسمية ويقربها من الفعلية،لذا من غير الممكن أن تكون كلمة **(أعمى)**مبتدأ بل يصح أن تكون فعلاً بالقرائن المذكورة. وهكذا حدد السياق نوع الصيغة بالقرائن التي قدمها .

ويظهر من ذلك أن المبنى الصرفي يصح لأكثر من معنى وعليه ينبغي للناظر في النص أن يقرر أي المعاني المتعددة هو الذي يتعين من دون غيره ، ووسيلة الوصول إلى ذلك هو استعمال القرائن المقالية والمقامية المتضافرة في النص[٢]. يقول تمام حسان إن**:((المبنى الصرفي الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد مادام غير متحقق بعلامة ما في سياق ما فإذا تحقق المعنى بعلامة أصبح نصاً في معنى واحد تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية على السواء))**[٣] ، أي تتلاشى الدلالة المتعددة للصيغة وهي خارج السياق ليبرز أحد المعاني على أن
المعنى التركيبي المراد الذي يقبله السياق تبعاً لما يحمله من جملة من علاقات بين عناصره[١]، إذ لا يظهر معنى الكلمة الحقيقي ولا تتحدد دلالتها إلاّ من خلال السياق بضروبه المختلفة[٢] ، فتخضع الصيغة المتعددة المعنى لضغط سياقي من العناصر الأخرى تحد من ذلك التعدد بل تلغيه، فتخلصه من الدلالات الماضية ويخلق لها قيمة حضورية[٣] ، حتى تكون ملائمة للموضوع الذي سيقت له[٤] .

---

[٢] ظ : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٩١
[٣] م . ن : ١٦٣

[١] ظ : دلالة السياق : ٣٧٩
[٢] ظ : علم الدلالة دراسة وتطبيقاً : ٩٥
[٣] ظ : اللغة : فندريس ، ٢٣١
[٤] ظ : الزينة في الكلمات الإسلامية : احمد بن حمدان الرازي ، ٦٨/١ ، علم المعاني : درويش الجندي ، ٨

ونجد في العربية صيغاً معينة لها معانٍ متعددة لا يمكن التفريق بينها ما لم نستعن بقرائن السياق في إيضاح المعنى وتحديده ومن بين هذه الصيغ الأسماء ، فمرة نجد الاسم يقوم مقام الفعل وتارة يقوم مقام الاسم وذلك طلباً لتوكيد المعنى وتقويته وتخصيصه أو إظهار مزايا أخرى لم يكن ليستطيع أن يظهر بغيرها فيختار الصيغة الأنسب للتعبير عنه ، وينطبق هذا على كل الأنواع التي تندرج تحت مفهوم الاسم الذي يتعدد معناه الوظيفي فيخرج أحياناً عن معانيه الأصلية إلى معانٍ أخر والذي يعين على نسبة الصيغة إلى الاسم أو غيره،عند اتفاق الصيغة هو قبولها علامات الاسم أو الفعل أو الصفة،ويسميها تمام حسان الجدول(**الإلصاقي ، والتصريفي ، والإسنادي)**[٥]وحين لا نجد اختلافاً بين الصيغ نلجأ إلى قرائن السياق لنستبين بها معنى كل منها.

إن تعدد المعنى الوظيفي للصيغة الواحدة يتيح للمتكلم مجال حركة أوسع في خصيصة الاختيار لجنس من ذلك التنوع بحسب ارتباط الحدث المُساق .

ثالثاً – المصادر:

ذكر ابن جني (ت٣٩٢هـ) المصدر بأنه ((**كل اسم دل على حدث وزمان مجهول ، وهو وفعله من لفظ واحد**))[٦] ، وكل ما شاركه من مادة اشتقاقه كان دالاً على معنى الحدث فضلاً عما تؤديه من معانٍ أخرى خاصة بها[٧].

واخترت في هذه الفقرة صيغتين من صيغ المصدر هما(**فَعْل ، وفَعِل**) لأنهما الأشهر والأكثر استعمالاً ، لنرى كيف أن الصيغة بعضها واحدة

[٥] ظ : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٤٨

[٦] اللمع في العربية : ٤٨ ، ظ : شرح الكافية : ٢/ ١٩١ ، الفوائد الضيائيه : نور الدين الجامي ، ٢/ ١٨٩

[٧] ظ : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٠٤

ومعناها يتعدد، وإن كلاً منها قرينة لأمن اللبس وإزالة الإبهام أو لإضافة معنى جديد من خلال التركيب الذي تساق فيه.

فَعْل : عند النظر إلى صيغة(**فَعْل**)خارج السياق نرى أنها صالحة لأكثر من معنى ، ولا بد لنا أن نبحث عن القرائن التي تحدد معنى الكلمة داخل السياق

.

ويمكن توضيح ذلك بالمثال الآتي :

١- المعنى الأصلي للمصدر

أ- ضربَ زيدٌ ضرباً ← أفادت التوكيد

ب- ضربَ زيدٌ ضرب التأديب ← تحديد النوع

ج- ضرب زيد ضرباً مبرحاً

د- ضرب زيد ضربتين ← تحديد العدد

فلفظة(**ضرب**)خارج السياقات السابقة مبنى صرفي ذو صيغة محددة يعبر عن معنى تقسيمي هو (**المصدر**) وهذه هي وظيفتها الصرفية ، أما وظيفتها النحوية فتكتسب من التركيب فهي في الأمثلة السابقة مفعولاً مطلقاً بالقرائن الآتية :

- الصيغة وتحققت في أمرين : **الأول** : المصدرية فلو كان المنصوب بعد الفعل لا تظهر

فيه المصدرية فإنه لا يكون مفعولاً مطلقاً نحو ضربت ضارب زيدٍ **الثاني** : مشاركة الفعل

في مادة اشتقاقه .

- التأكيد والتحديد : فالمعنى الأول يظهر إذا كان منوناً كما في المثال(أ)، أما التحديد فيكون بالإضافة كما في المثال (**ب**)،أو الوصف كما في المثال

(ج). أو لبيان العدد[١] كما في المثال **(د)**، فالتخصيص الذي تمارسه هذه القرينة هو تأكيد الحدث أو تحديد نوعه أو عدد مرات حدوثه .

والملاحظ أن(**اسم الهيأة**) حين يستخدم في معنى المفعول المطلق يراد به بيان النوع نحو : جلستُ جِلْسَةَ الحيرانِ ، وأن(**اسم المرّة**) يراد به بيان العدد[٢] نحو : جلستُ جَلسَتين ، وبذلك يكون(**التأكيد والتحديد**) قرينتين تسهمان في بيان المفعول المطلق وتؤمنان لبسه بغيره من المنصوبات من خلال تأكيد معنى الحدث أو بيان الحدث بالوصف أو بالإضافة أو بالعدد .

٢- نيابة المصدر عن الفعل

أ- قال تعالى ﴿**فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرْبَ الرِّقَابِ** ﴾(محمد/من الآية٤)

ب- زيدٌ ضربٌ

أحياناً تنوب صيغة المصدر عن فعل الأمر كما في الآية المذكورة فيكون(**ضرب**) بمعنى فعل الأمر، أي(**اضربوا**) إذ تخلى المصدر عن صفته التي كان عليها في معناه الأصلي (**المجموعة الأولى**)وهي الدلالة على الحدث ، ودخل في علاقات السياق كالإسناد إذ أسند إلى جماعة المخاطبين واكتسب الدلالة على الزمن بقرينة السياق(**فإذا لقيتم**) أي إن الحدث لم يقع بعد لكنه سيحدث ، ومن هنا كان وجود الفعل قرينة على وجود الفاعل، لأن وجود فعل من غير فاعل كما يقرر السيوطي(ت٩١١هـ) محال[١]. فكانت صيغة المصدر المطلق من القيود الزمنية قرينة على إباحة قتل المشركين على وجه الوجوب والإلزام حتى يُسلموا ، فهو حض من الله

---

[١] ظ : القرائن النحوية (بحث) : ٥١

[٢] ظ : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٩٨

[١] ظ : الاقتراح : ٢٨

على حسن الاقتضاء من الطالب وحسن القضاء من المؤدي[٢]. وذلك لأن(**ضرب**) مفعول مطلق لجواب شرط محذوف تقديره(**اضربوا**) بقرينة الصيغة المصدر المضاف ، وتلك الإضافة إلى المصدر قرينة لتحديد نوع الضرب وهو ضرب الرقاب لأنه أشد إهانة للكافرين من أي نوع من أنواع القتل، وأشفى لصدور المؤمنين وهذا المعنى لا تؤديه أية صيغة أخرى، فلو استخدمت صيغة فعل الأمر الدال على الحال لتغيرت الدلالة الزمنية المطلقة التي عبر عنها النص أولاً ، ولم تُحدد طريقة قتل المشركين ثانياً ولأصبح النص محتاجاً إلى توضيح أكثر لبيان المراد قد يخرج النص من المستوى الذي كان عليه من الفصاحة والبلاغة إلى الإطالة التي لا مسوّغ لها .

أما في جملة(**زيدٌ ضربٌ**) فـ(**ضرب**) يكون بمعنى الفعل المضارع ويؤدي وظيفته، فقد سمع الخليل(ت١٧٦هـ) وهو يذكر أن بني سُليم يقولون(**زيدٌ ضرب**)أي زيد يضرب ، وزيدٌ مشيٌ أي يمشي[٣]، فـ(**ضرب**)و(**مشيٌ**) ناب عن الفعل المضارع بدلالة إسناده إلى ضمير المفرد الغائب،إذ إن الفعل يدل على فاعله دلالة لزومية[٤] ، أي إن لفظ الفعل له مدلول على الفاعل ، وهذا يفسر قول سيبويه((**لابد للفعل من الاسم**))[٥] فالفاعل مع الفعل بناء يقوم على علاقة الإسناد الرابطة ، ويصدق هذا على عناصر أخرى قالوا عنها أنها تشبه الفعل أو متضمنة معناه، وهي المصدر، واسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل[٦]. ونجد أن الكلام خرج من مقام الجملة الفعلية، وهو الأصل في وقوعها إلى مقام الجملة الإسمية[٧]. أي خرج من

---

[٢] ظ : تفسير جامع البيان: ١٠٧/٢، تفسير القرآن العظيم : ١٢٨٣/٢، تفسير الثعالبي: ١٣٤/١
[٣] ظ : شرح أبيات سيبويه : (تح : زهير زاهد)، ٦٥- ٦٦
[٤] ظ : الخصائص : ٩٨/٣
[٥] الكتاب : ٢١/١
[٦] ظ : همع الهوامع : ١٥٦/١
[٧] ظ : بيان إعجاز القرآن : الخطابي ، ٤١، دلائل الإعجاز : ٤٦٢ – ٤٦٣

الإسناد الفعلي إلى الإسناد الإسمي ، فيكون(**مشيٌ**) مسند في الجملة الإسمية(**خبر**) ، وهذه الصيغة تلائم هذا الموقع ، وإنما اختيرت هذه الصيغة لغرض من ثبات المعنى ودوامه ، إذ إن الدلالة التي يحملها الاسم تشعر بالثبات والدوام ، فيما تكون دلالة الفعل ومعناه يشعر بالتجدد والحدوث ، وذلك أن دلالة الزمن التي تلحق الأفعال وتقيدها بالزمن الماضي أو الحاضر أو المستقبل تمثل قيداً يحدد الدلالة ويضيقها بحدود الزمن الذي اقترن به الفعل إلا أن المصدر حدث أفرغ من عنصر الزمن فتحقق فيه بعد الأثر وعمق الدلالة .

٣ – نيابة المصدر عن الاسم :

إن هناك اشتراكاً في الدلالة بين الاسم والمصدر فالاسم فيه دلالة الوسم على الشيء والمصدر يدل على الحدث غير مقترن بزمن فيكون كالوسم على الفعل[١]. وهذا الاشتراك في الدلالة بين الاسم والمصدر جعل من الإمكان إنابة أحدهما عن الآخر في الكلام ، فإذا قصُر الاسم في الإبانة والوضوح كان المصدر أوسع دلالة لأنه يمثل الحدث المطلق ، فيما يدل الاسم على الشيء الموسوم به لذلك عدّت دلالة المصدر من باب المبالغة في الوصف والاتساع في الدلالة .

- **نيابة المصدر (فَعْل) عن اسم الفاعل** في السياق ويؤدي معناه الوظيفي نحو قوله تعالى :

﴿ **أو يُصبحَ مَاؤُهَا غَوراً** ﴾(الكهف/من الآية٤١). فـ(**غوراً**) مصدر بمعنى (**غائراً**) ، وهو مسند (**خبر**) بالقرائن الآتية :

---

[١] ظ : أقسام الكلام العربي : ٢٦٠

أ- خبر لـ**(أصبح)** وهي **(قرينة إسناد)** معنوية .

ب- مجيؤه بعد اسم أصبح وهي **(قرينة رتبة)** لفظية .

ج- منصوب **(قرينة علامة إعرابية)** لفظية .

د- مصدر مؤول باسم الفاعل وهي**(قرينة صيغة)** إذ لو لم يكن مؤولاً بالمشتق لم يصح له هذا الموضع ، فصيغة المؤول بالمشتق تكون أيضاً قرينة على الخبر، وبهذا تكون صيغة المصدر قد تخلت عن الدلالة على الحدث واكتسبت من السياق معنى جعلها مؤهلة لأن تعبر عن الخبر حين أصبحت تدل على الحدث والتغير .

- وقد تشغل صيغة المصدر**(فَعْل)** معنى وظيفياً آخراً هو **(الحال)** يقول ابن مالك :

ومصدر منكر مالا يقع   بكثرة كبغتة زيد طلع

من حق الحال أن يكون وصفاً، لأن الحال يكون منتقلاً ، والوصف يكون كذلك فهو يدل على التغير والتبدل وعدم الثبوت والدوام على حال واحدة ، أما المصدر فيدل على الالتزام والثبات وهو أمر جعل النحاة يقدرون مجيئه في الجملة بالمشتق[٢] ففي بيت ابن مالك **(زيدٌ طلع بغتةً)** أي باغتاً[٣].

ولو قلنا : جئت مشياً ، فكلمة **(مشياً)** حال بالقرائن الآتية :

أ- المصدر: قد يكون الحال مصدراً ، وهي قرينة تميز الحال من المفعول به ، ويشترط

المبرد(ت٢٨٥هـ)،(في هذه الحالة أن يكون في الفعل دليل عليه((**فلو قلت(جئت إعطاء)**

[٢] ظ : شرح ابن عقيل : ١/ ٦٢٨ ، بناء الجملة العربية : ٢٠٨

[٣] ظ : شرح ابن عقيل : ٢/ ٢٥٢

لم يجز لأن الإعطاء ليس من المجيء، ولكن(جئته سعياً)فهذا جيد لأن المجيء يكون سعياً))[١] وبذلك يكون المصدر قرينة دالة على الحال على الرغم من قلته عند أمن اللبس بقرائن السياق الأخرى **((وهو من النقل وإهدار قرينة البنية الوصفية عند أمن اللبس))**[٢] .

ب- منصوب   قرينة **(العلامة الإعرابية)** لفظية .

ج- مجيؤه بعد الفعل وفاعل   قرينة **(الرتبة)** غير المحفوظة وهي لفظية أيضاً .

د- اسم نكرة   قرينة **(تعيين)** وهي قرينة تميز الحال من الصفة .

هـ- التشابه بين الحال وصاحبه في العدد والنوع[٣]   **(قرينة مطابقة)** لفظية .

و- صاحب الحال معرفة ، وهو قرينة تميزه من الصفة[٤] .

وهكذا تكون قرينة الصيغة أحد القرائن الدالة على الحال بتضافرها مع القرائن الأخرى، ولو استعملت صيغة أخرى كـ**(ماشياً)** لدلت على أن صفة المجيء مشياً ملازمة لصاحبها فاسم الفاعل يدل في كثير من المواقع على ثبوت المصدر في الفاعل ورسوخه[٥] ، فكانت الصيغة قرينة دالة على الهيأة العارضة غير الثابتة في صاحب الحال ، ولو استخدم صيغة أخرى أدت إلى معنى معاكس لدلالته على الثبوت .

---

[١] المقتضب : ٢٣٤/٣
[٢] القرائن النحوية(بحث) : ٥٢
[٣] ظ : حاشية يس : ١/ ١٦٩
[٤] ظ : شرح ابن عقيل : ٢/ ٢٥٦
[٥] ظ : اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية : فاضل الساقي ، ٤٢

والغرض من ذلك كله المبالغة ذلك أن المصدر هو الحدث المجرد فلا يصح أن يقع خبراً ولا نعتاً ولا حالاً عن الذات إلاّ على ضرب من التجوز[٦]،**((فيكون من باب الإخبار بالمصدر عن الذات))**[٧] .

- نيابة المصدر(فعْل) عن الاسم :

قد تخرج صيغة المصدر**(فعْل)**إلى الإسمية حين تتخلى عن معناها الوظيفي وهو التعبير عن الحدث ، فتكون الصيغة بذلك خالية من الحدث والزمن حينها لا تدل إلاّ على**(مسماها)**نحو قوله تعالى﴿ **يَاهَامَانُ ابنِ لي صَرحاً** ﴾(غافر/من الآية ٣٦)،فـ**(صرحاً)** مفعول به بقرينة صيغة**(المصدر)**المقدرة بالاسم،إذ إن المفعول به**((اسم جاء بعد استقلال الفعل بالفاعل))**[٨]، فإن:**(صرحاً)** اسم بالقرائن الآتية :

أ- جاء بعد فعل متعدٍ **(قرينة تعدية)** معنوية

ب- منصوب **(قرينة العلامة الإعرابية)** لفظية

ج- مجيؤه بعد الفعل والفاعل **(قرينة رتبة)** لفظية

د- جاء بعد الفعل المتعدي لمفعول واحد **(قرينة صيغة)** إذ لو لم يكن الفعل متعدياً لاكتفى بفاعله وبذا صار قرينة على وجود المفعول به .

وبذلك تكون صيغة **(المصدر)** في المفعول به أحد القرائن المتضافرة لأمن اللبس والحفاظ على المعنى في الآية الكريمة إذ إن القصد في استعمال المصدر هو المبالغة في نوع البناء ودوامه – وهذا متأتٍ من خلو المصدر من الزمن – والتعبير عن الإطلاق الصفاتي من دون أن يحدها بحدود معينة كالفخامة والرفعة والعلو والمتانة ... .

---

[٦] ظ : الجملة العربية والمعنى : ٢١١

[٧] الجملة العربية تأليفها وأقسامها : فاضل السامرائي ، ١٠٥

[٨] الاشباه والنظائر : ١٩٠/٢

- وقد تصلح صيغة المصدر **(فَعْل)** لمعنيين في نص واحد[١]، فلا يتعين معناه إلاّ بالقرينة نحو قوله تعالى﴿**الحَمدُ لِلَّـهِ ربِّ العَلَمِينَ** ﴾(الفاتحة/٢) فيكون الحمد :مبتدأ ، بالقرائن الآتية :

أ- اسم **(قرينة صيغة)**إذ لو لم يكن اسما لما صح له هذا الموقع ،المبتدأ يكون((**اسماً مجرداً من العوامل اللفظية مسنداً إليه**))[٢]

ب- الحمد: مسند إليه **(قرينة إسناد)** معنوية وهو ما يلائم صيغة الاسم[٣]

ج- جاء بداية النص وقبل الخبر **(قرينة رتبة)** لفظية

د- مرفوع **(قرينة العلامة الإعرابية)** لفظية

هـ - معرف بـ(ال) **(قرينة تعيين)** لفظية، وهي قرينة على اسمية الكلمة

ولو استبدلت هذه الصيغة بأخرى كأحد المشتقات لأصبحت مسنداً(**وهو ما يلائم الخبر)**وهذا ما لا يريده النص القرآني،وبهذا تكون صيغة(**المصدر)**في كلمة(**الحمد**)إحدى القرائن التي أعانت على وضوح المعنى وإعطاء صفة الثبوت والدوام،إذ لما أفرغ المصدر من عنصر الزمن تحققت دلالة الإطلاق الصفاتي فيه إذ ليس للدلالة حدٌّ يحدها أو أفقٌ تنتهي بحدوده وتلك إحدى مقاصد النص القرآني في قصد الاختيار الصيغي للألفاظ .

وفي الآية نفسها كلمة(**ربّ**)على صيغة المصدر**(فَعْل)**، وهي في الآية نعت ظهرت من خلال قرينة الصيغة(**المصدر**)، وهو ما يناسب هذا الموقع إذ إن الوصف بالمصدر حقيقة من حقائق التركيب في اللغة العربية ، وقد أقر

[١] ظ : البيان في روائع القرآن : ٥٠/١ -٥١
[٢] شرح الكافية الشافية : ابن مالك ، ٨٥/١
[٣] ظ : دور البنية الصرفية:١١٥

بها علماء العربية[٤] ، فأجاز ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) أن يكون النعت مشتقاً أو من غير المشتق[١] وأقر ابن مالك أن العرب في أساليبهم نعتوا بالمصدر،إذ قال: **ونعتوا بمصدرٍ كثيراً** **....................**[٢]

أما ابن عقيل[٣](ت٧٦٩هـ)وابن هشام[٤](ت٧٦١هـ) فأوجبا أن يكون النعت مشتقاً أو مؤولاً به. وقال الأشموني(ت٩٢٩هـ):**((ونعتوا بمصدرٍ كثيراً وكان حقه أن لا ينعت به ، لجموده ولكنهم فعلوا ذلك قصداً للمبالغة))**[٥]،ويميل أكثرهم إلى قصره على السماع ولا يعولّ على قياسه[٦].إلا أن **((هذا الاعتراف بالكثرة يناقض أنه مقصور على السماع))**[٧]،أما علة مجيء النعت بصيغة المصدر فللتركيز على صفة الربوبية**(الحدث)**ودوامها فضلاً على قرائن السياق الأخرى ومنها :

أ- ربِّ مضاف إلى **(العالمين)** **(قرينة نسبة)** معنوية

ب- مكسورة **(المطابقة في الإعراب)** لفظية

ج- ربِّ **(معرفة)** مطابقة للمنعوت(الله) **(مطابقة تعيين)** لفظية

د- قرينة المقام **(العقلية)** الدالة على التوحيد ، فلا رب غير الله .

---

[٤] ظ : الوصف بالمصدر : د. احمد عبد الستار الجواري ، بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي ، مج/٣٥ ، ج/١ ، ٦

[١] ظ : شرح الكافية : ٣٠٣/1

[٢] ظ : شرح ابن الناظم : بدر الدين ابن مالك ، ٢٠٤، شرح ابن عقيل : ٢٠٠/٢

[٣] ظ : شرح ابن عقيل : ١٩٥/٢

[٤] ظ : شرح قطر الندى : ٤٠٠

[٥] شرح الاشموني :٣٠٩/٤

[٦] ظ : اللغة والنحو بين القديم والحديث : عباس حسن ، ١٤٤

[٧] النحو الوافي : ٤٦١/٣- ٤٦٢

ولو استبدلت هذه الصيغة بأخرى من صيغ المشتقات الدالة على التغيّر والتبدل وعدم الثبوت على حال واحدة ، لتنافت مع ما أراد النص القرآني من ثبوت الربوبية لله .

- فَعِل :

ينوب المصدر بصيغة **(فَعِل)** عن اسم المفعول في السياق ويودي معناه نحو قوله تعالى ﴿**وجاءوا على قميصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ** ﴾(يوسف/١٨)أي مكذوب فيه،وهو مصدر وصف به على سبيل المبالغة[٨]،**((والأولى أن يقال:أطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كأنهما من كثرة الفعل تجسما منه))**[٩]،فـ**(كذب)**صفة،وقد ينعت بالجامد، كالمصدر[١٠] فتكون صيغة المجرد قرينة على النعت٠ويرى الزمخشري(ت٥٣٨هـ) في هذه الآية**((بدم كذب أي ذي كذب أو وصف بالمصدر مبالغة كأنه نفس الكذب وعينه كما يقال للكذاب:هو الكذب بعينه، والزور بذاته))**[١١] .

وتنبه القدماء على دلالة الوصف بالمصدر وما يتركه من أثر في النفس ، يقول ابن جني (ت٣٩٢هـ):**((إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل،وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه))**[١]. وهذا معنى لا يظهر ولا يتمكن منه المتلقي مع الصفة الصريحة[٢].ويرى

---

[٨] ظ : شرح الشافية:١٦٨/١، ارتشاف الضرب: ٢٢٢/١،البحر المحيط : ٢٨٩/٥،ارشاد العقل السليم : ١٤٧/٥
[٩] شرح الكافية : ٢٣٧/٢
[١٠] ظ : الخصائص :٢٥٩/٣، الكشاف :٢٥٠/١
[١١] الكشاف : ٤٥١/٢
[١] الخصائص : ٢٥٩/٣، ظ : تفسير غريب القرآن : ٢١٣ ، المشتقات :٢٣٦
[٢] ظ : الخصائص : ٢٦٠/٣

الجـواري أن الوصـف بالمـصدر لـيس خـلاف الأصـل لأن المـصدر هـو الأصل[٣] .

وقد وظف الاستعمال القرآني صيغة المصدر في هذا النمط الاستعمالي حين اقتضى البيان والبلاغة ، وذلك لأن المصدر أتمّ معنى وأكمل دلالـة ٠ ولاستقطاب آفاق دلالية عالية ولرفع مستوى التأثير لدى المتلقي ولا سيما أن التركيب القرآني ساق الخبر بالأسلوب القصصي الذي يعتمد على محاور الاختيار والعدول تارة ومخالفة السياقات التركيبية المألوفة تارة أخرى وكأن جعل الوصف بالمصدر أقرب ما يكون لإحساس المتلقي به وتفاعله معه .

فكانت الصيغة قرينة دالة على توكيد الحدث ، فتعاضدت دقة الاختيار الأسلوبي مع الإخبار القرآني ، مما جعل مفهوم الآية واضحاً وقريباً من إحساس المتلقي .

- وقد تأتي صيغة **(فَعِل)** صفة مشبهة لدلالتها على اللزوم النسبي وليس المطلق لأنها كما قال الرضي(ت٦٤٦هـ):**((غالب في الأدواء الباطنة والعيوب الظاهرة والحلي والثلاثة لازمة في الأغلب لصاحبها))**[٤] لكن اللزوم فيها نسبي وربما زال بمرور الزمن ولسبب من الأسباب[٥]. لذا تكون قرينه دالة على الصفات العارضة كـ**:(فَرِح ، وحَزِن ، وقَلِق ،أشِر)**، نحو قوله تعالى﴿ **فَأَخرَجنَا مِنهُ خَضِراً** ﴾(الأنعام/من الآية٩٩) فكلمة**(خضراً)**مفعولا به بقرينة الصيغة فهو**((اسم جاء بعد استقلال الفعل بالفاعل))**[٦]من دون تحديد نوع الاسم وذهب اللغويون والمفسرون إلى أن**(خضِرا)**في الآية بمعنى**(الأخضر)**إلا أن الخطاب القرآني استعمل صيغة**(فَعِل)**الدالة على

---

[٣] ظ : نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري : د. محمد حسين علي الصغير ، ١٦٥

[٤] شرح الشافية : ١/ ١٤٨

[٥] ظ : اللون في القرآن الكريم: نضال حسن سلمان ، (ر. د) ، ٢٠٢

[٦] الاشباه والنظائر :٢ /١٩٠

الـصفة الطارئـة غيـر الثابتـة فهـي صـفة عرضـية تـزول بـزوال موسـم الاخضرار وذبولها عند انتهاء موسمها لذلك استعمل(**خَضِر**) الدالة على الأعراض .

مصدر المرّة :

مصدر المرّة حدث مجرد من الزمن يدل على وقوع الفعل مرة واحدة[٧]، داخل علاقات
السياق أما خارجها فإنه يدل على مطلق الحدث[٨] ، ويصاغ على وزن (**فَعْلَة**) بفتح الفاء

وسكون العين[١] إذا كان مصدراً خالياً من التاء ، أما إذا كان مختوماً بالتاء فإنه يستعمل للمرة بلا تغيير وقد يوصف بواحدة لرفع اللبس[٢]. ففي قوله تعالى ﴿ **قَالَ المَلَأُ مِن قومِهِ إِنَّا لَنَرَاكَ في ضَلَلٍ مُّبِينٍ ۞ قَالَ يَقَومِ لَيسَ بِي ضَلَلَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ العَالَمِينَ** ﴾(الأعراف/٦٠-٦١) .فـ(**ضلالة**) مسند إليه(**اسم ليس**) بقرائن السياق ، كالإسناد والرتبة والعلامة الإعرابية، لذا كان(**مصدر المرة**) فارغاً من دلالته على الحدث ، دالاً على ذات الحدث لذا كان قرينة مناسبة لهذا الموقع(**اسم ليس**).

واستعمل التعبير القرآني صيغة(**فَعالة**) بدلاً من(**فَعال**) ، يقول ابن الأثير(ت٦٣٧هـ) في ذلك:((**إنما قال ليس بي ضلالة ولم يقل ليس بي ضلال كما قالوا لأن نفي ضلالة أبلغ من نفي الضلال عنه**))[٣]، ثم يقول: إن ضلال وضلالة كلاهما مصدر ، لكن ضلالة تدل على المرّة الواحدة

---
[٧] ظ : الكتاب :٢/ ٢٢٩ ، شرح الشافية : ١/ ١٧٩ ، ابنية الصرف في كتاب سيبويه :١٥٥
[٨] ظ : معاني الابنية الصرفية في مجمع البيان: نسرين الزجراوي ، (ر. م)، ٢٠
[١] ظ : معاني الابنية في العربية : ٣٨ ،المنهج الصوتي : ١١١
[٢] ظ : شرح الشافية : ١/ ١٨٠ ، شرح ابن عقيل : ٣/ ١٣٣
[٣] المثل السائر : ابن الاثير ، ٣٠/٢

تقول ضل ضلالة أي مرة واحدة من الضلال فقد نفى ما فوقها من المرتين والمرار الكثيرة[٤]،فتكون هذه الصيغة قرينة على عدم وجود أدنى شيء من الضلالة بقرينة(**لكني رسول)** فالرسول ليس به شيء من الضلالة وبذلك كانت**(ضلالة)** بتضافرها مع القرائن الأخرى قرينة على نفي أي نوع من أنواع الضلال .

وتكون(**فعلة**)قرينة على القلة لا على المرة الواحدة بما يتلائم ومتطلبات السياق نحو قوله تعالى﴿**وَلَئِن مَّسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ يَا وَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ**﴾(الأنبياء/٤٦)فـ**(نفحة)** مسند إليه **(اسم)** بقرائن السياق ، الإسناد والرتبة ، والعلامة الإعرابية وهو ما يناسب موقع **(الفاعل)** وبذلك تخلى **(المصدر)** عن دلالته على الحدث ليدل على ذاته ، واستعمل القرآن الكريم دقة التعبير، ففي الآية الكريمة المذكورة ، مقام الدلالة على القلة فجئ بالبناء الدال على المرة الواحدة ليؤازر مايدل عليه السياق[٥] ، فلئن مس هؤلاء المكذبين أدنى شيء من عذاب الله اعترفوا بذنوبهم[٦]، متمثلاً بهبوب رائحة العذاب من خلال البناء الدال على المرة[٧] فكانت صيغة (**فعلة**) قرينة داله على القلة بقرائن السياق كـ**(توارد)** الفعل **(مسّ)** الذي يدل على الشيء القليل ، فكلاهما دال على الشيء القليل والخفيف .

مصدر الهيأة :

---
(٤) ظ : م . ن : ٢/ ٣٠ ـ ٣١
(٥) ظ : التفسير الكبير: الرازي ، ٢٢/ ١٥٤ ، إرشاد العقل السليم : ٤/ ٦٧٤
(٦) ظ : تفسير القرآن العظيم : ابن كثير ، ٢/ ٢٤٢
(٧) ظ :انوار التنزيل واسرار التأويل : البيضاوي، ١/ ٩٦

وهو المصدر الدال على هيأة وقوع الحدث[١] وهو كمصدر المرة من حيث اكتساب الدلالة

من علاقات السياق أما خارجها فإنه يدل على الحدث المطلق ، ويصاغ من الثلاثي المجرد على وزن(**فِعْلة**) بكسر الفاء وسكون العين ومن غيره على زنة مصدره بزيادة التاء[٢]، نحو ابتسم ابتسامة فتكون (**ابتسامة**) مفعولاً مطلقاً بقرينة صيغة المصدر المشتق من فعله فضلاً على قرائن السياق الأخرى كعلامة النصب (**قرينة العلامة الإعرابية اللفظية**) والتنوين الذي يجعله دالاً على التوكيد ، ويفرق بين المرة والهيأة بالوصف فيقال في المرة ابتسامة واحدة وفي الهيأة ابتسامة هادئة[٣]، وهو بهذه الصفة يكون قرينة على تحديد النوع .

وفي قوله تعالى﴿ **أوَ لَم يَتَفَكَّرُواْ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ إن هُوَ إلاَّ نَذِيرٌ مُّبِينٌ**﴾(الأعراف/١٨٤) فجاء مصدر الهيأة بمعنى (**الاسم**) بقرينة دخوله على حرف الجر وهي(**قرينة تضام**) لفظية ، وبتضامه مع حرف الجر(**من**)الدال على العموم ونفيه يكون قرينة على نفي أي نوع من أنواع الجنون عن الرسول(صلى الله عليه واله وسلم)أي نفي جنس الجنون بكامله .

المصدر الميمي :

المصدر الميمي من الأسماء المشتقة ، وهو ما دل على حدث وذات يربط بها الحدث على وجه مخصوص[٤]،ويصاغ من الثلاثي على وزن(**مَفْعَلْ**)نحو(**مَقْدَم ، مآب**)،ومن غير الثلاثي على صياغة اسم المفعول ،وهناك فرق بين الميمي والمصادر الأخرى،وهو أنه يحمل معه عنصراً

---

[١] ظ : شرح الشافية : ١/ ١٨٠، ابنية الصرف في كتاب سيبويه : ١٥٦

[٢] ظ : الكتاب : ٢/ ٢٢٩ ، شرح الشافية : ١/ ١٧٩ ، شرح ابن عقيل : ٣ / ١٣٣ ، المخصص : ١٤ / ١٥٨

[٣] ظ : النهج الصوتي للبنية العربية : ١١١

[٤] ظ : تصريف الأسماء : محمد طنطاوي، ٣٨ ،أوضح المسالك : ٣ / ٢٤١

مادياً ، ففي قوله تعالى﴿ **وَسَيَعلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُواْ أيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ** ﴾(الشعراء/من الآية٢٢٧) فـ(**مُنقلب**) مضاف إليه(**اسم**) بقرينة النسبة((**والنسبة قيد عام على علاقة الإسناد أو ما وقع في نطاقها وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبية**))[٥]ومعنى النسبة الحاق لذا تكون(**منقلب**)قد الحقت معنى الحدث(**الانقلاب**) بـ(**الذين ظلموا**)ولو كانت غير هذه الصيغة لم تؤدِ المعنى المطلوب . فـ(**منقلب**) لا تطابق انقلاب في المعنى،فالانقلاب حدث مجرد والمنقلب يحمل معه ذاتاً،فضلاً على أن المصدر الميمي يعطي معنى خاتمة الأمر ونهايته ، فهو إشارة إلى عاقبة الأمور[٦]، وهو بهذا أشبه باسم المفعول من حيث دلالته على الحدث وذات مع زيادة عاقبة الأمور ونهايتها ، وبذلك تكون تلك الصيغة قرينة على الزمن أيضاً ، بقرائن السياق المتواردة معها،ففي الآية الكريمة أن الحدث لم يقع لكنه

سيقع في النهاية بقرائن السياق كقرينة(**الأداة**) اللفظية(**السين**)في سيعلم ، مع توارد الفعل(**ينقلبون**) الدال على المستقبل .

رابعاً - المشتقات :

لما كانت الألفاظ أدلة على المعاني فإن القياس الذي يجب أن يكون عليه الكلام ،((**أن يكون بإزاء كل معنى لفظ يختص به ولا يشركه فيه غيره ، فتنفصل المعاني بالألفاظ فلا تلتبس**))[١]، ولما كانت الألفاظ محدودة والمعاني غير متناهية ، ولكي لا تفقد اللغة جزءاً من معانيها ، ويمكنها التسلط على مناسبات القول واحتوائها والتصرف في دقيق المعاني ، اعتمدت اللغة على بعض الطرق لتنمية طاقاتها ومنها الاشتقاق ، والاشتقاق

---

[٥] اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٠١

[٦] ظ : معاني الأبنية في العربية : ٣٤ -٣٥

[١] شرح الملوكي في التصريف : ابن يعيش ،٩٦

: هو استخراج كلمة من كلمة أخرى تماثلها في الأصوات والدلالة وأنك تجد حروف(**فاء ، عين ، لام**) من المشتق موجود بأعيانها في المشتق منه وإن كان أحدهما ثلاثياً كان الآخر ثلاثياً[٢]، فهو بذلك((**إنشاء فرع من أصل يدل عليه**))[٣] أي إن هناك تناسباً بين المشتق والمشتق منه في اللفظ ، فتدل الكلمة الثانية على الأصل مع زيادة في المعنى دل عليها الزيادة في الهيأة،وبذلك يكون المعنى المعجمي يقوم على أساسين من المعاني الصرفية ، أحدهما معنى الأصول الثلاثة والثانية ما ينسب إلى الصيغة الصرفية من حركات داخلية وزوائد تجعلها صالحة للدلالة على معنى أو عدة معانٍ[٤] .

وإن المشتقات عن الأصل الواحد تحمل دلالات مختلفة ، بيد أنها تشترك في أصل الوضع اللغوي ، فعندما اختلفت أبنية المشتقات اختلفت معها الدلالات لأجل أمن اللبس[٥] .

ـ اسم الفاعل :

اسم الفاعل مشتق من الفعل المبني للمعلوم للدلالة على الحدث ، ومن قام به ، ويكون معناه التجدد والحدوث[٦] ، ويقصد بالحدث معنى المصدر وبالحدوث التغير والتبدل وعدم الثبوت على حال واحدة ، أي إن اسم الفاعل ليس له صفة الديمومة التامة .

وصيغة اسم الفاعل وحدها لا تكفي للدلالة على أن الكلمة(**اسم فاعل**)لأن اسم الفاعل يقع

---

[٢] ظ : الاشتقاق : ابن السراج ، ٣٢ ، المفتاح في الصرف : الجرجاني ، ٦٢، المزهر :السيوطي، ١/ ٢٧٤ وما بعدها ، الاشتقاق : عبد الله أمين ، ٣٨١

[٣] المبدع في التصريف : ابو حيان الاندلسي ، ٥٣

[٤] ظ : دلالة السياق : ٣٧٠

[٥] ظ : الاشتقاق : ابن السراج ، ٣٧ ــ ٣٨

[٦] ظ : شرح الكافية : ٣/ ٤١٣ ، اوضح المسالك : ٣/ ٢١٦ ، شرح شذور الذهب : ٢٠٦ ، رسالة في الصرف، ضمن (رسالتان في الصرف) : المرصفي ، ٢٠١ ، شرح الحدود النحوية : الفاكهي ، ٩٧٢ ، ابنية الصرف في كتاب سيبويه : ١٧٩ ، تصريف الاسماء : محمد طنطاوي ، ٥١٤

وسطاً بين الفعل والصفة المشبهة ، من حيث أن الفعل يدل على التجدد والحدوث واسم الفاعل

أدوم وأثبت من الفعل ولكنه لا يرقى إلى ثبوت الصفة المشبهة[١]، فاسم الفاعل يدل في كثير من المواقع على ثبوت المصدر في الفاعل ورسوخه ، وإن الحدوث صفة تقع بين الثبوت والتجدد فيشترك اسم الفاعل مع الفعل في حدوث الحدث بوقوعه ، وقد يقترب منه في تجدده بتأثير عوامل سياقية ، ولكن تجدده يكون على هيأة الرسوخ والتكرار وهذا ما يجعله يقترب من الصفة المشبهة عند قطعه عن العمل[٢].

- المعاني التي دلت عليها المواقع المتعددة لهذه الصيغة هي :

- الحدوث والتجدد :

وهو الأصل في دلالة اسم الفاعل ، وأوسع معانيه[٣] ،جاء في حاشية الصبان((**والفرق بين فاعل وغيره من تلك الصفات أن الأصل في(فاعل)قصد الحدوث وقصد الثبوت طارئ**))[٤]ففي قوله تعالى﴿ **فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدرُكَ**﴾(هود/من الآية١٢) فـ(**تارك**) اسم فاعل مسند خبر (**لعل**) وهذه الصيغة تناسب هذا الموضع فتكون قرينة على الخبر. و(**ضائق**) اسم فاعل معطوف على تارك وصيغته ملائمة لأن تكون مسنداً في الجملة .

قال الزمخشري(ت٥٣٨هـ):((**فإن قلت لم عدل عن ضيق إلى ضائق ؟ قلت ليدل على أنه ضيق عارض غير ثابت ، لأن رسول الله كان أفسح صدراً ، ومثله قولك : زيد سيد وجواد تريد السيادة والجود الثابتين**

---

[١] ظ : معاني الابنيه في العربية : ٤٧

[٢] ظ : اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية : ٤٢

[٣] ظ : شرح المفصل : ٦/ ٨٢ – ٨٣ ، الإيضاح في شرح المفصل : ابن الحاجب ، ١/ ٦٤٤ ، شرح الوافية في نظم الكافية : ابن الحاجب ، ٣٢٤ ، تسهيل الفوائد : ابن مالك ، ١٤١، شرح الاشموني : ٢٩٥/٢

[٤] حاشية الصبان : ٢/ ٣١٤

المستقرين ، فإذا أردت الحدوث قلت : سائد و جائد))[٥] وتابعه الطبرسي(ت٥٤٨هـ)في ذلك بقوله((**وضائق وضيق بمعنى واحد إلا أن ضائق هنا أحسن الوجهين ، أحدهما: أنه عارض والآخر : أنه أشكل بقوله تارك))**[٦] ،أي إن القصد من إهدار قرينة الصيغة هنا لغرض الوصول إلى التشاكل الصوتي بين الكلمتين وعدم التنافر .

والحقيقة أن لا عدول بل هناك قصدية في النص القرآني، تتجلى في أن القرآن الكريم يستعمل بنية الكلمة استعمالاً في غاية الدقة والجمال ، تدعو إلى الاكتفاء بالنص ولا حاجة إلى
التأويل والتقدير .

ـ دلالة صيغة (فاعل) على العلمية :

تنوب صفة الفاعل أحياناً عن الاسم وتؤدي معناه في السياق فتنتقل الصفة من معناها الوظيفي الأساس وهو دلالته على وصف الفاعل بالحدث بصورة التغير والتبدل إلى معنى
(العلمية) فتتخلى الصيغة عن صفة الحدث والحدوث إلى الدلالة على(**مسمى)** يمتاز بصفة
الثبوت والدوام نحو ، باسم ، خالد و منير[١]... ٠

نقول : أهذا الباسمُ أخوك و كتب باسمُ الدرسَ

ففي الجملة الأولى يكون(**الباسم**) صفة للمبتدأ(**هذا**) بقرينة الصيغة(**الوصف المشتق**) وهو ما يلائم هذا الموضع يقول ابن هشام: النعت هو((**التابع المشتق أو المؤول به المباين للفظ متبوعه))**[٢]، وبتضافره مع

---

[٥] الكشاف : ٢/ ٣٨٢ ، ظ : شرح الكافية : ٢/ ٢٢٠ ، الاشباه والنظائر : ٢٠١/٢، الكليات : الكفوي،٢١٣
[٦] مجمع البيان : ٥ / ١٤٦
[١] ظ : اقسام الكلام العربي : ٣٠٤ ، البيان في روائع القرآن : ١/ ٥٧
[٢] شرح قطر الندى : ٤٠٠

قرينة (**العلامة الإعرابية**)تميز من الحال. ولو استبدلت هذه الصيغة بأخرى كاسم العلم لأصبح مسنداً في الجملة(**أهذا باسمٌ أخوك**)وتغير المعنى الذي في الجملة، لذا تكون هذه الصيغة(**الوصف**) قرينة على النعت. فضلاً على تضامه مع (**ال**)التي تحول العلم إلى وصف فتكون قرينة عليه.

أما في الجملة الثانية فإن(**باسم**)فاعل بقرائن السياق، إذ من تعريف العلماء للفاعل بأنه ((**المسند إليه فعل تام مقدم فارغ باق على الصوغ الأصلي أو ما يقوم مقامه**))[٣] وعرفه آخرون بأنه((**المسند إليه فعل على طريقة فَعَل أو شبهه ، وحكمه الرفع**))[٤] يتبين من هذين التعريفين أن القرائن التي تؤمن اللبس في باب الفاعل منها ما يخص الفاعل نفسه ومنها ما يخص الفعل المسند إليه ، وهي :

١- ما يختص بالفاعل :

أ- أن يكون اسماً أو ما يقوم مقامه (**قرينة صيغة**) لفظية

ب- يكون مسنداً إليه (**قرينة إسناد**) معنوية

ج- يكون حكمه الرفع (**قرينة العلامة الإعرابية**) لفظية

د- يأتي بعد الفعل لأمن التباسه بالمبتدأ (**قرينة الرتبة**) لفظية

٢- ما يختص بالفعل

أ- أن يكون الفعل تاماً ، تمييزاً له من الناقص الذي لا يسمي مرفوعه فاعلاً إلا على سبيل التوسع[٥] . (**قرينة تضام**) لفظية

---

[٣] شرح الكافية الشافية : ٢/ ٥٧٦
[٤] شرح ابن عقيل : ٢/ ٧٤
[٥] ظ : شرح التسهيل : ١/ ٣٩

ب- على طريقة فَعَل(**أي مبنى للمعلوم**) تمييزاً له من المبني للمجهول وهي **(قرينة صيغة)** لفظية .

ج- أن يكون خالياً من الإضمار ليخرج من لغة أكلوني البراغيث[١]، **(قرينة مطابقة)** لفظية .

وإذا نظرنا إلى تعريفات النحاة للفاعل نرى أنهم لم يغفلوا مراعاة هذه الظاهرة في تعريفاتهم، بل أنهم شعروا أن معرفة الباب النحوي لا تكتمل إلاّ بمراعاة جملة من القيود هي في حقيقتها قرائن لفظية ومعنوية ، وهذا يدل على وعيهم وإحساسهم بهذه القرائن وشرحهم لها،يقول ابن عقيل(ت٧٦٩هـ)((**فخرج بالمسند إليه فعَل ما اسند إلى غيره ، نحو: زيدٌ أخوك ...وخرج بقولنا :على طريقة(فَعَل) ما أسند إليه فعل على طريقة (فُعل) وهو نائب فاعل نحو : ضُرب زيدٌ**))[٢] فهو يفرق هنا من خلال قرينة الإسناد ثلاثة أبواب نحوية : الأولى ضَرَب زيد ، فيها إسناد فاعلية، والثانية زيدٌ ضرب فيها إسناد ابتداء، والثالثة : ضُرب زيد ، فيها إسناد مفعولية .

لو عدنا إلى المثال المذكور(**كتب باسم الدرس**) نرى أن هذه القرائن متوفرة لكلمة(**باسم**) لتكون فاعلاً ومنها(**اسمية**)الفاعل التي كانت أحد القرائن المتضافرة لأمن اللبس ولو استبدلت صيغة الإسم بصيغة أخرى نحو(**الباسم**) لم يستقم المعنى لأن(**ال**)حولت الاسم إلى صفة ، وهذا ما لا يتناسب مع هذا الموضع ، ولا يقيم علاقات إسنادية في الجملة إلاّ إذا نقل على الحكاية .

ـ دلالة صيغة (فاعل على اسم المفعول)

---

[١] ظ : شرح الكافية الشافية : ٢/ ٥٧٧

[٢] شرح ابن عقيل : ٧٥/٢

تكـون صـيغة (**فاعـل**) صـفة للمفعـول ، فينتقـل مـن وصـف الفاعـل بالحدث إلى معنى وصف المفعول بالحدث ، نحو قول الشاعر[٣] :

دع المكارم لا ترحل لبغيتها   واقعد فإنك أنت الطاعمُ الكاسي

فكلمـة(**الطـاعم**)اسـم فاعـل مـسند خبـر إن بقرينـة(**الـصيغة**) فالاسـم المـشتق(**الـصفة**) قرينــة علــى الخبـر[٤]، إذ إن هـذه الـصيغة تناسـب هـذا الموضع .

وعلى ظاهر القول أن صيغة (**فاعل**) فـي البيت دالـة علـى المدح وهذا المعنى توحي به صيغة اسم الفاعل الدالة على الحدث ومن قام بـه ، أي هو مَن يُطعم ويكسو وإنه قمة المكارم فلا داعي لأن يجهد نفسه في طلب المزيد ، إلا أن قرينـة المقـام التاريخيـة التـي تـروي أن هـذا البيـت قيـل فـي هجـاء(**الزبرقان بـن بـدر**) وهذه الروايـة قرينـة علـى أن صـيغة(**فاعل**) فـي البيت دالة على (**اسم المفعول**) وصـفة للمهجو بأنـه كالأطفـال والنساء ، فدلت الصيغة على ذات من وقـع عليـه الفعل ولـيس من قـام بـه فهو مطعوم ومكسي من الآخرين . وعلـى هذا تغير معنـى البيت من المدح إلـى الهجـاء ونـابت صيغة(**فاعل**)عن صـيغة (**مفعول**) لغـرض بلاغـي . ولتكـون هـذه الـصيغة قرينـة دالـة علـى وقـوع الـصفة علـى الموصـوف للدلالـة علـى إدامـة المعنى وتقويته .

ـ دلالة صيغة (فاعل) على الفعل

قد تـأتي صـيغة (**فاعِل**) بمعنـى الفعـل نحـو : قاتِـل من قاتلـك فكلمـة (**قاتِل**) فعل أمر بالقرائن الآتية :

أـ مسند إلى ضمير المفرد المخاطب   **(قرينة إسناد)**

---

[٣] ديوان الحطيأه : ١٠٨ ، يهجو الزبرقان بن بدر من رؤساء بني تميم
[٤] ظ : اسرار العربية ، ٧٢

ب- إمكان قبول نون النسوة وهي قرينة على فعليتها ، وعدم قبوله **(ال)** التعريف وهذا يبعدها

عن الإسمية .

ج- إمكانية تصريف الكلمة نحو : قاتَلَ ، يقاتلُ[١]

د- مبني على السكون **(قرينة علامة إعرابية)** لفظية

هـ- الضمير المسند في**(قاتل)** يلائم الضمير العائد في**(قاتلك)** ،وهي **(قرينة مطابقة)**

لفظية ، و **(قرينة ربط)** بالضمير .

ولو استبدلت هذه الصيغة بأخرى كـ**(اسم الفاعل)** لأصبح مسنداً إليه في جملة إسنادية إسمية **(مبتدأ)** وهذا يتنافى مع قرائن السياق .

- دلالة صيغة (فاعل)على الصفة المشبهة :

تدل صيغة **(فاعل)** على الصفة المشبهة حين تدل على ثبوت الصفة في صاحبها نحو قوله تعالى﴿**وَاذكُر في الكِتَٰبِ إسمَٰعِيلَ إنَّهُ كَانَ صَادِقَ الوَعدِ** ﴾(مريم/٥٤) فكلمة**(صادق)** اسم مشتق ، وهو مسند خبر لـ**(كان)** وهو ما يلائم هذا الموضع ، ولو كان على غير هذه الصيغة كأن يكون **(علماً)** لكان مسندا إليه وهو ما لا يتلائم مع السياق . واقترب اسم الفاعل من الصفة المشبهة فدل على موصوف بالحدث بصورة الدوام والاستمرار بقرينة **(واذكر في الكتاب)** إذ كل ما جاء في الكتاب صدق .

- دلالة صيغة (فاعل) على النسب

---

[١] ظ : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٤٨

إن القدماء يختلفون في تحديد دلالة الصيغة بالاعتماد على القصد والنية ، وهذا يعني أنهم يراعون المعنى في اختيار الصيغة للتعبير عن قصد المتكلم ونيته ، إذ إن الصيغة إطار لمادة صوتية تصاغ فيها ، ولكي تكون قرينة على معنى نحوي تكون مشروطة بشروط خاصة دلّ عليها سيبويه ، ففي التفريق بين صيغة(**فعّال**) و(**فاعل**)عن النسب يقول:**((هذا باب من الإضافة تحذف فيها ياءي الإضافة وذلك إذا جعلته صاحب شيء يزاوله ، أو ذا شيء ، أما ما**

يكون صاحب شيء يعالجه فإنه مما يكون (فعّالاً)وذلك قولك لصاحب الثياب ثوّاب...))[1]، ويقول أيضاً في اسم الفاعل :**((وأما ما يكون ذا شيء وليس بصنعة يعالجها فإنه مما يكون (فاعلاً) وذلك نحو قولك لذي الدرع دارع...))**[2]، وهذا مشروط بشروط ، بأن يكون لصاحب شيء يزاوله أو ذي شيء وليس بصنعة ، يعالجها وإلا فإن لكل من الصيغتين دلالات أخرى تجعلها قرينة نحوية دالة على معنى آخر كـ(**فاعل**) لاسم فاعل ، وفعّال للمبالغة[3] .

واختلف علماء اللغة والصرف في خلو بعض الصفات التي جاءت على وزن (**فاعل**) من علامة التأنيث نحو طالق ومرضع فذهب سيبويه[4]ومن تبعه[5] إلى أنها خلت من التاء لتأدية معنى النسب وإفادة معنى الثبوت منه .

---

(١) الكتاب : ٣ / ٣٨٠

(٢) م . ن : ٣/٣٨٠ ، ظ : المقتضب : ٣/١٦١ ، تهذيب الألفاظ : ابن السكيت ، ٩٢ ، تسهيل الفوائد : ٢٦٦

(٣) ظ : النحو والدلالة : ٥٠

(٤) ظ : الكتاب : ٢/ ٩٠ - ٩١

(٥) ظ :المقتضب : ٣/١٦٢- ١٦٥ ، الخصائص : ١/ ١٥٤ ، تسهيل الفوائد : ٢٥٤ ، شرح الاشموني : ٢/ ٢٩٥ ، شرح شواهد العيني بهامش الاشموني : ٢/ ٢٩٥

وذهب بعضهم إلى أنه وصف لاحظٌ فيه للمذكر وإنما هو خاص بالمؤنث فاستغنوا عن إدخال الهاء لأنها إنما تدخل في فعل مشترك بين المذكر والمؤنث للتفريق فلما كان هذا للمؤنث استغنوا عنه[٦]، وخالفهم آخرون في هذا الرأي[٧].

وقد تأتي بالتاء على((**إرادة الفعل كونه للتجدد والحدوث كالفعل وما كان بمعنى النسب ليس كذلك بل هو للثبوت**))[٨]، قال تعالى﴿**يَومَ تَرَونَهَا تَذهَلُ كُلُّ مُرضِعَةٍ عَمَّا أرضَعَت** ﴾(الحج/من الآية٢) ولو استبدلت صيغة فاعل (**مرضع**) بدلاً من (**مرضعة**) الدلالة على الحدوث في هذه الآية لما استطاعت أن تعبر عن هول ذلك المطلع ، قال الرازي:((**المرضعة هي التي في حال الإرضاع وهي ملقمة ثديها للصبي والمرضع شأنها أن ترضع وإن لم تباشر الإرضاع في حال وصفها به**))[٩]فـ(**المرضعة**) أبلغ من (**مرضع**) في هذا المقام ، لأن الرضيع إذا التقم الثدي وشغلت المرأة برضاعه لم تذهل عنه إلاّ لأمر أعظم من اشتغالها بالرضاعة[١٠]، ((**وهذا يدل على أن ذلك الهول إذا فوجئت به وقد ألقم الرضيع ثديها نزعته من فيه لما يلحقها من الدهشة**))[١١] .

- اسم المفعول

هو الاسم المشتق من الفعل الثلاثي المبني للمجهول للدلالة على من وقع عليه الفعل على معنى الثبوت لا على معنى الحدوث[١]، وهذا ما يميزه من

---

[٦] ظ : في التذكير والتأنيث للسجستاني : ٥٨ ، مختصر المذكر والمؤنث : المفضل بن سلمه، ٤٤- ٤٥
[٧] ظ : أدب الكاتب : ابن قتيبة ، ٢٣٠ ، التكملة : الفارسي ، ٣٤٤ ، المزهر : ٢/ ٢٠٦
[٨] شرح الاشموني :٢٩٥/٢
[٩] التفسير الكبير: ٢٣ /٤ ، ظ : المخصص: ٢٥/١ ، الكشاف: ٣٤٠/٢ ، لسان العرب (رضع) : ١٢٥/٨
[١٠] ظ : التفسير القيم ، ٣٦٦
[١١] التفسير الكبير : ٢٣/ ٤
[١] ظ : التعريفات: ٤٢ ،شرح الحدود النحوية:٩٠،شذا العرف : الحملاوي ،٧٥، تصريف الأسماء: محمد الطنطاوي، ٨٨

اسم الفاعل الذي يدل على ذات من قام بالحدث ، ولكنهما يتفقان من حيث دلالة كل منهما على ((**الثبوت إذا ما قيس بالفعل ، وعلى الحدوث إذا ما قيس بالصفة المشبهة**))[٢]ويصاغ من الفعل غير الثلاثي على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر[٣] .

– المعاني التي دلت عليها المواضع لهذه الصيغة : -

– الثبوت[٤]: وهو المعنى الأساس لهذه الصيغة ، ففي قوله تعالى﴿**وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُواْ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ** ﴾(هود/من الآية٣٧) فـ**(مغرقون)** خبر إن بقرينة صيغة**(اسم مفعول)** وهو وصف يناسب هذا الموقع .واختيرت هذه الصيغة في الآية لأن إغراقهم أمر مفروغ منه مقرر ومتوقع لا يدفعه دافع منهم أي ((**محكوم عليهم بالإغراق وقد وجب ذلك وقضى به القضاء وجف القلم فلا سبيل إلى كفه**))[٥] .

وتكون صيغة (**مفعول**) متعددة المعاني وهي خارج السياق ، إلا أن السياق ينحو بها إلى معنى واحد يتناسب مع دلالات السياق لتكون جزءاً من معنى تام لا يمكن الحصول عليه فيما لو أبدلت تلك الصيغة، لحدوث انعطاف دلالي لا يتناسب والغرض الذي جيء من أجله .

ـ دلالة صيغة (مفعول) على العلمية :

تبتعد صيغة اسم المفعول عن معناها الوظيفي الى معنى الاسم وهو الدلالة على مسمى[٦]. ويظهر ذلك في : محمد بن عبد الله أسوة حسنة

الرسول الأعظم محمدٌ خُلُقهُ في الأرض والسماء .

---

[٢] معاني الابنيه في العربية : ٥٩

[٣] ظ : الكتاب : ٢/ ٣٦٣ ، الممتع في التصريف : ٢/ ٢٥٤ ، ارتشاف الضرب : ١/ ٢٣٣ ، الصرف الوافي : هادي نهر ،٩٩

[٤] ظ : التعريفات : ٢١ ، شرح الحدود النحوية :٩٠

[٥] الكشاف : ٢/ ٢٦٨

[٦] ظ : اقسام الكلام العربي : ٣٠٥

فلفظة(**محمد**)خارج السياقين مبنى صرفي ذات صفة محددة يعبر عن معنى تقسيمي هو (**الإسمية**) وهذه هي وظيفته الصرفية ، أما وظيفته النحوية فتكتسب من التركيب . وإن ما يتسم به المعنى الوظيفي للمبنى الواحد من التعدد يجعل الناظر في النص يسعى دائماً وراء القرائن اللفظية والمعنوية والحالية ليرى أي المعاني المتعددة

لهذا المبنى هو المقصود[1]**.** ففي الجملة الأولى نرى أن المعنى الصرفي لـ(**محمد**) يجعل منه اسماً من دون تحديد نوع الاسم ، والاتكال على المعنى الوظيفي يجعل منها (**مسندا إليه**) لأن المبتدأ لا يقع إلاّ هذا الموقع في التركيب ، ولمعرفة نوع الاسم يتبين أن (**مُحَمَّد**) هنا (**علم**) بدلالة القرائن الآتية :

١- وجود كلمة (**بن**) التي لا تقع إلاّ بين اسمي علم وهذه (**قرينة تضام**) ، لفظية ، إذ لو

كان اسم (**محمد**) اسم قبيلة أو فئة أو ما شابه ذلك لا يمكن أن يأتي بعده (**بن**) .

٢- القرينة الحالية المتمثلة بالقرينة المقامية (**التاريخية الدينية**) فمحمد نبي الإسلام

المعروف.

أما لفظة (**محمد**) في الجملة الثانية وصف مشتق (**اسم مفعول**) مسند وهذه الصيغة تلائم أن تكون خبراً ، فهي قرينة عليه ، ولو كانت (**علماً**) في هذه الجملة لأصبح مسنداً إليه (**بدل**) من (**الرسول**) وهو ما يتنافى مع السياق .

---

[1] ظ : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٩١

ـ دلالة صيغة (مفعول) بمعنى (فاعل)

في الآية الكريمة ﴿**جَنَّـٰتِ عَدنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحمَٰنُ عِبَادَهُ بالغَيبِ إنَّهُ كَانَ وَعدُهُ مَأتِيّاً**﴾(مريم/٦١) قيل في (**مأتيا**) مفعول بمعنى فاعل[٢]، وأشار إلى ذلك ابن فارس(ت٢٩٥هـ) بقوله[٣]: زعم ناس أن الفاعل يأتي بلفظ المفعول ويتذكرون قوله تعالى﴿**أنه كان وعده مأتياً**﴾ . فـ(**مأتياً**) اسم مفعول ، مسند خبر كان والاسم المشتق مما يلائم هذا الموقع و فهو قرينة عليه ، والمعنى (**وعداً آتياً**) واختار التعبير القرآني صيغة المفعول للتعبير عن معنى الثبوت والتأكيد في تحقيق هذا الوعد ، ولو أبدلت هذه الصيغة بأخرى كـ(**فاعل**) لدلت على الحدوث والتبدل لأن الثبوت في صفة اسم الفاعل طارئ ، ولم تفِ بالغرض الذي جاءت به الآية من المدح والمبالغة والتوكيد إذ إن وعد الله هو الحق الصادق المتحقق أي أنه آتٍ لا مناص .

ـ اسم التفضيل

هو الاسم الذي يصاغ على (**أفعل**) ، وهو وصف مشتق يجيء لتفضيل الفاعل من من دون المفعول من ثلاثي غير مزيد فيه ليمكن بناء (**أفعل**) منه ، ويدل على أن شيئين اشتركا في الصفة وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة[٤]، ومؤنثه يأتي على **(فعلى)**[٥]، وإن لصيغة التفضيل معنى وظيفياً تنفرد به عن الصيغ الأخرى إذ تدل على تفضيل الموصوف بالحدث عن غيره ممّن يشتركون بالحدث معه .

---

[٢] ظ : الكشاف : ٢/ ٥١٥

[٣] ظ : ألصاحبي : ٢٢١

[٤] ظ : الكتاب: ٢/ ٣٦٤ ، شرح الكافيه: ٢/ ٢١٢ ، شرح الاشموني: ٢/ ٢٨٣ ، شرح المراح في التصريف : نور الدين العيني،١١٩ ، ارتشاف الضرب : ٣/ ٢١٩ ، الكليات : ١٠٣

[٥] ظ : المفصل : ٢٣٣

إن اسم التفضيل لا يخلو من أن يكون واحداً من ثلاثة أنواع : مجرد ، أو معرف بـ(ال) ، أو مضاف ، وكل نوع منها يكون قرينة على نوع صفة التفضيل من حيث العدد والجنس ، أو يكون قرينة على نوع الاسم الذي يليه .

١- **المجـرد :** إذا كانت صيغة (**أفعل**) مجردة من (**ال**) والإضافة تكون قرينة على شيئين : أحدهما : أن يكون اسم التفضيل مفرداً مذكراً نحو قوله ﴿ **لِنَبلُوَهُم أيُّهُم أحسَنُ عَمَلاً**﴾(الكهف/من الآية٧) فكلمة(**أحسن**) خبر(**أي**) بقرينة الصيغة (**الوصف**) ، فهو اسم تفضيل ملائم لوضع الخبر ، فهو قرينة عليه ، فضلا على أن صيغة التجرد فيها حدد نوعه بأن يكون مفرداً مذكراً . والآخر: أن يضام المفعول به بعدها بـ (**من**) نحو قوله تعالى﴿**وَمَن أصدَقُ مِنَ اللهِ حَدِيثاً** ﴾(النساء/من الآية٨٧) فكلمة (**أصدق**) خبر (**مَن**) بقرينة صيغة (**الوصف**) الملائمة لموقع الخبر ، فهي قرينة عليه وصيغة التجرد فيها قرينة على تضام المفعول بعدها بـ(**من**) .

وصيغة (**أفعل**) في الآية الكريمة صفة مشبهة لأن (**أصدق**) مشتق من فعل لازم تدل على لزوم الصفة في صاحبها فهي تدل على الاستمرار والدوام شأنها شأن الصفة المشبهة كما أن صفة الثبوت في هذه الصيغة قائمة[١] . ولم يأتِ به التعبير القرآني للمفاضلة أو للتفاوت بين صادق وأصدق ، وإنما جيء به لإفادة الإطلاق إلى أقصى مدى .

٢- المعرف بـ(ال) : إذا كانت صفة التفضيل معرفة بـ(ال) تكون قرينه على مطابقته لموصوفه[٢]، نحو قوله تعالى﴿ **قُل هَل نُنَبِّئُكُم بالأخسَرِينَ أعمَالاً**

---

[١] ظ : الكشاف : ٥٤٥/١ ، شرح المفصل : ٩٢/٦ ، همع الهوامع : ٢/ ١٠٤

[٢] ظ : أوضح المسالك : ١٨٣

﴾(الكهف/١٠٣) فجاءت صيغة (**الأخسرين**) بصيغة الجمع مطابقة لموصوفها ،فضلا على أن المشتق يدل على (**الوصف**) ، لإشارته إلى الذات والى معنى زائد عنها به تحصل الصفة[٣] .

٣- **إذا كان مضافاً** : يكون قرينة على صيغة الإفراد والتذكير فيه ، وقرينة على مطابقة المضاف بالمضاف إليه،نحو قوله تعالى﴿ **وَكَانَ الإنَسٰنُ أكثرَ شَيءٍ جَدَلاً** ﴾(الكهف/٥٤) فكلمة(**أكثر**) مسند خبر (**كان**) بقرينة صيغة (**الوصف**) ، ولو استبدلت بغير هذه الصيغة كالمصدر (**كثرة)** لكان في الآية الكريمة مصدراً منصوباً خارجاً عن ربقة الإسناد وهذا ما لا يتلائم مع مادلت عليه الآية .

وقد تعطي صيغة (**أفعل**) معنى المبالغة حين تفقد صفة المفاضلة بين شيئين كما في الآية الشريفة ، والتقدير أكثر الأشياء التي يتأتى منها الجدال ، فوضع الشيء موضع أشياء[١]، أي ((**أن جدل الإنسان أكثر من جدل كل مجادل**))[٢] فهو أكثر جدلاً من كل ما يجادل من ملائكة وجن وغير ذلك[٣]

.

- دلالة صيغة (أفعل) على التعجب :

تكون صيغة(**أفعل**)للتعجب إذا فقدت صفة المفاضلة بين اثنين نحو قوله تعالى﴿ **أبصِر بهِ وَأسمِع** ﴾(الكهف/من الآية ٢٦) فالهمزة في أبصر وأسمع للصيرورة لا للتعدية أي صار ذا بصر وصار ذا سمع[٤].فالمعنى الوظيفي لهذه الصيغة هو اللزوم فيكون قرينة عليه لذا يكتفي بفاعله فلا

---

[٣] ظ : شرح ابن عقيل : ١٩٥/٢

[١] ظ : الدر المصون : السمين الحلبي ، ٤٦٦/٤

[٢] روح المعاني : ٣٠٠/١٥

[٣] ظ : المحرر الوجيز: للقاضي أبي محمد الاندلسي ، ٥٢٤/٣

[٤] ظ : انوار التنزيل واسرار التأويل :٤٩٢/١، إرشاد العقل السليم : ٢١٨/٥

يتعدى للمفاضلة بين اثنين ويكتفي بالتعجب من فاعله إذ**((وقع لفظ الأمر موقع الخبر))**[٥].

الصفة المشبهة :

الصفة المشبهة هي اسم مشتق مشبه باسم الفاعل في الدلالة على صاحب الحدث[٦] ، وهي **((ما اشتق من فعل لازم ، لمن قام به على معنى الثبوت))**[٧].

ونقل السيوطي في**(الأشباه والنظائر)** قول ابن القواس(ت٦٨٠هـ) في شرح الكافية **((على أنها – يعني الصفة المشبهة– لا توجد إلاّ ثابتة في الحال سواء كانت موجودة قبله أو بعده فإنها لا تتعرض لذلك بخلاف اسم الفاعل فإنه يدل على الفعل ويستعمل في الأزمنة الثلاثة ...))**[٨]، وهذا القول يبين لنا الفرق بين الصفة المشبهة التي لا تدل على الثبوت أحياناً نحو ظمآن وريان وغضبان ، ومن اسم الفاعل نحو ظامئ ،وراوٍ وغاضب ، فالصفة المشبهة لا تطلق إلاّ إذا اتصف بها صاحبها في الحال . وبذلك تكون هذه الصيغة قرينة لفظية على الزمن يظهر أثرها من خلال التطالب اللفظي في التركيب ، فلا تقول هو ظمآن غدا أو أمس ، بخلاف اسم الفاعل نقول فيه هو ظامئ غدا أو أمس[٩]، لأنه يدل على الأزمنه الثلاثة . وتأتي الصفة المشبهة على أوزان كثيرة ، نورد منها على سبيل المثال صيغتي **(فعلان وفعيل)** .

ـ دلالة الصفة المشبهة على الإسمية :

---

(٥) المسائل المشكلة : ١٦٦، ظ : اللمع في العربية : ١٣٧ ، الأشباه والنظائر : ١/ ١١٧

(٦) ظ : إيضاح العوامل : عبد الله ألموحدي ، ١٩٥

(٧) شرح الكافية : ٤٣١/٣، ظ : شرح ابن عقيل : ١٤١/٣، شذا العرف : ٧٥ ، المدخل إلى علم النحو والصرف : د. عبد العزيز عتيق ، ٩٢

(٨) الاشباة والنظائر :٢٠٦/٢

(٩) ظ : معاني الابنية في العربية : ٧٧

نرى أحياناً بعض الصيغ تفقد معناها لتدل على معنى آخر بحسب ما يستوجبه السياق ، فالصيغتان(**فعلان وفعيل**) من أبنية ما يبالغ في وصفه لكنهما لا يدلان على الحدوث كصيغ المبالغة حين ينقلان إلى الإسمية فيدلان على الثبوت ، حين يضفي السياق معاني إضافية إلى اللفظة ، وهذا ما نراه في أسماء الله تعالى حين تنقل من الصفة المشبهة لدلالتها على الثبوت ، نحو: (**الرحمٰن الرحيم**) فكلمة (**رحمٰن**) من صيغ ما يبالغ في وصفه ، يقول أبو هلال العسكري(ت٣٩٥هـ): ((**وعندنا أن الرحيم مبالغة لعدوله، وأن الرحمٰن أشد مبالغة ، لأنه أشدّ عدولاً وإذا كان العدول على المبالغة كلما كان أشدّ عدولاً كان أشدّ مبالغة**))[(١)] وإنما شدة العدول تبان من مدى الابتعاد عن الأصل ، فكلما ابتعدت الصيغة عن الأصل كانت أشدّ عدولاً وأكثر دلالة على الغرض الذي عدلت لأجله ، وفي ذلك يقول الطبري(ت٣١٠هـ) :((**أن كل اسم كان له أصل في(فَعَل ويفْعَل) ، ثم كان عن أصله من فَعَل ويفْعَل أشدّ عدولاً أن الموصوف به مفضل على الموصوف بالإسم المبني على أصله من (فَعَل ويفْعَل) إذا كانت التسمية به مدحاً أو ذماً**))[(٢)] وعلى هذا يتبين أن رحمٰن أشدّ عدولاً من فعله (**رحم**) من رحيم لزيادة حرفين في آخره . لذا يكون البناء الصيغي قرينة على ثبوت الصفة وشمولها واحتواء الموصوف بأكمله ، فالرحمٰن فيه اسم الله تعالى هو الذي وسعت رحمته كل شيء[(٣)] ،((**ولهذا يُقرَن استواؤه على العرش بهذا الاسم كثيراً نحو قوله تعالى﴿الرَّحمٰنُ عَلَى العَرشِ استَوَى ﴾(طه/٥) وقوله تعالى﴿ثُمَّ استَوَىٰ عَلَى العَرشِ الرَّحمٰنُ ﴾(الفرقان/٥٩) فاستوى على عرشه باسم الرحمٰن،لان العرش محيط بالمخلوقات قد**

(١) الفروق اللغوية : ١٦٠- ١٦١
(٢) جامع البيان : ٧٨/١
(٣) ظ : التفسير القيم : ٣٣ ، معاني الابنية في العربية : ٩٣

وسعها...فاستوى على المخلوقات بأوسع الصفات))[٤]، ومن هنا قيل: إن الله تعالى هو الرحمٰن بجميع خلقه برّهم وفاجرهم محسنهم ومسيئهم والرحيم بالمؤمنين خاص[٥]. ومن ذلك قالوا : هو تعالى رحمٰن الدنيا ورحيم الآخرة[٦]. فالرحمة عطف يستوجب الجميع مؤمناً كان أم كافراً لذا اختزلت بنية (**فعلان**) في (**رحمٰن**) آفاق تلك الدلالات وهذا يفسر لنا تقديم (**الرحمٰن**) على الرحيم إذا اقترنا في سياق واحد نحو قوله تعالى﴿ **بسمِ اللهِ الرَّحمٰنِ الرَّحيمِ**﴾(الفاتحة/١) .

أما (**الرحيم**) فهي من بناء الأوصاف الثابتة،وهي من صفات الله التي يعامل بها المؤمنين، فالآيات التي تظهر فيها صفة (**الرحيم**) تكون مقرونة بطلب العفو والاستغفار والتوبة من المؤمنين،تقابلها الرحمة والمغفرة من الله،نحو قوله تعالى﴿ **وَاستَغفِرُواْ اللهَ إنَّ اللهَ غَفُورُ رَّحِيمُ**﴾(المزمل/٢٠)[١]. ومما تقدم يتبين أن صيغة(**الرحمٰن**) صفة قائمه بذاته سبحانه تسمّى بها ، فلا يستطيع الناس أن ينتحلوه[٢] لذا اقتضت العموم ، أما الرحيم فصفة متعلقة بالمرحوم ، لذا اقتضى تخصيصها بالمؤمنين[٣]، وإن الصفة القائمة بذات تدل على الثبوت لذا قال العلماء بإسمية الرحمٰن ، وأنه((**علم مختص بالله تعالى لا يشاركه فيه غيره، فليس هو كالصفات ، التي هي العليم والقدير ...،ولهذا تجري على غيره تعالى ...ولما كان هذا الاسم مختصاً به تعالى حسن مجيؤه مفرداً غير تابع ، كمجيء اسم الله كذلك**))[٤] لذا تجردت الصيغة من دلالتها على الحدث واختصت بالذات لتكون قرينة على

---

[٤] التفسير القيم : ٣٣ ، تفسير القرآن العظيم : ٢١/١، معاني الابنية في العربية : ٩٣
[٥] ظ : جامع البيان : ٧٨/١
[٦] ظ : مفردات غريب القرآن:الراغب،١٩٢،اسرار التكرار:الكرماني،٢٠،زاد المسير:ابن الجوزي،٩/١
[١] ومثلها الآيتان (الحشر/١٠)و(التوبة/١٢٨)
[٢] ظ : تفسير القرآن العظيم : ٢٢/١
[٣] ظ : بدائع الفوائد : ٢٨/١ ، معاني القرآن واعرابة : الزجاج ، ٤٣/١
[٤] بدائع الفوائد : ٢٨/١

العلمية ويكون معناها الوظيفي (**الإسمية**) فحسن مجيؤها مسنداً إليه وهو ما يلائم هذه الصيغة ، نحو قوله تعالى﴿ **الَّرحمٰنُ۞عَلَّمَ القُرآنَ**﴾(الرحمٰن/١،٢) **وقوله تعالى**﴿**إلاَّ مَن أذِنَ لَهُ الرَّحمٰنُ وَرَضِيَ لَهُ قولاً** ﴾(طه/من الآية ١٠٩)فكلمة(**رحمٰن**)في الآية الأولى مسنداً إليه بقرينة صيغة الإسم وهو ما يتلائم مع هذا الموقع إذ لا يكون المبتدأ إلاّ اسماً،أما في الجملة الثانية فكلمة (**رحمٰن**) مسند إليه فاعل بقرينة صيغة الإسم .((**وهذا لا ينافي دلالته على صفة الرحمٰن ، كاسم الله تعالى فإنه دال على صفة الإلوهية ولم يجيء قط تابعاً لغير بل متبوعاً ، وهو بخلاف العليم والقدير والسميع والبصير ونحوهما ، ولهذا لا تجيء هذه مفردة بل تابعة**))[٥]، وعلى هذا كان (**الرحمٰن**) أبلغ من رحيم[٦] لأمور منها : صيغته التركيبية ، والاختصاص بالذات الإلهية التي أكسبتها استقلاليتها كما مرّ في النصوص المتقدمة ، إذ اكتسبت بهذا الاستقلال المعنوي المختص : الإسمية فصارت علماً شأنها شان اسم الجلالة (**الله**) وهذا ما لم تمتاز به الصفات الإلهية الأخرى .

فضلاً عمّا تقدم فإن قرينة الصيغة تتآزر مع القرينة الصوتية للفظة(**رحمن ورحيم**) إذ إن حروف المد تكون قرينة على المبالغة وهو ما ينسجم مع الإطالة والامتداد في حروف المد لأن ((**هذه الحروف غير المهموسات ، وهي حروف لين ومخارجها متسعة لهواء الصوت ، وليس شيء من الحروف أوسع مخارج منها ، ولا أمدّ للصوت ، فإذا وقفت عندها لم تضمها بشفه ولا لسان ولا حلق ، كضم غيرها ، فيهوى الصوت**

---

[٥] م . ن : والصفحة

[٦] ظ : اشتقاق اسماء الله : الزجاجي ، ٥٣

إذ أوجد متسعاً حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة))[١] ، فهي إذن حروف تمتلك قوة إسماع عالية لأنها أصوات مجهورة ويمكن إطالة الصوت بها ومطله وبأنها ذات قوة إسماع عالية وتمتاز بقوتها[٢] .

ـ دلالة الصفة المشبهة على اسم المفعول :

تنتقل صيغة **(فعيل)** من معنى الدوام والثبوت الى معنى وصف المفعول بالحدث على

سبيل التجدد والانقطاع[٣].قال ابن مالك[٤]:

وناب نقلاً عنه ذو فعيل   نحو فتاة أو فتى كحيلُ

أي تنوب الصفة المشبهة **(فعيل)** عن اسم المفعول**(ذو فعل)**ويكون معناها بمعنى (مفعول) نحو قتيل بمعنى مقتول ، تدل على الثبوت أو معنى قريب من الثبوت بخلاف صفة مفعول الدالة على الحدوث ، فضلاً على أن صيغة مفعول قرينة على الحال والاستقبال نحو قول كعب بن زهير[٥] :

....   إنك يابن ابي سلمى لمقتولُ

فـ**(مقتول)** مسند اليه خبر إن مرفوع بقرينة صيغة اسم المفعول ، فالمشتق مما يلائم هذا الموقع، ودلالته الزمنية على المستقبل يعني أنك يا ابن أبي سلمى مقتول لا محال إن لم يكن اليوم فغداً وهذا يعني أن الحدث لم يحصل وهذا متأتٍ من دلالة الصيغة ، ولو استبدلت الصيغة بأخرى نحو **(قتيل)** لدلت الصيغة على وقوع الحدث وهذا منافٍ للحقيقة فالشاعر قال البيت عن

---

[١] الكتاب : ١٧٦/٤ ، ظ : شرح الشافية : ٢٦١/٣
[٢] ظ : في الأصوات اللغوية – دراسة في أصوات المد العربية : غالب المطلبي، ٧٨
[٣] ظ : أقسام الكلام العربي : ٣٠٦- ٣٠٧
[٤] ظ : شرح ابن عقيل : ٣/ ١٣٨
[٥] شرح ديوان كعب بن زهير : شرح أبو سعيد السكري ، ١٩

نفسه ولو كان حقاً قتيلاً لما قال ذلك . فـ(**قتيل**) قرينة على اتصاف صاحب الصفة في الحال فلا تقول هو جريح لمن لم يجرح بل هو مجروح[٦] .

صيـغ المبالغـة :

تعد المبالغـة معنـى من المعـاني يقصد إليهـا المتكلم لتكون أساسـاً يبنـى عليـه مـا يريـد مـن أغـراض[٧]، وللمبالغـة صـيغ تـدل علـى الوصـف بإيقـاع الحدث وتكثيره ، وهـي صـيغ تـشترك مـع صـيغة اسم الفاعـل[٨]، لكنهـا تفيد المبالغة في تصوير الحدث وتكثيره كماً ونوعاً ،لأن اسم الفاعل محتمل القلـة والكثرة .

ـ دلالة صيغة المبالغة على الصفة المشبهة :

قد تشترك الصيغة بين بـابين من أبـواب المشتقات كـ(**المبالغة**) و(**الصفة المشبهة**) ، نحو (**فَعِل**) إلا أن المبالغة لا ترقـى إلـى درجـة الثبـوت والديمومة التي يدل عليها (**فَعِل**) الصفة المشبهة ، ففي قولنا(**هو حذر**) قد تنتقل هذه الصيغة من صاحبها ولا تلازمه بخلاف الصفة المشبهة التـي تـدل علـى الديمومـة وثبـوت الـصفة فـي الموصـوف[١]. ويعدّ الـسياق هـو المميّز والموجّه إلى أحد المعنيين ففي قوله تعالى﴿**قَالَ لَـهُ قومُـهُ لَـا تَفـرَح إنَّ اللهَ لَـا يُحِـبُّ الفَـرِحِينَ**﴾(القصص/من الآيـة٧٦)وقـد أوردت معجماتنـا اللغويـة أن(**الفـرح**)هـو شـديد الفـرح ، وشـدة الفـرح تجـاوز الحـد[٢]، وعليـه حُمل قولـه

---

(٦) ظ : معاني الأبنية في العربية : ٦١

(٧) ظ : اللون في القرآن الكريم(ر.د) : ١٩٩

(٨) ظ :المقرب:١٤١، تصريف الأسماء:٨٧،الصرف:حاتم الضامن،١٥٩،عمدة الصرف:كمال إبراهيم، ٦٤، المحيط في اصوات العربية ونحوها وصرفها:محمد الانطاكي، ٢٤٢/١،المنهج الصوتي للبنية العربية : ١١٥

(١) ظ : الابنية الداله على اسم الفاعل: افراح الخياط (ر . د)، ١٣٩ ، ابنية المبالغة ودلالتها في القرآن الكريم : خميس الدليمي(ر . د) ، ٢٨

(٢) ظ : مقاييس اللغة :(فرح)، ٤٩٩/٤، لسان العرب:(فرح) ، ٥٤١/٢، المصباح المنير:(فرح)، ٤٦٦/٢، القاموس المحيط :(فرح) ، ٢٩٨/١

تعالى من قصة قارون الذي أفرط في الفرح وتعلّق بمتاع الدنيا وملذّاتها وانكب عليها ، فحذف المتعلق بالصيغة (**فرحين**) لدلالة المقام عليه ، فيكون المعنى : لا تفرح بلذاتٍ مُعرضاً عن الدين والعمل الآخرة[٣].

إن اللفظين كليهما يصلح لأن يكونا مسنداً في تركيب ، إلا أن ما يميز أحدهما من الآخر هو المتعلق بفعل(**الفرح**)كون(**فرح**)صفة مشبهة أو صيغة مبالغة ، فإذا لم يتعلق به شيء صار سجية ثابتة للموصوف[٤]، فهو صفة مشبهة نقول هذا رجل فرح ، وأما إذا تعلق به شيء دل على المبالغة ، نقول: هو فرح بماله .

- دلالة صيغة المبالغة على اسم الآلة :

يؤخذ اسم الآلة من الفعل المتعدي[٥] ، وقد تخرج صيغة المبالغة إلى اسم الآلة ، فصيغة (**فاعول**)نحو(**الناقور**) وهو ما ينقر فيه[٦] ، قال تعالى﴿**فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ** ﴾(المدثر/٨) ، فكلمة (**ناقور**) اسم بالقرائن الآتية :

١- مجيؤه مع حرف الجر،وهي(**قرينة تضام**) والتضام مع حرف الجر قرينة على اسميتها .
٢- الجر بحرف الجر،وهي(**قرينة النسبة**)المعنوية التي تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء.
٣- المتضامين من الجار والمجرور في محل رفع نائب فاعل للفعل المبني للمجهول (**قرينة إسناد**) .

---

[٣] ظ : الكشاف:٤٣٠/٣، الجامع لاحكام القرآن:٣١٤/١٣ ، البحر المحيط : ٤٤٠/٧، التحرير والتنوير: ابن عاشور ،١٢/ ١٤
[٤] ظ : التطبيق الصرفي : عبده الراجحي ، ٧٩
[٥] ظ : موجز التصريف ، خلاصة وافية لابنية الكلمة العربية وتصريفاتها واحكامها : عبد الهادي الفضلي ، ٨٣
[٦] ظ : ديوان الادب: الفارابي ، ١٢١، مجالس ثعلب :٢/ ٤٨٥، المحكم : ابن سيده ، ٧٧/٢، المغرب في ترتيب المعرب : المطرزي ، ٤٦٢- ٤٦٣

٤- مجرور (**قرينة العلامة الإعرابية**) لفظية .

٥- معرف بـ(**ال**) قرينة (**تضام**) لفظية ، تضامها مع (**ال**) قرينة على اسميتها .

واستعمل القرآن الكريم صيغة(**فاعول**) بدلاً من أي اسم آخر كـ(**صور**)أو(**بوق**)، ذلك لأن صيغة(**فاعول**)دالة على المبالغة فضلاً على أن الدلالة الصوتية لهذه الصيغة التي تنطوي على قوة إسماع عالية ناتجة عن حروف المد (**الألف والواو**) التي تمتاز بقوتها على الاستمرار في التصويت ومد الصوت فيها[١]، واستطالته إذ إن الامتداد والإطالة مبالغة في الإبلاغ والإيصال .

فضلاً على أن صوت(**القاف**)الانفجاري الذي يوحي بشق الأجسام وقلعها ، وكأنها تشق ذلك الصوت والسكون بقوة لجذب الانتباه والتوجه ويرد فيها حرف الواو لامتداد هذا الصوت الانفجاري إلى أبعد مدى ، وانتشاره إلى أوسع ما يمكن من خلال حرف الراء الذي يوحي بتكرار الصوت وإرجاعه وكأنه صوت رهيب يشق ذلك الصوت الموحش . وهكذا تآزرت دلالة قرينة الصيغة مع الدلالة الصوتية ليكون قرينة دلالية للتعبير عن أمر عظيم لا تنهض به إلاّ القوة الإلهية الجبّارة ، وهذا ما لم تستطع التعبير عنه أية صيغة أخرى .

خامساً – الجمـوع

تعددت صيغ الجموع في العربية ، وكان لكل منها دلالات مقصودة في الكلام العربي ، وصيغ الجموع على نوعين[٢]: جموع التصحيح وجموع التكسير .

---

[١] ظ : في الأصوات اللغوية – دراسة في اصوات المد العربية : ٣٨ وما بعدها

[٢] ظ : شرح المفصل : ٩/٥ ، شرح ابن عقيل : ١٧٧/٢

يقول سيبويه **:** إن جمع التصحيح يدل على العدد القليل لا ينقص عن ثلاثة ولا يزيد على عشرة منهما كجموع القلة التي للتكسير ينحصر مدلولها على ثلاثة وعشرة وما بينهما[٣]، إلا أن دلالته على الكثرة من باب خروجه من معناه الأصلي إلى آخر[٤]. ويرى بعض المحدثين أن قرائن السياق هي التي تحدد فيما إذا كان جمع قلة أو كثرة[٥]. ففي قوله تعالى﴿**وَهُم فِي الغُرُفَٰتِ آمِنُونَ**﴾(سبأ/٣٧)فلا يجوز أن تكون الغرف كلها التي في الجنة من الثلاثة إلى العشرة ، فالمعنى الوظيفي لهذه الصيغة هو الدلالة على الكثرة من خلال السياق ، أما تعبيره عن القلة ففي قوله تعالى﴿**وَاذكُرُواْ اللهَ فِي أَيَّامٍ مَّعدُودَٰتٍ**﴾(البقرة/من الآية٢٠٣) والمراد هنا أيام التشريق وهي قلة[٦].

إنّ دلالة (**صيغة**) جمع التكسير والتصحيح لا تكون قرينة بمفردها على معنى الكثرة أو القلة إلاّ بمساعدة قرائن السياق الأخرى (**المقالية والمقامية**) وليس صيغ الجمع الوحيدة بحاجة إلى غيرها من القرائن،يقول تمام حسان:((**لا أكاد أملّ ترديد القول:إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها من دون ما أسلفت القول فيه تحت اسم(تضافر القرائن) وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية))**[١] .

أما فاضل السامرائي فيقول : إن جمع التصحيح يدل على القلة في الجوامد ، وأما في الصفات فدلالته ليست مطردة ((**والأصل فيه عدم دلالته**

---

[٣] ظ : الكتاب : ٣/ ٤٩١ ، ارتشاف الضرب : ١/ ١٩٤

[٤] ظ : شرح المفصل : ١٠/ ١١٥

[٥] ظ : جموع التصحيح والتكسير : عبد المنعم سيد عبد العال،٣٤ ، النحو الوافي :عباس حسن ، ١٣٧/١، البصر في القرآن الكريم(لغة ودلالة) : د. نضال حسن سلمان، بحث منشور في مجلة المبين،ع /١، ٦٢-٦٣

[٦] ظ : جموع التصحيح والتكسير : ٩

[١] اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٠٧

على القلة وإنما الأصل فيه أن يدل على الحدث))[٢] ، **قال تعالى﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾**(يوسف/١٢) أي الذين يحفظون حدود الله ولم يقل الحفّاظ أو الحفظة وذلك لأن التكسير يبعدها عن الحدث[٣]. وبهذا ينوب جمع المذكر السالم عن **(اسم الفاعل)** ويقوم بوصف الفاعل على سبيل التجدد والانقطاع ، ويعبر عن المعنى الوظيفي الملائم لصيغة**(الوصف)** ففي سورة(يوسف/١٢) تكون كلمة**(الحافظون)** مسنداً خبر**(إن)** بقرينة**(صيغة الوصف)** الملائمة لموضع الخبر ، فضلاً على القرائن الأخرى .

أما تكسير الصفات فيقربها من الإسمية ، نحو قول الفرزدق[٤] :

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم   خُضع الرقابِ نواكِسَ الأبصارِ

فكلمة**(نواكس)** صفة بقرينة صيغة **(لاسم)**، ونقل الرضي قول ابن الحاجب في النعت ، أن **((لا فرق بين أن يكون مشتقاً وغيره))**[٥] ويزيد على ذلك بقوله : لما كان الأكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين أن الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق[٦] .

ولو أبدلت هذه الصيغة بجمع التصحيح **(ناكسون)** لكانت دلالة المشتق **(اسم الفاعل)** على الحدوث وعدم الثبوت وهذا ما ينافي الغرض ، وبذا تكون **(صيغة جمع التكسير)**قرينة على الإسمية لملازمة الصفة ودوامها .

وإذا جمع ناكس على نواكس ، لم يكن بين المؤنث والمذكر فرق ، لأنك تقول ضاربة ضوارب ، ولا يقال في المذكر إلاّ في موضعين وذلك قولهم :

---

[٢] معاني الابنية في العربية :١٤٤
[٣] ظ : م . ن : ١٤٥
[٤] ديوان الفرزدق :٢٦٦
[٥] شرح الكافية : ١/ ٣٠٣
[٦] ظ : م . ن : ١/ ٣٠٣

فوارس وهوالك ، ولكنه اضطر في الشعر فأخرجه عن الأصل[٧] . وفي هذه الحالة لا يعرف ما إذا كان الشاعر يمدح أو يهجو ، والحق أن الشاعر لم يخرج عن الأصل إلاّ لأنه أراد معنى معيناً فاختار أسلوب العدول من صيغة إلى أخرى ليعبّر عما يريد إيحاءً ، إذ لم يرغب في التصريح بالقصد مخافة الممدوح فصيغة نواكس ظاهراً توحي بشدة احترام الرجال للممدوح لكنه يعّرض به ويلمزه بشخصه ومركزه عن طريق تقليل شأن أولئك الرجال الذين أظهروا له الانقياد بوصفهم بصفات المغلوبين على أمرهم كالخنوع وسلب الإرادة ((**فجمع الصفات جمعاً سالماً يقربها من الفعلية ، وتكسيرها يبعدها من الفعلية إلى الإسمية**))[١]. فعدل إلى جمع التكسير على وزن (**فواعل**) الخالي من عنصر الحركة بل هو أقرب إلى الإسمية وأدل على الثبوت[٢] ، فهي صفة ملازمة لهم ولا كرامة لمن أظهروا له الانقياد . وبذلك عبّر عن منزلة الممدوح بصغر منزلة الذين قدّموا له الطاعة والخضوع ، وعلى هذا تكون (**ال**) في (**الرجال**) للعهد وليس للجنس إذ إن الممدوح أقل من إن يخضع له من الرجال ذوي الرأي والإرادة . وهذا متأتٍ من قرينة صيغة جمع التكسير .

وقد يستخدم جمع المذكر السالم وضميره في موضع المؤنث وذلك أن الواو والنون كما يقول الفرّاء إنما تكونان في جمع ذكران الجن والإنس وما أشبههم ، فيقال الناس ساجمن دون والملائكة والجن ساجمن دون ، فإذا عدوت هذا صار المذكر والمؤنث إلى التأنيث فيقال : الكباش قد ذبحْنَ وذبحت ومذبحات ولا يجوز مذبحون[٣] .

---

[٧] ظ : العقد الفريد : ابن عبد ربه ،٢/ ١٤٦، الفيصل في أنواع الجموع : عباس أبو السعود ، ٧٦

[١] معاني الأبنية في العربية :١٤٤

[٢] ظ : م . ن :١٥٥

[٣] ظ : معاني القرآن : الفراء ،٢٣٣/١

وجاء في القرآن الكريم﴿ **إنّي رَأيتُ أحَدَ عَشَرَ كَوكَباً وَالشَّمسَ وَالقَمَرَ رَأيتُهُم لي سَاجِدِينَ**﴾(يوسف/من الآية٤) فجاز في الشمس والقمر والكواكب الجمع بالنون والياء لأنهم وصفوا بأفاعيل الآدميين ، فالسجود والركوع لا يكون إلاّ من الآدميين[٤] .

وهذا من باب إهدار قرينة صيغة الجمع ، إذ عومل غير العاقل معاملة العاقل وجمع بالواو والنون حملاً على أفعال الآدميين ، إلا أن قرائن السياق حفظت المعنى منها قرينة (**التبعية**) وقرينة (**الأداة**) المتمثله بحرف العطف (**الواو**) و (**المطابقة**) بين المعدودات والضمير العائد في (**رأيتهم**) ، وصيغة الفعل المتعدي (**رأيتهم**) قرينة (**صيغة**) وتعديه إلى مفعولين (**قرينة تخصيص**) ، ولو استخدمت صيغة أخرى نحو (**ساجدات**) لأهدرت قرينة المطابقة مع ضمير الغائبين في (**رأيتهم**) وهذا يتنافى مع سياق النص القرآني .

أما جمع التكسير فدلالته العددية أنه لا يقل عن ثلاثة ، ولكنه يزيد على العشرة إذا كان للكثرة ، أما جمع القلة فلا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على عشرة[٥] وقد استعمل العرب أحدهما بدل الأخرى توسعاً في اللغة ، إلا أن قرائن السياق هي الدالة على المعنى الحقيقي . ففي قوله تعالى﴿**وَاللهُ أعلَمُ بِأعدَائِكُم وَكَفَىٰ بِاللهِ وَلِيّاً وَكَفَىٰ بِاللهِ نَصِيراً**﴾(النساء/٤٥) ، فكلمة(**أعداء**)على وزن (**أفعال**) وهي جمع تكسير على جموع القلة القياسية ،إلا أن قرينة المقام أوضحت أن (**الأعداء**) يدل على الكثرة ، إذ لا يعقل أن يكون أعداء المسلمين بين الثلاثة والعشرة ، فصيغة الجمع تتضافر مع قرائن

---

[٤] ظ : العلامة الإعرابية : ٣٣١
[٥] ظ : جموع التصحيح والتكسير : ٣٤

السياق الأخرى لبيان قلة المعدود أو كثرته٠وصيغة التكسير قرينة على اسميتها ، فضلا على قرينة التضام مع حرف الجر .

وفي قوله تعالى﴿**وَتَحسَبُهُم أيقاظاً وَهُم رُقُودُ**﴾(الكهف/من الآية١٨)فكلمة(**رقود):** مسند خبر للمبتدأ بقرينة صيغة(**الاسم**) ، فجمع التكسير يقرب الصيغة إلى الاسمية ، و(**رقود**)جمع كثرة على(**فعول**) ويطّرد فيما كان مفرده على(**فاعل**) فيجمع على(**فعول**)[١]، ولو أبدلت هذه الصيغة بأخرى كجمع التصحيح(**راقدون**) ، والوصف ما يلائم موقع الخبر أيضاً[٢] ، إلا أن هذا الجمع يقرب الصيغة من الفعلية الدالة على الحركة والتغيير والتبدل إذ إن الثبوت حركة طارئة في اسم الفاعل،وهذا ما ينافي دلالة الآية والقرينة التاريخية والدينية الدالة على الثبوت وعدم الحركة.

سادساً – الأفعــال

الفعل مادلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، لكنها تضيف إلى الحدث والزمن الدلالة على الفاعل ((**ألا ترى الفعل قام ودلالة لفظه على مصدره ، ودلالة بنائه على زمانه ودلالة معناه على فاعله**))[٣].

وهذا القول يكشف تعدد دلالة صيغة الفعل وظيفياً من حيث دلالتها على الحدث والزمن كما يكشف من جهة أخرى عن قيمة الصيغة التي تعطي قيمة دلالية (**وظيفية**)، وفي هذا المعنى يقول ابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـ):((**جميع الأفعال ...مأخوذة من الحدث فهي تدل على الحدث بالحروف والمادة ، ودالة على المعنى الزائد على الحدث وهو الزمان وإن الفعل جيء به للإخبار عن المفعول بالبنية**))[٤] .

---

[١] ظ : شرح ابن عقيل : ٤/ ١٢٤ ، المهذب في علم التصريف : هاشم طه شلاش واخرون ، ١٩٤

[٢] ظ : اسرار العربية : ٧٢

[٣] الخصائص : ٣/ ٩٨ ، ظ : الرد على النحاة : ١٠٥

[٤] البسيط في شرح جمل الزجاجي : ١/ ١٦٨

١ـ الفعل المجـرد

أ- الفعل الثلاثي المجرد

إن صيغ الأفعال لها معنى مزدوج وظيفياً ومعجمياً ، فهي تدل على الحدث والزمن فتكون دلالة الصيغة على الحدث معجمياً بألفاظ الحروف الأصلية ، أما زمن الصيغة الوظيفي فيخضع لسياق الجملة فيتحول من زمن صرفي وهو وظيفة الصيغة الفعلية إلى زمن نحوي وهو وظيفة السياق نحو قوله تعالى﴿**إِذَا جَاءَ نَصرُ اللهِ وَالفَتحُ** ﴾(النصر/١) وقوله تعالى﴿ **أَتَىٰ أمرُ اللهِ فَلَا تَستَعجِلُوهُ** ﴾(النحل/من الآية١) فالفعلان **(جاء ، أتى)** ماضيان خارج السياق لكنهما دالان على

الاستقبال بقرينة**(إذا)**و**(تستعجلون)**فأصبحت وظيفة الزمن من شأن الجملة لا الصيغة[1]. يقول تمام حسان :**((ومعنى إتيان الزمن على المستوى الصرفي من شكل الصيغة أن الزمن هاهنا صفة الصيغة المفردة ، ومعنى أن يأتي على المستوى النحوي من مجرى السياق أن الزمن من وظيفة السياق لا وظيفة صيغة الفعل))**[2].

فالمعنى الوظيفي الأساس للفعل هو دلالته على الحدث والزمن وفاعل الفعل ، ولكن قد يتعدد معناه الوظيفي في اللغة ، ويكون هذا التعدد باتجاهين[3]:

الأول : خروجه من معناه الأصلي وهو الدلالة على الحدث والزمن إلى :

١ـ الإسمية إذ ينقل الفعل من معناه الوظيفي إلى العلمية ، إذ يطلق على بعض الأعلام نحو **(يزيد ، يشكر ، يعرب ، يعمر)** فكل منها على

---

[1] ظ : دلالة السياق : ٣٧٦- ٣٧٧

[2] اللغة العربية معناها ومبناها : ١٠٤ ، ظ :١٤٢

[3] ظ : أقسام الكلام العربي : ٢٨٤

صيغة المضارع لكنها فقدت وظيفتها حين نابت عن العلم وقامت بوظيفة الاسم ، فتخلت عن دلالتها عن الحدث والزمن ودلّت على الذات فقط . ففي جملة ،(**كتبَ يشكرُ الدرسَ**) فكلمة (**يشكر**) خارج السياق صيغة محددة تعبر عن معنى تقسيمي هو الفعل المضارع أما وظيفتها النحوية فمن التركيب ،إذ نلاحظ في هذه الجملة كلمة (**يشكر**) اسم فحسن مجيؤها مسنداً إليه فاعل بدلالة قرائن السياق :

أ- مرفوع وهي **(قرينة العلامة الإعرابية)**

ب- مسنداً إليه وهي **(قرينة إسناد)** معنوية .

ج- جاء بعد الفعل وهي **(قرينة رتبة)** لفظية .

د- الفعل معه مبني للمعلوم وهي **(قرينة صيغة)**

فضلاً على مؤهلات أخرى لهذه (**الكلمة**) تؤكد اسميتها منها :

- لها قابلية التضام مع حروف الجر

- عدم قابلية الكلمة على الإلصاق بـ(**سين وسوف**) ، أو تضامها مع أدوات النصب والجزم التي تدخل على الفعل المضارع وهذا يبعدها عن الفعلية ويقربها إلى الإسمية .

- عدم قبول (**ال**) التعريف ، لأن (**ال**) التعريف تحول العلم إلى صفة وهو ما لا يتناسب

مع السياق .

- عدم قابلية الكلمة على الاشتقاق .

وهكذا يتحول المبني التقسيمي من وظيفته الصرفية وهو خارج التركيب إلى وظيفة نحوية داخل التركيب بتضافره مع قرائن السياق الأخرى .

٢-قد ينتقل الفعل من معناه الوظيفي الأساس وهو الدلالة على الحدث والزمن ليؤدي معنى خالفة التعجب ويقوم بوظيفتها في السياق وهي الوظيفة التعبيرية الانفعالية المعبرة بصفة مباشرة عن موقف المتكلم تجاه من يتحدث عنه ، وهي انطباع عن انفعال معين صادق أو كاذب[١]. وهو أبلغ وآكد من معاني الأفعال التي هي بمعناها ، وذلك لأنها يراد بها الحدث المجرد ، لذا لا تتصل بها الضمائر صاحبة الحدث ، فلا يقال صها ولا صهوا بل تقال بلفظ المفرد دوماً اكتفاءً بالحدث، وما كان بمعنى الخبر يفيد التعجب إضافة إلى المبالغة والتوكيد[٢] .

قال الزمخشري(ت٥٣٨هـ):**((هذا رجلٌ هدك من رجل))**[٣]إذا وصف بجلده أي غلبك وكسرك . فـ**(هدك من رجل)**خالفة تعجب ، بالقرائن الآتية :

أ- هدك : فعل تعجب ، غير متصرف ، يقول الاشموني(٩٢٩هـ):**((ليكون مجيئه على طريقة واحدة أدلّ على ما يراد به))**[٤] .

ب- لا يتصف بالتعدي واللزوم ، بالنسبة لما يصاحبها من المنصوبات ولا تدخل علاقة النسبة مع ما يصاحبها من المجرورات .

ج - مسند ولا يسند إليه ، فضلاً على أن معناها [٥] إفصاحي إنشائي غير خبري .

وفي الحديث :**((أن أبا لهب قال : لهدّ ما سحركم صاحبكم))**[٦]، والمراد بذلك التعجب أي كنِعْم ما سحركم[٧]. وقال ابن الأثير (ت٦٠٦هـ) في **(النهاية)** إن معناه التعجب قال:**(لهدّ)** كلمة يتعجب بها فيقال : لهدّ الرجل

---

[١] ظ : القضايا الشعرية : رومان جاكبسون ، ٢٧
[٢] ظ : الجملة العربية والمعنى : ٢٠٧ ، معاني النحو : ١/ ٤٢٣
[٣] اساس البلاغة :(هدد) ،٥٣٨/٢
[٤] شرح الاشموني (باب التعجب) : ٣١/٣ ، ظ : حاشية الصبان : ٣١/٣
[٥] ظ : اللغة العربية معناها ومبناها : ١١٧- ١١٨
[٦] تاج العروس: ١/ ٢٣٥٨، ظ : النهاية في غريب الأثر: ٥٦٩/٥
[٧] ظ:نظام الفعلية في العربية:د.إبراهيم السامرائي(بحث)،مجلة المجمع العلمي العراقي،مج/١٨ ،١٣٨٩-١٩٦٩

أي ما أجلده[٨]، ويظهر ذلك في قوله تعالى﴿**كَبُرَت كَلِمَةً تَخرُجُ مِن أفوَٰهِهِم** ﴾(الكهف/من الآية ٥) ويطرد هذا في صوغ (**فَعَل**) على وزن (**فعُل**) وفي هذه الحالة لايؤدي الفعل معنى الإخبار كما يخبرون بالفعل من باب (**كرُم**)[٩]، إذ إن (**فعُل**) ليس فعلاً بالمعنى التام للكلمة وإنما جاء في كلامهم للهيأة التي يكون عليها الفاعل لا لشيء يفعله قصداً لغيره نحو (**حسُن** ، **يحسُن**) لزمت عينه حركة واحدة في الماضي والمضارع[١٠] .ويتعدى ذلك إلى أداء خالفة المدح والذم ، نحو قوله تعالى﴿**ثُمَّ مَأوَاهُم جَهَنَّمُ وَبِئسَ المَهَادُ**﴾(آل عمران/من الآية١٩٧) ويلتحق بنِعْم وبئس كل فعل يراد به المدح والذم ، نحو عَلِم الرجلُ زيدٌ ،

شَرُف الرجلُ بكرٌ ، طَهُر الرجل زيدٌ ، حسُنت مستقراً ومُقاماً[١] .

وكل الأفعال التي مرت في الأمثلة السابقة ليس فيها معنى الطلب وإنما يقصد بها التعبير عن خلجات النفس[٢]، فهي قرينة على(**الخالفة**) التي تعبر عن الإفصاح في موقف انفعالي تأثري،من حيث أنها لا تدخل في جدول تصريفي أو إلصاقي أو إسنادي،ولا يجوز حذفها كما تحذف الأفعال عند قيام الدليل عليها،ولا تقبل الأدوات التي تسبق الأفعال،ولا تكون مبنية،وتأتي هذه الأفعال مع ضمائمها محفوظة الرتبة،ولا تؤكد بنون التوكيد[٣] .

الثاني : دلالة الفعل على معانٍ وظيفية فرعية مع الاحتفاظ بالدلالة على الحدث والزمن . ولما كان التعدي واللزوم وظيفة يؤديها الفعل فإن هذه

---

[٨] ظ : النهاية في غريب الحديث : ٢٥٠/٥

[٩] ظ : أقسام الكلام العربي ، ٢٨٤

[١٠] ظ : عين المضارع بين الصيغة والدلالة :د. مصطفى النحاس،بحث ضمن كتاب(بحوث في اللغة والادب) ، د. سهام الفريح ،١٨٥

[١] ظ : ايضاح العوامل : ١٠٤

[٢] ظ : الخلاصة النحوية :١٤٨

[٣] ظ : اقسام الكلام العربي : ٢٥٣- ٢٥٤

الوظيفـة تكـون قرينـة فـي الجملـة مـن حيـث الاكتفـاء بالفاعـل أو التعـدي للمفعول[٤]. وقد يكون في الجملة مفعول واحد أو مفعولان أو ثلاثة مفاعيل ، ويتوقف ذلك كله على الصيغ المعنوية أو البنيوية للفعل ، إذ يرى الدكتور محمد حماسة أن تعدية الفعل أما أن يكون بدلالة الفعل المعجمية من غير وسيلة أخرى ، أو وسيلة من وسائل التعدية[٥] . وتتمثل دلالة الفعل المعجمية في كون الأفعال علاجية أو غير علاجية أي ما يتعلق بالقلب أو كونها من أفعال المنع والعطاء أو الشك واليقين وغير ذلك. أما التعدية بواسطة وسائل التعدية فتكون عن طريق همزة(**افعل**)وألف المفاعلة وصوغ الفعل على فعلتَ بالفتح و(**أفعُل**) بالضم لإفادة الغلبة أو صوغه على(**استفعل**)أو تضعيف عينه[٦]. وهذه الصيغ من الأفعال من شأنها أن تعدي الفعل اللازم إلى مفعولين أو ثلاثة،وبهذا تكون قرينة دالة على المفعول به وعدده.

وقد يصبح المتعدي لازماً في الزيادة نحو: نصر وانتصر،وقد تخرج صيغة الفعل المتعدي إلى مفعولين إلى مفعول واحد ، وإنما يكون السياق هو المميّز لنوع الفعل ووظيفته وذلك في الفعل (**علم**) ، يقول سيبويه ((**وقد يكون علمت بمنزلة عرفت ، لا تريد إلاّ علم الأول ، فمن ذلك قوله تعالى﴿وَلَقَد عَلِمتُمُ الَّذِينَ اعتَدَواْ مِنكُم فِي السَّبتِ﴾(البقرة/٦٥) وقوله تعالى ﴿وَآخَرِينَ مِن من دون هِم لَا تَعلَمُونَهُمُ اللّهُ يَعلَمُهُم ﴾(الأنفال/من**

---

[٤] ذكر بعض العلماء علامات اللازم والمتعدي واغلبها قرائن ، ومنها : يصاغ من الفعل المتعدي اسم مفعول تام نحو(هو مضروب)، ولا يصاغ من اللازم اسم مفعول تام فلا يقال (هو مخروج) وانما يقال : هو مخروج به أو إليه . ظ : شرح الكافية : ١٣٦/٤، اوضح المسالك : ١٤/٢- ١٥، تصريف الافعال في اللغة العربية : د. شعبان صلاح ، ٥٨

[٥] ظ : بناء الجملة العربية : ١٨٧

[٦] ظ : مغني اللبيب : ٥٢٣ ، التعدي واللزوم في العربية : خليل العطية ، (ر . م)، ١٠٦

الآية٦٠) فهي هنا بمنزلة عرفت))[١]فيكون(**علم**)متعدياً إلى مفعولٍ واحد
.

وقد تكون صيغة الفعل قرينة على الإعراب ، فإذا قلنا : حسُن زيدٌ خُلُقاً فـ(**خُلُقاً**)تمييز منصوب ، ومما أعان على هذا الإعراب قرينـة (**الصيغة**) في (**حسُن**)[٢] وهو من الفعل اللازم الذي يكتفي بفاعله ولا يتعداه إلا على سبيل نزع الخافض نحو قول الشاعر[٣]:

تَمُرّون الديارَ ولم تعوجوا   كلامُكُم عليّ إذاً حرامُ

ـ صيغة الفعل المبني للمجهول :

إن الجملة الإسنادية الفعلية المتكونة من مسند ومسند إليه يكون الفعل فيها هو المسند ، ويشترط فيه أن يكون الفعل مبنياً للمعلوم ليتحقق وجود الفاعل ، فلو كان الفعل مبنياً للمجهول حذف الفاعل وحلّ محلّه المفعول نائباً عنـه ، وبهـذا ينتفـي وجـود الإسـناد الحقيقـي ، إذ عـرّف ابـن يعيش(ت٦٤٣هـ)الفعل المبني للمجهول بأنـه((**ما استغنى عن فاعل فأقيم المفعول مقامه وأسند إليه معدولاً عن صيغة فَعَل إلى فُعِل**))[٤] .

ويحذف الفاعل عندما يكون معلوماً للمخاطب بقرائن السياق نحو:

١ـ قوله تعالى﴿ **غُلِبَتِ الرُّومُ۝ في أدنَى الأرضِ** ﴾(الروم/١،ومن الآية ٢)

٢ـ خُلِقت السمٰوات والأرض في ستة أيام .

إذ تكفلت قرائن المقام بحفظ المعنى ففي الآية الكريمة القرينتان التاريخية والدينية ، وفي الجملة الثانية القرينتان الدينية والعقلية ، إذ إن خالق السمٰوات والأرض معلوم لدى الجميع . وتأتي صيغة البناء للمجهول

---

[١] الكتاب : ١٨/١

[٢] ظ : م . ن : ٢٢٦/٢، المفصل :٢٧٧ ، عين المضارع بين الصيغة والدلالة،(بحث) : ١١٧

[٣] البيت لجرير ابن عطية بن الخطفي ، ظ : شرح ابن عقيل : ١٥٠/٢

[٤] شرح المفصل : ٧١/٧ ، ظ : اسرار العربية : ٩٥ ، همع الهوامع : ١٦٤/٢

بتغير البنية الداخلية للفعل فتكون قرينة لفظية على الإسناد للمفعول، بعد أن كانت في تركيب آخر لها في صيغة المبني للمعلوم ، فلو قلنا (**قُرئ الكتابُ**) فتكون بنية هذه الجملة ثنائية من (**فعل مبني للمجهول + نائب فاعل**) إذ إن غياب الفاعل ألزمنا أن نعد الفعل محّولاً إلى صيغة المبني للمجهول بقرينة (**الكتاب**) إذ إن الكتاب لا يمكن أن يكون هو القارئ بل يكون مقروء بحسب التطالب اللفظي بين القراءة والكتاب ، ففكرة المبني للمعلوم هنا يجب أن تُستبعد تماماً لأن الفعل(قرأ) متعدٍ يطلب مفعول فيكون الكلام (**قرأ محمدٌ الكتابَ**) وبذلك يظهر أثر الصيغة في الوظيفة النحوية إذ إن دلالة التركيب تغيّرت بتغيّر الصيغة[٥] . فتكون صيغة الفعل (**فُعِل**) المبني للمجهول قرينة على الإسناد اللفظي وهي قرينة إسناد معنوية ، توضح طرفي الإسناد لتتم الفائدة به ، إذ يدخل المفعول في علاقات السياق الاسنادية لكنه إسناد لفظي يبقى معه المفعول على معناه((**أي ما وقع عليه فعل الفاعل**))[١] لذا تكون علامة الرفع فيه طارئة ممكن إزالتها عنه عند إزالة المؤثر ورجوع علامته الأصلية الدالة على معناه ليكون مفعولاً لفظاً ومعنىً ، وهذه صورة من صور إهدار قرينة العلامة الإعرابية .

إن تغيير صيغة الفعل ليست قرينة للتمييز بين الفاعل ونائبة فحسب ، إذ إن المبني للمجهول له دلالة خاصة ، إذ يكون رجوع الأمر مفروضاً ، فيه قسر إرغام وانقياد[٢]، ففي قوله تعالى﴿**وَكَذَٰلِكَ تُخرَجُونَ** ﴾(الروم/من الآية١٩) يقول ابن خالوية ((**يقرأ بفتح التاء وضم الراء ، وبضم التاء وفتح الراء ، فالحجة لمن فتح التاء أنه جعل الفعل لهم والحجة لمن ضم**

---

[٥] ظ : الدلالة في البنية العربية بين السياق اللفظي والسياق الحالي : د. كَاصد الزيدي (بحث)، ١٠٣

[١] التعريفات : ٢٢٤

[٢] ظ : المبني للمجهول في التعبير القرآني : هاتف بريهي شياع (ر . م) ، ١٥١

أنه جعله لما لم يسم فاعله))[٣] وعليه تكون دلالة القراءة الأولى فيها معنى الاختيار والإرادة ، أما القراءة الثانية (**المبني للمجهول**) فتعبّر عن الإجبار وسلب الإرادة إذ لا رأي لهم في الخروج إنما هو أمر نافذ.وبهذا تكون هذه الصيغة قرينة دلالية لا تؤديها صيغة أخرى.

وكان لبعض المحدثين رأي من حيث أنه قد يقع الشبه بين جملة المبني للمجهول وجملة فعل المطاوعة (**المبني للمعلوم**) نحو كُسِر الزجاجُ ، وانكسر الزجاج من حيث أن الفاعل ونائب الفاعل من مادة واحدة ، وإن(**فُعِل**) و(**انفعل**)واحد في أداء المعنى[٤].إلا أن (**فُعِل**) يبدو وكأنه يحصل بدافع خارجي بخلاف (**انفعل**) الذي يبدو فيه كأنه حصل ذاتياً ففي قوله تعالى﴿**وَغِيضَ المَاءُ وَقُضِيَ الأمرُ** ﴾(هود/من الآية٤٤) وقولك (**انغاض الماءُ وانقضى الأمر**) ففي الآية تحس كأن هناك يداً خفية غاضت الماء بخلاف انغاض[٥] فضلاً على إمكان الاكتفاء بالفعل اللازم المبني للمجهول فيقال(**جُلِسَ في الحديقة**)ولا يمكن أن ننحو هذا المنحى في (**انفعل**) مما يدل على الاختلاف بينهما[٦]. لأن فعل المطاوعة لا يشتق من اللازم ، لذا يكون فعل المطاوعة قرينة على تعدي الفعل الذي اشتق منه نحو كَسَرَ انكسر .

وخلاصة ما تقدم فقد ذكرنا أن الفاعل يعرف بقرائن كثيرة في السياق[٧]، ومنها صيغة الفعل (**المسند**) إليه ، ويكون فعلاً تاماً مبنياً للمعلوم فإن كان على غير تلك الصيغة فذلك قرينة على أن المسند إليه ليس فاعلاً ، وهذا يبين علاقة(**الزجاج**)مع كل من(**كُسر**)و(**انكسر**) إذ تكوّن مع

---

[٣] الحجة في القراءات : ٢٨٣

[٤] ظ : في النحو العربي نقد وتوجيه : ٥٠- ٥٤ ، النحو العربي نقد وبناء :إبراهيم السامرائي ، ٩١

[٥] ظ : معاني النحو : ٥٠٤/٢

[٦] ظ : م . ن : ٥٠٤/٢

[٧] ظ : ص : ٩٧ من هذا البحث

الأول علاقة إسناد لفظي ، ومع الثاني علاقة إسناد لفظي وفعلي . وبذلك تكون صيغة المبني للمجهول قرينة للتفريق بين الفاعل ونائبه. وقيل ضُم أوله لأن الضم من علامات الفاعل فكأن هذا الفعل دالٌ على فاعله فوجب أن يحرك بحركة ما يدل عليه[١]، وبذلك تكون صيغة الفعل المبني للمجهول كنيابة مادة الفعل عن الفاعل[٢] . فيكون الرسم الإملائي لهذه الصيغة قرينة أيضاً على حذف الفاعل .

وإن الفعل المبني للمجهول يبنى من الماضي والمضارع[٣]، ولا يبنى من فعل الأمر وذلك لأنه يسند إلى الغائب ، وهذا الشرط يخرج فعل الأمر منه لأنه مسند إلى المخاطب ، و يشترط في هذه الصيغة أن يكون متصرفاً تاماً ، لأن الفعل من حيث البناء للمجهول يقسم على قسمين : قسم لا يجوز بناؤه للمجهول باتفاق وهو الأفعال التي لا تتصرف نحو : نعم وبئس، وقسم فيه خلاف وهو كان وأخواتها المتصرفة ، والصحيح أنها تبنى للمفعول بشرط أن تكون قد عملت في ظرف أو جار ومجرور فيحذف اسمها كما يحذف الفاعل الخبر ، إذ لا يتصور بقاء الخبر من دون المخبر عنه[٤] .

ـ دلالة صيغة الفعل المضارع

يكون الفعل المضارع قرينة دالة على أفعال المقاربة **(كاد وأخواتها)** حين يقع المضارع خبراً لها نحو **((كاد زيد يقوم وعسى زيد أن يقوم))**[٥]، إن الإسم المرفوع بعد كاد مبتدأ والجملة الفعلية بعده خبر عنه . إلا أن هناك من المحدثين مَن يذهب إلى أن أفعال المقاربة أفعال تامة تدل على حدث

---

[١] ظ : المقرب : ١/ ٧٩
[٢] ظ : الدلالة العربية بين السياق اللفظي والسياق الحالي ، (بحث) : ١٠٧
[٣] ظ : شرح ابن عقيل : ١١٣/٢
[٤] ظ : المقرب : ١/ ٨٥
[٥] شرح ابن عقيل : ١/ ٣٢٣

صريح هو (**المقاربة أو القرب**) ويكون الإسم المرفوع بعدها فاعلاً لها والفعل في محل نصب مفعولاً به[٦].

إن المعنى المعجمي لـ(**كاد**) هو أنها فعل خالٍ من الحدث ، لكنه يدل على قرب وقوع الحدث[٧]،((**أي لها تخصيص معجمي لعنصر الزمن بين المقاربة في الحال والرجاء في المستقبل**))[٨] لذلك يقيم علاقة إسنادية إسمية فيرفع الأول اسماً وينصب الثاني خبراً .

أما مجيء الجملة مؤلفة من اسمين فهو قليل نحو((**عسى الغويرُ أبؤسا**))[٩] ففي القول في خبر عسى(**الناقصة**) إذ قالوا بوجوب أن يأتي خبرها فعلاً مضارعاً منصوباً بـ(**أن**)أي إنهم أرادوا ليؤكدوا أن خبر(**عسى**)المتكون من(**أن والفعل**)في تقدير مصدره ، والتقدير(**عسى أن يبأس**) ثم عدل عنه إلى بأس ثم جمع على أبؤس[١]، وهذا وجه من وجوه إهدار قرينة الصيغة ، ونابت قرائن السياق عنها ، ومنها :

١- أنها خبر مسند (**قرينة إسناد**) معنوية

٢- منصوب (**قرينة العلامة الإعرابية**) اللفظية

٣- جاء بعد عسى واسمها (**قرينة رتبة**) لفظية

وجوّز ابن القوّاس وقوع خبر كان فعلاً ماضياً إذا كان في معنى المستقبل إذ قال :((**وأما قوله تعالى﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ﴾(يوسف/٢٧) فإنما جاز ذلك لأنه في معنى المستقبل لكونه شرطاً وهو**

[٦] ظ : أفعال المقاربة هل هي ناقصة : الزهيري ، بحث منشور في مجلة الاستاذ، مج/١٢ ، ١٨٧

[٧] ظ : اوضح المسالك : ٣٠١/١

[٨] الخلاصة النحوية : ١١٦

[٩] مثل قالته الزبّاء لقومها عند خروج قيصر من العراق ومعه رجال ومبيته بالغوير ، ومعناه لعل الشر يأتيكم من الغار ، ظ : مجمع الامثال : ٢/ ١٧

[١] ظ : الغرة المخفية : ٢/ ٤٣٧، شرح الفية ابن معطٍ : ٨٩٩/٢

جائز الاتفاق))[٢] فحمل على المعنى ، وبذلك يكون الماضي قرينة على خبر كان لكنه وجه من إهدار قرينة الصيغة ، نابت عنها قرائن السياق الآتية :

١- جاء بعد كان واسمها (**قرينه رتبة**) لفظية

٢- خبر كان مسنداً إليه (**قرينة إسناد**) معنوية

٣- ورود أداة الشرط (**إن**) الدالة على المستقبل (**قرينة أداة**) لفظية

٤- الفعل (**قُدّ**) مسند إلى ضمير المفرد المذكر الغائب (**قرينة مطابقة شخص**)وهو ما يلائم

الضمير في اسم كان (**قميصه**) وهي (**قرينة مطابقه شخص**) لفظية .

ب - الفعل الرباعي المجرد

للفعل الرباعي المجرد وزن واحد هو (**فَعْلَلَ**)[٣]، وتستعمل هذه الصيغة لازمة ومتعدية إلا أن استعمالها متعدية أكثر ، وقام بعض المحدثين باستقراء قسم من معاني هذا الوزن[٤].

وتمتاز أغلب الأفعال من المضعّف الرباعي باقتران الحدث فيها بالصوت فـ(**حمحم الفرس : ردد الصوت ولم يصهل**)[٥]، وهرهر الماء واللبن إذا سمعت له هرهرة أي صوتاً[٦] ، **((وهذه الأفعال تعرب عن حدوث صوت قد يكون في هذا الصوت حركة))**[٧] .

ولاشك أن للتصويت في الأفعال الأثر في تفخيم الحدث والمبالغة فيه ، كلما زاد الصوت في الفعل زاد معناه ، ويتضح ذلك في الرباعي المضعف ،

---

[٢] شرح الفية ابن معطٍ : ٢/ ٨٦٣
[٣] ظ : شذا العرف : ٣٦
[٤] ظ : دروس التصريف : محمد محي الدين عبد الحميد ، ٦٨
[٥] ظ : الافعال : ابن القطاع ، ١/ ٢٦٩
[٦] ظ : الأفعال : السرقسطي ، ١/ ١٨٩
[٧] الفعل زمانه وابنيته : ١٩٥

ما كانت فاؤه ولامه من جنس واحد وعينه ولامه الثانية من جنس،نحو قوله تعالى﴿**فَمَن زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدخِلَ الجَنَّةَ فقد فَازَ**﴾ (آل عمران/من الآية١٨٥) ففي(**زحزح**) يظهر تآزر الدلالة الصوتية مع دلالة الصيغة الصرفية ، إذ عملت الصيغة على مضاعفة الحدث الدلالي فجعلت السامع يتصور مشهد التنحية من خلال الصبغة التي توحي بثقل المنحى . والمعنى المعجمي لهذه الكلمة ((**تصور مشهد الإبعاد والتنحية بكل ما يقع في هذا المشهد من أصوات ، وما يصاحبه من ذعر الذي يمر بحسيس النار ويسمعه ويكاد يصلاه**))[١]، إذ إن البعد عنها بعد امتحان جهيد ، وهذا يحتاج إلى اعتصام بالله والتمسك بدينه ، لذلك نرى كلمة(**زحزح**)وهي((**تكرير الزح وهو الجذب بعجلة**))[٢]صورت مشهداً كاملاً في تشبث الإنسان بغرور الدنيا من جهة ، ومجاهدة النفس الأمّارة بالسوء من جهة أخرى ،وفي هذا التناقض العسير بين الرغبة والرهبة جاءت هذه الصيغة لتؤدي معنى القوة والمبالغة مع ما في صوت الزاي من جرس[٣] وصفير، فهو من الحروف الرخوة التي تسمح بمرور الصوت فيها[٤]، وهذا يسمح بامتداده مدة أطول ، وما في صوت الحاء من بحّة فهي ((**لصحلها تشبه مخالب الأسد وبراثن الذئب ونحوهما إذا غارت في الأرض**))[٥]، وصفة الهمس في الحاء كأنها تعبّر((**عن حك جسم لين حكاً كالقشر بجسم صلب**))[٦]. ولو استعملت كلمة أخرى محل (**زحزح**) كأن تكون (**أخرج** ، **أبعد**) لم تظهر تلك المعانات النفسية من ارتكاب المعاصي والتشبث بغرور الدنيا ،

---

[١] مباحث في علوم القرآن : مناع القطاع ، ٣٣٥
[٢] انوار التنزيل واسرار التأويل :١/ ١٢٦ ، ارشاد العقل السليم :١٢٣/٢ ، روح المعاني : ٤/ ١٤٦
[٣] ظ : أسباب حدوث الحروف : ٢٧
[٤] ظ : في البحث الصوتي عند العرب : د. خليل العطية ،٤٥
[٥] الخصائص : ١٦٣/٢
[٦] أسباب حدوث الحروف : ٢٦

والخوف من حدوث شيء آخر هو(**العقاب**) وهذا متأتٍ من الصيغة نفسها من حيث بناؤها ودلالتها الصوتية .

٢- الفعل الثلاثي المزيد

- الفعل المزيد بحرف

أ- أفْعَل

وهو الفعل المزيد بالهمزة وله عدة معانٍ،ومن هذه المعاني ماهو قرينة على معنى نحوي ومنها:

التعدية: يرى ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) أن المعنى الصرفي للتعدية في الفعل المزيد:((**أن يجعل الفعل لفاعل مصير لمن كان فاعله له قبل التعدية منسوباً إليه ذلك الفعل ، فلذلك يصير غيرالمتعدي متعدياً ، والمتعدي إلى واحد يتعدى إلى اثنين والمتعدي إلى اثنين يتعدى إلى ثلاثة**))[١]، وعرّفها الرضي بقوله: ((**وهي أن يجعل ما كان فاعلاً للازم مفعولاً لمعنى الجعل لأصل الحدث على ما كان فمعنى(أذهبت زيداً)جعل زيداً ذاهباً،فزيد(مفعولاً)فمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة فاعلاً للذهاب كما كان في ذهب زيد**))[٢]، فكلمة(**زيداً**) مفعول به بقرينة صيغة الفعل المتعدي إذ لو لم يكن متعدياً لاكتفى بفاعله ، وهذا يعني أن صيغة الفعل المتعدي بالهمزة تكون قرينة على أن هناك مفعولاً يجب أن يذكر لدلالة الصيغة عليه بحسب التطالب اللفظي بين همزة التعدية والمفعول به ، فضلاً عمّا يفهم من النص المتقدم من أن تعدية الفعل بالهمزة تختلف عن تعديته في أصل الوضع إذ إن المفعول به مع الفعل المتعدي بالهمزة هو الفاعل الحقيقي

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل : ١٢٦/٢

(٢) شرح الشافية : ١/ ٨٦

للحدث كما كان مع الفعل اللازم ، أما مع الفعل المتعدي في أصل الوضع ، فإن الحدث واقع على المفعول به .

ففي قوله تعالى﴿ **فَأجَاءَهَا المَخَاضُ إلَىٰ جِذْعِ النَّخلَةِ** ﴾(مريم/من الآية٢٣)تكون لفظة (**أجَاءَهَا**)

فعل متعدٍ بالقرائن الآتية :

١- الهمزة وهي **(قرينة أداة)** لفظية

٢- الهاء مفعولاً به وهي**(قرينة تخصيص)**معنوية.وهذه الصيغة مناسبة لهذا الموقع،إذ لو أبدلت بصيغة أخرى كالفعل اللازم نحو **(جاء المخاض)** لتغيرت الدلالة التي أرادها النص القرآني .

يقول الطبرسي: **((وقوله فأجاءها أي جاء بها المخاض وهو يعدّى تارة بالباء وتارة بهمزة النقل))**[٣]. أن المعنى الجديد الذي أضافته الهمزة هو أن الفاعل قام بالحدث بعد تدخل وتكلف وإجبار خارج عن إرادته ولم يكن له خيار في تركه فوقع الفعل على المفعول بتسلط وعلو. إذ إن تعدي الفعل بنفسه من من دون حرف جر يكون لغرض بلاغي كالخفة والإيجاز ، أما التعدي بحرف الجر فيكون بفائدة كأن يقع الفعل على المفعول بتسلط وعلو[٤] .

ب- فعّل

وهو الفعل الثلاثي المزيد بتضعيف العين،ويكون قرينة على التعدية[٥]،إذ يتعدى الفعل اللازم إلى مفعول واحد بالتضعيف،نحو قوله تعالى﴿**قد بَيَّنَّا الأيَٰتِ لِقومٍ يُوقِنُونَ**﴾(البقرة/من الآية١١٨). فكلمة(**بيّن**) فعل ماضٍ مسند إلى ضمير الفاعل ،و(**الآياتِ**) مفعول به ، فتكون صيغة الفعل المتعدي

---

[٣] مجمع البيان : ٦/ ٥١٠

[٤] ظ : المباحث اللغوية في العراق : مصطفى جواد ، ٤٣ ، الفعل زمانه وأبنيته : ٩٠

[٥] ظ : الكتاب : ١/ ٥٥ ، شرح الشافية : ١/ ٩٢ ، شرح الملوكي : ٧٢

ملائمة لهذا الموقع ، إذ لو أبدلت صيغة الفعل بأخرى كالفعل اللازم نحو: بانت الآياتُ

فيكون الفعل اللازم قاصراً عن تأدية المعنى، ويصبح المفعول فاعلاً وتفقد الآية دلالتها العقائدية .

وقد يضعّف الفعل المتعدي إلى واحد فيتعدى إلى اثنين نحو قوله تعالى﴿ **وَعَلَّمَ آدَمَ الأسمَاءَ كُلَّهَا** ﴾(البقرة/٣١)، قال أبو حيان **((والتضعيف في علّم للتعدية ، إذ كان قبل التضعيف يتعدى لواحد فعدي به إلى اثنين))**[1]. فتكون **(فعّل)** قرينة على مفعولين ، ولو أبدلت صيغة التضعيف بالتخفيف لأصبحت الآية**(علِم آدمُ الاسماءَ)** فالفعل المتعدي لمفعول واحد جعل معنى الآية أن آدم تعلّم لوحده من دون أن يعلّمه الله وهذا غير ممكن بالقرينة العقلية ، والدينية ، لذا يطالب تضعيف الفعل ذكر الفاعل الحقيقي وهو **(الله)** .

ومثلما للتخفيف معنى فالتثقيل معنى أيضاً**((إنما يعني الصامت المضعّف هو صامت طويل))**[2] وبذلك يكون التضعيف قيمة خلافية **(فروقا)** وهي قرينة لفظية للتفريق بين المبنى والمبنى ، إذ بتغير المبنى يتغير المعنى .

ج – فاعَل

هو الفعل الثلاثي الذي زيدت فيه الألف بين فائه وعينه ، وتدل هذه الصيغة على معنى وظيفي عام هو المشاركة ، وهو أكثر ما جاءت له[3] .إذ **((أن الأفعال التي تدل بصيغتها الصرفية على المشاركة تتطلب فاعلاً غير مفرد أو مفردين متعاطفين بالواو ومن هنا تكون الصيغة قرينة دالة على**

---

(١) البحر المحيط : ١/ ٢٩٤

(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية : ٧٠

(٣) ظ : الكتاب : ٤/ ٦٨ ، ٢/ ٢٣٨

نوع الفاعل))[٤] . فلو جاء الفاعل مفرداً لبقى السامع يترقب مجيء الطرف الآخر لأن ما دلت عليه قرينة الصيغة لم يتحقق. يقول سيبويه:((**اعلم أنك إذا قلت : فاعلته ، فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلت فاعلته، ومثل ذلك ضاربته ، وفارقته ، وكارمته، وعازّني، وعاززته ، وخاصمني وخاصمته))**[٥]، وقيل في تعريف هذه الصيغة بأنها((**اقتسام الفاعلية لفظاً والاشتراك فيها معنى نحو بكر وخالد في قولنا ،ضارب بكر خالداً ، فقد اقتسما الفاعلية والمفعولية ، لأن كلاً منهما ضارب لصاحبه مضروب له))**[٦] .

فالفعل الذي يأتي على (**فاعَل**) يكون متعدياً والاشتراك أو المشاركة واقعة من الفاعل والمفعول،فكلاهما فاعل في المعنى[٧]. ويقول ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) من حيث إعراب فاعل هذه **الصيغة((ويكون كل واحد منهما فاعلاً ومفعولاً في المعنى،وكنت مخيّراً أيهما شئت رفعته ونصبت الآخر))**[٨] .

وفي قوله تعالى﴿**وَلَا تُقَتِلُوهُم عِندَ المَسجِدِ الحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَتِلُوكُم فِيهِ فَإن قَتَلُوكُم فَاقتُلُوهُم كَذَلِكَ جَزَاءُ الكَفِرِينَ**﴾(البقرة/من الآية١٩١) قُرئ قوله تعالى(**تقاتلوهم، يقاتلوكم ،قاتلوكم)** بألف، وبه قرأ جميع القرّاء إلاّ حمزة والكسائي والأعمش وخلف قرؤا بغير ألف[١]. قال الأزهري : ((**والقتال من اثنين والقتل من واحد ،وأجازت العرب قاتله الله بمعنى لعنه**

---

[٤] اللغة العربية معناها ومبناها : ٢١١
[٥] الكتاب : ٤/ ٦٨ ، ٢/ ٢٣٨
[٦] تصريف الفعل : أمين علي السيد ، ٦٩- ٧٠
[٧] ظ : فتح الأقفال : بُحرق ، تح : مصطفى النحاس ، ١٣٧
[٨] شرح الملوكي : ٧٣

[١] ظ : الحجة في القراءات السبع : ٩٤ ، حجة القراءات : ابن أبي زرعه ، ١٢٧- ١٢٨

الله))[٢] ، ويلاحظ الفرق في الدلالة الذي جاءت من اختلاف الصيغة ، قال الطوسي :((**إلا أن القتل نقض بنيّة الحياة والقتال محاولة القتل ممن يحاول القتل))**[٣]، وهذا يعني قبول القراءتين بحسب القصد ، مع دلالة الثاني على المشاركة في النية بين أكثر من طرف .

وأخيراً فإن (**فاعله**) لها معنى وظيفياً خاصاً وهو المشاركة يجعلها قرينة على عدم إفراد الفاعل، فضلاً على التعدية ، ثم إنها تتخذ بشكلها الحاضر ميزاناً صرفياً لما اسند إلى الغائب[٤] .

- الفعل المزيد بحرفين

- افْتَعَلَ :(المزيد بهمزة الوصل وتاء الافتعال)

ألمح علماء الصرف[٥]معنى المشاركة في بناء (**افتعل**)، ففي قوله تعالى﴿ **فاستَبِقُوا الخيَراتِ**﴾(المائدة/٤٨) قال الطبرسي :((**والاستباق يكون بين اثنين فصاعداً يجتهد كل منهم أن يسبق غيره،قال تعالى﴿ وَاستَبَقا البابَ﴾**(يوسف/٢٥) **يعني يوسف وصاحبته تبادرا إلى الباب))**[٦] .

وبهذا تكون صيغة(**افتعل**) قرينة على أن الفاعل اثنان فأكثر من حيث الصيغة أو العطف ، فضلا على أنها عبّرت عن معنى وظيفي نحوي نابع من شكل الصيغة فكان قرينة على أنه فعل متعدٍ قام بدور الإسناد وتعدى إلى المفعول به .

وقد تدل هذه الصيغة على المبالغة ، فمن المعروف أن الزيادة في بنية الكلمة يدل على زيادة في المعنى ، ومتى كان اللفظ **((على وزن من الأوزان**

---

[٢] معاني القراءات : الأزهري ،٧٣
[٣] التبيان في إعراب القرآن : الطوسي ، ١٤٥/٢
[٤] ظ : مناهج البحث في اللغة : ٢٠٨
[٥] ظ : ديوان الأدب : ٤٢٠/٢ ، شرح الشافية : ١٠٩/١ ، دروس التصريف : ٧٧
[٦] مجمع البيان : الطبرسي ، ٢٠٢/٣

ثم نُقل إلى وزن آخر أعلى منه ، فلابد أن يتضمن من المعنى أكثر مما تضمنه أولاً))[٧] .

ففي قوله تعالى﴿ **لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفساً إلاَّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيهَا مَا اكتَسَبَتْ**﴾(البقرة/من الآية٢٨٦) فكان فعل الاكتساب أبلغ من الكسب ، إذ فيه اعتمال وتصريف واجتهاد[٨]، فكانت الزيادة في الصيغة قرينة على التكلف والسعي والجهد في عمل الفعل . ولمّا كانت السيئات تكتسب بعد اعتمال وطلب جيء بفعل الاعتمال .

وبذلك تكون الوظيفة الأساس التي عبّرت عنها هذه الصيغة هي الانتماء التقسيمي إذ دلت على أنه فعل متعدً لفاعل غير واحد فضلاً على الدلالة التي عبّرت عنها صيغة افتعل ، يقول ابن أبي ربيع:((**الفعل يدل على ما اخذ منه ... وهو الحدث ...بحروفه ويدل على المعنى الزائد الذي به استحق أن يقال له فعل بالشكل والبنية))**[١] ، إذ دلت حروف الزيادة على التدخل والسعي وبذل الجهد في اكتساب الفعل .

ـ انْفَعَلَ

ذهب علماء الصرف إلى أن الأصل الغالب في هذا البناء أن يجيء مطاوعاً للفعل الثلاثي المتعدي لواحد[٢]،فيأتي(**انفعل**) لذلك غير متعدً ، يقول سيبويه ((**ليس في الكلام انفعلته))**[٣].

وتمتاز هذه الصيغة بان الفاعل فيها ذاتي نحو : انسكب الماء[٤]، أي إن الفعل يحدث تلقائيا من دون فاعل خارجي أي ليس فيها تكلف وجهد ،

---

[٧] البرهان في علوم القرآن : الزركشي ، ٣٤/٣
[٨] ظ : الكتاب : ٣/ ٢٦٤ ، أدب الكاتب : ٣٦١ ، المفصل : ٣٧٣
[١] البسيط في شرح جمل الزجاجي : ١٦٨/١
[٢] ظ : الكتاب : ٢٣٨/٢ ، المقتضب : ١١٤/٢، المفتاح في الصرف : ٥٠ ، الممتع في التصريف : ١٨٩/١، تسهيل الفوائد :٢٠٠ ، شرح الشافية : ١٠٨/١
[٣] الكتاب : ٧٧/٤ ، ظ :أوزان الفعل ومعانيها : هاشم طه شلاش ، ١٩٣

فالفاعل يكون نحويا ، لا فاعل في المعنى ، ففي قوله تعالى﴿**إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ**﴾(الانفطار/١)الانفطار في هذه الآية تلقائي بأمر الله تعالى وهذا يعني أن صيغة(**انفعل**)قرينة على تعدي الفعل الذي اشتق منه أولاً، وعلى اللزوم فيه والاكتفاء بالفاعل من دون ترقب المفعول ثانياً .

- تفـاعل

ألمح الصرفيون مجيء (**تفاعل**) مطاوعاً لـ(**فاعل**)[٥]، ويفيد معنى المشاركة فلا يكون الفاعل مفرداً. وبذلك تفصح هذه الصيغة عن المطابقة العددية بين الفعل والفاعل ، قال سيبويه **((وأما تفاعل فلا يكون إلاّ وأنت تريد فعل اثنين فصاعداً ، ولا يجوز أن يكون معملاً في المفعول ولا يتعدى الفعل إلى منصوب))**[٦]. ففي قوله تعالى﴿ **وَقَاتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُم** ﴾(البقرة/من الآية١٩٠) قال الطبرسي:**((والتقاتل محاولة كل واحد من المتعاديين قتل الآخر))**[٧]، لذا كانت هذه الصيغة قرينة على لزوم الفعل والمشاركة فهما معنيان وظيفيان دلت عليهما صيغة (**تفاعل**) .

- الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف

من الملاحظ أن الصيغ المزيدة بحرف أكثر شيوعاً من المزيدة بحرفين وهذه أكثر شيوعاً

من المزيدة بثلاثة أحرف ، تلك التي لا تأتلف الألسنة منها سوى صيغة (**استفعل**) ، مع ندرة

---

[٤] ظ : معاني النحو: ٥٠٤/٢ ، تحقيقات نحوية : فاضل السامرائي ، ١٤

[٥] ظ : الكتاب: ٢/ ٢٣٨ ، المقتضب: ١/ ٧٨ ، ٢/ ١٠٥ ، المفصل: ٢٨٠ ، شرح الشافية: ١/ ١٠٣

[٦] الكتاب : ٢/ ٢٣٩

[٧] وجوع البيان : ٢/ ٢٨٤

استعمال الصيغ الأخرى[١] .

- استفعل

إن لابن جني وقفة مع هذه الصيغة ، إذ كشف عن سر تقدم حروف الزيادة على حروف الفعل الأصلية فيها ، يقول:((**وذلك أن الطلب للفعل والتماسه والسعي فيه والتأتي لوقوعه تقدمه ، ثم وقعت الإجابة إليه ...، فكما تبعت أفعال الإجابة أفعال الطلب ، كذلك تبعت حروف الأصل الحروف الزائدة التي وضعت للالتماس والمسألة**))[٢] .

وذكر الدكتور مصطفى جواد أن صيغة(**استفعل**)هي الأصل في تعدي الفعل الثلاثي اللازم،مقدم على اشتراطه الطلب أو النسبه أو غيرها[٣]، نحو:(**استنوق الجملَ**)، فلفظة(**استنوق**) قرينة على تعدي الفعل،لأن صيغة(**استفعل**)نسبت الجمل إلى الناقة بحروف الزيادة،و (**استغفرت الله**)أي طلبت مغفرته.ويعني بـ(**غيرها**)معنى(**التضمين**)[٤]،نحو قوله تعالى﴿**وَلَهُ مَن فِي السَّمَوٰتِ وَالأَرضِ وَمَن عِندَهُ لَا يَستَكبِرُونَ عَن عِبَادَتِهِ وَلا يَستَحسِرُونَ**﴾(الأنبياء/١٩) ولكي نرى مدى تأثير صيغة(**يستحسرون**)في الآية الكريمة ، ذكر ابن الجوزي في(**زاد المسير**)أن في قوله(**يستحسرون**)معانٍ منها: قول ابن دريد أنها بمعنى(**لايملّون**)[٥]، وعليه يتعدى الفعل(**يستحسرون**) لتضمنه معنى الفعل المتعدي(**يملّون**) .

---

[١] ظ : المنهج الصوتي للبنية العربية : ٧٣

[٢] الخصائص : ١٥٤/٢

[٣] ظ : فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم : مصطفى جواد ،٦٣

[٤] التضمين في الأفعال هو أن يشرّب فعل معنى فعل اخر لقرابة بينهما ، وقد يكونان متعديين بأنفسهما ،أو = يكون احدهما متعدياً بنفسه والاخر بحرف الجر ، والغرض منه التوسع في معنى الفعل من باب الحمل على المعنى . ظ : فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم :٣٠

[٥] ظ : زاد المسير: ٣٤٤/٥ ، وهناك معانٍ اخرى ذكرت في المصدر نفسه للفظة يستحسرون منها (لايرجعون) و (لا ينقطعون) لكن المعنيين لايتضمنان معنى الصيغة المذكورة .

فمع عظيم العبادة يتلذذون بها ولا يملون،وهذا المعنى إنما جاء بقرينة الفعل المضارع الدالة على الحال والاستقبال وعدم الثبوت والتعبير عن حدوث الفعل وتجدده وقت بعد وقت مع تجدد التكريم لهم إذ لو استبدلت هذه الصيغة بأخرى نحو(**مستحسرون)**لم توفر ذلك المعنى لأنها قرينة على الثبوت والاستقرار على نسق واحد،ولقل تجديد العبادة مع تجديد التكريم شيئاً فشيئاً حتى تنعدم،فالدلالة التجددية جاءت من صيغة الفعل المضارع،والتعدية الحاصلة من صيغة (**استفعل)**، مع تضمين الفعل معنى فعل آخر،وتضافره مع أداة النفي بقصد المبالغة وإظهار قوة الإيمان .

وهذا يعني أن صيغة(**استفعل**)لابد لها من الشروط المذكورة فلو كانت تلك الصيغة خالية من المعاني السالفة الذكر فلا يكون قرينة على تعدي الفعل نحو: استحجر الطينُ ، أي صار حجراً، واستيقظ الطفلُ ، وهما فعلان مصوغان على وزن(**استفعل**)غير متعديين لأنهما خليا من أحد المعاني المذكورة .

- افعوعل :

يأتي هذا البناء للدلالة على المبالغة ، قال سيبويه:**((قالوا : خشن وقالوا اخشوشن وسألت الخليل فقال : كأنهم أردوا المبالغة والتوكيد كما أنه إذا قال اعشوشبتْ الأرضُ فإنما يريد أن يجعل ذلك كثيراً عاماً قد بالغ ، وكذلك احلولى))**[1].

وبهذا تكون صيغة (**افعوعل**) قرينة على التوكيد والمبالغة ، فضلا على أنها قرينة على المعنى التقسيمي حيث دلت على (**الفعلية**) فهو مسند في جملة وهو ما يناسب هذا الموقع.

---

[1] الكتاب : ٢٤١/٢

وممــا تقــدم علينــا ملاحظــة أهميــة المبنــى التقــسيمي **(الفعـل ، الاسـم ، الوصـف)** إذ إن المبـاني الـصرفية **(الـصيغ الفرعيــة)** ليـست بالـضرورة قرينة على نوع الكلمة ، فالصيغة نفسها ممكن أن تكون منتمية إلى أكثر من قسم من أقسام الكلام ، ولا يعيّن نـوع الكلمـة فـي هذه الحالـة إلاّ **(المعنـى الوظيفي)** التي حصلت عليه من خلال التركيب .

وعلى هذا علينا أن نفرق بين أقسام الكلام التي هي أصـناف معجميـة ، وبين أقسام الصيغ التي هي أصناف صرفية وهي فروع على مبـاني التقسيم ، وقد تتداخل تلك الصيغ الفرعية **(الصرفية)** فلا يكون عندئذ مبنـى الصيغة قرينة لفظية دالة على الباب النحوي الحامل له ، من ذلك أن المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل[٢]يطلب فيه أن يكون اسماً ، لكن صيغ الأسماء قد تتـداخل مـع الـصفات والأفعـال ، فـلا يكـون اعتمـاد الـصيغة قرينـة فاصـلة للتمييز بين باب نحوي وأخر ، وفي تلك الحالة نعتمد علـى المعنـى التقسيمي التي تندرج تحته الكلمة وأن اتفقت صيغتها مع كلمة أخرى تخالفها تقسيمياً ، ففي قولنـا : طالبُ العلا يصل إلـى مبتغاه ،فتكون كلمـة**(طالب)** مسند إليـه مبتـدأ يقتـضي أن يكـون اسـما ، ولا يـصح أن نقـول علـى صـيغة **(فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة)** لأن الـصيغة الواحدة منتميـة إلـى أكثـر من قسم ، فكلمة**(طالب)** خارج السياق تصلح أن تكون فعل أمر أو وصف **(اسم فاعل)** أو اسم وهذا التداخل بين صيغة الاسم والفعل والوصف لا يخـرج الكلمـة مـن معناهـا الـوظيفي النحـوي إلـى معنـى آخـر وذلـك بـالرجوع إلـى المعنـى التقسيمي . فالمبتدأ يطلـب منـه أن يكـون اسمـاً ، والخبـر وصـفاً وهكذا بعيدا عن الصيغة الفرعية .

---

[٢] ظ : دلالة السياق :٣٩١

سابعاً- مسلك قرينة الصيغة مع القرائن الأخرى :

إن الوظائف التي تبرز فيها أهمية الجانب الصرفي تُعدّ مكوناً رئيسياً يبني عليه فهمنا لأثر الوظيفة في التركيب ، ومعناها في الكلام ، سنعرضها من خلال الشرط الصرفي فيها ، محاولين أن نربط بينه وبين المعنى الذي تؤديه الوظيفة . وفيما يأتي تلك الوظائف وشروطها الصيغية :

١- مع قرينة التخصيص :

وهي قرينة معنوية تعبّر عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه ، وسميت هذه القرينة بالتخصيص لأن كل واحد من هذه المنصوبات تخصيص لعموم الإسناد الذي في الجملة وتضييق له[١]. وتتفرع هذه القرينة إلى :

أ- **التعدية(وتدل على المفعول به)** : وتكون صيغة المفعول به من قبيل الأسماء أوالصفات أو الضمائر ، نحو : ضرب زيدٌ عمراً[٢]، ويشترط أن يكون الفعل متعدياً ،بدلالة الفعل المعجمية من غير وسيلة أخرى ، أو بوسيلة من وسائل التعدية[٣]، وتتطلب ذكر المفعول به استكمالاً لشروط السلامة من اللبس ، نحو: أذهب اللهُ الرجسَ عن أهل البيت، فمن من دون هذا المفعول يصبح المعنى غير مستقر . وبعكسه الفعل اللازم إذا ولاه اسم منصوب أعرب تمييزاً لانعدام علاقة المفعولية ، نحو: كرُم زيدٌ خُلُقاً[٤].

---

[١] ظ : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٩٤

[٢] ظ : القرائن النحوية (بحث) : ٥١

[٣] ظ : بناء الجملة العربية : ١٨٧

[٤] ظ : مبادئ اللسانيات : ٢٣٣

ب- **الغائية (المفعول لأجله) :** وبنيته مصدر منصوب معُلّل لحدث شاركه وقتاً وفاعلاً[٥]بلفظ

مخالف لفعله[٦]نحو تجاوزت عن جهلهم رغبةً،فلفظة(**رغبه**) مفعول لأجله بالقرائن الآتية :

١- مصدر وهي قرينة (**صيغة**) لفظية

٢- منصوب وهي قرينة (**العلامة الإعرابية**) لفظية أيضاً ، قال سيبويه :((**فانتصب لأنه موقوع له ، ولأنه تفسير قبله لِمَ كان ؟ وليس صفة لما قبله.**))[٧].

٣- ليس من لفظ الفعل لأنه جيء به لتعليل وقوع الفعل ، فالتجاوز حدث لأجل الرغبة ، ولو كان بصيغة المشتق نحو (**راغباً**) لأصبح في موقع الحال وهو مما لايكون علة للحدث ، وهذا لا يناسب الموقع المراد في الجملة الأصلية .

ج- التوكيد والتحديد (**المفعول المطلق**): نحو: ضُرب زيدٌ ضَرباً ، وقد تحقق من الصيغة أمران : ١- المصدرية ٢- مشاركة الفعل من مادة الاشتقاق ، وأفاد التوكيد من ترك تحديده من وصف أو إضافة أو عدد ، على أن المصدر في هذا الموقع إذا حدد بإضافة أو وصف أو عدد كان محدداً لا مؤكداً[١] . نحو ضُرب زيدٌ ضرباً مبرحاً أو خفيفاً ، فهنا المصدر أفاد التحديد لا التوكيد .

---

[٥] ظ : شرح قطر الندى : ٢٢٦ ، دراسة الجملة العربية : ضياء الفلاحي ، ٣٣٦
[٦] ظ : شرح ابن عقيل : ١٨٦/٢
[٧] الكتاب : ٢٦٧/١ ، ظ : شرح المفصل : ٢/ ٥٢
[١] ظ : القرائن النحوية (بحث) ، ٥١

د- الحال : مشتق لأنه يبين هيأة صاحبه وقت وقوع الحدث فهي مبينة للهيئات ، وبيان الهيأة يتحقق بالمشتق في الغالب[٢] ، ويكون نكرة تأتي بعد معرفة قد تم الكلام عليها[٣]،نحو جاء زيدٌ راكضاً، فإذا جاءت على غير هذه البنية كالمصدر وغيره فذلك على غير الأصل[٤] .

هـ- التمييز : إذ الأصل في التمييز أن يكون جامداً لأنه مبيّن للذوات[٥]، نحو قوله تعالى﴿ **إنّ الذين كفروا وماتوا وهم كُفّار فلَن يُقْبَل مِنْ احدهم ملء الأرض ذهباً** ﴾(آل عمران/٩١))، ((**فرفع الإبهام عن الذات لا يكون بالمشتق ،لأن المشتقات لا تدل على الذات وإنما تدل على صفة طارئة أو أمر عَرَضي فيها**))[٦]. ويكون نكرة لأنه رافع إبهام متبوعه ، وهذا ((**يحصل بالنكرة وهي أصل ، فلو عرّف وقع التعريف ضايعاً**))[٧].

٢- قرينة الإسناد :

إن علاقة الإسناد المعنوية لا تكفي بذاتها للوصول إلى العلاقة التي تربط بين طرفي الإسناد ، لأنه يمكن أن يكون إسناداً في جملة إسمية أو فعلية أو إسناداً خبرياً أو إنشائياً ومن هنا نحتاج إلى قرائن لفظية تعيننا على تحديد نوعها فنلجأ إلى مباني التقسيم لنرى إن كان طرفا الإسناد اسمين أو اسماً وصفة أو اسما وفعلاً أو فعلاً واسماً[٨] . ويقوم على هذا الأساس التفريق بين نوعي الجملة ، على أساس ما يفيده المسند إليه من معنى ويؤديه من وظيفة ، فإذا كان دالاً على التجدد كانت الجملة فعلية ولا عبرة بموقع

---

[٢] ظ : دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها : ١٥٧
[٣] ظ : اللمع في العربية ، ٦٢ ، شرح شذور الذهب : ٣١٨ ، شرح ابن عقيل : ٢/ ٢٥٢
[٤] ظ : شرح ابن عقيل : ٢/ ٢٥٣
[٥] ظ : شرح الاشموني : ٢/ ٢٠٣
[٦] دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها : ١٥٦
[٧] شرح الكافية : ٧٢/٢
[٨] ظ : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٩٢

المسند منها ، أما إذا كان دالاً على الثبوت والدوام كانت الجملة إسمية[٩] . وإن اشتراط وجود الفاعل في الجملة يقترن بتحقيق الإسناد الفعلي فيها ، ويشترط في الفعل المسند إلى الفاعل صلاحيته للإسناد أي أن يكون دالاً على الحدث والزمن،فإن فقد إحداهما صار الفعل غير صالحٍ للإسناد، ومن هنا لا تكون(**كان**) وأخواتها مع المرفوع بعدها فعلاً وفاعلاً في حالة نقصانها[١٠] .

وقد ضمن النحاة العلاقة بين الصيغة والإسناد على شكل تعاريف أو شروط ، فقالوا :((**الفاعل اسم ، والمسند إليه فعل ، على طريقة فَعَل ، أو شبهه وحكمه الرفع**))[١] أو يكون الفاعل مركباً اسمياً (**مصدر مؤول مثلاً**) نحو: يعجبني أن تقوم والتقدير يعجبني قيامك[٢] وقد نلمح قرينة الإسناد الإسمية من خلال اسمية المبتدأ حيث لا يكون المبتدأ إلاّ اسماً أو مركباً اسمياً (**مصدراً مؤول**) ومن هنا كان ما ليس اسماً يجب تأويله ليكون كذلك[٣] نحو : إن تدرس خيرٌ لك والتقدير : دراستُك خيرٌ لك .

٣- مع قرينة الأداة :

الأداة : مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق[٤]، وقد تؤثر الأداة من خلال تضافرها مع القرائن الأخرى في صيغة أحد مكونات الجملة،ففي قوله تعالى﴿ **وَلَو شَاءَ اللهُ لَذَهَبَ بِسَمعِهِم**﴾(البقرة/من الآية٢٠) إن الباء تكون

---

[٩] ظ : الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة (بحث) : د. نعمة رحيم العزاوي ،١١٢

[١٠] ظ : بناء الجملة العربية : ١٦٩

[١] شرح ابن عقيل : ٢/ ٧٤

[٢] ظ : م . ن : ٢/ ٧٤

[٣] ظ : بناء الجملة العربية : ١٢٩

[٤] ظ : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٢٣

بعد الهمزة في التعدية وأكثر ما تعدي الفعل القاصر[٥]، والفرّاء في هذا المقام يتحدث عن العرب فيقول بأنها لا تجمع بين معديين في كلام واحد ، فإذا استخدموا الهمزة لم يستخدموا الباء ، فيقولون أذهب بصره ، ويقولون : ذهب ببصره بإسقاط الهمزة[٦]، فإذا عُدّي بالباء فمعناه الأخذ والاستصحاب(**فلما ذهبوا به**) وأما الإذهاب فكالإزالة[٧] فتكون صيغة الفعل من حيث التجريد والزيادة قرينة على التعدية وعدمه بالحرف . وقد تقوم الصيغة بتحديد نوع الأداة المتضامة معها نحو :

- (**ال**) : إذا اتصل بها اسم فهي للتعريف ، وإذا اتصلت بها المشتقات فهي (**موصولة**) و الصفة الصريحة صلتها فتكون بذلك من قبيل الضمائر الموصولة لا أداة تعريف[٨] .

- (**إذا**) إذا تلاها اسم فهي (**الفجائية**) ، وإذا تلاها فعل فهي الشرطية[٩] .

- **كمْ :** تكون استفهامية،إذا كان تمييزها مفرداً،لا يجوز تثنيته أو جمعه،لأن كم للتكثير((**والتكثير والتقليل لا يصح إلاّ في النكرة لا في المعرفة ، لأن المعرفة تدل على شيء مختص فلا يصح فيه التقليل ولا التكثير**))[١٠] .

ويظهر مسلك الصيغة مع الأداة من خلال كون المجرور بحرف الجر (**اسم**) لأن الجر من خواص الأسماء ، فإذا أريد إلحاق الحرف بالفعل جيء بـ**(ما)** الكافة التي تهيء الحرف للدخول على الفعل ، يقول سيبويه((**جعلوا(ربّ)مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة وهيأوها ليُذكر بعدها الفعل،لأنهم لم يكن سبيل إلى(ربّ يقول)ولا إلى(قلّ يقول)فألحقوها(ما)وأخلصوها**

---

[٥] ظ : همع الهوامع : ٢/ ٢٠ ، نحو القراء الكوفيين :٢٣٦

[٦] ظ : نحو القراء الكوفيين : ٢٣٦

[٧] ظ : الكشاف : ١/ ١٥٤ ، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري : فاضل السامرائي ، ٢٨٧

[٨] ظ : كتاب اللامات : الزجاجي ، ١/ ٦٠ ، شرح ابن عقيل : ١/ ١٥٦

[٩] ظ : حروف المعاني : الزجاجي ، ١/ ٦٣ ، الادوات النحوية : أبو السعود الشاذلي ، ٧٣

[١٠] اسرار العربية : ١٩٨

للفعـل))[١]،نحـو قولـه تعـالى﴿**رُّبَمَـا يَـوَدُّ الَّـذِينَ كَفَـرُواْ لَـو كَـانُواْ مُسلِمِينَ**﴾(الحجر/٢) ، ولا يلتزم الاسم المجرور بصيغة تنكير أو تعريف إلا مع الأداة **(ربّ)** ، إذ لا تجر**(ربّ)** إلا نكرة نحو**(ربّ رجلٍ عالم لقيتُ)**[٢]فإذا أريد إدخالها على معرفة ألحقت بـ**(ما)** فتقول:**(ربما السماء أمطرت الزرع)** وبذلك تكون **(ما)** قرينة دالة على نوع الصيغة المتضامة مع **(ربّ ، وقل)** .

٤- مع قرينة العلامة الإعرابية :

إن الأبنية في العربية معرب ومبني ، والحركات في المعرب تمثل وظائف نحوية ، أما في المبني فالحركات من أصل الكلمة ولا دخل لها بالمعنى فيكون الإعراب على المحل .

وتؤثر الصيغة تأثيراً دقيقاً على الإعراب كما في الاسم المنادى ، فإذا كان المنادى مفرداً معرفة بني على ما يرفع به[٣]، نحو يازيدُ ، أما إذا كان المنادى نكرة غير مقصودة أو شبيهاً بالمضاف **((وهو ما اتصل بشيء من تمام معناه))**[٤] فإنه يجب أن ينصب نحو قوله تعالى﴿ **قُل يَأهلَ الكِتَٰبِ تَعَالَواْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءِ بَينَنَا وَبَينَكُم**﴾(آل عمران/من الآية٦٤)، كذلك إعراب صفة المنادى محكوم بالبنية ، إذ لو كان المنادى مفرداً والصفة كذلك جاز فيها البناء والنصب ،أما إذا كان المنادى مضافاً فلا يجوز في صفته إلاّ النصب[٥].ومثله اسم **(لا النافية للجنس)** فان المفرد منه مبني على ما

---

[١] الكتاب : ١١٥/٣ ، ظ : المقتضب : ٥٥/٢
[٢] ظ : شرح ابن عقيل : ١٢/٣
[٣] ظ : شرح الاشموني : ١٣٧/٣
[٤] م . ن : ١٣٩/٣
[٥] ظ : الاصول في النحو : ٣٤٣/١

ينصب به نحو قوله تعالى﴿**وَإِن يَمۡسَسۡكَ ٱللَّهُ بِضُرّٖ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ**﴾(يونس/من الآية١٠٧) والمضاف والشبيه بالمضاف معرب منصوب[٦] .

وإن بعض الصيغ ((**لا يحدد معناها إلاّ بإعراب كلمة أخرى في حيزها نحو(قاتلوا زيداً) و (قاتلو زيدٍ) فلا يدري معنى (قاتلوا) منطوقاً بإفراده ولا يستبين إلا بإعراب(زيد) بعده ، فإن**
كان زيد منصوباً فالذي قبله فعل أمر ، وإن جر فالذي قبله جمع مذكر سالم مضاف))[٧] .

وإذا رفع الاسم الظاهر بعد (**أفعل)** لم تكن للتفضيل ((**لأن افعل إن لم يكن للتفضيل جاز رفع**
المظهر به إجماعاً نحو : مررت برجل أحمر أبوه ،وإن كان للتفضيل فإنه يرفع المضمر وينصب التمييز اتفاقاً نحو: زيدٌ أحسن منك وجهاً))[١] .

٥- مع قرينة الرتبة :

تمثل الرتبة ملمحاً رئيسياً يقوم عليها تحديد بعض الوظائف النحوية في اللغة العربية، إذ تتضافر الرتبة مع الشرط الصرفي والمعنى النحوي لتكون وسيلة تعيّن تلك الوظيفة وتميّزها من غيرها .

والمقصود بالرتبة النحوية هي الموقع الأصلي الذي يجب أن تتخذه الوظيفة النحوية بالنسبة للوظائف الأخرى المرتبطة بها بعلائق نحوية تركيبية .

وتكون الصيغة الصرفية أحد العوامل التي تؤثر في الموقع ، إذ قد يكون سبباً في الالتزام في الموقع الأصلي للوظيفة ، أو قد تكون سبباً في

---
[٦] ظ : شرح ابن عقيل : ٨/٢
[٧] البيان في روائع القرآن : ٤٨/١
[١] ألفية ابن معطٍ : ١٠٠٢/٢، ظ : الكتاب: ٣٠/٢- ٣١، المقتضب : ٤٨/٣، شرح التصريح : الازهري ،٨/٢

الخروج عن ذلك الأصل . ونلاحظ ((**أن الرتبة تتجاذب مع البناء أكثر مما تتجاذب مع الإعراب ، وتتجاذب من بين المبنيات مع الأدوات والظروف أكثر مما تتجاذب مع أي مبنى آخر**))[٢] .

وتمّثل البنية الصرفية عاملاً مهماً في الالتزام بالرتبة ، إذ تصبح الرتبة في المنقوص والمقصور والمبنيات الأخرى بديلاً عن العلامة الإعرابية كما في(**ضرب عيسى موسى**) و (**كلّم هذا ذاك**) و(**أخي صديقي**)، وواضح أن طبيعة البنية الصرفية هي التي أدت إلى التمسك بالرتبة وتركيب الجملة على الأصل الذي ينبغي أن تأتي عليه ، ولو عدل عن ذلك الأصل لالتبس الأمر ولم يعرف الفاعل من المفعول أو الخبر من المبتدأ إلا أن تعين الدلالة على ذلك نحو قولنا (**أكل الكمثرى موسى**)[٣] فالقرينة العقلية القائمة على التطالب المعجمي بين الأكل وموسى ، إذ إن موسى يأكل ولا يؤكل ، فأهدرت قرينة الرتبة مع الإسم المبني هنا لأمن اللبس والحفاظ على المعنى .

وتعدّ الضمائر المتصلة من الأبنية التي تؤدي إلى التمسك بالرتبة فإذا كان الفاعل والمفعول

به ضميرين متصلين ، وجب تقديم الفاعل على المفعول على الأصل فيهما ، نحو ضربته ، إذ لو قدم المفعول على الفاعل لتعذر الاتصال في الفاعل وإن كان المضمر فاعلاً والظاهر مفعولاً وجب في المضمر وصله بالفعل وجاز تأخير المفعول وتقديمه[٤] .

وتعد الضمائر المنصوبة من الأبنية التي لها أثر واضح في ظاهرة التقديم والتأخير فضلاً على بعض الأبنية التي لها الصدارة في الكلام

---

[٢] اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٠٨

[٣] ظ : الأصول في النحو : ٢٤٥/٢

[٤] ظ : حاشية يس العليمي : ٢٨٥/١ ، المفعول به واحكامه : علي الراجحي ، ١٠٤

كأسماء الشرط والاستفهام .إذ لابد لها أن تقع في صدر الجملة لأنها جامدة لا تظهر عليها علامات الإعراب ليعين ذلك على تحديد وظائفها . كما تعتمد ظاهرة التقديم والتأخير في العربية على بنية العامل في الوظيفة النحوية، يقول المبرد :**((وهذا قولٌ مغنٍ في جميع العربية : كل ما كان متصرفاً عمل في المقدم والمؤخر وإن لم يكن متصرفاً لم يفارق موضعه ، لأنه مدخل على غيره))**[١] منها : لا يجور تقديم الحال على عاملها إذا كان العامل في الحال جامداً أو في معنى الفعل ، فإن كان متصرفاً جاز تقديمه كقولهم عمراً ضرب زيدٌ[٢]أما إذا كان جامداً أو في معنى الفعل وجب حفظ الرتبة ، ففي قولنا (**هذا زيدٌ قائماً**) لم يجز القول قائماً هذا زيدٌ ، لأن معنى الفعل لا يتصرف تصرفه[٣] .

ولا يجوز التصرف في الجملة التعجبية بتقديم أو تأخير لأن فعل التعجب لا يتصرف فيه فلا يصاغ منه مضارع ولا أمر لذلك لا يجوز تقديم معموله عليه ، وتحفظ الرتب كما في الأصل[٤].

ولا يجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه إذا اتصل بـ**(ال)** الموصولة لأنه يكون في الصلة ، ولا يعمل ما بعد الصلة فيما قبلها ، فلا يجوز أن تقول زيداً عمروٌ الضارب بخلاف زيداً عمروٌ ضارب ، فبنية اسم الفاعل في الجملة الأولى حالت من دون تقدم المفعول عليه ، لذلك يلتزم بالرتبة الأصلية لكل وظيفة نحوية[٥] .

---

[١] المقتضب : ٤/ ١٩٠

[٢] ظ : م . ن : ١٠٩/٤

[٣] ظ : م . ن : ٤/ ١٦٨ ، اسرار العربية : ١٩١ ، شرح المفصل : ٢/ ٥٧

[٤] ظ : شرح المفصل : ٧/ ١٤٩

[٥] ظ : المقتضب : ١٥٦/٤

٦- مع قرينة التضام :

يرتبط حذف الموصوف ببنية الصفة ، فإذا كانت الصفة مشتقة جاز حذف الموصوف وإقامتها مقامه لان(**الاسم المشتق**)يعبر عن الحدث ومن قام به لذا ينوب عن الموصوف ، نحو قوله تعالى﴿ **وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ ۞أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ**﴾(سبأ/ من الآيتين١٠-١١) أي دروعاً سابغاتٍ ،

أما إذا لم تكن كذلك امتنع حذف الموصوف[٦] ((**فعلى هذا تقع الصفات موقع الموصوف وتمتنع**))[٧] بحسب صيغة الصفة .

ويجوز حذف حرف النداء مع المعرفة من دون النكرة ، وإنما يحذف إذا كان المنادى مقبلاً على المنادي ومتهيئاً لما يقول له ، نحو قوله تعالى﴿ **أَنْ أَدُّواْ إِلَيَّ عِبَادَ اللهِ** ﴾(الدخان/من الآية ١٨) أي يا عباد الله وهذا إنما يكون في المعرفة من دون النكرة[٨] .

وإن حذفت حروف القسم نصب المقسم به كقولك : اللهَ لأخرجّن[١] ، فوجود المقسم به الذي يمثل ضميمة حرف القسم المحذوف قرينة على حذف حرف القسم .

ويظهر مسلك الصيغة مع التضام في المضاف والمضاف إليه ، إذ اشترط النحاة أن تكون صيغة كل منهما (**اسم**) ، يقول ابن السراج(ت٣١٦هـ):((**اعلم أن حق الأسماء أن تضاف إلى الأسماء وأن الأصل والقياس أن لا يضاف اسم إلى فعل ولا فعل إلى اسم**))[٢]. فضلاً على أن صيغة المضاف إليه من حيث التعريف والتنكير تحد غرض

---

[٦] ظ : دور البنية الصرفية : ٢٠٤

[٧] المقتضب : ٤/ ٢٩٣ ، ظ : شرح المفصل : ٦٠/٣

[٨] ظ : شرح التصريح : ٢/ ١٦٤

[١] ظ : كتاب اللامات : ٨٣

[٢] الأصول في النحو : ٩/٢ ، المرتجل : ٣٢٤

الإضافة ، فإن كانت مضافة إلى معرفة فهي للتعريف نحو : غلامُ محمدٍ ، وإن أضيفت إلى نكرة فهي للتخصيص نحو : غلامُ امرأة[٣] . والجدير بالذكر أن صيغة المضاف يشترط فيها التجرد من الألف واللام ، إذ لا يجوز الجمع بين الألف واللام والإضافة المحضة إلاّ في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال والصفة المشبهة[٤] . أما دخولها في المضاف في الإضافة غير المحضة فهو جائز لأن المتضايفين على نية الانفصال[٥]وهذا يعني أن **(ال)** التعريف قرينة على نوع الإضافة .

وتطلب **(كلا وكلتا)** مضافاً إليه معرفة مثنى نحو:**(جاءني كلا الرجلين، وكلتا المرأتين)**أو **(جاءني كلاهما أو كلتاهما)**[٦] . وبذلك يكون التعريف والتثنية قرينة على المضاف إلى كلا وكلتا.

٧- مع قرينة المطابقة :

إن مسرح المطابقة هو الصيغ الصرفية والضمائر ، فلا مطابقة في الأدوات ولا في الظروف إلاّ النواسخ المنقولة عن الفعلية ، وأما الخوالف فلا مطابقة فيها إلاّ ما يلحق **(نِعْمَ)** من تاء التأنيث[٧] .

وتتدخل الصيغة أحياناً بإيضاح المعنى عند سقوط قرينة المطابقة خاصة في الألفاظ الموحّدة بين المفرد والمثنى والجمع والتأنيث والتذكير كـ**(المصادر واسم الجنس وأسماء القبائل والأقوام)** وبعض الأوزان التي يستوي فيها المذكر والمؤنث كـ**(مِفْعَل ، ومِفعال ، ومِفْعيل ، وفَعول ، وفعيل)** **((ويبدو أن سبب تجرد هذه الكلمات من علامة التأنيث حين تدل على**

---

[٣] ظ : معاني النحو : ١١٩/٣ ،الإضافة في العربية : نضال حسن (ر . م) ، ٨٦
[٤] ظ : المقرب : ٢٣١/١
[٥] ظ : شرح ابن عقيل : ٤٧/٣
[٦] ظ : م . ن : ٦٢/٢
[٧] ظ : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢١١

المؤنث هو أنها تأتي أوصافاً ، فيكتفي بتحديد نوع الموصوف نحو امرأة جريح وفتاة مقوال ، أما إذا

استعملت هذه الصفات استعمال الأسماء فإن إلحاق التاء بها يغدو ضرورياً))[١] .

وبهذا تكون الصيغة قد أمنت اللبس لما لها من معنى مزدوج إلا أنها تنصرف إلى أحد المعاني بتضامها سياقياً مع ما هو دالٌ عليها من القرائن المقالية والمقامية .

---

(١) مبادئ اللسانيات : ١٩٨ـ ١٩٩

الفصل الثالث

قرينـــة المطـــابقـة

الفصل الثالث
قرينـــة المطــابقـة

أولاً – مفهوم المطابقة في اللغة والاصطلاح

المطابقة في اللغة : هي الموافقة والتطابق والاتفاق ، والمشيّ المقيّد[١] وطابقت الشيئين جعلتهما على حذو واحد وألزمتهما[٢] .

وطابقه مطابقة وطباقاً وافقه وساواه[٣] ، والطبق شيء على مقدار شيء مطبق عليه من جميع جوانبه كالغطاء له ومنه يقال أطبقوا على الأمر اجتمعوا عليه متوافقين غير متخالفين ومنه جواب يطابق السؤال[٤] .

أما المطابقة في الاصطلاح : فهي قرينة لفظية تعمل على توثيق الصلة بين أجزاء التركيب[٥] ،**((عن طريق الاشتراك في أحد المعاني العامة الآتية : التكلم وفرعيه ، الإفراد وفرعيه ، التعريف والتنكير ، التذكير والتأنيث ، ثم في الإعراب ، فإذا تحققت الشركة في بعض هذه المعاني لكلمتين دلّ ذلك على انتماء إحداهما للأخرى وبهذه تعين المطابقة على الكشف عن بعض المعنى))**[٦]، فحقيقة المطابقة أنها تمثل مظهراً من مظاهر الانسجام والتجانس في اللغة[٧] ، فيعين فهمنا لها على إدراك العلاقات التي تربط بين العناصر المتطابقة التي يطلق عليها **(المقولات الصرفية)**[٨] ، وهي معانٍ تعبر عن مباني التصريف .

ثانياً – جهات المطابقة

---

[١] ظ : لسان العرب :(طبق) ، ٢٠٩/١٠، القاموس المحيط:(طبق)، ١١٦٦/١
[٢] ظ : مختار الصحاح : (طبق)، ٣٨٨ ، لسان العرب :(طبق) ، ٢٠٩/١٠
[٣] ظ : تاج العروس :(طبق) ٤١٤/٦
[٤] ظ : التعريفات : ٢٧٩ (باب الميم)
[٥] ظ : مبادئ اللسانيات : ٢٣٤
[٦] اللغة والنقد الأدبي : تمام حسان ، بحث منشور في مجلة فصول مج /٤،ع/١، ١٢١
[٧] ظ : القواعد النحوية- مادتها وطريقتها : عبد الحميد حسن ، ١٨١
[٨] ظ : مبادئ اللسانيات : احمد محمد قدور ، ١٧٦

إن عناصر المطابقة يعبّر عنها بوساطة مباني التصريف المتمثلة باللواصق والزوائد وتقسم اللواصق المستخدمة في التصريف إلى سوابق نحو : أحرف المضارعة المجموعة في كلمة **(أنيت)** وعلامة التعريف **(ال)** ، والى دواخل نحو ألف كلمة **(رجال)** ، والى لواحق كثيرة نحو علامات التأنيث الثلاث ، وعلامات الجمع السالم للمذكر والمؤنث وعلامات المثنى ، وتاء التأنيث التي تلحق بالأفعال،ونون النسوة وسائر الضمائر المتصلة[٩]، فهي مورفيمات مقيدة[١٠] .

ويقوم الضمير وحده بدور التوافق في السياق عن طريق اتفاق أجزاء التركيب[١] ،ويتحقق هذا التوافق في الجملة عن طريق موافقة الكلمة المعجمية أو التركيبية التي تقع موقع الباب **(الضمائر)** للكلمة الأخرى لامعجمياً وإنما من جهات توافق وظيفي[٢] ، والضمائر جميعها تدل على ثلاثة معانٍ صرفية هي :
(الشخص،والعدد،والنوع)[٣]. وهذه اللواصق مما لا صيغة له**(الضمائر)** تمثل أبواباً نحوية تقوم بشد الكلمات في النص لأداء معنى دلالي بين الكلمات التي بينهما تطالب نحوي،وتحقيق المطابقة،ولا تقتصر أهمية المطابقة في إبراز العلاقة بين الكلمات المتراصة في السياق فحسب بل تتعداه إلى رفع اللبس عن المعاني الملبسة أو المحتملة للبس[٤]. ففي قولنا:ضرب موسى بشرى،تكون الجملة محتملة للبس،لصلاحية كل من موسى وبشرى لأن يكون فاعل ومفعول في وقت واحد لعدم وجود قرينة تحدد المعنى وتزيل

---

[٩] ظ : م . ن : ١٧٧ ، اللغة العربية معناها ومبناها : ٩٠
[١٠] ظ : اسس علم اللغة : ماريوباي ، ٥٣

[١] ظ : النحو الوصفي ، ٣١٤
[٢] ظ : دلالة السياق : ٤٠٢
[٣] ظ : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٥٩
[٤] ظ : وصف اللغة دلالياً ، ٣٠٣

اللبس.ولكن يؤمن اللبس ويزيل الإبهام عند قولنا،ضربت موسى بشرى،بقرينة المطابقة بين الفعل المسند إلى ضمير المفردة الغائبة،إذ دلّت التاء على أن الفاعل مؤنث،فتكون(**بشرى**)هي الفاعل،مع غياب العلامة الإعرابية وإهدار الرتبة .

والمطابقة يجب أن تكون بين عنصرين لغويين في محور من محاورهما ، ليبين أنهما ينتميان إلى صف واحد وارتباط أحدهما بالآخر بوساطة هذه الشركة .

أما إذا كانت المطابقة تامة في جملة النعت فان ذلك يجلب اللبس ، حين يكون النعت صالحاً لأكثر من كلمة في التركيب وتأخذ موقع المنعوت نحو : سلمت على إخوة الرجال الكرماء . فهذه الجملة ملبسة لأن النعت (**الكرماء يصلح لأن يكون نعتاً عن الرجال وعن إخوتهم على حد سواء**)[٥]. والعلة في ذلك أنهما تطابقا مطابقة تامة في العدد والنوع والتعريف والتنكير فضلاً على الإعراب لذا كان اختلاف إحدى الكلمتين الصالحتين لأن تكون منعوتاً للنعت في وجه من وجوه التطابق هو الذي يحدد المنعوت ويؤمن اللبس ، كأن نقول ، سلمت على إخوة الرجل الكرماء ، فتكون(**كرماء**) نعت لـ (**إخوة**) بقرينة المطابقة العددية .

وهذا التوافق في السياق يعدُّ طريقة من طرائق الترابط السياقي عن طريق اتفاق أجزاء التركيب بإحدى جهات التوافق[٦] أو مجالاتها[٧] ، أو محاورها[٨] ، وهي :

١- النوع (التذكير والتأنيث)

---

[٥] ظ : م . ن : ٣٠٢

[٦] ظ : مناهج البحث في اللغة : ٤٩

[٧] ظ : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢١٢

[٨] ظ : البيان في روائع القرآن : ٥٩/١

٢- العدد (الإفراد والتثنية والجمع)

٣- الشخص (التكلم ، المخاطب ، الغائب)

٤- التعيين (التعريف والتنكير)

٥- الإعراب .

١- النــوع

- طرائق التعبير عن النوع :

يُعد النوع أو الجنس من المقولات الصرفية المهمة ، وهناك طرائق مختلفة للتعبير عن النوع من حيث الوسائل والمورفيمات الصرفية ومنها[١]:

١-تخصيص مبنى خاص بالمذكر ومبنى خاص بالمؤنث عن طريق الضمائر والموصول والإشارة ، نحو قولنا :

أنتَ : مذكر	أنتِ : مؤنث
انتم : مذكر	انتنَ : مؤنث
هم : مذكر	هنَّ : مؤنث

وكذلك في الإشارة

هذا	:	مذكر	هذه ، هذي	:	مؤنث
هذان	:	مذكر	هاتان	:	مؤنث
ذا ، ذاك	:	مذكر	تلك	:	مؤنث

ومثله في الموصول

الذي	:	مذكر	التي	:	مؤنث
اللذان	:	مذكر	اللتان	:	مؤنث
الذين	:	مذكر	اللاتي	:	مؤنث

(١) ظ : مبادئ اللسانيات ، ١٩١-١٩٢

٢-وجود وحدات دلالية مستقلة تخص كل من المؤنث والمذكر ، نحو[٢] :

أب ـ أم

رجل ـ امرأة

جمل ـ ناقة

٣-الطريقة القياسية للتفريق بين المذكر والمؤنث بوساطة العلامات أو المورفيمات الصرفية التي تلحق الأسماء والصفات والأدوات والأفعال ، ويلاحظ أن المذكر من الأسماء والصفات لا يحتاج إلى علامة تشير إلى أنه مذكر ، على خلاف المؤنث ففي العربية له ثلاث علامات لتأنيث الأسماء والصفات،هي:التاء،والألف الممدودة والألف المقصورة[١] . وقد ذهب بعض الباحثين المعاصرين إلى إنكار أن تكون الهاء أو التاء علامة التأنيث((**فالمؤنث مادل على التأنيث في الوضع والمعنى المعجمي ، أو في الصيغة سواء كان مختوماً بالتاء أو بالألف أو لم يكن مختوماً بهما...**))[٢].

إذ قد يؤتى بالتاء لغير التأنيث كأن يكون لتعيين الواحد من الجنس نحو : ثمر وثمرة ، أو للمبالغة نحو ، علاّمة ، يصح أن تقال للمذكر والمؤنث[٣]

.

أو تكون التاء بدلاً من الياء(**مفاعيل**) في جمع التكسير ، كزنديق زنادقة أو بدلاً من ياء النسب نحو ، دماشقة جمعاً لدمشقي .

---

[٢] ظ : البلغه في الفرق بين المذكر والمؤنث : لابي البركات الانباري ، ٣٧

[١] ظ : المذكر والمؤنث : الفراء ، ٥٧ ، مختصر المذكر والمؤنث : المفضل بن سلمه ، ٤٣، اسس علم الصرف – تصريف الأفعال والاسماء: د. رجب عبد الجواد إبراهيم ، ١١٤

[٢] مناقشة راي في علامة التأنيث ،محمد شيث صالح الحياوي ، بحث منشور في مجلة اللسان العربي ، مج/١٨،ع/١، ١٧٠ ،ظ : قضية التذكير والتأنيث في العربية : د. طارق عبد عون الجنابي ، ٢٠٦ ، بحث منشور في مجلة العلمي العراقي :ج١،مج/٣٨

[٣] ظ : المخصص : ١٠٣/١٦ ، همع الهوامع : ٢٢/١

أما العلامة الثانية فهي الألف المقصورة نحو ، كبرى وصغرى ، والعلامة الأخرى هي الألف الممدودة التي تلحقها همزة زائدة غير منقلبة عن ياء أو واو[٤] نحو زكرياء .

وفي العربية من الأسماء والصفات مالا يحتاج إلى تأنيث،إذ إن بعضه مؤنث سماعي(**اصطلاحي**) نحو ، عين ، ارض ، دار فهي أسماء خالية من علامة التأنيث لكنها مؤنثة بالمواضعة ، فضلاً على بعض الظواهر اللهجية التي جعلت هذا النوع عرضة للاختلاف بين التذكير والتأنيث نحو(**السبيل ، السوق ، الطريق...**)[٥].

وللفعل في العربية علامات للتأنيث بعضها ضمائر وبعضها لواحق ، فالضمائر كنون النسوة التي تلحق الماضي والمضارع والأمر ، وياء المخاطبة التي تلحق المضارع والأمر للدلالة على المفردة المؤنثة ، واللواحق كتاء التأنيث الساكنة التي تلحق بالماضي[٦].

- توجيهات العلماء في تحقق المطابقة وعدمها :

عنى النحويون بـ(النوع) أو التذكير والتأنيث في أبواب نحوية كثيرة منها : الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر ، التوابع ، إذ جعلوا قرينة المطابقة في التذكير والتأنيث ضابطاً نحوياً لما لها دور في عملية التماسك السياقي .

أ- مطابقة النوع بين المبتدأ والخبر

لا بد من المطابقة في النوع بين ركني الجملة الإسنادية الاسمية(**المبتدأ والخبر**) إذا كان الخبر مفرداً(**لا جملة ولا شبه جملة**) فلا يذكّر أحدهما ويؤنث الآخر لأن ذلك يحل عقدة الترابط ولا يخرج الكلام عن هذه المطابقة

---

[٤] ظ : مبادئ اللسانيات ، ١٩٤-١٩٥

[٥] ظ : م . ن ، ١٩٨

[٦] ظ : م . ن ، ٢٠٠

إلاّ فيما يسمح به الوضع اللغوي[١]. فقولنا : محمد رجل ذكي: نرى إن التوافق السياقي ناتج عن المطابقة النوعية بين المبتدأ والخبر . وتظهر أهمية المطابقة النوعية بين المبتدأ والخبر حين يكون المبتدأ من الأسماء التي تطلق على المذكر والمؤنث نحو: **(صباح ولد ذكي)** و **(صباح بنت ذكية)**فلفظة **(صباح)** مما يطلق على المؤنث والمذكر ، وما يميزه نوع الخبر فلفظة **(ولد)** خبر دال على التذكير في الجملة الأولى دل على أن المبتدأ مذكر أيضاً ، أما الجملة الثانية فلفظة **(بنت)** كانت قرينة على أن المبتدأ مؤنث .

وقد يخرج الكلام عن المألوف في المطابقة بين المبتدأ والخبر في حالات منها :

١- حين تكون الدلالة الوظيفية للخبر تصدق على كلا الجنسين ،إذ ترد طائفة من الأسماء على أوزان خاصة تلزم حالة واحدة مع المذكر والمؤنث عرفت عند أهل الصرف**(بما يستوي فيه المذكر والمؤنث)** ،ففي قوله تعالى﴿**كُلُّ نَفسٍ ذائقةُ المَوتِ**﴾(آل عمران/من الآية١٨٥) أن**(كل)** من الألفاظ التي تستعمل للمؤنث والمذكر، لذلك جاء الخبر **(ذائقة)** مؤنثاً بحسب ما يقتضيه السياق . وذكر النحويون بعض الصفات على بناء **(فعيل ، فعول ، مَفعال ، مُفعِل ، فاعل ، فَعال)** مما يستوي فيها المذكر والمؤنث نحو جريح ،صبور،معطاء،طالق،حَصان بإسقاط**(هاء التأنيث)**[٢]نحو: رجل

---

[١] الوضع اللغوي : هو مجموعة من الضوابط المنهجية المقننة التي تعارف عليها أفراد البيئة اللغوية ، ظ : أسرار النحو : ابن كمال باشا ،١١١- ١١٢ ، بناء الجملة العربية : محمد حماسة ، ٨٢ ، ١٣٠

[٢] ظ : تسهيل الفوائد:٢٥٤، النحو العربي نقد وبناء : إبراهيم السامرائي، ١٣٥، مصطلح التذكير والتأنيث : عصام نور الدين ١٢٠، ١٣١ ،١٧٣

صبور وامرأة صبور[٣]. أما ما جاء نادراً بالهاء نحو(**معطارة**) فعلامة التأنيث لم تلحق هذه الألفاظ إلا في فترة زمنية لاحقه[٤] .

٢- الحمل على المعنى :

ومما تهدر فيه المطابقة ويتساوى فيه المذكر والمؤنث لزوم هاء التأنيث نحو : علاّمة ونسّابة[٥] فتكون قرينة المطابقة الدليل على أن الصفة لمذكر أو مؤنث ، إذ إن مثل تلك الصفات تكون لتأكيد المبالغة في الوصف ، وذلك أن(**فعّال**) يفيد المبالغة بنفسه فإذا دخلت عليه التاء أفادت توكيد المبالغة[٦]، **((ولم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه وإنما لحقت لإعلام السامع أن هذا**
الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية فجعل تأنيث الصفة إمارة لما أريد من تأنيث الغاية
والمبالغة وسواء كان ذلك الموصوف بتلك الصفة مذكراً أم مؤنثاً))[١].

وإن دخول الهاء في مثل هذه الصفات كـ(**علاّمة**) يقوم مقام جماعة علماء فأنّث لتأنيث الجماعة التي هي في معناه ، ولهذا يقال : الله علاّم ولا يقال له علاّمة لأنه لا يقوم مقام جماعة علماء[٢] .

ويرى فاضل السامرائي أن(**التاء**) حولت الصفة إلى الإسمية ليعبر عن الذات ، واختفى منه معنى(**الحدث**) الذي هو سبب التعدي أو كاد والدليل على ذلك أن ما ختم من صيغ المبالغة بهذه التاء ليس عاملاً لأنه

---

[٣] ظ : شرح المفصل : ٥٥/٣ ، في بناء الجملة العربية : ٢٣٦
[٤] ظ : النحو العربي نقد وبناء : ١٣٥ - ١٣٧
[٥] ظ : المخصص : ١٠٣/١٦ ، شرح الكافية : ٣٤١/٣ ، همع الهوامع : ٢٢/١
[٦] ظ : شرح المفصل :٩٨/٥ ، شرح التصريح : ٢٨٨/٢، الجملة العربية والمعنى : ٢٠٦
[١] الخصائص : ٢٠١/٢ ، وظ: المحكم : ١٢٥/٢
[٢] ظ : الفروق اللغوية : ٦٨

أصبح أسماً لهذا الضرب من الناس ، لذلك يقال هو راوية وفهّامة ، ولم نجد راوية الشعرَ ، وفهّامة الأمور[٣].

ومما ورد يتبين أن التطابق النوعي يقوم بتحديد المعنى الوظيفي للعناصر النحوية .

ب- مطابقة النوع بين الفعل والفاعل :

اختلف العلماء في وجوب وقوع المطابقة وجوازه بين الفعل والفاعل في النوع وذكروا لذلك قواعد وأصولاً[٤]. فقد حكى سيبويه عن بعض العرب عدم المطابقة بين الفعل والإسم الظاهر نحو:**(قال فلانة)**، قال سيبويه **((وإنما حذفوا التاء لأنهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء كما كفاهم الجميع والاثنان حين أظهروهم عن الواو والألف))**[٥].

لذلك فإن ضمائر التثنية والجمع مثل قاما ، قاموا ، قُمْنَ ، ليست ضمائر بل هي علامات تدل على التثنية والجمع كما تدل التاء الساكنة على التأنيث[٦] .

أما ابن جني (ت٣٩٢هـ) فيرى أن شدة التطالب بين الفعل والفاعل حتى أصبحا كالكلمة الواحدة فانطبع الفعل بطابع الفاعل ، فأنث الفعل لذلك ، يقول ابن جني **((إنما أحتيج إلى تأنيث الفعل عند تأنيث الفاعل لأن الفعل انطبع بالفاعل حتى اكتسى لفظه من تأنيثه ، فقيل قامت هند وانطلقت جُمَل من حيث كان الفعل والفاعل يجريان مجرى الجزء الواحد وإنما كان كذلك**

---

[٣] ظ : معاني الأبنية : ١٢٣
[٤] ظ : شرح شذور الذهب : ١٦٩-١٧٠ ، شرح ابن عقيل : ٢/ ٨٨
[٥] الكتاب : ٣٨/٢
[٦] ظ : الرد على النحاة : ٢٦

لأن كل واحد منهما لايستغني عن صاحبه فأنّث الفعل إيذاناً بأن الفاعل الموقع بعده مؤنث))[٧] .

أما ابن مالك (ت٦٧٢هـ) فيقول : أن لا علاقة بين الفعل والنوع ، فالضرب والأكل والشرب مثلاً أفعال **(أحداث)** لاتنتمي إلى النوع ، وإنما تقع من النوعين بكيفية واحدة وعلى ذلك يوافق سيبويه في إن إظهار المؤنث كافياً عن ذكر التاء ، إذ إن التاء علامة تأنيث للفاعل لا للفعل[١] ، ويرى أن العرب إنما أنّثت الفعل إذا كان لفظ الفعل مشتركاً بين المذكر والمؤنث فيقول **((لأن تأنيث لفظ الفاعل غير موثوق به ، لجواز اشتراك المذكر والمؤنث في لفظ واحد كجُنُب ورَبْعة ،هُمَزة،... ولأن المذكر قد يسمى بمؤنث وبالعكس ، فإنما احتاطت العرب في الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء المذكورة لتعلم أول وهلة أن الفاعل وما جرى مجراه مؤنث...))**[٢] ، فأمن اللبس هو علّة تأنيث الفعل عند ابن هشام .

لكن الرضي(ت٦٤٦هـ)أوجب مطابقة الأفعال مع الأسماء والصفات والضمائر عند إسنادها إليها ، فإذا كان الفاعل مذكراً ذكّر الفعل ، وإذا كان مؤنثا أنّت الفعل ، ولا يحقق هذا التطابق إلاّ إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقي التأنيث متصلاً بالفعل[٣]، أو ضميراً يعود على مؤنث حقيقي أو مجازي[٤]. لكنه أجاز تأنيث الفعل لأسباب كأن يكون الفاعل مؤنثاً مجازياً أو جمعاً مؤنثاً أو جمع تكسير ، أو يكون حقيقياً غير متصل بفعله[٥].

---

[٧] المحتسب : ٢٥٥/١، المباحث المرضية : ابن هشام : /٣٧
[١] ظ : شرح التسهيل : ١١٠/٢
[٢] م . ن : ١١٠/٢
[٣] ظ : شرح الكافية : ٣٤٠/٣
[٤] ظ : م . ن : ٣٤٢/٣
[٥] ظ : م . ن : ٣٤١/٣

وقد قرئ قوله تعالى﴿ **وَلَم تَكُن لَّـهُ صَـٰحِبَة** ﴾(الأنعام /من الآية١٠١) بالياء[٦](**يكن**) ، ويسوّغ ابن جني عدم المطابقة بين كان واسمها في هذه القراءة، للفصل بين الفعل والفاعل– أي بين كان واسمها– بشبه الجملة التي هي الخبر[٧] .

ويرى سيبويه أن من فن الأسلوب أن تحذف علامة التأنيث إذا طال الكلام لأسباب جمالية إذ يقول ((**وكلما طال الكلام فهو أحسن ، نحو قولك حضر القاضي امرأة ، لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل**))[٨]، ونزيد على جمالية الإسلوب في القراءة المذكورة ، أن تضافر القرائن تكفلت بالحفاظ على المعنى ، فقرينة الإسناد بين كان واسمها، مع قرينة العلامة الإعرابية في اسم كان ، فضلاً على الصيغة الاسمية إذ لو لم يكن كذلك لما صلح أن يكون اسماً لـ**(كان)** . وسواء أكان الفعل بالتاء أم بالياء فاسمها لم يتغير،لذلك أمن اللبس عند إهدار قرينة المطابقة في هذه القراءة .

ولكن ابن مالك (ت٦٧٢هـ) كان أكثر دقة حين أزال حتميّة ترك التاء عند الفصل بتقييدها بـ**(قد)** حين قال :

وقد يبيح الفصل ترك التاء   نحو اتى القاضي بنت الواقفِ[٩]

فإن **(قد)** تفيد أن ذلك لايطّرد دائماً وإنما تلزم التاء أحياناً على الرغم من الفصل[١] . وقد ورد ترك التأنيث مع كون الفاعل حقيقياً وغير مفصول، في قول لبيد بن ربيعة[٢]

تمنّى ابنتاي أن يعيش أبوهما   وهل أنا إلاّ من ربيعة أو مضر

---

[٦] ظ : المحتسب : ١/ ٢٢٤

[٧] ظ : م . ن : ١/ ٢٢٥

[٨] الكتاب :٢/ ٣٨

[٩] شرح ابن عقيل : ٨٩/٢

[١] ظ : البيان في روائع القرآن : ٣٧/١

[٢] ديوان لبيد : ٧٩ ، ظ : شرح التسهيل : ١١٢/٢

إن عدم المطابقة بين الفعل والفاعل في البيت المذكور أغنت عنه قرينة الصيغة ، فصيغة التثنية بالعربية دقيقة بحيث تدل على النوع والعدد دلالة قطعية[٣].

ويبدو عدم الاطراد في المطابقة في النوع بين الفعل والفاعل ، من العوامل التي ذكرها القدماء وهي : ترك علامة التأنيث في الفعل اكتفاءً بتأنيث الفاعل ، وهي إشارة سيبويه ، إذ تغني قرينة **(الصيغة)** في الفاعل أو القرينة الحالية عن المطابقة . وشدة التطالب اللفظي بين أجزاء التركيب الذي قال به ابن جني معتمداً على قرينة التضام بين الفعل والفاعل لذا أجاز إسقاط المطابقة عند الفصل بينهما بالاعتماد على قرائن أخرى في القراءة المذكورة . فضلاً على أمن اللبس الذي عبر عنه ابن مالك .

إلا أنه يجب المطابقة أحياناً حين يؤدي إسقاطها إلى اللبس ، فلا يؤنث الفعل للفاعل المفرد المذكر ولا يؤنث الخبر للمبتدأ المفرد المذكر إلا مع ضرب من التأويل[٤] .

ولأهمية المعنى عند العرب قد يخرج المتكلم من النمط المألوف في مطابقة النوع اتكالاً على القصد والاعتبار **(الحمل على المعنى)** فيما تتكفل قرائن السياق الأخرى في حفظ المعنى ومنه :

ـ تذكير الفعل والفاعل مؤنث :

ففي قوله تعالى﴿ **وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ الصَّيْحَةُ** ﴾(هود/من الآية٦٧) يقول العكبري (ت٦١٦هـ) في حذف التاء ثلاثة أوجه ، أحدهما أنه فصل بين الفعل والفاعل ، والثاني : أن التأنيث غير حقيقي والثالث : أن الصيحة

---

[٣] ظ : ظاهرة التثنية في العربية ، عدنان محمد سلمان ، بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي ، مج/٣٢، ج/١،٢

[٤] ظ : العلامة الإعرابية : ٣٢٨

بمعنى الصياح ، فحمل على المعنى[٥] . فذكّر المسند تبعاً لمعنى التذكير في المسند إليه ، فضلاً على قرينة الصيغة فـ(**المصدر**) مما يستوي فيه التأنيث والتذكير والمفرد والمثنى والجمع ، فالاتكاء على السياق جعل إسقاط المطابقة لم يخلّ بالمعنى لأن القرائن الأخرى كالإعراب والإسناد والرتبة (**المحفوظة**) وغيرها حفظت المعنى وأمنت اللبس .

ومن تذكير المؤنث حملاً على المعنى ، قول الشاعر[١]

إن السماحة والشجاعة ضُمّنا   قبراً بمَرْو على الطريق الواضح

قال الفراء : ((**...ولم يقل : ضُمّنتا، والسماحة والشجاعة مؤنثتان للهاء التي فيهما**))[٢] فلم

يؤنث الشاعر الفعل (**ضُمّنا**) على الرغم من إن فاعله ضمير مؤنث لأنه يعود إلى السماحة والشجاعة وهما مؤنثتان ، وذلك لأنه حملها على المعنى فأراد بالسماحة الكرم أو الجود أو السخاء ، وبالمروءة السخاء وكرم الطباع والسمو[٣] .

ومما ذكّر فعله وأسقطت علامة التأنيث منه ، عند الفراء ، قول عامر بن جوين الطائي :

فلا مزنة ودَقت وَدْقها   ولا أرض أبقل ابقالها[٤]

---

[٥] ظ : التبيان في إعراب القرآن ، ٤١/٢ ، التبيان في تفسير القرآن : الطوسي ،١٩١/٢ ، مجمع البيان في تفسير القرآن: ١٢٨/٣ ، زاد المسير:١٠٣/٥، املاء ما نم به الرحمن :٤١/٢ ، البرهان : الزركشي : ٢٦٨/٣، فتح القدير : الشوكاني ، ٥٠٨/٢

[١] ظ : معاني القرآن : الفراء ،١٢٨/١ ،الشعر والشعراء : ابن قتيبة ، ١٠٠ ، لم ينسب إلى قائله ونسبه أبو البركات إلى زياد الاعجم يرثي فيها المغيره بن المهلب بن ابن صفرة ، ظ: الإنصاف: ٧٦٣/٢ ، العقد الفريد: ٢٨٨/٣ ، ذيل الامالي : ٨ ، امالي المرتضي : ٧٢/١ ، شذور الذهب : ٧٧ ، معاهد التنصيص : ٢٦١

[٢] معاني القرآن : الفراء ، ١٢٨/١

[٣] ظ : الانصاف : ٧٦٣/٢ – ٧٦٤

[٤] ظ : معاني القرآن : الفراء ،٢٧/١، المحتسب : ١٢/٢، الرد على النحاة : ٩، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : ابن هشام ، ٢٤٨٣، ما يجوز للشاعر في الضرورة : لابن عبد الله القيرواني ،١٢٣ الدرر اللوامع: ٦٨/٦، جواهر الأدب :١١٣

فذكّر الأرض حملاً على المعنى فذهب بها إلى المحل أو المكان[٥] ، أو أنها مؤنث مجازي وأنها خالية من علامة التأنيث[٦] .

ـ تأنيث الفعل والفاعل مذكر:

قد يؤنث المذكّر إذا حُمل على المعنى نحو قوله تعالى﴿ **فَظَلَّت أعنَٰقُهُم لَهَا خَٰضِعِينَ**﴾

(الشعراء/من الآية٤)أنث الفعل حملاً على المعنى ذلك أن(**أعناقهم**) على معنى(**رقابهم**).ومنه قول الشاعر :

وحمّال المئين إذا ألمّت　　　بنا الحدثانِ والأنفِ النصورِ

فقد أنث الشاعر الفعل (**ألمت**) مع أن فاعله **مذكر** (**الحدثان**) وذلك لان الحدثان على معنى الحوادث ، فأنث الفعل بهذا المعنى ، وهذا ماأجازه الفراء[٧]وذهب إليه ثعلب[٨] والبطليموسي[٩].

ـ التناوب بين المطابقة وعدمها

ومنه (**السماء**) تذكّر وتؤنّث حملاً على المعنى فإذا أردت المطر فهي مؤنثة ، تقول : أصابتنا السماء ، وإذا أردت بالسماء (**السقف**) ذكّرت[١].وجاء منه في كلام العرب ، كما في قول الشاعر[٢] :

فلو رفع السماءُ إليه قوماً　　　لحقنا بالسماء مع السحابِ

[٥] ظ : الكامل : ٥٦١/١، الأصول :٤٣٦/٢، المقرب : ٣٠٣/١، ضرائر الشعر : ٢٧٥ ، ابن جني النحوي : د. فاضل السامرائي ، ١٧٥

[٦] ظ : الخصائص :٤١١/٢ ، المحتسب : ١١٢/٢ ، شرح المفصل : ٩٤/٥ ، شرح الجمل : ابن عصفور : ٣٩٢/٢، شرح ابن عقيل : ٩٢/٢ ، مغني اللبيب : ٤٨٠/١

[٧] ظ : معاني القرآن : الفراء ،١٢٩/١

[٨] ظ : مجالس ثعلب ، ٢٤١/٢

[٩] ظ : الحلل في إصلاح الخلل ،البطليموسي ، ٣٨٣

[١] ظ : المذكر والمؤنث : ابن التستري الكاتب ، ٨٣

[٢] ظ : معاني القرآن : الفراء ، ١٢٨ ، ولم ينسب إلى قائله ، التفسير الكبير : ٦٣/٢

فجاء الشاعر بالفعل **(رفع)** من دون تأنيث حملاً على المعنى **(السقف)** .

وفي قوله تعالى ﴿ **السَّمَاءُ مُنفَطِرٌ بِهِ**﴾ (المزمل/من الآية١٨) قال الخليل **:((إنما قيل منفطر**

لأنه أريد به النسبة ، كقولك امرأة (مرضع) وإذا جاءت على الفعل لم يجز إلاّ منفطرة كقولك ﴿إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ﴾ (الانفطار/١)))[٣] .

فالمطابقة في النوع جعل العلماء لها ضوابط تخص الاسم ظهرت في أقوالهم نحو: السماء اسم مفرد مؤنث مجازي ، لأنه ليس له مذكر من لفظها ، فيجوز التذكير والتأنيث فيها ، وكذلك الحمل على المعنى[٤] .

ويقول الفراء (ت٢٠٧هـ) **:((فإن شئت جعلت السماء مؤنثة بمنزلة العين فلما لم يكن فيها ما يدل على التأنيث ذكّر فعلها كما فعل بالعين والأرض... ومن العرب من يذكر السماء ، لأنه جمع واحدته سماوة أو سماءة))**[٥].

وقد أرجع الفرّاء تأنيث الفعل مع السماء لأمرين:**الأول** هو أنه حملها على أنها مؤنث مجازي ليس فيه علامة تأنيث كالعين والأرض ، **والثاني** هو أنه جعل تذكير السماء لغة عند العرب لأن السماء جمع واحدته سماوة ،أو سماءة ، وبذا جعل الجمع حملاً على المعنى لأن مفرده مؤنث .

وفي الحقيقة أن السماء مفرد وجمعها سماوات بدليل ورودها في القرآن الكريم بالصيغتين المفرد وجمع المؤنث السالم .

ج- مطابقة النوع في التوابع :

- مطابقة النوع بين النعت والمنعوت :

---

(٣) الكتاب :٤٧/٢ ، ظ : المذكر والمؤنث : المبرد ، ١٢٢

(٤) ظ : التفاحة في النحو : ٢٦، التفسير الكبير : ١٦٣/٣٠

(٥) معاني القرآن للفراء : ١٢٧/١- ١٢٨

اشترط النحويون المطابقة بين النعت والمنعوت في طائفة من الجهات إذ عُدت((**المكوّن الأساس لدلالة النعت الوظيفية**))[٦]، ومنها:المطابقة في النوع ، فهي ظاهرة((**مهمة في النحو إذ يتوقف عليها أشياء كثيرة في تركيب الجملة، ذلك أن الجنس اللغوي يجري على منطق خاص**))[١].

وقد أشار النحويون إلى أن المطابقة في التذكير والتأنيث بين النعت والمنعوت لابد منها نحو: **(مررت برجلٍ فاضلٍ)** و**(امرأةٍ فاضلةٍ)** وهذا التطابق لا يستقيم المعنى إلاّ به فإذا قلنا: **(الرجلان الفاضلتان يقومان)** نلحظ أن إهدار المطابقة بسبب غياب التوافق النوعي بين النعت والمنعوت أذهب العلاقة بينهما ، وقضى على الفائدة من التعبير بإزالة المعنى المقصود، لأن نظام العربية يقتضي المطابقة النوعية بين النعت والمنعوت لذا عدوها ضابطاً نحوياً فيه ،ولا تهدر هذه القرينة إلاّ لأمر يقتضيه التركيب .فهناك نعوت التزمت طريقة واحدة في التعبير عن المذكر والمؤنث منها :

١- النعوت الواردة على أوزان خاصة :

ورد في أساليب كلام العرب وفنونه طائفة من النعوت على أوزان خاصة لزمت حالة واحدة مع المذكر والمؤنث هي (**فعُول ، فعيل ، فاعِل ، فعَال ، فِعْل ، فعْل ، فُعُل)** ، فإذا وقع أحد هذه المصادر وصفاً نحو**(فعيل)** لم يدخله الهاء للتأنيث ، وقد استعملها التعبير القرآني نعتاً لـ**(عجوز)** وهو مؤنث ، في قوله تعالى﴿ **وَقَالَت عَجُوزٌ عَقِيمُ** ﴾(الذاريات /٢٩من الآية)، واستعملها أيضاً نعتا للمذكر نحو قوله تعالى﴿**أو يَأتِيهُم عَذَابُ يَومٍ عَقِيمٍ**﴾(الحج/من الآية ٥٥)، ولم يستعمل التعبير القرآني **(عقيمة)** في الآية

[٦] النعت في القرآن الكريم : فاخر الياسري ،(ر . د) ، ٥٦
[١] دروس في كتب النحو : عبده الراجحي ، هامش صفحة ١٠٨

الأولى مع أنها وقعت نعتاً لمؤنث ، وقد بيّن أبو البركات الأنباري سبب ذلك بقوله :((**لأن (عقيم) :فعيل بمعنى (مفعول)،وفعيل إذا كان بمعنى(مفعول) لا تثبت فيه الهاء كقولهم :(عين كحيل) ...أي عين مكحولة...وإنما فعلوا ذلك فرقاً بين(فعيلة) بمعنى (مفعولة)و فعيلة بمعنى (فاعلة)نحو: شريفة وظريفة ولطيفة و(عقيم) فعيل بمعنى(مفعولة)))**[٢]لذلك لم تثبت عليها الهاء لأن وقوع النعت على المنعوت من غيره .

٢- إذا كان النعت بصيغة (**المصدر**) يلزم حالة واحدة في التذكير والتأنيث دون أن يجري على بنيته أي تغيير ، نحو: هذا رجلٌ عدلٌ ، وهذه امرأة عدلٌ[٣]، وقد علل ابن جني سبب التزام تذكير المصادر من أنها تدل على العموم ، لذا فإفراده وتذكيره أقوى من تأنيثه وجمعه بقوله:((**إنما كان التذكير والإفراد أقوى من قبل أنك لمّا وصفت بالمصدر أردت المبالغة بذلك فكان من تمام المعنى وكماله أن تؤكد ذلك بترك التأنيث والجمع ،ألا ترى أنك إذا أنثت وجمعت سلكت مذهب الصفة الحقيقية التي لا معنى للمبالغة فيها...وكأن ذلك**

يكون نقصاً للغرض))[١].

٣- وقد يأتي المنعوت (**اسم جنس**)أو(**اسم جمع**)[٢] فإذا جاء على هذا النمط من التعبير جاز في نعته التذكير والتأنيث ، فالتذكير حملاً على اللفظ ، والتأنيث حملاً على معنى الجماعة ، نحو قوله تعالى﴿ **تَنزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُم أعجَازُ نَخلٍ مُّنقعِرٍ**﴾(القمر/٢٠) ،إذ نعت لفظة (**نخل**) بلفظة(**منقعر**) وهو مذكر . وجاء نعت لفظة (**نخل**) على التأنيث نحو قوله تعالى﴿ **كَأنهُم أعجَازُ**

---

[٢] البيان في غريب إعراب القرآن : ٢/٣٩١-٣٩٢ ، ظ : إعراب القرآن للنحاس : ٤ /٢٤٧
[٣] ظ : التوابع في كتاب سيبويه : ٢٦
[١] الخصائص : ٢/٢٠٦- ٢٠٧
[٢] وهو ما تضمن معنى الجمع غير أنه لا واحد له من لفظه ، ظ : الفيصل في انواع الجموع ،١١١

نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾(الحاقة/من الآية ٧)، وذكر ابن السراج أن التذكير على معنى الجمع ، والتأنيث على معنى الجماعة[٣]، ويقول إبراهيم السامرائي:إن المشاكلة والتناسب هما السبب في كون **(النخل)** مرة مذكر ومرة مؤنث[٤] .

وصحيح أن المشاكلة والتناسب ظاهرة أسلوبية حرص عليها القرآن الكريم للتناسق الموسيقي بين الآيات، إلا أن لفظة**(النخل)** اسم جنس مما يذكر ويؤنث .

ومن المنعوتات ما جاء على صورة **(اسم الجمع)** ، ونلحظ صورة التطابق النوعي فيه إذ يتضح تذكير اللفظ وتأنيثه عن طريق نعته ، ومنه نعت لفظة **(أمة)** بـ**(واحدة)** في قوله تعالى﴿**وَلَو شَاءَ اللهُ لَجَعَلَكُم أُمَّةً وَاحِدَةً**﴾(المائدة/من الآية ٤٨) ،فلفظة **(أمة)** مؤنثة لوصفها بنعت مؤنث طابقها في الدلالة . ولا يقتصر في المطابقة على نعته المباشر في التدليل عليه وإنما تتكفل قرائن السياق الأخرى ، ففي قوله تعالى﴿ **تِلكَ أُمَّةٌ قد خَلَت لَهَا مَاكَسَبَت**﴾(البقرة/من الآية١٤١)، فلفظة **(أمة)** مؤنثة بقرينة الربط بالضمير العائد المؤنث ، فضلاً على توارد الفعل **(كسبت)** الذي لحقته علامة التأنيث والذي احتل وظيفة النعت في تركيب الآية الكريمة فأمن اللبس وحفظ المعنى .

ـ مطابقة النوع بين المؤكَّد والمؤكِّد :

التوكيد نوعان: لفظي ومعنوي وتظهر قرينة المطابقة في التوكيد اللفظي من خلال تكرار المؤكَّد بكل ما يتضمن من علامة إعرابية وعدد وتعريف وتنكير ونوع[٥]، ويجوز للمتكلم توكيد الضمير المتصل بالضمير

---

[٣] ظ : الأصول في النحو : ٤٣٠/٢، التكملة : ٣٥٦

[٤] ظ : من وحي القرآن الكريم : د. إبراهيم السامرائي ، ١٣٧

[٥] ظ : الكتاب : ١٢٥/٢ ، التراكيب اللغوية في العربية /دراسة وصفية تطبيقية : د. هادي نهر ، ١٠٧

المنفصل مطابقاً له في قرينة الشخص والعدد والنوع[٦] ، فإذا برز ضمير بعد ضمير هو نفسه تماماً كان البارز الآخر مؤكّداً للمتقدم[٧]. ويكون بتكرار الضمير المتصل بما صاحبه نحو : والله أنكَ أنكَ لفاضلٌ، ويؤكَّد الضمير المتصل بالضمير المنفصل نحو: رأيته هو وأخاه، ومررت به هو وأخيه ، وقام هو وأخوه[١]، إذ طابق ضمير المفرد المذكر الغائب المنفصل الضمير المفرد المذكر الغائب المتصل، ومثله طابق الضمير المستتر الضمير المنفصل نحو:﴿ **اسكُنْ أنتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ**﴾(البقرة/من الآية٣٥)، إذ تطابق الضمير المستتر المفرد المخاطب(**المسند إلى الفعل (اسكن)**) مع الضمير المنفصل المخاطب (**أنت**) .

أما المطابقة في التوكيد المعنوي فتظهر من خلال الضمير المتصل بالمؤكّد نحو جاء زيد

نفسه ، جاءت هند نفسها ، وتكون المطابقة في النوع والشخص معاً .وتظهر المطابقة من خلال التاء بالنسبة لـ(**كلا** ، **وكلتا**) نحو: نجح الطالبان كلاهما ، ونجحت الطالبتان كلتاهما ، فتكون (**كلا** ، **وكلتا**) قرينة على النوع والعدد معاً .

ـ مطابقة النوع بين البدل والمبدل منه :

إن المطابقة في النوع والعدد تكون ملتزمة في أحد أقسام البدل ، يقول ابن كمال باشا:**((إن صدق على ما يصدق عليه المبدل منه نحو: جاءني زيدٌ أخوك ، فلذا وجب فيه موافقته لمتبوعه في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث بخلاف سائر الأبدال))**[٢] ، ففي قوله **(وجب فيه**

[٦] ظ : ارتشاف الضرب : ١٩٥٩/٤
[٧] ظ : الجامع الصغير في النحو : لابن هشام ، ١٩٨
[١] ظ : الخلاصة النحوية :١٧٧
[٢] أسرار النحو : ابن كمال باشا ، ١٥٧ـ ١٥٨

موافقته لمتبوعه) معناه الالتزام بالمطابقة،وقوله **(بخلاف سائر الأبدال)** يعني أن هذه المطابقة لا تشمل أقسام البدل كلها،لذا تكون المطابقة في العدد والنوع قرينة لفظية في **(بدل الكل من الكل)** .

٢ـ العدد : (الإفراد والتثنية والجمع)

إن التطور ومرونة العربية جعلها قابلة للاشتقاق والقدرة على توليد معانٍ جديدة باستعمال اللواصق كالسوابق واللواحق لذلك قسم النحاة الاسم إلى مفرد ومثنى وجمع .

وتتحقق ظاهرة المطابقة العددية من خلال الظواهر الآتية :

- الضمائر والصيغ الجامدة عن طريق المبنى نفسه دون لاصقة تصريفية[٣] نحو :

أنتَ ، أنتِ	:	مفرد	المخاطب
أنتما	:	مثنىً	

أنا	:	مفرد	المتكلم
نحن	:	جمع	

(٣) ظ : مبادئ اللسانيات ، ١٨٣

هو ، هي	:	مفرد	
هما	:	مثنى	غائب
هم ، هنّ	:	جمع	

وتعدُّ الصيغتان (**هما** ، **أنتما**) مبنيين جامدين إذلا تقبل اللاصقة هنا الألف في (**هما،أنتما**) الانفصال لأنهما جزء من المبنى الذي لاتستقل بإعراب على نحو قولنا (**المجدان فازا**) إذ لا تقع الألف فيه موقع الفاعل[١].

- وجود علامات أو لواصق خاصة بالعدد في الأسماء والصفات والأفعال ، فالمفرد ما دل على واحد كرجل وامرأة ، أو هو ماليس مثنى ولا مجموعا ولا ملحقاً بهما وله أوزان ذكرها سيبويه[٢]. وقد تدل اللواحق كـ(**تاء التأنيث**) على التمييز بين المفرد والجمع كاسم الجنس المنتهي بالتاء نحو(**شجرة** ، **تمرة** ، **ثمرة**) لذلك أطلق عليها برجستر أسر[٣](**تاء الوحدة**) ، وقد فطن إليها سيبويه إذ قال((**إن هاء أو تاء التأنيث إذا لحقت الاسم**

(١) ظ : مبادئ اللسانيات : ٨٢٣

(٢) ظ: الكتاب ، ١٨٩/٢

(٣) ظ : التطور النحوي ، برجستر أسر ، ١٠٧

أصبح مؤنثاً وتبين بها الواحد من الجمع))[٤]،وهذا يشير إلى دقة التفكير عند سيبويه إذ يرى ازدواجية دلالة اللاحقة من حيث وجودها وعدمه،فهي فضلاً على أنها علامة تأنيث فهي علامة إفراد أيضاً في موقع آخر.

ويقول ابن سيده **:((إن التاء إذا ألحقت هذا الباب دلت على المفرد وإذا حذفت دلّت على**
الجنس والكثرة))[٥]، نحو تمر ،وشجر،وثمر ، ونرى أن ابن سيده كان أكثر دقة وتفصيلاً بإعطاء التسمية المعجمية حين ميّز نوع الجمع ودلالته .

أما المثنى فهو مادل على اثنين مطلقاً بزيادة ألف ونون في حالة الرفع وياء ونون في حالتي النصب والجر، فلو ثنينا كلمة **(رجلاً)** لقلنا **(رجلان)** ونكون حينئذٍ قد جمعنا في هذه الصيغة الدلالة على النوع والعدد دلالة قطعية[٦] .

ومن هنا اتفقت التثنية مع الإفراد من حيث دلالتهما على العدد ولم تختلف قلة وكثرة فعندما نقول **(كتاب)** لاداعي لأن نقول **(كتاب واحد)** أو **(كتابان اثنان)** لأن صيغة **(كتاب ، وكتابان)** دلت على العدد من دون أن نقول واحد أو اثنان .

أما الجمع فله علامة إلصاقية كالواو أو الياء والنون للمذكر ، والألف والتاء للمؤنث ، وجمع
التكسير له أوزان خاصة في العربية[١]. ويفيد الجمع السالم بنوعيه**(المذكر والمؤنث)** القلة ، كالسنبلات والسنابل ،والجفان والجفنات فالسالم يفيد

---

[٤] الكتاب: ١٨٨/٢
[٥] المخصص : ١٠٠/١٦
[٦] ظ : ظاهرة التثنية في العربية (بحث) : ٣٨٣
[١] ظ : همع الهوامع : ٤٠/١ ، حاشية الخضري : ٤٤/١

القلة[٢] والتكسير تفيد الكثرة[٣]. وقال آخر[٤] أن جموع التصحيح صالحان للأمرين مالم توجد قرينة تعين أحد الأمرين على الآخر .

أما صيغ جمع التكسير فمنها ماهو للكثرة من العدد بلا حصر ومنها للقلة لا تزيد على عشرة[٥]،وهذا يدل على دقة العربية في التمييز بين معاني الجمع . وأشار الزمخشري (ت٥٣٨هـ) إلى هذا قائلاً :**((كان القياس أن يجعل لكل مقدار من الجمع مثال يمتاز به من غيره كما جعلوا للواحد والاثنين والجمع فلما تعذر ذلك إذ كانت الأعداد غير متناهية الكثرة على الفصل بين القليل والكثير فجعلوا للقليل أبنية تغاير أبنية الكثير ليتميز أحدهما من الآخر))**[٦].

إن المطابقة العددية تقوي الصلات بين المتطابقين وتعين إدراك العلاقات التي تربط بينهما وتكون قرينة لفظية على الباب الذي يقع فيه .

أ- المطابقة العددية بين المبتدأ والخبر

التطابق بين المبتدأ والخبر مطلوب نحو :زيدٌ مجتهدٌ و(**الزيدان مجتهدان**)و(**الزيدون مجتهدون)** فعلم بالمطابقة أن إحدى الكلمتين تنتمي إلى الأخرى . أما إذا كان الخبر جملة **((فإن هذه الجملة ترتبط بالمبتدأ باشتمالها على ضمير راجع إلى المبتدأ ومطابق له وبذلك يتحقق الربط بوسيلتين هما :عود الضمير والمطابقة نحو:زيدٌ حفظ درسه، الزيدان حفظا درسهما ، الزيدون حفظوا درسهم))**[٧] .

---

[٢] ظ : شرح المفصل : ٣/٥ ، معاني الأبنية : ١٣٥
[٣] ظ : معاني الأبنية : ١٤٩
[٤] ظ : جموع التصحيح والتكسير في العربية: ٣٤
[٥] ظ : الجموع في اللغة العربية : باكيزه رفيق حلمي ،٧
[٦] شرح المفصل : ٩/٥
[٧] الخلاصة النحوية :١١٠

ولا يعدل عن هذه المطابقة إلاّ حين تكون الدلالة الوظيفية للخبر تصدق على المثنى والجمع، أو بعبارة أخرى يكون اللفظ الواقع خبراً يطلق ويراد بها المفرد والمثنى أو الجمع[٨]،نحو قوله تعالى﴿**وإن تَظَٰهَرَا عَلَيهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَولَٰهُ وَجِبرِيلُ وَصَٰلِحُ المُؤمِنِينَ وَالمَلَٰئِكَةُ بَعدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ**﴾(التحريم/من الآية٤) قال ابن الشجري :((**وفعيل كثيراً ما تستعمله العرب في معنى الجماعة**))[٩]، و(**ظهير**) إما أن يكون خبراً للمبتدأ (**جبريل**) وما بعده مما عطف عليه ،وإما أن يكون خبراً لـ(**الملائكة**) إذا عطف جبريل وصالح المؤمنين على (**مولاه**) فتكون جملة مستأنفة
من مبتدأ وخبر والمعنى (**والملائكة ظهير**)[١].

ومن دلالات السياق على المعنى عند غياب المطابقة ، عند استعمال الألفاظ الموحّدة بين المفرد والمثنى والجمع ، ففي قوله تعالى﴿ **قَالَ إِنَّ هَٰؤُلَاءِ ضَيفِي فَلَا تَفضَحُونِ** ﴾(الحجر/٦٨) إذ أخبر الله تعالى على لسان لوط(عليه السلام) بصيغة المفرد لفظة (**ضيفي**) .

قال الزجاج : ((**الضيف يوحّد وإن وصفت به الجماعة ، نقول هذا ضيف ، وهذان ضيفان وهؤلاء ضيف**))[٢] ،والمصدر ((**صفة لا تُغيّر عن حالها**))[٣]، لذا أطلق على الواحد والمتعدد والمذكر والمؤنث[٤] ، فعنصر المطابقة في مثل هذا يتحقق معنى لا لفظاً وكل الألفاظ ذات المعنى الازدواجي (**الإفراد والجمع**) وما تنصرف إلى أحدهما إلاّ بتضامها سياقياً

---

[٨] ظ : دلالة السياق : ٤٥١
[٩] أمالي الشجري : ٦٦/١، ظ : البيان في غريب إعراب القرآن : الانباري : ٤٤٧/٢
[١] ظ : معاني القرآن للفراء : ١٦٧/١ ، القطع والائتناف :٧٣٣
[٢] معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١٨٢/٣ ، تأويل مشكل القرآن : ابن قتيبه ،٢٨٤
[٣] معاني القرآن : الأخفش الأوسط سعيد بن مسعده ، ٢٠٤/١،٢٠٦
[٤] ظ : شرح المفصل :٩٣/١، المفردات في غريب القرآن :٣٠٠، فتح القدير: الشوكاني ،١٣٧/٣، إرشاد العقل السليم :٨٥/٥، حاشية القونوي :٤١٧/١، من أساليب التعبير القرآني : طالب الزوبعي ، ١٢٤

مع ما هو دال عليها نحو (**الملائكة ، وهؤلاء**) في الآيتين المذكورتين[٥]، فضلاً على قرينة الإسناد والرتبة التي ساعدت على حفظ المعنى عند غياب المطابقة ،

ب- المطابقة العددية بين الفعل والفاعل :

أما التطابق العددي بين الفعل والفاعل فغير مطلوب ، يقول سيبويه **:((كفاهم الجميع والاثنان حين أظهروهم عن الواو والألف))**[٦]، يعني أنه إذا كان الفاعل ظاهراً مثنىً أو جمعاً يغني عن علامة التثنية أو الجمع في الفعل اكتفاءً بالظاهر.

وقد يطابق الفعل الفاعل في العدد على لغة قليلة ، لذا اعترف بذلك النحويون لكنهم اشترطوا ألاّ ينسحب ذلك على مجموع اللغة فيقاس عليه((**لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن متفقون على أن ذلك لغة لقوم مخصوصين من العرب،فوجب تصديقهم في ذلك كما نصدقهم في غيره**))[٧]. فحين عجز النحويون عن تفسير بعض الظواهر التي تتعارض مع قواعدهم ، قالوا إن أي استعمال ما هو لغة من لغات العرب . وعدوه وسيلة من وسائل أمن اللبس ، يقول سيبويه **((واعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قومك ، وضربوني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في (قالت فلانة) كأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث))**[٨] .

---

[٥] ظ : دلالة السياق : ٤١٦
[٦] الكتاب : ٣٨/٢
[٧] شرح الشافية الكافية : ٥٨٣/٢
[٨] الكتاب : ٤٠/٢

واشتهرت هذه بلغة (**أكلوني البراغيث**) وهي لهجة طيِّيء وبلحارث بن كعب أزد شنوءة[٩] .

قال سيبويه ((**واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة الفاعلين لحقتها ألف ونون ، ولم تكن الألف حرف الإعراب لأنك لم ترد أن تثني الفعل بهذا البناء فتضم إليه فعل آخر لكنك إنما لحقته هذا علامة الفاعلين**))[١] ، ومعنى كلام سيبويه هذا أن الفعل لم يثن وإنما يثنى الفاعل الذي تضمنه الفعل ، فإذا قلت يقومان ،فالألف ضمير الفاعلين اللذين ذكرتهما[٢] ، لذلك فان ضمائر التثنية والجمع في مثل قاما وقاموا وقمن ليست ضمائر بل هي علامات تدل على التثنية والجمع كما تدل التاء الساكنة على التأنيث[٣] ، أي إنها تدل على أن المسند إليه جمع مذكر أو مثنى أو جمع مؤنث ولا يمكن فاعلان للفعل الواحد .كقول ابن قيس الرقيات :

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعدٌ وحميم[٤]

وفي الحديث الشريف ((**يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار**))[٥].

ويقول أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) في تعليله لهذا الأمر وهو أن دلالة الفعل الدلالة على المصدر، والدلالة على الزمان فصار في المعنى كأنه اثنان فكما لا يجوز تثنية الاسم المثنى لا يجوز تثنية الفعل[٦] .

وقد ذُهب إلى أن بعض العرب قد يثني الفعل واستدلوا بقول امرئ القيس[٧] :

---

[٩] ظ : شذور الذهب لابن هشام : ١٧٦ ، مغني اللبيب : ٤٩/١
[١] الكتاب : ١٩/١
[٢] ظ : الأصول في النحو : ١٧٢/١
[٣] ظ : الرد على النحاة : ٢٦
[٤] ظ : شرح التسهيل : ابن مالك ، ١١٦/٢
[٥] توجيه النظر إلى أصول الأثر: طاهر الجزائري ، ٧٠٢/٢ ، الفعل زمانه وأبنيته ، ٢١٨
[٦] ظ : أسرار العربية : ٢٨٦
[٧] ديوان امرئ القيس : ٨

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزلِ بسقط اللوى بين الدخول فحوملِ

يُحتمل أن يكون خاطب اثنين فثنى لذلك ، وأن يكون خاطب واحداً. وثنى لأنه أراد تكرير الفعل، قف قف ، على التأكيد والحث فجاء بالألف ليدل على التكرير الفعل ، والعرب تفعل ذلك [٨] .

وقد جاءت آية في القرآن حملها بعض العلماء على ما حُمل عليه بيت امرئ القيس في كون الفعل قد جاء فيها على صيغة التثنية نحو قوله تعالى﴿**أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ**﴾(ق/٢٤) فقد جاءت صيغة الفعل **(ألقيا)** وكأن الخطاب موجّه لاثنين ، لكنه أراد بقوله القِ القِ ، قاصداً التوكيد لكنه استغنى بتثنية الفاعل عن تثنية الفعل وتكراره[٩]، أو قد يكون المخاطب واحد لكن الشاعر وجه الخطاب على صورة التثنية للتعظيم والتهويل[١٠]. وأوجب بعض المحدثين المطابقة إذا تأخر الفعل عن الفاعل[١] ، نحو : زيد قام ، والزيدان قاما[٢] ، ليتضح أن الفعل للفاعل المتقدم ، ليتضح من علامة التثنية أن الفعل قد أسند للفاعل المتقدم بدليل المطابقة ، ولو لم يطابق لأمكن أن ينتظر السامع تتمة الجملة نحو : الزيدان قام أبناؤهما ، فلزمت المطابقة ليُفهم أن الإسناد قد تم للفاعل المتقدم[٣]. إلا أن هناك من ذهب إلى أن الفعل يوحّد والفاعل جمع أو مثنى فلا مطابقة عددية بين الفعل والفاعل نحو : فاز الشهيد ، وفاز الشهداء[٤] .

---

[٨] ظ : شرح الديوان للسندوبي : ١٤٣، الكشاف : ٨/٤ ، شرح المعلقات السبع : الزوزني ، ٧

[٩] ظ : تفسير القرآن العظيم : ابن كثير ،١٥٣/٣ ، البيان في إعراب غريب القرآن : ٣٦٨/٢ ، الكشاف : ٨/٤

[١٠] ظ : ظاهرة التثنية في العربية (بحث) ، ٣٦٣

[١] يمنع نحويو البصرة تقدم الفاعل على الفعل، إذ إن((الفعل والفاعل كجزئي الكلمة ، فلا يجوز أن يتقدم الفاعل على الفعل مع بقاء فاعليته ، كما لا يتقدم عجز الكلمة على صدرها))، شرح الكافية الشافية :٥٨٠/٢

[٢] ظ : نحو الفعل ، الجواري ،٨٥

[٣] ظ : قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم : د. سناء حميد البياتي ، ١٤١

[٤] ظ : إحياء النحو ، ٥٦

ونحن نرى أن العربية وهي لغة الإيجاز والاختصار والخفة والتعبير عن أكثر المعاني بأقل الألفاظ أجازت بحذف ما يمكن الاستغناء عنه عند تكفل قرائن السياق بالحفاظ على المعنى فترخص في علامة الجمع في الفعل طلباً للخفة والسرعة،فيما نابت قرينة الإسناد الفعلية مع قرينة الصيغة في الفاعل الدالة على الجمع فضلاً على قرينة الإعراب اللفظية ،عن قرينة المطابقة العددية .

ج- المطابقة العددية في الجملة الوصفية :

تتألف الجملة الوصفية من **(مبتدأ + فاعل)** وكلاهما مسند إليه[٥] و**(قائم)** عند البصريين في جملة **(أقائم الزيدان)** مبتدأ فيكون هو المسند إليه المتقدم ، أما الذي أسند إليه القيام حقيقة فهو **(الزيدان)** لذلك أعربه البصريون فاعلاً سد مسد الخبر، وأعربوا**(قائم)**هنا مبتدأ وليس خبر مقدم . كما هو في **(أقائمان الزيدان)** لذلك لم يشترط البصريون التطابق في الجملة الإسمية لأنه متوفر في الجملة الثانية غير متوفر في الجملة الأولى[٦] **(الوصفية) .**

ويقول ابن مالك (ت٦٧٢هـ) : إن الوصف لابد أن يكون مفرداً ، ولا يصغر ولا يعّرف ولا يثنى ولا يجمع[٧]. فإذا ثنى أو جمع تكون الجملة حينئذٍ اسمية تقدم فيها الخبر وتأخر المبتدأ[٨]، وتكون المطابقة فيها قرينة نحوية لأنهما قد تطابقا لفظاً ومعنىً ، أما الجملة الوصفية فقد نرى انخرام المطابقة إذا وجدت قرينة تغني عنها نحو**(أقائم الزيدان)** فلا يمكن الاعتقاد

---

[٥] ظ : العلامة الإعرابية :٨٤
[٦] ظ : البحث النحوي عند الأصوليين : ٢٥٤- ٢٥٥
[٧] ظ : تسهيل الفوائد :٤٤
[٨] ظ : العلامة الإعرابية : ٨٦

بأن السؤال عن القيام خاص بأحد الزيدين بل أنه متعلق بقيام الزيدين[٩] .
وبذلك يكون التطابق العددي في الجملة الوصفية معنوياً وليس لفظياً .

د- المطابقة العددية في التوابع :

- المطابقة العددية بين النعت والمنعوت :

إن مظهر الإفراد والتثنية والجمع يعدّ أساساً مهما ، أفاد النحويون منه في المباحث الإعرابية ، إذ جعلت دليلاً على تحديد كثير من الأبواب النحوية ومنها (**النعت**) ، وهذا ما نجده عند سيبويه، إذ ميّز بين النعت والحال على أساس هذا المظهر ، يقول:((**قولك هذان رجلان وعبدُ اللهِ منطلقينَ ، وإنما نصبت منطلقينَ ، لأنه لا سبيل إلى أن يكون صفة لعبد الله ، ولا أن يكون صفة للاثنين ، فلما كان ذلك محالاً ،جعلته حالاً صاروا فيها ، كأنك قلت هذا عبدُ اللهِ منطلقاً**))[١].إذ جعل سيبويه لفظة (**منطلقينَ**) حالاً ، لان (**رجلين**) اثنان ينعتان بمثنى نكرة و(**عبد الله**) ينعت بالمفرد المعرفة . لذا كانت لفظة (**منطلقين**) على الجمع قرينة على الحال لان المطابقة العددية في النعت سمة من سماته المعروفة[٢].

ومما جاء في نعت المفرد بصيغة المفرد قوله تعالى﴿ **أَلَم تَرَ كَيفَ ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً، كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ**﴾(إبراهيم/من الآية٢٤)إذ نعت(**كلمة**)و(**شجرة**) بـ(**طيبة**) . ومنه مطابقة النعت لمنعوته في التثنية، نحو قوله تعالى﴿ **وَالوَٰلِدَٰتُ يُرضِعنَ أَولَٰدَهُنَّ حَولَينِ كَامِلَينِ**﴾(البقرة/من الآية ٢٣٣) إذ نعت(**حولين**) بـ(**كاملين**).ومن صور الجمع(**جمع المذكر السالم**) ومن شواهد المطابقة فيه قول علي بن أبي طالب (عليه السلام)وهو يصف

---

[٩] ظ : م . ن : ٨٩

[١] الكتاب : ٢/ ٨١

[٢] ظ : المفصل : ١١٦ ، شرح ابن عقيل : ١٩٣/٢ ، التوابع في كتاب سيبويه : د. عدنان محمد سلمان ، ٢٨

الصلاة بقوله **:((وقد عَرَفَ حَقَها رجالٌ من المؤمنين الذين لاتشغلهم عنها زينةٌ متاعٍ))**[٣] فقد نعت لفظة(**المؤمنين**)، وهي جمع مذكر سالم بـ(**الذين**)وهي اسم موصول((**وجمع الذي**))[٤] وينعت به ما((**كان مذكراً**))[٥]من الأسماء .

ومن أمثلة نعت الجمع(**جمع المؤنث السالم**) بصيغة الجمع قوله تعالى﴿ **وَلَقَد أَنزَلْنَا إِلَيكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ**﴾(البقرة/من الآية ٩٩) إذ نعت(**آيات**) بـ(**بينات**).

أما صورة نعت الجمع غير العاقل(**المذكر والمؤنث**)فيجوز فيها المطابقة وعدمها[٦]، ومنه صورة نعت جمع التكسير للمذكر غير العاقل نحو، قول علي بن أبي طالب(عليه السلام)**:((فإن كان لابد من العصبية فليكن تعصبكم لمكارم الخصال ...بالأخلاق الرغيبة ، والأحلام العظيمة ، والأخطار الجليلة، والآثار المحمودة))**[٧]،فقد نعت(**الأخلاق**)بـ(**الرغيبة**)و(**الأحلام**) بـ(**العظيمة**) و(**الأخطار**)بـ(**الجليلة**)و(**الآثار**)بـ(**المحمودة**)والمنعوتات جموع مذكرة وقد جمعت جمع تكسير[١].

أما صورة نعت الجمع المؤنث غير العاقل فنحو، قول علي ابن أبي طالب(عليه السلام) في وصف الجنة**:((درجاتٌ متفاضلاتٌ ، ومنازلٌ متفاوتاتٌ))**[٢]فقد طابق بين(**درجات**)و(**متفاضلات**)ولم

---

[٣] نهج البلاغة : ١٧٩/٢
[٤] شرح عمدة الحافظ :١٤٨
[٥] م . ن : ١٤٧
[٦] ظ : النحو الوافي : ٣/ هامش ص ٤٤٦
[٧] نهج البلاغة : ١٥٠/٢
[١] ظ : التوابع في نهج البلاغة ، وداد السلامي ،(ر.م) ،٨٦
[٢] نهج البلاغة : ١٤٩/١

يطـــابق بــــين(**منـــازل**)وهـــو جمـــع مؤنـــث مكـــسر مفـــرده(**منزل**)،ونعته(**متفاوتات**)وهو جمع مؤنث سالم.

- **المطابقة العددية بين المؤكَّد والمؤكِّد :**

إن المطابقة في التوكيد المعنوي تحصل عن طريق الضمير ، نحو : جاء زيدٌ نفسُه، إذ طابق ضمير المفرد العائد الفاعل(**زيد**)بالإفراد ، فإذا أريد التوكيد بـ(**نفس وعين**) في المثنى والجمع، جيء بهما على مثال(**أفعل**)المضاف إلى الضمير المطابق للمؤكَّد بالعدد ليحصل الربط بين التابع والمتبوع[٣]،لأن التوكيد تكرار ولا يكون إلاّ مثله ، إن كان جمعاً فجمع وإن كان واحد فواحد[٤]، نحو: جاء الزيدان أنفسهما أو أعينهما وجاء الزيدون أنفسهم وأعينهم[٥].

أما (**كل**) فيؤكد بها المثنى والجمع نحو: جاء الرجال كلُّهم والهندات كلّهنَّ و(**جاء الزيدان كلاهما**)و(**جاءت الهندات كلتاهما**)[٦] ولا يجوز أن نقول(**جاء زيد كله**)[٧]، إذ لا يؤكد بـ(**كل**) إلاّ ذو أجزاء يصح افتراقها[٨]. وعليه فلا مطابقة في توكيد المفرد بـ(كل) .

- **أما المطابقة العددية بين البدل والمبدل منه** ، فتكون قرينة على بدل الكل من الكل[٩] .

وقد يخرج الكلام من النمط المألوف إلى نمط أرقى وأكثر إبانة في إبراز المعنى وتكثيفه بأسلوب((**قد يكسر القواعد اللغوية الموضوعة أو يخرج عن النمط المألوف للغة ، أو يبتكر صيغاً وأساليبَ جديدة أو يستبدل**

---

[٣] ظ : شرح الاشموني : ٣٥٦/٤
[٤] ظ : همع الهوامع : ١٣٨/٣-١٣٩ ، المطالع السعيدة : ٢٢٠/٢ -٢٢١
[٥] ظ : شرح ابن عقيل : ٢٠٧/٣
[٦] ظ : شرح الاشموني : ٣٥٦/٤
[٧] ظ : الأصول في النحو : ٢١/٢
[٨] ظ : شرح الكافية : ٢٩٦/٢ ، شرح الاشموني : ٣٥٥/٤
[٩] ظ : صفحة ١٣١من هذا البحث

تعبيرات ليست شائعة بأخرى قديمة أو يقيم نوعاً من الترابط بين لفظين أو أكثر أو يستخدم لفظاً غير ما وضع له))[١٠] فيترخص بالمطابقة العددية حين لا يؤدي الترخص إلى لبس أو غموض ، ومنها ما يسمى بـ(**الحمل على المعنى**)حين تكون جهات المطابقة لا تعبر عنها الضمائر والعلامات اللاحقة بل حين تكون أحد جهات المطابقة نتيجة للمعنى المعجمي للكلمة أو هو المعنى المفرد خارج السياق،ويظهر ذلك في(**اسم الجمع،واسم الجنس**)الذي يدل على المفرد والجمع خارج السياق،ولا يتحدد معناه التركيبي إلاّ بوجود قرينة تدل على أن المراد مفرد أو جمع نحو(**قوم،طائفة،كل...**)ففي قوله تعالى﴿ **قد عَلِم كُلُّ أُنَاس مَّشرَبَهُم** ﴾(البقرة/من الآية٦٠)وقوله تعالى﴿**يَومَ تَجِدُ كُلُّ نَفسٍ مَّا عَمِلَت**﴾(آل عمران/من الآية٣٠) ففي الآية الأولى ذكر(**كل**) بمعنى الجمع بدليل إضافتها إلى (**أناس**) وهو جمع ، وفي الآية الثانية كانت (**كل**) بمعنى المفرد بدليل إضافتها إلى نفس وهو مفرد[١] .

ومنه قوله تعالى﴿**وَلَم تَكُن لَّهُ فِئَةٌ ينصُرُونَهُ**﴾(الكهف/من الآية٤٣) حُمل ينصرونه على المعنى لاعلى اللفظ ، وقرأ ابن أبي عبلة(**تنصره**)[٢]فحمل على اللفظ[٣]، فتحصل المطابقة بين الاسم

(**فئة**) والضمير المفرد المسند إلى الفعل .

أما في قوله تعالى﴿**فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ...**﴾(آل عمران/من الآية١٣) فحمل (**فئة**) على ظاهر القول (**مفرد**) . أما قوله تعالى﴿**وَلَقَد أَرسَلنَا نُوحاً إِلَىٰ قَومِهِ فَلَبِثَ فِيهِم** ﴾(العنكبوت/١٤) وقوله تعالى﴿**قَالَ رَبِّ انصُرنِي عَلَى**

---

[١٠] الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم : عبد الحميد هنداوي ، ١٤٢

[١] ظ : الجموع في العربية ، ٥

[٢] ظ : البحر المحيط ، ١٣٠/٦

[٣] ظ : التبيان في اعراب القرآن :٨٤٩/٢

القومِ المُفسِدِينَ﴾(العنكبوت/٣٠) فقد ذكر (**قوم**) في الأولى بلفظ المفرد وأراد بها الجمع بدليل الضمير العائد عليه وهو للجمع ، أما في الآية الثانية فكانت (**قوم**) بلفظ المفرد وقصد به الجمع بدليل وصفه بالمفسدين وهو جمع[٤].

ومنها أسماء الشعوب والأقوام والقبائل فإنها أسماء كلها بلفظ المفرد لكنها تدل على الكثرة في

العدد[٥]نحو قوله تعالى﴿**وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُم فَاستَحَبُّواْ العَمَى عَلَى الهُدَى...**﴾(فصلت/من الآية١٧)((**فالحمل على المعنى إذن علاج لكل مخالفة بين ظاهر اللفظ والتقدير ، أو بين العبارة المنطوقة والقواعد**))[٦]

.

ـ التعبير بالإفراد عن التثنية :

إن العرب تفعل ذلك إذا أشركوا بين اثنين فخبّروا عن أحدهما استغناءً بذلك تخفيفاً لمعرفة

السامع بأن الآخر قد شاركه ودخل معه الخبر[٧]،نحو قوله تعالى﴿**وَالَّذِينَ يَكنِزُونَ الذَّهَبَ وَالفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا**﴾(التوبة/من الآية٣٤) . ولم يقل(**ينفقونهما**) فصار الخبر عن أحدهما . إلا أن السياق قدم قرائنه التي أسهمت في الحفاظ على المعنى من دون أن يحس المتلقي بهدر قرينة المطابقة ، ومنها قرينة (**التبعية**) المعنوية ، وقرينة (**الأداة**) المتمثلة بحرف العطف الواو ، والتعدية للفعل المتعدي(**يكنزون**)،مع المطابقة المعجمية بين الفعلين المتعاطفين (**يكنزون** ،

---

[٤] ظ : الجموع في العربية : ٥
[٥] ظ : الكتاب ، ٢٦/٢
[٦] النحو والدلالة : ١٦٠
[٧] ظ : العلامة الإعرابية : ٣٢٩

ولاينفقون) فتلك القرائن مجتمعة عملت على تكثيف المعنى بأقل الألفاظ .
وفي قوله تعالى﴿**وَاستَعِينُواْ بِالصَّبرِ وَالصَّلَوٰةِ وإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الخَٰشِعِينَ**﴾(البقرة/٤٥) ولم يقل **(أنهما)** واختلف المفسرون في رجوع الضمير في **(أنها)** فمنهم من قال أنه يرجع إلى الصلاة دون غيرها ولأنها الأهم والأفضل ولتأكيد حالها وتفخيم شأنها وعموم غرضها[١]،وقيل يعود على الاثنين (**الصبر والصلاة**) وإن كان اللفظ واحد ، وقيل يعود على الاستعانة وهو (**المصدر**) من **(استعينوا)**[٢].ونرى أن إهدار المطابقة بإفراد الضمير في**(أنها)** أثرى النص القرآني بالمعاني المتعددة .

- التعبير بالجمع عن الإفراد :

وردت في كلام العرب جموع وقعت نعوتاً لمفردات ،وقد ذكر اللغويون هذه الألفاظ والمفردات وهي معدودة نحو: **((ثوبٌ أسمالٌ : أي خلقٌ ،وثوبٌ أكباشٌ : غليظٌ ، وبرمةٌ أكسارٌ، وقدرٌ أعشارٌ ،وقميصٌ أخلاقٌ))**[٣]. وقد علل النحويون قول العرب(**ثوبٌ أخلاقٌ**) حين نعت المفرد بالجمع وفيه يقول الكسائي: إنما أرادوا أن نواحيه أخلاقٌ فلذلك جمع[٤]. ويذكر أبو بكر بن الأنباري(ت٣٢٨هـ) قول الفراء: إن من العرب من يقول:**(قميصٌ أخلاقٌ)**و**(جبة أخلاقٌ)** فيصف الواحد بالجمع لان الخلوق في الثوب متسع فيسمى كل موضع منها (**خلقاً**) ثم يجمع على هذا المعنى[٥]. وجاء في المزهر ، أن الواحد من هذا يراد به الجمع : كأنهم جعلوه أجزاء[٦].

---
[١] ظ : التبيان في تفسير القرآن : ٢٠٣/١
[٢] ظ : م . ن : والصفحة ، البحر المحيط : ١٨٤/١
[٣] كتاب ليس في كلام العرب : لابن خالويه ، ٤٧، ظ : تأويل مشكل القرآن : ابن قتيبة ، ٢٨٦
[٤] ظ : الاقتضاب في شرح أدب الكتاب : لابن السيد البطليموسي ،١٢
[٥] ظ : الزاهر في معاني كلمات الناس : ابوبكر بن الانباري ، ٣٢٨
[٦] ظ : المزهر : ١٠٥/٢

وقد نعت العرب المفرد بالجمع على خلاف هذا الوزن(**أفعال**) نحو قوله تعالى﴿**اللهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَٰباً مُّتَشَٰبِهاً مَّثَانِيَ** ﴾(الزمر/من الآية٢٣) ذكر المعربون أن(**مثاني**) وهي جمع(**مثنى**) نعت لـ(**كتاباً**)[٧].يقول الزمخشري: إنما صح ذلك لأن الكتاب جملة ذات تفاصيل وتفاصيل الشيء هي جملته ليس غيره إلا تراك تقول : القرآن ، سور وآيات ، وكذلك تقول : أقاصيص وأحكام ومواعظ مكررات[٨].

أن الحالات المتقدمة من نعت المفرد بالجمع يكون محمولا على معنى الجمع على جهة التأويل ، لذا فالمطابقة تكون من جهة المعنى لا اللفظ .

ومن الألفاظ اللغوية التي هي مفردة بالشكل جمع في المعنى ما عرف بـ(**اسم الجنس الجمعي**)

الذي هو جمع في معناه واحد في لفظه[١]، نحو قوله تعالى﴿**هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ**﴾(الرعد/١٢)فـ(**الثقال**) نعت وهو جمع،و(**السحاب**)منعوت وهو مفرد في اللفظ،وهذا يمثل صورة من صور عدم المطابقة في الظاهر،ولو طابق التعبير القرآني لقال ((**السحاب الثقيل**))[٢]،إلا أن(**السحاب**)اسم جنس في معنى الجمع والواحدة(**سحابة**)يقال(**سحابة ثقيلة**)و(**سحاب ثقال**).والنعت في الآية الكريمة وإن بدا مخالفاً لمنعوته فهو مطابق له في المعنى.

ـ التعبير بالإفراد عن الجمع :

قد يتوقف نعت الجمع بالمفرد على طبيعة المنعوت ، فإذا كان المنعوت مذكر غير عاقل وهو

---

[٧] ظ : اعراب القرآن : النحاس ،٤/٩

[٨] ظ : الكشاف :٤/ ١٢٣

[١] ظ : الحمل على المعنى في العربية : علي عبد الله العنبكي(ر.م) ، ١٦٤

[٢] م . ن : ١٦٥

ما يشمل (**جمع التكسير للمذكر غير العاقل**) يجوز في نعته الحقيقي المطابقة وعدمها[٣]. يقول يس العليمي في حاشيته :((**بقي أشياء مستثناة من المطابقة أي : من مطابقة النعت وجوبا للمنعوت في الجمع ... ومن ذلك صفة مذكر ما لا يعقل**))[٤]، أما ابن الحاجب: فيقول:((**أن شئت عاملتها معاملة الجمع المؤنث ،وإن شئت معاملة المفرد المؤنث فتقول:هذه الكتبُ الأفاضل،والفُضلياتُ،والفُضَل،والفُضلى.(فالأفاضل):على لفظه في التذكير،و(الفضليات)و(الفُضَل) إجراء له مجرى جمع المؤنث لكونه لا يعقل و(الفضلى) : إجراء له مجرى الجماعة . وهذا جارٍ في الصفات والأخبار والأحوال**))[٥].

أما إذا كان المنعوت(**جمع تكسير لمذكر عاقل**) فإن النعت لا تلازمه المطابقة نحو قوله تعالى﴿ **اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنهَا زَوجَهَا وَبَثَّ مِنهُمَا رِجَالاً كَثِيراً**﴾ (النساء/من الآية ١)فلفظة(**كثيراً**) نعت وهي مفرد.إلاّ((**أن صورة نعت جمع التكسير بالمفرد تلك التي تعبر عن العقلاء قليلة إذا ما قيست بصورة نعت جمع التكسير بالمفرد التي تعبر عن غير العقلاء**))[٦] .

قد يعبر عن الجمع بالمفرد في مواضع يسمح بها الوضع اللغوي ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿**نَّحنُ أعلَمُ بِمَا يَقُولُونَ**﴾(طه/من الآية١٠٤) وقوله﴿**هُم أحسَنُ أثَثاً وَرِئياً**﴾(مريم/من الآية٧٤) إذ جاء الخبر اسم تفضيل(**اعلم**)و(**أحسن**)وقد أخبر به عن ضمير يدل على الجمع(**نحن**) و(**هم**)

---

[٣] ظ : النحو الوافي : عباس حسن ، ٣/ هامش ٤٤٦- ٤٤٧

[٤] حاشية يس العليمي : ١٠٩/٢

[٥] الامالي النحوية : ابن الحاجب ، ١٦١/٤

[٦] النعت في القرآن الكريم : فاخر الياسري ، (ر . د) ،١٥٤

ولم يطابقه في العدد بل ظل مفرداً وذلك لأن (**أفعل**) التفضيل هنا يلزم أن يكون مفرداً
مذكراً لأنه مجرد من (**ال**) والإضافة[٧]، فقرينة الصيغة أمنت المعنى وأزالت الإبهام فضلاً
عن قرينة الإسناد الإسمية ، إذ لم يبق المتلقي في انتظار تكملة لإتمام المعنى
.

- **استخدام المثنى للتعبير عن الجمع :**

نحو قوله تعالى﴿**وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا**﴾(المائدة/من الآية١٧) والسموات جمع والأرض واحد ، فقال وما بينهما فذهب إلى لفظ الكلمة التي وقع معناها على الجميع كالكلمة الواحدة[١] .

وقد خرج من الأسلوب اللغوي المألوف واستخدم لفظاً غير ما وضع له طلباً لرقي الأسلوب وخفته، فضلاً على قرائن السياق التي حافظت على المعنى منها التبعية المتمثلة بالعطف بين السموات والأرض بقرينة (**الأداة**) واو العطف ، والعلامة الإعرابية .

- **استخدام الجمع موضع المثنى :**

اصطلح النحويون على دلالة الجمع السالم على أكثر من اثنين ، أما اللغويون فقد يطلقون كلمة الجمع على المثنى لأن الجمع في اصطلاحهم يطلق على الاثنين كما يطلق على ما زاد من اثنين[٢] ، بحسبان التثنية بعض الجمع لتضمنه معنى الضم والعطف وإن اقتصر على اثنين ، أما الجمع فيضم التثنية ويتجاوزها في العدد والكثرة[٣] .

---

[٧] ظ : بناء الجملة العربية :٨٣
[١] ظ : مجاز القرآن : ١٥٩/١
[٢] ظ : جموع التصحيح والتكسير : ٨
[٣] ظ : الجموع في اللغة العربية ، ٣٢

ويؤيد هذا شواهد كثيرة منها : قول أبو ذؤيب الهذلي :

فالعينُ بعدهُمُ كأن حداقها سُمِلتْ بشوكٍ فهي عورٌ تدمعُ[٤]

فأطلق الجمع **(حداقها)** وهي جمع حدقة وأراد الاثنين[٥] .

ومنه قوله تعالى﴿**هَذَانِ خَصمَانِ اختَصَمُواْ فِي رَبِّهِم**﴾(الحج/من الآية١٩) يقول الطبرسي: **((الخصم يستوي فيه الواحد والجمع والذكر والأنثى ، ويقال رجل خصم ونساء خصم ويجوز في الكلام هذان خصمان اختصموا و هؤلاء خصم اختصموا... وهذا حكم المصادر إذا وصف بها أو أخبر بها...وإنما قال في الآية خصمان لأنهما جمعان وليسا برجلين مثله))**[٦]، و**(خصم)** اسم جمع يدل على عدد من الأفراد ولا مانع إذن من عودة ضمير الجمع على كل واحد منهما[٧] وعلل إبراهيم السامرائي هذه الظاهرة بأن عدم المراعاة ربما جاءت من أن المثنى داخل في حيز الجمع وبذلك عُومِل في أمثلة من القرآن الكريم[٨] .

وإنما عبّر عن ذلك المعنى بتلك الصيغة طلباً للإبانة والإفصاح التي هي من سمات الكلام

البليغ لإخراج التركيب من مستواه اللغوي الاعتيادي إلى مستوى رفيع .

ومنه قوله تعالى﴿**قَالَ كَلَّا فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ**﴾(الشعراء/١٥) أي : فأنا معكما بالعون والنصرة أسمع وأرى ما تقولون وما يجيبكما به وصيغة الجمع (معكم) أراد بها التثنية فكأنهما لشرفهما عند الله عاملهما في الخطاب معاملة الجمع تشريفاً لهما

---

[٤] ديوان الهذليين : ٣

[٥] ظ : جموع التصحيح والتذكير : ٨

[٦] مجمع البيان : الطبرسي : ٧٧/٧

[٧] ظ : دراسات في اللغة والنحو : د. حسن عون ، ٥٧

[٨] ظ : فقة اللغة المقارن : إبراهيم السامرائي ، ٨٣

وتعظيماً[١]. وهذا الأسلوب يقترب من الالتفات حين ينقل الكلام من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع إلى لآخر[٢]، لخدمة المعنى ولأغرض ذكرها الزركشي (ت٧٩٤هـ) في البرهان إذ ذكر منها التعظيم والتثنية والمبالغة والاختصاص والاهتمام والتوبيخ[٣] .

٣- الشخص :

يقصد بالشخص(**التكلم ، والخطاب ، والغيبة**) ، وهي معانٍ تؤديها الضمائر أو الضمائر والأفعال التي يلتصق بها من علامات تصريفية تؤدي أكثر من وظيفة[٤] . نحو

أنا	أدرس	التكلم
نحن	ندرس	
أنتَ	تدرس	الخطاب
أنتِ	تدرسين	
أنتما	تدرسان	
أنتم	تدرسون	
أنتنّ	تدرسن	
هو	يدرس	
هي	تدرس	

---

[١] ظ : البحر المحيط : ٨/٧، من علوم القرآن وتحليل نصوصه ١٧،
[٢] ظ : معترك الاقران : ٢٩١/١
[٣] ظ : البرهان في علوم القرآن : ٣٢٦/٣
[٤] ظ : مبادئ اللسانيات : ١٧٨

هما يدرسان الغيبة

هما تدرسان

هم يدرسون

هن يدرسْنَ

أما اللواصق التي تعبر عن الشخص فهي على نوعين :

أ- العلامات التصريفية ومكانها الصدر أو العجز .

ب- الضمائر المتصلة ومكانها العجز[١] .

ولا يمكن أن يحل ضمير منفصل محل ضمير متصل[٢] ، يقول سيبويه **((اعلم أن المضمر المرفوع إذا حدث عن نفسه فأن علامته (أنا) وإن حدّث عن نفسه وعن آخر قال (نحن) وإن حدّث عن نفسه وعن آخرين قال (نحن) ، ولا يقع (أنا) في موقع (الثاني)في فعلت ولا يجوز أن تقول (أنا) لأنهم استغنوا بالتاء عن (أنا) ولا يقع (نحن)في موضع (أنا) التي في فعلنا لا نقول فعل (نحن)))**[٣].

إن ضمائر الشخص في الماضي يعبر عنها بالضمائر المتصلة نحو ،

ذهبتُ أنا التكلم

ذهبنا نحن

ذهبتَ أنتَ

---

[١] ظ : مبادئ اللسانيات : ١٧٩

[٢] ظ : شرح ابن عقيل : ٩٩/١

[٣] الكتاب : ٣٣٧/١

ذهبتِ	أنتِ	
ذهبتما	أنتما	الخطاب
ذهبتم	انتم	
ذهبتن	انتن	

ذهبَ	هو	
ذهبت	هي	
ذهبا	هما	الغيبة
ذهبتا	هما	
ذهبوا	هم	
ذهبن	هن	

أما عندما يختفي الضمير فلا يظهر متصلاً وينبغي أن يقدر على أنه موجود لا حاجة إلى إبرازه لا على أساس أنه محذوف[٤] ، ويسمى المورفيم الصفري[٥]، كما في الفعل الماضي الذي يضمر فيه الغائب المفرد ، أو التاء الساكنة للتأنيث في الإفراد مع إضمار الغائبة أيضاً **(ذهب ، ذهبتْ)** على تقدير ذهب هو ، وذهبت هي .

أما المضارع فتتضافر فيه علامات خاصة للدلالة على الشخص مع الضمائر المتصلة أو
المستترة فيه نحو[١] :

أقوم	أنا	مستتر	التكلم

[٤] ظ : مبادئ اللسانيات : ١٧٩

[٥] والمورفيم الصفري : هو ضمير مستتر مقدر يشغل موقعا إعربياً، ظ : اسس علم اللغة: ماريو باي ،٥٣ ، دور البنية الصرفية : ٣٤

[١] ظ : مبادئ اللسانيات : ١٨٠- ١٨١

نقوم	نحن	مستتر ـ	
تقوم	أنتَ	مستتر	الخطاب
تقومين	أنتِ	مستتر	
تقومان	أنتما	متصل	
تقومون	انتم	متصل	
تقمن	انتم	متصل	
يقوم	هو	مستتر	الغيبة
تقوم	هي	مستتر	
يقومان	هما	متصل	
تقومان	هما	متصل	
يقومون	هم	متصل	
يقمن	هنّ	متصل	

إنّ الضمائر المستترة لاحظ لها من الدلالة الصرفية ، فإن أحرف المضارعة تدل على الوظائف الصرفية . يقول تمام حسان **:((أن حروف المضارعة تشارك الضمائر في الدلالة على الشخص وهي ذات صلة قوية جداً بتطبيق فكرة استتار الضمير ، فحيث تكون دلالة حرف المضارعة على الشخص مطردة بمعنى أنه لا يشاركه في الدلالة عليه حرف مضارعة آخر فإن وجود المضارعة يكون حاسماً في الدلالة على الشخص))**[٢]،

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٥٩

فالهمزة تدل على المتكلم مذكراً كان أم مؤنثاً دلالة مطّردة لا يشاركها في ذلك غيرها نحو(**أنا أفعل**) لأن الخطاب يبديه ، والتاء للمخاطب المذكر والمؤنث نحو : أنت تفعل وأنتِ تفعلين ، وكذلك للمؤنث إذا كانت للغائبة قلت : هي تفعل،وإن كان الفعل للمتكلم ولآخر معه أو جماعة قلت نحن نفعل،والياء للمذكر الغائب[٣].

فالهمزة والتاء والنون والياء التي تكون علامة على كون الفعل مضارعاً ربما كانت ضمائر في حقيقتها ، ونتيجة التطور الذي لحقها لم تبق إلاّ أوائلها بعد أن بليت أواخرها . يقول رمضان عبد التواب:((**من الحقائق المقررة عند المحدثين من علماء اللغات أن كثرة الاستعمال تبلى الألفاظ وتجعلها عرضة لقص أطرافها**))[١] .

ففي قوله تعالى﴿**قَالَ سُبحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِي أن أَقُولَ مَا لَيسَ لِي بِحَقٍّ**﴾(المائدة/من الآية١١٦)

فالهمزة في أقول تعبر عن الشخص المفرد المتكلم ، وهي مطابقة لـ(**ضمير المتكلم**) في (**لي**) إذ لا يمكن أن يقال (**ما يكون لي أن يقول**) لأن إهدر المطابقة يفك الترابط السياقي .

وفي قوله تعالى﴿**إِذ تَقُولُ لِلمُؤمِنِينَ أَلَن يَكفِيكُم أن يُمِدَّكُم رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ آلافٍ مِنَ المَلَٰئِكَةِ مُنزَلِينَ**﴾(آل عمران/١٢٤) فالتاء في (**تقول**)عبرت عن المفرد المذكر المخاطب .

وفي قوله تعالى﴿**وَنَقُولُ ذُوقُواْ عَذَابَ الحَرِيقِ**﴾(آل عمران/من الآية١٨١) فالنون يعبر عن الشخص والجمع ، والنوع يفهم من السياق .

---

[٣] ظ : الأصول في النحو ، ٤٩-٥٠ ، الرد على النحاة : ١٠٥، الضمائر في اللغة العربية (محاضرة) الأستاذ عبد العليم إبراهيم مطبوعة ضمن (الاتجاهات الحديثة في النحو) ، ٩٤ وما بعدها

[١] التطور اللغوي : رمضان عبد التواب ،٩٥

إن دلالة الضمير تتجه إلى المعاني الصرفية ((**والمعنى الذي يعبر عنه الضمير هو عموم الحاضر أو الغائب دون دلالة على خصوص الغائب والحاضر))**[٢]وهذا الإطلاق في المعنى هو الذي جعل المعنى عام من قبيل ما وصفه النحاة بقولهم **(حقه أن يؤدى بحرف)** وهذا المعنى العام هو الذي أعطى الشبه المعنوي للضمائر فكان علّة في بناء الضمائر[٣] .

وللضمائر في العربية أثر بارز في عملية الإيجاز والاختصار فهي((**أخصر من الظواهر خصوصاً ضمير الغيبة ، فإنه يقوم مقام أسماء كثيرة نحو قوله تعالى﴿أَعَدَّ اللّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً﴾ (الأحزاب/من الآية٣٥) قام مقام عشرين ظاهراً ، ولذا لا يعدل إلى المنفصل مع إمكان المتصل))**[٤] إذ جيء بها اختصاراً إذ تكفي المتكلم بها تكرير الأسماء الظاهرة وسمي مضمراً لأن معناه خفي حيث افتقر إلى مفسره[٥].

والضمائر بصورة عامة تمتاز بالافتقار والرتبة فضمير المتكلم يفتقر إلى المتكلم ليكون مرجعاً لضميره ، وضمير المخاطب كذلك ، أما ضمير الغيبة فيفتقر إلى مذكور ليكون مرجعاً له[٦]. فاحتياج هذه القرينة جعلها من المبهمات ، الذي يكون حكمها حكم الحروف لعدم استقلاليتها

حين الانفراد،فكلمة(**هذا**)وضعت لإحداث إلى شيء و(**أنت**) وضعت آلة لإحداث الخطاب ...[١] .

---

[٢] اللغة العربية معناها ومبناها : ١٠٨

[٣] ظ : البيان في روائع القرآن : ١٣٧/١

[٤] الأشباه والنظائر:٧٠/١ ، والآية بتمامها((إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات والقانتين والقانتات والصادقين والصدقات والصابرين والصابرات والخاشعين والخاشعات والمتصدقين والمتصدقات والصائمين والصائمات والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيراً والذاكرات اعدّ لهم مغفرة وأجر كريمً))

[٥] ظ : شرح ألفية ابن معطِ : ٦٤٥/١،الغرة المخفية :٣١٦/١

[٦] ظ : اللغة العربية معناها ومبناها : ١١٠

[١] ظ : المشتقات :ميرزا محمد صادق،١٢، نظرة حول الضمائر : صالح الظالمي ،(بحث) مستل من مجلة كلية العلوم ، ع/٢ ، ٢٢٩

وتتميز الضمائر بعدم استقلاليتها بنفسها عما لصقت به فالتاء في(**قلت**)لا يقوم بنفسه ، وكذلك (**الهاء**) في قلته لأنها مورفيمات غير حرّة[٢] .

ففي قوله تعالى﴿**قُلتُ لَهُم إلاَّ مَا أمَرتَنِي بِهِ**﴾(المائدة/من الآية١١٧) التاء ضمير الشخص يعبر عن المتكلم المفرد وهذا العمل الوظيفي الصرفي للتاء لا يقوم وحده إلاّ باتصاله بالفعل لأنه وحدة مقيدة، أما تأثيره على الفعل فسيظهر في حذف إحدى مكوناته لالتقاء الساكنين. فكانت(**التاء**) قرينة المتكلم التي يعود عليها ضمير المتكلم في(**أمرتني**) إذ عملت على توثيق الصلة بين أجزاء التركيب من خلال المطابقة في الشخص والعدد ، والنوع يظهر من خلال السياق .

وشروط الإضمار أن يكون بين الضمير ومرجعه مطابقة في اللفظ والقصد ، بحيث يمكن أن يحل أحدهما بدلاً من الآخر فلو تغيّر القصد لا يجوز الإضمار ،ففي قوله تعالى﴿**وَاتَّقُواْ يَوماً لاَّ تَجزِي نَفسٌ عَن نَّفسٍ شَيَئاً**﴾(البقرة/من الآية٤٨) فالنفس الأولى غير الثانية لذلك امتنع الإضمار عنه فلا يقال نفس عن نفسها لأن هذا غير المعنى المراد وهو غير المقصود[٣] .

أو تغيّر اللفظ واتفق القصد ، أي (**الحمل على المعنى**) الذي له أثر كبير في توجيه الكثير من مسائل النحو ، واعتمد عليه النحويون في كثير من تعليلاتهم ، من ذلك قول الفرزدق :

أنا الضامِنُ الرّاعي عليهم ، وإنما يُدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي[٤]

---

[٢] ظ : اسس علم اللغة : ماريوباي ، ٥٣، دور البنية الصرفية ،٣٤

[٣] ظ : البيان في روائع القرآن : ١/١٣٧- ١٣٨

[٤] ديوان الفرزدق : ٤٨٨

فقال إنما يدافع عن أحسابهم أنا وإن كان لا يجوز أن يقول يفعل أنا وإنما يقول أفعل أنا ، لأن التقدير:ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا ، فجعل الكلام على إثبات المذكور ونفي ما سواه.

إن الضمائر تقوم برفع اللبس والتوهم في كثير من الظواهر التي قد يؤدي استعمال الظاهر فيها إلى اللبس وتعدد الدلالات((**وذلك أنك لو قلت : زيداً ضربت زيداً، فجئت بعائده مظهراً مثله، لكان في ذلك إلباس واستثقال،...فإذا قلت، زيدٌ ضربته قطعت بالضمير سبب الإشكال**))[٥] فلو أظهرنا الإسم لحدث لبس من حيث أن الإسم الثاني غير الأول كقولنا: زيد ضربت عمراً، فيبقى السامع يترقب تمام الكلام كأن تقول في داره أو لأجله .

أما إذا كان العائد ضميراً نحو زيداً ضربته فيعلم من المضمر أن الضرب وقع بالاسم المذكور، كذلك تقوم الضمائر بعملية الربط بين عناصر التركيب، بل إنها تعد الرابط الوحيد الذي يربط بعض الوظائف النحوية بغيرها ويتمثل غالباً في ربط الجمل التي لها محل من الإعراب بما يجب أن تعود عليه من ألفاظ سابقة لذلك يربط بها مذكوراً ومحذوفاً[١]، كما في قولنا هذا الطالب أفكاره ناضجة فالضمير(**الهاء**) تعود على الطالب وهي مفرد مذكر مطابقاً لما عاد عليه فعمل على ربط الخبر(**أفكاره ناضجة**) بالمبتدأ(**هذا الطالب**) ، ولولا هذا الضمير لكانت الجملة أجنبية عما تعود عليه ((**ألا ترى أنك لو قلت : زيد قام عمرو ، لم يكن كلاماً لعدم العائد ، فإذا كان كذلك لم يكن بد من العائد**))[٢] .

---

[٥] الخصائص : ١٩٣/٢ ، ظ : شرح المفصل : ٨٤/٣

[١] ظ : مغني اللبيب : ٤٩٨/٢

[٢] شرح المفصل : ٨٩/١

يعدُّ هذا التطابق ضرورة لغوية إذ **((لا يمكن لنا أن نبدأ الحديث عن شخص غائب ثم نعيد الضمائر الخاصة به في صورة المخاطب أو المتكلم دون ضرورة تقتضي ذلك ودون وجود ما يمنع من أمن اللبس ، لأن في تغيير الضمير العائد وذلك الانتقال المفاجئ نوعاً من التناقض ونوعاً من الغموض))**[٣] يؤدي إلى تركيب مفكك غير واضح القصد إلاّ بوجود قرينة مانعة

للغموض ومحافظة على المعنى نحو: الطالبان المجدان يدرسان ، فالإسم والصفة التي بعده فيهما غيبة ، والفعل مسند إلى ضمير الغائب ومبدوء بالياء التي تدل على المفرد الغائب .

ولكن قد يحدث ترخص بالشخص(**التكلم،الخطاب،الغيبة**)وهذا ما يعرف بـ(**الالتفات**)وهو يختلف عن الرخصة الاعتيادية بأنه يقاس عليه أما الرخصة فلا يقاس عليها[٤] .

والغرض من الالتفات، تنويع أنماط الكلام تلبية لبواعث نفسية شتى[٥]، فهو أحد تقنيات الأسلوبية التي تظهر قدرة المتكلم على التصرف والافتتان في وجوه الكلام[٦]. فضلاً على أنه دافع لجذب الانتباه لأن السياق إذا ما استمر على وفق نسق بعينه سيكون سياقاً مشبعاً[٧]لذا تعد لحظة الانتقال هذه خروجاً عن المألوف إلا أنه خروج يهدف إلى تحقيق منافع دلالية متعددة لافتة لانتباه القارئ[٨]،وإن لكل انتقال**((مقتضيات ومناسبات**

---

[٣] النحو الوصفي :٣١٤
[٤] ظ : البيان في روائع القرآن : ٢٤١/١
[٥] ظ : الالتفات في مباحث البلاغيين،جليل رشيد فالح،بحث منشور في مجلة آداب المستنصرية ع/٩ ، ٦٥
[٦] ظ : الكشاف : ٦٢/٣
[٧] ظ : الأسلوبيه : د. فتح الله احمد سلمان ،٢٣٩، أسلوبيه البناء الشعري : ارشد علي محمد ، ١٠٢-١٠٣
[٨] ظ : البلاغة والأسلوبيه : ٢٠٤، الانزياح في أنشودة المطر للسياب (ر. م) سعدون الحديثي ،٩١

تظهر بالتأمل في مواقع الالتفات))[٩]، وتختلف باختلاف النص ، فالقرآن الكريم مثلاً يوظف الالتفات لمعنى وبذلك تتحقق الفائدة المتوخاة منه .

- ومن أمثلة الالتفات ما ورد في قوله تعالى﴿ **قَالُواْ مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا وَلَكِنَّا حُمِّلْنَا أَوْزَاراً مِّن زِينَةِ الْقَوْمِ فَقَذَفْنَاهَا فَكَذَلِكَ أَلْقَى السَّامِرِيُّ۞ فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلاً جَسَداً لَّهُ خُوَارٌ فَقَالُواْ هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى فَنَسِيَ** ﴾(طه/٨٧-٨٨)فالالتفات جاء في قوله**(فأخرج لهم)**إذ عدل من التكلم إلى الغائب**(لهم)**،إذ قصد القائلون به التبرئ من أن يكون إخراج العجل لأجلهم أي أخرجه لمن رغبوا في ذلك[١]،إذ إن عدد من كبراء القوم وصلحائهم ومعهم هرون لم يعتقدوا بإلهية العجل، ولم يستطيعوا منع من عبده، لذلك فضمير الغيبة في قوله**(اخرج لهم)**وقوله**(فقالوا)**عائدان إلى غير المتكلمين[٢] .

- وقد يكون الالتفات من الغيبة إلى الخطاب نحو قوله تعالى﴿**وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلاً لِّكُلِّ شَيْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُواْ بِأَحْسَنِهَا سَأُوْرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ** ﴾ (الأعراف/١٤٥) والأصل أن يقال (**سأريهم**)[٣]وجاء الإخبار على طريق الغيبة لمناسبتها لأسلوب الحكاية والسرد ، ثم أنزلهم منزلة الحاضرين فتحول إلى مخاطبتهم خطاباً مباشراً أي سترون منازل الفاسقين – فرعون وقومه – فدمروا لفسقهم ، لتعتبروا فلا تكونوا مثلهم ، فإن رؤيتها وهي خالية من أهلها موجبة للاعتبار والانزجار[٤] .

---

[٩] جواهر البلاغة : احمد الهاشمي، ٢٣٩
[١] ظ : التحرير والتنوير : ٢٨٦/١٦
[٢] ظ : م . ن : ٢٨٥/١٦
[٣] ظ : صفوة التفاسير : ٤٣/٤
[٤] ظ : (م.ن) : ٤١/٤

ـ ومنه الالتفات من الغيبة إلى التكلم ، نحو قوله تعالى﴿**شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحاً وَالَّذِي أوحَينَا إلَيكَ وَمَا وَصَّينَا بِهِ إبرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أن أقِيمُواْ الدِّينَ وَلا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ كَبُرَ عَلَى المُشرِكِينَ مَا تَدعُوهُم إلَيهِ اللهُ يَجتَبِي إلَيهِ مَن يَشَاءُ وَيَهدِي إلَيهِ مَن يُنِيبُ**﴾(الشورى/١٣) الله سبحانه وتعالى يصف دين الإسلام بالأصالة والاستقامة ، فكأن الله تعالى قال: شرع لكم الدين الأصيل الذي بعث به نوحاً في العهد القديم وبعث به محمد(ﷺ) في العهد الحديث ، وبعث به من توسط بينهما ، فالأمر يتطلب جذب انتباه السامعين وإصغائهم التام ، فجاء أسلوب الالتفات ليحقق الهدف ، وذلك في العدول من الغيبة إلى التكلم في قوله(**والذي أوحينا إليك**) بعد قوله(**شرع لكم**) وذكر في جانب الشرائع الأربعة السابقة فعل(**وصّى**) وفي جانب شريعة الإسلام فعل الإيحاء، لأن الشرائع التي سبقت شريعة الإسلام كانت شرائع مؤقتة مقدراً ورود شريعة بعدها ، فكان العمل بها كالعمل الذي يقوم به مؤتمن على شيء حتى يأتي صاحبه[٥]وعندما تحدث سبحانه عن الخبر أراد منه التعظيم ، فجاء الالتفات ليزيد من معنى التعظيم ، محققاً في الوقت نفسه جذب انتباه السامعين ، وتنشيطه وحمله على الإيمان الصادق بأن شرع الإسلام جمع الشرائع كلها. وبذلك يكون الالتفات ـ الذي هو تغيير مجرى الإحالة من المطابقة إلى الاختلاف ـ أكثر نشاط للسامع وإيقاظاً لإصغائه ، فهو يتميز بطاقة إيحائية من حيث كونه يعتمد على العدول وإن التحول ربما جاء لان التجربة **(الظرف أو الحدث الذي دعا إلى التحول)** قد لا تكون وقعت للمخاطبين ولكنها وقعت لأقوام غائبين

---

[٥] ظ : التحرير والتنوير : ٥٢/٢٥

ومن هنا انقلب الضمير من الخطاب إلى الغيبة ليكون قرينة لفظية لتمييز معنى جديد .

٤ـ التـعـيـيـن (التنكير و التعريف)

التطابق هو ظاهرة نحوية شديدة الصلة بالتنكير والتعريف،الذي لا يكون ألاّ للأسماء والصفات .

الإسم النكرة هو((**المشترك بين الشيء وغيره في موضعه**))[١]، لأنها كل ما علق في أول أحواله على الشياع في أمته بحيث يدل على واحد لا بعينه[٢]. وعلامته هو قبول التنوين ، ماعدا اسم العلم من المعارف ينون وذلك لشبهه بالنكرة في الشكل من حيث خلوه من أدوات التعريف ولواصقه ، واستناداً إلى هذا التفسير الشكلي ساغ دخول **(ال)** التعريف على أسماء الأعلام نحو: العباس والحمزة لأنه أشبه بالنكرة شكلاً . ومن المعروف أن أداة التعريف في العربية تباشر صدور الأسماء والصفات دون تمييز بين المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث فيقال الرجل والمرأة ، والرجال والرجلان والنساء[٣].

أما الإسم المعرفة فهو((**ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصوداً بالوضع كما في الأعلام أو لا كما في غيرها**))[٤].

وهناك نوعان من المعارف،أحدهما يدل بنفسه على التعيين كالضمير والإشارة والموصول والعلم ، ونحو ذلك من المباني الجامدة. والثاني ما تدل

---

[١] الحدود ضمن (رسالتان في اللغة) : ٣٩
[٢] ظ : المفصل : ١٩٨، الكافية في النحو : ٢/ ١٢٩
[٣] ظ : مبادئ اللسانيات : ١٨٨
[٤] الكافية في النحو : ابن الحاجب ، ١٢٨/٢

على تعيينه أداة خاصة هي لاصقة صرفية تسبق الإسم أو تلحقه ، فتكون المعرفة اللفظ ((**المختص بشيء دون غيره بعلامة لفظية**))[٥] .

وحين تسقط هذه الأداة يرجع الاسم نكرة أو اسماً للجنس ، أما النوع الأول فلا يتخلى عن

تعيينه. أو إلصاق المضاف إليه بعد تخلي المضاف عن علامات تنكيره كالتنوين والنون وال التعريف ليكون مركباً إضافياً[٦].

ويكاد يجمع علماء النحو على أن الضمائر جميعها من المعارف[٧] ولكنها قد تتفاوت شدة وضعفاً فيما بينها فيما يخص التعريف ، فضمير المتكلم عندهم هو الأقوى من غيره من حيث

التشخيص ثم المخاطب وأخيراً الغائب[١] . وإذا كان المقصود بالمعرفة هو التشخيص الذي يميزها من النكرة ، فلا بد لنا أن نلاحظ الفارق بين المشخص وبين النكرة ، ولهذا السبب نرى أن النكرة المقصودة في باب النداء دخلت في ضمن المعارف لتشخيصها ، وهذا التشخيص لابد من توفره بين المتكلم والمخاطب في الجملة الإنشائية ، وبين المتكلم والسامع في ألجمله الخبرية .

إلا أن النحويين عدّوا الكنايات من المعارف ، ولكن نلاحظ منها ما يفتقر إلى التشخيص وبذلك يكون بعيداً عن المعرفة ، فضمير الغائب حين يعود على نكرة فلابد من أن نعده من أقسام النكرة ، يقول ابن السراج(ت٣١٦هـ) :((**والنكرة إذا أضيفت إلى معرفة صارت معرفة ،**

---

[٥] الحدود ضمن(رسالتان في اللغة) : ٣٨- ٣٩
[٦] ظ : مبادئ اللسانيات : ١٨٦
[٧] ظ : مغني اللبيب : ٥٨٢/٢

[١] ظ: شرح ابن عقيل : ١٠٦/١

نحو:غلام زيدٍ، ودار الخليفة ، والنكرة تضاف إلى النكرة وتكون نكرة نحو: راكب حمار))[٢] فابن السراج يقرر أن النكرة المضافة إلى نكرة تبقى نكرة ويسميها النحاة(**النكرة المخصصة)** .

فلو قلنا : دخل القاعة رجلٌ وهو يحمل حقيبة ، فالضمير(**هو**)في هذه الجملة لم يدل على التعريف للإبهام الذي يحيط به، وقد تنبه على ذلك الزمخشري في أثناء حديثه عن كناية الغائب : فقال:**((كناية النكرة عن النكرة))**[٣] .

وعلى أساس التشخيص الذي نعدّه أصل المعرفة ، لا يمكن وصف الضمير بالتعريف والتنكير في النظام ، وإنما يكون معرفة حين تعين على ذلك قرائن السياق[٤] ،لذا تلحق بعض النكرات بالمعرفة ، لمرافقتها بقرينة دالة على التشخيص ، فحين نتحدث عن إنسان معروف ويكون أحد أركان الجملة نكرة مقصودة دالة على الإنسان المشخّص لدينا فحينئذٍ يكون حكم تلك النكرة حكم المعرفة من حيث اللفظ والمعنى ، يقول المبرد :**((لأنه إذا كان معروفاً كان مخصوصاً))**[٥]، ونجد ذلك واضحاً في قول الشريف الرضي وهو يرثي أبا إسحاق :

جبلٌ هوى لو خرّ في البحر لاغتدى   من وقعه متتابع الأزبادِ[٦]

فكلمة(**جبل**)التي تصدرت الجملة كانت تشير إلى أبي إسحاق المتشخص لدينا فهي إذن معرفة صح الابتداء بها وأخذت كل امتيازات المعرفة وإن كانت من حيث الشكل تعد من النكرات ، لذا كان الضمير المضمر في(**خرّ**)و(**وقعه**)ضمير معرفة من حيث العود على مشخص معين . فقرينة المقام هي التي جعلت النكرة تعدُّ من المعارف .

---

(٢) الأصول في النحو: ٣/٢
(٣) شرح المفصل :٨٤/١- ٨٥
(٤) ظ : اللغة العربية معناها ومبناها :١١٠
(٥) المقتضب :٣٢/٣
(٦) الديوان : ٣٨١/١

ويمثّل التعريف والتنكير شرطاً صرفياً يتحدد على أساسه كثير من الوظائف النحوية كاشتراط النحاة أن يطابق النعت منعوته في التعريف والتنكير .

أ – مطابقة التعيين بين المبتدأ والخبر :

إن التطابق بين المبتدأ والخبر غير واجب من حيث التعيين ، تقول زيد أخوك ، وزيدٌ قاضٍ ، والأصل في الكلام أن يكون المبتدأ معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات ، كأن يكون
ضميراً ، أو علماً أو اسم إشارة ، أو الموصول أو المعرف بال ، أو المضاف إلى واحد منها[١].

وامتنع الابتداء بالنكرة ((**لأن الابتداء إنما هو خبر ، وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعراف وهو أصل الكلام**))[٢] ، ويلزم من كون المبتدأ معرفة في الأصل كون الخبر نكرة في الأصل ، لأنه اذا كان معرفة مسبوقاً بمعرفة ، تُوهُمِّ كونهما موصوفا وصفة ، فمجئ الخبر يدفع ذلك التوهم ويؤمن اللبس[٣]، يقول ابن السراج (ت٣١٦هـ) :((**إنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة لأنه لا فائدة فيه ، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به ، ألا ترى أنك لو قلت : رجل قائم أو رجل عالم لم يكن في هذا الكلام فائدة ، لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجلٌ قائم أو عالمٌ، وقد يأتي المبتدأ نكرة مفيدة قال ابن الدهّان . وما أحسن ما قال : إذا حصلت الفائدة فاخبر عن أي نكرة شئت ، وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب فإذا حصلت جاز الحكم**))[٤]. فالعدول به إنما يكون بإعطاء

---

[١] ظ : بناء الجملة العربية ، ٨٢
[٢] الكتاب : ٣٢٨/١ ، ظ : شرح التسهيل : ٢٨٩/١
[٣] ظ : شرح التسهيل : ١/ ٢٧٩
[٤] الأصول في النحو : ٥٩/١ ، ظ : شرح الكافية : ٨٨/١،

التنكير وظيفة الدلالة على التعميم[٥] والإبتداء بالنكرة يكون مشروطاً بتوفر قرينة لفظية أو معنوية يوفرها السياق أسماها النحاة(**مسوغات الابتداء بالنكرة**)[٦] منها ، كون النكرة موصوفه نحو قوله تعالى﴿**وَلَعَبدٌ مُّؤمِنٌ خَير مِن مُّشرِكٍ**﴾(البقرة/من الآية٢٢١) أو كون المبتدأ عاملاً ، كالحديث الشريف ((**أمرٌ بمعروفٍ صدقة، ونهي عن منكر صدقة**))[٧]، وكون النكرة المبدوءة بها لإفادة العموم نحو قول ابن عباس (**تمرة خير من جرادة**))[٨]، وتكون النكرة المبتدأ بها واقعة بعد الاستفهام نحو : أرجلٌ في الدار، أو تكون النكرة واقعة بعد نفي نحو : ما رجلٌ في الدار[٩]، أو تالية (**لولا**) نحو قول الشاعر:

لولا اصطبارٌ لأودى كل ذي مقةٍ حين استقلّت مطاياهن للظعن[١٠]

إذن فالقياس أن يكون المبتدأ معرفة[١]، فتكون هذه قرينة على الباب ، ولكنها لا تؤمن اللبس مع غيره كالفاعل والخبر فكلاهما ممكن أن يكون معرفة ، ففي قولنا : قرأ محمد ، ومحمد قرأ لا تفيد قرينة(**التعيين**) التمييز بين المبتدأ والفاعل لأن كلمة(**محمد**) في الجملة الأولى مسنداً إليه معرفة(**فاعل**)، وفي الجملة الثانية(**محمد**) مسنداً إليه معرفة(**مبتدأ**). فإن كلمة(**محمد**) في الجملتين يجوز فيها الإعرابان ، لذا ميّز النحاة بين المبتدأ والفاعل بغير قرينة(**التعيين**) على أن

---

[٥] ظ : اللغة والنقد الأدبي: تمام حسان ، (بحث) ، ١٢٤
[٦] ظ : شرح التسهيل : ٢٨٩/١ ، شرح ابن عقيل : ٢١٥/١
[٧] ظ : اعلام الموقعين عن رب العالمين : ٤/ ٣٤٠ ، شرح التسهيل ، ٢٩١/١
[٨] ظ : صحيح مسلم : مسلم النيسابوري ، ٦٩٧/٢، الدر المنثور : السيوطي ، ١٩٠/٣، المصنف في الأحاديث والآثار : أبو بكر الكوفي ، ٤٢٦/٣ ، صحيح ابن حبّان : محمد بن حبّان البستي ، ١١٩/٣ ، صحيح الترغيب والترهيب : محمد الألباني ، ١١٠/٢ ، إحياء علوم الدين : الغزالي ، ٣٠٠/١ ، الترغيب والترهيب في الحديث الشريف : عبد العظيم المنذوري ، ٢٧٨/٢
[٩] ظ : شرح التسهيل : ٢٩٣١/١
[١٠] ظ : أوضح المسالك : ١٤٤/١ ، شرح التسهيل : ٢٩٣١/١ ، شرح ابن عقيل : ٢٠٤/١
[١] ظ : الإيضاح في شرح المفصل : ١٨٤/١

المبتدأ هو الإسم المجرد من العوامل اللفظية مسنداً إليه ...،والفاعل هو الإسم المرفوع الذي يتقدمة فعل على طريقة **(فَعَل)**...، فكان التمييز بينهما بالعامل والتجرد من العامل[٢] .

لكن الدرس اللغوي الحديث يرى أن الأمر لا يعدو أن يكون تحويلاً بالتقديم والتأخير بين عناصر التركيب لغاية يريدها المتكلم بحسب أهميتها عنده ، فهم **((إنما يقدمون الذي بيانه أهم وهم ببيانه أعلم وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم))**[٣]، فكلا الجملتين المذكورتين فعليتين ، إذ ما كان المسند فيه فعلاً هو فاعل تقدم أو تأخر[٤] ، فتكون **(صيغة)** المسند في مثل هذه الجمل هي القرينة المميزة بين الفاعل والمبتدأ بعد أن يتعطل أثر قرينة التعيين والإسناد والعلامة الإعرابية في التمييز بينهما.

أما الخبر فالأصل فيه أن يكون نكرة**((لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل والفعل يلزمه التنكير فرجّح تنكير الخبر على تعريفه))**[٥]، وقد يأتي معرفة ذلك لأن**((الاسم الذي في موضع الفائدة يحتمل التعريف والتنكير والذي في موضع الزيادة من الفائدة لا يحتمل إلاّ التنكير))**[٦]، لذلك جاز في الخبر التعريف والتنكير .

أما التمييز بين المبتدأ والخبر حال تساوي العنصران في التعريف والتنكير**(المطابقة في التعيين)**، فيصلح كل منهما أن يحل محل الآخر من غير قرينة تفرق بينهما نحو :

محمدٌ أخوك   وأخوك محمدٌ

---

[٢] ظ : م . ن : ١/١٨٥
[٣] الكتاب : ١/٣٤
[٤] ظ : في النحو العربي نقد وتوجيه : ٤٥- ٤٦
[٥] المطالع السعيدة في شرح الفريدة : للسيوطي ، ١/٢٦٣
[٦] الحدود ضمن (رسالتان في اللغة) : ٧٦

فكلاهما معرفة ، والقرينة التي اعتمدهما الجرجاني[٧](ت٤٧١هـ) للتمييز بين المبتدأ والخبر المعرفتين هي (**قرينة الابتداء بالأعرف**) ، والأعرف في كل ما ذكره النحاة من المعارف هو (**العلم**)لأنه متعرف بنفسه لا من الخارج فدلالته على التعريف معجمية بالوضع من دون أن يحتاج إلى قرينة تدل على تعريفة في التركيب ، على عكس المعارف الأخرى التي تدل على معين بقرينة من الخارج[١] . لذا متى وجد اسم علم في التركيب يعدّ مبتدأ تقدم أو تأخر، إلا أن المشهور عند النحاة في هذه الحالة أن المتقدم هو(**المسند إليه**)(**المبتدأ**) أي إن البنى العميقة تدور حيثما دارت البنى السطحية وتطابقها ، وهذا مالا يوافق عبد القاهر الجرجاني[٢] .

وذكر ابن هشام(ت٦٧١هـ) ضابطاً آخراً في تحديد المبتدأ إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين، إذ أشار إلى أن الوصف المشتق في مثل(**القائم زيد**) يبقى خبراً وإن تقدم، وذلك لأن الأصل في المبتدأ أن يكون اسماً في المعنى ، وفي الخبر أن يكون وصفاً مشتقاً في المعنى كذلك[٣] وعلى هذا يكون(**زيد**)في جملة(**القائم زيد**)مبتدأ لأنه اسم علم معرف بنفسه ، وكلمة(**القائم**) خبر لأنها وصف مشتق فضلاً على أنها اكتسبت التعريف من(**ال**)التعريف. وعلى هذا يجوز تقديم الخبر المعرفة على المبتدأ وذلك لأن قرينة الصيغة في(**الخبر**)أمنت اللبس وأزالت الإبهام . ولعل هذا يؤمن اللبس بين المسند والمسند إليه في الجملة الإسمية والكشف عن المعنى ومراد المتكلم الحقيقي حين يتطابق طرفا الجملة الإسمية في(**التعيين**) .

---

[٧] ظ : دلائل الإعجاز : ١٨٦
[١] ظ : الإنصاف : ٧٠٧ ـ ٧٠٨
[٢] ظ : دلائل الاعجاز : ١٠٦ـ ١٠٧
[٣] ظ : مغني اللبيب : ٥٨٨/٢

ولما كان لا يجوز الإخبار بالمعرفة عن النكرة ، ولا يجوز في الكلام إلاّ عكسه ،اضطر الشاعر الإخبار عن النكرة بالمعرفة نحو قول حسان :

كأن سبيئةً من بيتِ رأس　　　　يكون مزاجها عسلٌ وماءُ(٤)

فأخبر بـ(**مزاجها**) وهو معرفة عن(**عسل**) وهو نكرة .

ب – مطابقة التعيين في التوابع :

- المطابقة التعيين بين النعت والمنعوت :

اشترط النحاة أن يكون النعت مطابقاً لمنعوته في التنكير والتعريف لذلك كان قرينة على الباب ، يقول سيبويه :((**واعلم أن المعرفة لا توصف إلاّ بمعرفة كما أن النكرة لا توصف إلاّ بنكرة**))(٥)، ويقول ابن جني (ت٣٩٢هـ) :إن النكرة توصف بنكرة ، والمعرفة توصف بمعرفة ولا توصف معرفة بنكرة ولا نكرة بمعرفة ، تقول : جاءني رجلٌ عاقلٌ وتقول : هذا زيدٌ العاقلُ((**ولو قلت مررت بزيد ظريف على الوصف لم يجز،لأن المعرفة لا توصف بالنكرة**))(٦)، وعلّة عدم جواز مخالفة النعت لمنعوته في التعريف أو التنكير هي أن((**النكرة مجهولة، ولا يصح أن تبيّن المعروف ، والمعرفة ثابتة العين فلا يصح أن تبيّن مالم يثبت له عين وهو النكرة**))(١)، فضلاً على أن المعرفة اختصاص والنكرة شيوع ، والصفة في المعنى هي الموصوف ، فمن المستحيل في الشيء الواحد أن يكون شائعاً مخصوصاً في حال واحدة(٢)، فـ((**الصفة هي الموصوف فلذلك لم**

---

(٤) ديوان حسان بن ثابت : ١١، وظ :مغني اللبيب : ١٨١، الكامل : ٧٤/١، المقتضب :٩٢/٤، المحتسب : ٢٧٩/١، رسالة الغفران للمعري : ٩٤

(٥) الكتاب : ٦/٢

(٦) اللمع في العربية : ٨٣

(١) شرح عيون الإعراب : ٢٢٨

(٢) ظ : الإنصاف : ٢/ ٤٥٥ ، الجملة الوصفية : ليث اسعد، (ر . م) ، ٢١

توصف المعرفة بالنكرة))[٣]، لأن النكرة هي((**المشترك بين الشيء وغيره في موضعه))**[٤] في حين أن المعرفة تعني اللفظ((**المختص بشيء دون غيره بعلامة لفظية))**[٥] لذا فنسبة النكرة إلى المعرفة نسبة الإبهام إلى البيان ، ولما كانت الصفة هي الموصوف استحال الشيء الواحد أن يكون شائعاً ومخصوصاً[٦]، وبذلك تختلف الطبيعتان[٧]، **((أن المعرفة مادلّ على شيء بعينه ، والنكرة مادلّ على الشيء لا بعينه))**[٨] ،

فامتنع بذلك وصف النكرة بالمعرفة أو العكس ، نحو: مطابقة لفظة(**الدنيا**) وهي نعت معرفة،لفظة(**الحياة**) وهي منعوت معرفة،في قوله تعالى﴿**أُوْلَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُاْ الحَيَاةَ الدُّنيَا**﴾(البقرة/من الآية٨٦) .

إلا أن المعارف متغايرة ولها درجات متعددة لذلك قال النحاة **((من حق الموصوف أن يكون أخص من الصفة أو مساوياً لها ، ولذلك امتنع وصف المعرّف باللام بالمبهم ، وبالمضاف إلى ما ليس معرّفاً باللام لكونهما أخص منهما))**[٩]وإنما وجب ذلك لأن المخاطب إذا أراد تعريف مخاطبه وجب أن يذكر الأسماء التي يعرفها المخاطب في الشخص **((حتى يستغني بها عن التطويل بالنعت وإذا ذكر أخصها لم يخلُ المخاطب من أن يعرفه أولا يعرفه فإن عرفه لم يحتج إلى زيادة بيان ،وإن أشكل عليه بيّن بأخص صفة فيه حتى يعرفه المخاطب))**[١٠] .

---

[٣] شرح اللمع : العكبري : ٢٠٢/١
[٤] الحدود ضمن(رسالتان في اللغة) : ٣٩
[٥] م . ن : ٣٨- ٣٩
[٦] ظ : اسرار العربية : ٢٩٤
[٧] ظ : شرح اللمع : ٢٠٣/١
[٨] البرهان الكاشف : ١٣٣
[٩] شرح المفصل : ٥٨/٣
[١٠] العلل في النحو : الورّاق : ٢٣٥

وعلى هذا الأساس يكون(**هذا**)في قولنا مررت بزيد هذا ، نعتاً لـ**(زيد)** لمن يرى أن(**العلم**) أعرف من المبهم[١١] ، أما من يرى أن المبهم أعرف من العَلَم[١٢]فيجعل **(هذا)** بدلاً لا نعتاً لأنهم لا يشترطون التوافق بين البدل والمبدل منه ((**وذلك أن النعت والمنعوت واحد بالذات دائماً بخلاف البدل والمبدل منهما لتغايرهما ذاتاً فيما عدا بدل الكل من الكل**))[١٣].

وتوصف النكرات بالجمل((**لأن كل جملة هي نكرة لأنها حديث وإنما يحدّث بما لا يعرف**))[١] ، ورفض الرضي أن تكون الجملة نكرة أو معرفة لأن التنكير والتعريف من عوارض الذوات والجملة ليست ذاتاً ، وإنما صح وصفها بالنكرات لمناسبتها للنكرة من حيث صح تأويلها بالنكرة[٢]، وإذا أريد وصف المعارف بالجمل أتيت بـ(**الذي**) فقلت :جاء زيد الذي قام ، فجعلت الجملة صلة (**الذي**) فتتوصل إلى وصف المعارف بالجمل بدخول واسطة[٣]. وقد أشار سيبويه إلى أثر هذه القرينة في توجيه المعنى النحوي قائلا : واعلم أن الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو وهو من اسمه نحو:((**هذا زيدٌ الطويلَ**))[٤] إذ هو يلمّح إلى النعت عند تطابق البنية في التعيين ، ويقول ويكون الاسم هوهو وليس من اسمه كقولك : هذا زيدٌ ذاهباً[٥]، وهو يلمح إلى الحال عند اختلاف البنية وعدم المطابقة ، لان الغالب في الحال التنكير[٦] لذلك فالمطابقة في التعيين قرينة على النعت .

ـ المطابقة التعيين بين البدل والمبدل منه :

---

[١١] ظ : اللمع في العربية : ١٨٦، شرح المقدمة المحتسبة :١٧١/١، شرح المفصل :٥٦/٣، شرح الكافية :٣٩/٣
[١٢] هذا الرأي منسوب لابن السراج ، ظ : شرح المفصل : ٥٦/٣ ، شرح الكافية : ٤١/٣
[١٣] حاشية يس : ١٠٩/٢
[١] الأصول في النحو : ٣٠/٢ ، ظ : النكت في تفسير كتاب سيبويه : للشنتمري ، ٢٦٠/١
[٢] ظ : شرح الكافية : ٢٤/٣
[٣] ظ : الأصول في النحو : ٣٠/٢ ، شرح المقدمة المحتسبه : ٤١٦/٢
[٤] الكتاب : ٣/ ١٢١
[٥] ظ : م . ن : والصفحة
[٦] ظ : م . ن : ١/ ٤٤

قد لا نجد لقرينة التعيين الأثر في الدلالة على تبعية البدل ، إذ((**يجوز إبدال المعرفة من النكرة، والنكرة من المعرفة، والمضمر من المظهر، والمظهر من المضمر، والبدل في جميع ذلك سواء))**[٧]، فلك أن تبدل أي النوعين شئت من الآخر[٨] نحو قوله تعالى ﴿**وَإِنَّكَ لَتَهدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّستَقِيمٍ۞ صِرَاطِ اللهِ** ﴾(الشورى/من الآيتين٥٢-٥٣) فقد أبدل(**صراط الله**) وهو معرفة من (**صراط مستقيم**) وهو نكرة ، وقد يعكس فتبدل النكرة من المعرفة نحو قوله تعالى﴿**كَلَّا لَئِن لَّم يَنتَهِ لَنَسْفَعَنْ بِالنَّاصِيَةِ۞ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ**﴾(العلق/١٥-١٦) أبدلت (**ناصية**) وهي نكرة من (**الناصية**) وهي معرفة ويشترط في المبدل والمبدل منه هنا الاتفاق في اللفظ[٩] .

أما إذا تطابق التابع والمتبوع في التعريف والتنكير فهذا يعني أنه عطف بيان ، وعدم تطابقها يعني أنه بدل[١٠] ، مع وجود قرائن ترجّح المعنى لأحدهما .

وفي قوله تعالى﴿ **قُل أغَيرَ اللهِ أتَّخِذُ وَلِيّاً فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأرض**﴾(الأنعام/من الآية١٤) قرأ

الجمهور بخفض (**فاطر**)[١]، وخفضه على نعت لفظ الجلالة وذلك أن اسم الفاعل هنا إضافته حقيقية لأنه بمعنى الماضي،ويدل على ذلك قراءة(**الزُهري**)(**فَطَر**) بلفظ الماضي[٢]، يقول المبّرد(ت٢٨٥هـ): إذا كان اسم الفاعل والمفعول بمعنى الماضي فلا يجوز إلاّ الخفض والإضافة((**لأنهما**

---

[٧] الأصول في النحو : ٥٠/٢
[٨] ظ : شرح المفصل : ٦٨/٣، البدل في الجملة العربية – القرآن الكريم : حسن محمد حسن ، ٩٠
[٩] ظ : شرح عمدة الحافظ : ٨١ ، بناء الجملة العربية : ٢٥٥- ٢٥٦
[١٠] ظ : مغني اللبيب : ٢/ ٤٥٥- ٤٥٦
[١] ظ : حجة القراءات : ابن زنجلة ، ١/ ٣٧٧ ، الجامع لاحكام القرآن : ٢٥٦/٦، زاد المسير : ٤٥٠/٢
[٢] ظ : البحر المحيط : ٤/ ٩٠ ، روح المعاني : ٧/ ١١٠

لم يوازنا الماضي فلم يعمل عمله))[٣] ، وهذه الإضافة محضة يتعرف بواسطتها المضاف إليه ويعامل معاملة المعارف .

واختار العكبري (ت٦١٦هـ) جرّه على البدل من اسم الله تعالى[٤]((**وكأنه رأى الفصل بين البدل والمبدل منه أسهل ، لأن البدل في المشهور على نيّة تكرار العامل))**[٥]. والمطابقة

كلية في جميع الجهات لذا يصح ان يكون (**فاطر**) نعت أو بدل كل من كل .

وقرئ شاذاً بنصب الراء[٦]على انه نعت لـ(**ولياً**) لأن اسم الفاعل في هذا المقام معرفة و (**ولياً**) نكرة ولا توصف النكرة بالمعرفة فأهدرت المطابقة بالتعريف والتنكير لذا جعلها العكبري بدلاً من (**ولي**) ، وأجاز العكبري النعت على جعل اسم الفاعل إضافته لفظية وذلك على الحكاية[٧] .

وهناك من أعرب (**فاطر**) منصوباً على الحال[٨]، وهذا لا يجوز لأن الحال لا تكون إلاّ نكرة واسم الفاعل هنا إضافته حقيقية فهو معرفة إلا أن يخرجه على الحكاية .

وفي قوله تعالى ﴿**غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوبِ شَدِيدِ العِقَابِ ذِي الطَّولِ لا إِلَـهَ إِلاّ هُوَ إِلَيهِ المَصِيرُ**﴾ (غافر/٣) ، هذه الصفات مختلفة تعريفاً وتنكيراً فـ (**غافر**) و(**قابل**) اسما فاعل ، واسم الفاعل الذي بمعنى الاستقبال لا يتعرف إلاّ بالإضافة ، وأما (**شديد العقاب**) فهي صفة مشبهة ، ولا تكون إلاّ نكرة، وأما ذي الطول فمعرفة بالإضافة . يقول الزمخشري(ت٥٣٨هـ) بأن:غافر

---

(٣) المقتضب : ٤/ ٤٢٣
(٤) ظ : التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٣٨١
(٥) الجواهر الحسان في تفسير القرآن : الثعالبي ، ١/ ٥٠٩
(٦) ظ : التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٣٨١
(٧) ظ : م . ن : والصفحة
(٨) ظ : البحر المحيط : ٤/ ٩٠

الذنب وقابل التوب معرفتان ، لأنه أراد بهما الاستمرار ألثبوتي فلم يرد بهما حدوث الفعلين فتكون الإضافة حقيقية[٩] .

أما(**شديد العقاب**)فصفة مشبهة وهي نكرة دائماً لا تتعرف لأنها لا تكون إلاّ بمعنى الحال

لأنه صفة وحق الصفة صحبة الموصوف[١] .

وقد بيّن المفسرون المسوّغ بإهدار المطابقة بين النعت والمنعوت بوجوه منها :

١- **((أن هذه الصفات وإن كانت نكرة إلا أنها ذكرت مع سائر الصفات التي هي معارف حسن ذكرها))**[٢] .

٢- إن (**شديد العقاب**) بدل لأن النكرة بدل من المعرفة والعكس أمر جائز[٣] .

٣- إن (**شديد العقاب**) لمّا كانت من صفات الله المنزهة عن الحدوث والتجدد فهي تفيد الدوام والاستمرار ، لذلك ذهب الكوفيون إلى جواز جعله صفة للمعرفة[٤] .

٤- أن يقال لما صودف بين هؤلاء المعارف هذه النكرة الواحدة فقط أذنت بأنها كلها أبدال لا أوصاف[٥] .

ـ مطابقة التعيين بين المؤكَّد والمؤكِّد :

---

[٩] ظ : الكشاف : ٣/ ١٤٤

[١] ظ : الأصول في النحو : ١/ ١٥٧

[٢] الكشاف : ٣/ ١٤٥ ، وظ : التفسير الكبير : ٢٧/ ٢٨

[٣] ظ : التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ٣٢٣

[٤] ظ : جامع البيان : ٢٤/ ٥٢

[٥] ظ : الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية : للشيخ الجمل ، ٣/٤

إن التوكيد المعنوي يكون في الأسماء المعارف[٦]، لذا تكون المطابقة عن طريق المؤكّد المعرف بالإضافة ، نحو:جاء الركبُ كلُّه ،ولا تحصل المطابقة بالتنكير ، فلا يجوز أن نقول مررت برجلٍ نفسهِ ،(**(لأن التوكيد كالنعت ولا ينعت نكرة بمعرفة))**[٧]. وعليه يكون التوكيد المعنوي قرينة على تعريف الإسم المؤكَّد.

ـ المطابقة بين عطف البيان ومتبوعه :

بيّن ابن الأنباري الغرض من عطف البيان بقوله:**((الغرض فيه رفع اللبس ، كما في الوصف ، ولهذا يجب أن يكون أحد الإسمين يزيد على الآخر في كون الشخص معروفاً به ليخصه من غيره ، لأنه لا يكون إلاّ بعد اسم مشترك))**[٨]، ففي قوله**(كما في الوصف)** لزم فيه موافقته المتبوع كالنعت ،فيوافقه في إعرابه، وتعريفه أو تنكيره، وتذكيره أو تأنيثه ، وإفراده أو تثنيته أو جمعه[٩]،وإن واحدة من جهات المطابقة لا تكفي وحدها لأمن اللبس إلاّ بتضافرها مع قرينة أخرى ، فالتنكير والتعريف في عطف البيان ومتبوعه واجبة ،وإن عدم مطابقتها يعني عدم وجود عطف بيان[١٠]، فضلاً على قرينة ترجح وجوده على البدل ، نقول في النداء إذا أردنا عطف البيان: يا أخانا زيداً، فننصب ونقول **(زيداً)** لأنه غير منادى ، أما إذا أردنا البدل فنقول ياأخانا زيدٌ[١]،لأن عطف البيان تقديره النعت التابع للاسم الأول ، والبدل تقديره أن يوضع موضع الأول ، لذلك يبنى على ما يرفع به في النداء .

---

[٦] ظ : اللمع في العربية : ١٦٥، شرح المقدمة المحسبة : ٤٠٨/٢ ، معاني النحو : ٥٢٩/٤

[٧] شرح جمل الزجاجي : ابن هشام ،١٣٧/٢

[٨] أسرار العربية : ٢٥٣

[٩] ظ : شرح ابن عقيل : ٢/ ٢٢٠

[١٠] ظ : مغني اللبيب :٢/ ٤٥٥-٤٥٦

[١] ظ : الأصول في النحو :٢/ ٤٦

وقد تكون القرينة الساندة للقرينة المعنوية(**عطف البيان**) غير لفظية(**مقامية**)ففي قولنا: مررت بولدك زيد ، قد خصصنا واحداً من أولاده ،فإن لم يكن له إلاّ ولد واحد، كان(**زيد**) بدلاً ولم يكن عطف بيان لعدم الاشتراك[٢].

وعليه يكون التنكير والتعريف قرينة بتضافره مع (**العلامة الإعرابية**) في المثال الأول ، والقرينة الحالية في المثال الثاني لترجيح عطف البيان على البدل .

ج- المطابقة بين الحال وصاحبه :

أما الحال وصاحبه فلا مطابقة بينهما في التعريف والتنكير ، إذ اشترط النحاة في الحال أن يكون نكرة[٣]، وذلك ((**لأنها فضلة في الخبر ، وأصل الخبر أن يكون نكرة وكذلك يجب في فضلته،ولأنها مشبهة للتمييز في البيان فوجب أن تكون نكرة كالتمييز**)) [٤]وقيل:((**إنه إنما التزم تنكره لئلا يتوهم كونه نعتاً ،لأن الغالب كونه مشتقاً وصاحبه معرفة**))[٥].

أما صاحب الحال فهو معرفة لأن الحال بمنزلة الخبر والخبر لا يكون إلاّ بعد المعارف أو ما قاربها[٦]، وأن سبب اشتراط النحاة التعريف في صاحب الحال هو لكي يؤمن اللبس بالنعت ولذلك فإن الحال إذا تقدمت على صاحبها جاز تنكير صاحب الحال[٧]. وتبرز أهمية قرينة المطابقة عند تعدد الأحوال في الجملة نحو : لقيتُ هنداً مصعداً منحدرة، فالمطابقة

---

[٢] ظ :أسرار العربية :٢٥٣
[٣] ظ : الكتاب : ١/ ٤٤
[٤] شرح المقدمة المحسبة : ٢/ ٣١٢ ، ظ : العلل في النحو : ٢٢٧
[٥] شرح الاشموني : ٢٤٤/١
[٦] ظ : كشف المشكل في النحو : ١/ ٤٧٤
[٧] ظ : الكتاب : ٢/ ١٢٣

في (**الشخص**) تؤمن اللبس وتجعل كل حال مع صاحبها ، حتى إن وقعت الأحوال كيفما كان[٨]، وفي قولنا : لقي زيدٌ صديقيه راكباً سائرين ، فقرينة(**المطابقة**) في العدد آمنت اللبس ، ودلّت كل حال على صاحبه .

أما في قولنا: لقيتُ زيداً مصعداً منحدراً فإن هذه الجملة ملبسة لأن كل من(**مصعداً**)و(**منحدراً**)تصلح أن تكون حالاً لـ(**زيد**) أو تكون حالاً للفاعل المتكلم ، للمطابقة بين جميع الأطراف في النوع والعدد ، فلم يظهر من هو المصعد ومن هو المنحدر،وهذا يعني غياب القرينة التي من شأنها أن تزيل الإشكال وتؤمن اللبس[١]. لذا يلجأ في مثل هذه الحالة بأن يكون كل واحد من هذه الأحوال جنب صاحبه لإزالة الإيهام ، فتكون قرينة الرتبة هي الملمح الأساس الذي يتبين به المعنى النحوي[٢] .

٥- الإعــراب

إن الإعراب ليس شرطاً من شروط المطابقة بين المتطالبين نحوياً دائماً،إلاّ في باب التوابع[٣]،ولا يتحقق هذا التطابق إلاّ بتحقق الجهات الأربع[٤]،وذلك لأن الإعراب قرينة موقع أو باب[٥]،واشتراط التطابق النحوي في المظهر الإعرابي في النعت متأتٍ من التوافق الإعرابي بين النعت والمنعوت،وهذا ما تدل عليه أقوال العلماء،فالسيرافي(ت٣٥٨هـ) يؤكد أن اختلاف الرفعين والجرين يمنع من جمع الصفتين[٦]،ويقرر الزمخشري(ت٥٣٨هـ) أن الصفة وفق الموصوف في إعرابه[٧]، وكذلك أبو

---

[٨] ظ : شرح الكافية : ١/ ٢٠٠
[١] ظ : الحال في الجملة العربية : فاخر الياسري ، (ر.م) ، ٣٧٧
[٢] ظ : شرح الكافية : ١/ ٢٠٠
[٣] التوابع تشمل (النعت ، البدل ، العطف ، التوكيد) ، ظ : التوطئة : الشلوبيني ، ١٦٩
[٤] ظ : دلالة السياق : ٤٠٣
[٥] ظ : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٠٥
[٦] ظ : الكتاب ، ٥٩/٢ هامش رقم ١
[٧] ظ : المفصل :١١٦

علـي الـشلوبيني(ت٦٤٥هـ) يؤكـد أن النعـت مـن شـرطـه أن يكـون مطابقـاً لمنعوته في ما له من ((**الإعراب**))[٨]،وهذا يعنـي أن اشـتراط التطـابق فـي المظهر الإعرابي بين النعت والمنعوت متأتٍ من غلبة هذه السمة عليه . فعدّ تابعاً نحويا: والتابع النحوي ما كان وصفاً للمتبوع وكأنـه هو[٩]. وعليـه فـإذا كـان الإسـم المنعـوت مرفوعـاً فنعتـه مرفـوع،وإذا كـان منـصوباً فنعتـه منصوب،وإذا كان مجروراً فنعته مجرو،نحو: هذا رجلٌ عالمٌ واستشرتُ رجلاً عالماً و أثنيتُ على رجلٍ عالمٍ.وعرفت هذه المماثلة الإعرابية في البحث النحوي بـ(**الإتباع**) أي إعراب الإسم الثاني بإعراب الأول[١٠]. إذن فالعلامة الإعرابية في النعت تأثرت بهذه العملية (**الإتباع**) طلباً للانسجام المعنوي ، لا بسبب(**المجاورة**). إلا أن العلامة الإعرابية لا تظهر دائماً في أحد المتوافقين أو كليهما نحو : هذه البنت الصغرى ، فعلى الرغم من أن (**الصغرى**) نعت مطابق تمام المطابقة في النوع والعدد والتعيين لمنعوته فإننا نقدر الإعراب مطابقاً .

لذا يقتضي التطابق في الإعراب القول بإمكان التطابق في المحل ، حين يصح أن يحذف الأول ويقوم الثاني مقامه كما في المنعوت أو المبدل منه ويقوم النعت أو البدل مقامه فنقول(**هذه الصغرى**) بدلاً من هذه البنت الصغرى[١١]. ولا يمكن أن نتصور أن النعت مخالفٌ لمنعوته عند عدم ظهور العلامة الإعرابية ، لأن المراد بالتبعية هنا في الإعراب وليس التبعية في اللفظ ، لأن الاتفاق في اللفظ ليس بشرط[١] ، من ذلك يلزم أن يقال أن

---

[٨] التوطئة : ١٦٩

[٩] ظ : في النحو العربي قواعد وتطبيق : ١٨٦

[١٠] ظ : الموفي في النحو الكوفي : صدر الدين الكنغراوي ، هامش ص ٥٥

[١١] ظ : الخلاصة النحوية : ٣٤ ، دلالة السياق : ٤٠٤

[١] ظ : حاشية حسن العطار : ٧٨- ٧٩

النعت تابع للمنعوت نصباً ورفعاً وخفضاً لفظاً أو محلاً ، وإن لم يكن النعت على جهة ما ذكر ، كان في الكلام خلل[٢] .

ويتطابق التابع مع المتبوع في العلامة الإعرابية لأنه على علاقة وثيقة به بحيث ينظر إلى التابع والمتبوع معاً بوصفهما اسماً واحداً في الحكم[٣] ولو انفرد كل واحد من البدل والمبدل منه لم يحصل ما حصل باجتماعهما ، كما لو انفرد التأكيد والمؤكد أو النعت والمنعوت ولم يحصل ما حصل إلاّ باجتماعهما[٤].

أما المبتدأ والخبر فلا يصح أن نقول رفع كل منهما الآخر أو أن نقول أن المبتدأ رفع الخبر،

ورفعوا مبتدأ بالإبتدا　　　　كذاك رفع خبر بالإبتدا[٥]

((فالخبر مرفوع على معنى الخبرية أو الإخبار عن المبتدأ كونه متماً لإفادة الجملة))[٦]، وإن كل واحد منهما مرفوع لاختلافهما موقعياً ، إذ إن كل واحد منهما يشغل بابا نحوياً ، إذ لا يمكن لأحدهما أن يشغل محل الآخر ، فإعراب الخبر حصل عليه من الباب الذي يشغله وليس من التطابق[٧] .

يتضح مما تقدم أن التطابق في الإعراب بين المتطالبين ليس شرطاً فهناك كثير من المتطالبات النحوية تختلف في الإعراب كالفعل والفاعل ، فالفاعل مرفوع دائماً ، أما الفعل فيكون مبنياً في حالة الماضي والأمر أو متصلاً بنون التوكيد... وما إلى ذلك ، ولا يعرب من الأفعال إلاّ المضارع

---

[٢] ظ : الحلل في إصلاح الخلل : ١١٢
[٣] ظ : شرح المفصل : ٣٨/٣
[٤] ظ : م . ن : ٣/ ٦٦
[٥] ظ : شرح ابن عقيل : ٢٠٠/١
[٦] الخلاصة النحوية :١١٠
[٧] ظ : دلالة السياق : ٤٠٤

لمضارعته الاسم[٨]، وهو خاضع في إعرابه لتجرده من عوامل النصب أو الجزم أو دخولها عليه . وهو في كل الحالات لا يطابق إعراب الفاعل ، إذ تكون علامة إعرابه وهو مجرد قرينة باب نحوي .

وهكذا قد تكون العلامة الإعرابية جهة من جهات التطابق كما في التوابع حين تكون العلامة ظاهرة غير مقدرة ، في حين يكون التطابق محلياً حين تكون العلامة مقدرة .

وقد تهدر المطابقة في العلامة الإعرابية في باب النعت في بعض الأحيان ، وقد فسرت

المخالفة في العلامة بما عرف بـ(**الحمل على الموضع)**، وقد أشار المبرد(ت٢٨٥هـ) إلى ورود هذه المسألة في النعت على اللفظ والتكرير بمنزلة واحدة إذ يقول:((**تقول:لا ماءَ ماءَ بارداً يافتى، وان شئت قلت لا ماءَ ماءٌ بارداً ، فإن جعلت النعت على الموضع قلت لا ماءَ ماءٌ باردٌ وإن شئت جعلت الإسمين واحداً قلت : لا ماءَ ماءَ باردٌ جعلت (ماءَ) الأول والثاني اسماً واحداً وجعلت (بارداً) نعتاً على الموضع))**[١] .

وأشار ابن الخشاب(ت٥٦٧هـ) إلى النعت يمكن أن يحمل على المعنى نحو قول الشاعر :

.... طلبَ المعقّبِ حقَّه المظلومُ[٢]

برفع المظلوم نعتاً للمعقب[٣] .

ومن خلال ما تقدم يتبين أن إهدار المطابقة في العلامة الإعرابية في(**الحمل على المعنى)** أسلوب تأويلي يفضي إلى المطابقة من حيث المعنى

---

[٨] ظ : اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٠/٢

[١] المقتضب : ٣٦٩/٤

[٢] البيت للبيد بن ربيعة العامري ، ديوانه : ١٢٨

[٣] ظ : المرتجل : ٢٤٣

والمخالفة من حيث الشكل . وهذه المخالفة لا تؤثر في وظيفة النعت النحوية ، ولكن يبقى((**الحمل على اللفظ أفصح وأكثر**))[٤] .

ويستفاد من قرينة المطابقة في الإعراب في مسائل منها : التمييز بين نعت المضاف ونعت المضاف إليه كما في﴿**إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ**﴾(يوسف/من الآية٤٣) ، وقوله تعالى﴿**الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقاً**﴾(الملك/من الآية٣) فالنعت في الجملة الأولى كان للمضاف إليه ، وللجملة الثانية فهو للمضاف[٥] ، والقرينة في ذلك هي المطابقة في العلامة الإعرابية .

وقد لا تعيننا قرينة المطابقة الإعرابية في تمييز المنعوت الملتبس نحو: (**انتظرني عند باب المتحف الجديد**)إذ احتملت الجملة أن يكون(**الجديد**) صفة لـ(**باب**) فيكون المعنى: الباب الجديد للمتحف ، وأن يكون (**الجديد**) صفة لـ(**المتحف**) فيكون المعنى حينئذٍ (**باب المتحف الجديد**) وواضح أن حركات الإعراب وغيرها من القرائن لا تسعفنا هنا لإزالة اللبس وذلك أن (**باب**) و (**المتحف**) كليهما مجرور[٦] . ولعل المقام يكون قرينة دالة على المعنى كـ(**الإشارة**) مثلاً .

ومثله قوله تعالى﴿**وَمَا يَعلَمُ تَأوِيلَهُ إلاّ اللهُ وَالرَّٰسِخُونَ فِي العِلمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّن عِندِ رَبِّنَا**﴾(آل عمران/من الآية٧) فمن قال إن الراسخون معطوف على الله ، أشرك (**الراسخون**) مع الله في العلم ، ومنهم من قال بأنه مستأنف فيكون بهذا لا يشرك (**الراسخون**) في العلم ،

---

[٤] فقه اللغة المقارن : إبراهيم السامرائي ، ٨٢
[٥] ظ : الجملة الوصفية في النحو العربي : ليث اسعد ، ٥١
[٦] ظ : نظرية النحو العربي : ٢٦

وعلى هذا المعنى تكون (**الواو**) استئنافية[٧] وهي ((**الواو التي يكون ما بعدها جملة غير**
متعلقة بما في المعنى ولا مشاركة له في الإعراب))[٨] .

ثالثاً- مسلك قرينة المطابقة مع القرائن الأخرى :

١- مع قرينة الإعراب

تظهر أهمية التطابق عند غياب بعض القرائن الأخرى التي تساعد في إيضاح المعنى . يقول
ابن جني(ت٣٩٢هـ) في أثر التطابق عند غياب الإعراب كوسيلة للحفاظ على المعنى ففي ((**كلم هذه هذا ، وضربت هذا هذه**))[١] فلم تلتزم الرتبة مع غياب قرينة الإعراب ، ذلك بأن المطابقة قامت هنا بعملها الأساس وهو إيضاح المعنى وأمن اللبس ، ففي المثال الأول كان الفعل مسنداً إلى المفرد المذكر قد دلّ على أن (**هذا**) هو الفاعل على الرغم من تأخيره، وفي الجملة الثانية كان إسناد الفعل إلى ضمير المفردة المؤنثة قرينة على أن الفاعل(**هذه**) وأن(**هذا**) هو المفعول ولو كان واقعاً موقع الفاعل .

- وفي باب التوكيد المعنوي ، نرى الاسم المؤكد به إذا تغيرت العلامة الإعرابية وطابقت ما قبلها في الإعراب فهو قرينة على أنه توكيد ، أما إذا التزم العدد بعلامة النصب يؤدي إلى كون هذه العلامة قرينة دالة على الحال ، ففي(**مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم**) زعم الخليل أنه إذا نصب ثلاثتهم فكأنه يريد مررت بهؤلاء فقط ولم أجاوز هؤلاء،وهذا على لغة أهل الحجاز ، أما على لغة بني تميم فيجرون على الإسم الأول ، إن كان جراً

---

[٧] ظ : التحرير والتنوير : ٤٥/١ ، فتح القدير : ٤٧٣/١
[٨] الجنى الداني : ١٩١
[١] الخصائص : ٣٥/١

فجراً ، وإن كان نصباً فنصباً ، وإن كان رفعاً فرفعاً . وزعم الخليل أن الذين يجرون كأنهم يريدون أن يعمّوا كقولك : مررت بهم كلهم ، أي لم أدع منهم أحد[٢] ، أي إن هذه الأسماء إذا كانت منصوبة فعلى الحال ، وإن كانت تابعة لما قبلها في الإعراب على أنها توكيد[٣] .

- ويظهر مسلك المطابقة مع الإعراب في ترجيح العطف على باب نحوي آخر ، فلو قلنا ، ضربت زيداً وبكراً في البيت فالمطابقة دلت على حصول العطف بين زيد وبكر فضلاً على قرائن أخرى كقرينة(**الأداة**) المتمثلة بحرف العطف(**الواو**) ، ولو قلنا ضربت زيداً وبكرٌفي البيت لكانت(**الواو حالية**) و(**بكر**) ليس بتابع لـ(**زيد**) إنما تكون جملة استئنافية[٤] .

٢ ـ مع قرينة التبعية

إن التابع حكمه حكم المتبوع[٥] ، **((بوصفهما اسما واحدا في الحكم))**[٦] ، ويعدّ النعت من أكثر التوابع تعاملاً مع المطابقة ، حيث أن النعت يكون مطابقا للمنعوت في جميع عناصر المطابقة[١] ، إذ يُعدّ عدم استيفاء أدواتها نقصا في تكوين النعت[٢] ، ففي قولنا رأيت الطالبين المجدين ، فالتطابق بين المتطالبين في جميع العناصر، ولو أزلنا التعريف من النعت تحول إلى حال ، نحو رأيت الطالبين مجدين ، وبذلك تكون المطابقة قرينة

---

[٢] ظ : الكتاب ، ١/ ١٨٧ ، المقتضب : ٣/ ٢٣٩
[٣] ظ : شرح الكافية ، ٣٣/١
[٤] ظ : الجنى الداني ، ١٩١
[٥] ظ : شرح المقدمة المحسبة : ٤٠٧/٢
[٦] شرح المفصل : ٣٨/٣
[١] ظ : الجمل في النحو:الزجاجي،٢١٣،المفصل:١١٦،شرح المفصل : ٥٤/٣، الفوائد الضيائية : ٣٧/٢ ، المطالع السعيدة :٢/ ٢١٢
[٢] ظ : اشتات مجتمعات في اللغة والادب : عباس محمود العقاد ، ٨٦

على الباب النحوي إذ بفقدان أحد عناصرها تحولت اللفظة من باب **(النعت)** إلى باب **(الحال)** .

٣ـ مع قرينة الصيغة :

تعدُّ الصيغ الصرفية والضمائر من أكثر أقسام الكلام تعاوناً مع المطابقة ((**فلا مطابقة في الأدوات ولا في الظروف مثلاً إلاّ النواسخ المنقولة عن الفعلية فإن علاقاتها السياقية تعتمد على قرينة المطابقة ، أما الخوالف فلا مطابقة فيها إلاّ ما يلحق(نِعْمَ) من تاء التأنيث))**[٣].

وإن كثيراً من المعاني الصرفية تؤدى بواسطة اللواصق ،وهذه المعاني هي((**الإعراب والشخص ، والعدد ، والنوع ، والتعيين**))[٤] نحو إن الطالبين المجدين يتفوقان ، نرى في هذه الجملة إن التركيب كله تام المطابقة صحيحها ، ولكن مع تخلف أحد عناصر المطابقة يصبح التركيب مفككاً ، فاقد المعنى بسبب انفصال الكلمات المتراصة عن بعضها ، وتصبح منعزلة لا يجمعها رابط ، فإذا أهدرنا المطابقة في الإعراب من التركيب السابق غدا على هذا النحو ، إن الطالبين المجدان يتفوقان .

وإذا ما أهدرنا المطابقة في علامة العدد غدا على هذا النحو : إن الطالبَ المجدَ يتفوقان.

وإذا ما أهدرنا المطابقة في ضمائر النوع غدا على هذا النحو : إن الطالبتين المجدان يتفوقان .

وإذا ما أهدرت المطابقة في التعيين غدا على هذا النحو : إن طالبين المجدين يتفوقان .

---

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢١١

(٤) م . ن :١٥٦

أما إذا أهدرت المطابقة في كل العناصر غدا التركيب : إن طالبان المجدين تفوقْنَ.

وفي مثل تلك الجملة الفاقدة لعناصر التطابق ((**تضطرب فيها العلاقات النحوية**))[٥] .

وهكذا نرى التطابق بين إفراد التركيب في الجمل بواسطة الضمائر التي تتحد فيما بينها

شخصاً ونوعاً وعدداً ، والضمير قسم أساسي لا غنى لأي جملة عنه لأنه الذي يربط بين أجزائها ويوضح مدلولاتها ، فوظيفته وظيفة سياقيه كبرى لا يستقيم تركيب بدونه .

- وتظهر فائدة المطابقة في تعدد الخبر إذ لا يتعدد الخبر إلاّ إذا كان من جنس واحد كأن يكون الخبران مفردين نحو: زيدٌ ضاحك أو زيدٌ قائمٌ ضاحك أو جملتين نحو **(زيدٌ قام ضَحَك)** أما إذا

كان أحدهما مفرد والآخر جملة فلا يجوز ذلك فلا نقول **(زيد قائم ضَحَك)**[١].

وبذلك تكون المطابقة في الصيغة قرينة على تعدد الخبر .

- تتحدد بنية أفعل التفضيل من حيث الإفراد والتثنية والجمع بحسب بنية ما يضاف إليه وبحسب اتصاله بـ**(ال)** التعريف وتجرده منها .

١- فإذا أضيف إلى نكرة أو جرد من **(ال)** والإضافة ألزم الإفراد والتذكير[٢] ، ويلزم في المضاف إليه أن يطابق ، نحو قوله تعالى﴿**وَكَانَ**

---

[٥] أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : نايف خرما، ٣٢٤

[١] ظ : شرح ابن عقيل : ١/ ٢٦٠

[٢] ظ : دور البنية الصرفية : ١٦٠

الإنسَانُ أكثَرَ شَيءٍ جَدَلاً﴾(الكهف/من الآية٥٤) وتقدير الآية أكثر الأشياء التي يتأتى منها الجدل ، فوضع شيء موضع أشياء[٣].

٢- وإذا دخلت عليه **(ال)** التعريف وجب أن يطابق ما قبله من المبتدأ أو موصوف في الإفراد والتثنية والجمع وفي التذكير والتأنيث[٤] ، نحو قوله تعالى﴿ **قُل هَل نُنَبِئُكُم بالأخسَرِينَ أعمَالاً** ﴾(الكهف/١٠٣) .

٣- إذا أضيف إلى معرفة فإن إفراده وتثنيته وجمعه معتمد على المعنى المراد نحو،عليٌّ أكثرهم سوابقاً ، وهؤلاء أفاضل الناس ، فإذا قصد أنه زائد على المضاف إليهم في الصفة التي هم فيها شركاء جاز فيه أن يطابق ما قبله أو لا يطابقه[٥] ، وإذا لم يقصد بها التفضيل على ما أضيف إليه وجب فيه أن يطابق ما قبله في الإفراد والتثنية والجمع وفي التذكير والتأنيث نحو قوله(صلى الله عليه واله وسلم) **((إن أحبكم اليّ وأقربكم مني في الآخرة (مجالس) أحاسنكم أخلاقاً ، وإن أبغضكم إليّ وأبعدكم في الآخرة أسوأكم أخلاقا الثرثارون المتشدقون المتفيهقون))**[٦].

يتضح مما تقدم أن قرينة المطابقة تتحقق على وفق اعتبارات ترتبط بعنصر السياق ، وبحسب ارتباط المعنى المسوق ، وبهذا يسقط مبدأ الوجوب الذي علقت عليه ظاهرة المطابقة ، ويذهب عنصر أهمية المطابقة بوساطة وظيفة التعويض الذي تقوم به القرائن الأخرى عند غياب فاعلية هذه القرينة .

---

[٣] ظ : الدر المصون : ٤/ ٤٦٦

[٤] ظ : أوضح المسالك : ١٨٣

[٥] ظ : أسلوب التفضيل في القرآن الكريم : احمد عبد الستار الحواري ، بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي ، مج٣٨،ج١، ٧

[٦] مسند الشاميين : سليمان بن احمد بن أيوب اللخمي الطبراني ، ٤/ ٣٣٨ ، ظ : الأدب المفرد : محمد بن اسماعيل الجعفي ، ١/ ٤٤٣، الجامع الصحيح ، سنن الترمذي : الترمذي ، ٤/ ٣٧٠، حلية الاولياء وطبقات الاصفياء : أبو نعيم الاصبهاني ، ٥/ ٢٥٠، شعب الإيمان : أبو بكر البيهقي ، ٤/ ١٨٨، المعجم الكبير سليمان بن احمد بن أيوب الطبراني ، ١٧٧/٨ ، المعجم الصغير : الطبراني ، ٢٥/٢ ، شرح المفصل : ٥/٣

الخـاتمـــة

الخـاتمـــة

ونحن نحط رحالنا على أعتاب الصفحة الأخيرة نسجل أهم ما توصل إليه البحث من نتائج .

١. إن النظرة المعيارية التي عيب عليها القدماء لم تكن المعوّل الوحيد في تقعيد قواعدهم بل كانت هناك النظرة الوصفية التي يحتكمون إليها عند الحاجة فهي أصل من أصول استنباط قواعدهم فكانت لديهم قرينة المقام إلى جانب قرينة المقال ، فظهر مصطلح(**القصد**)و (**النية**) و(**الموقف**) .

٢. إن مفهوم القرينة واضح لدى القدماء إلاّ أنهُ عُبّر عنها بألفاظ أخرى كـ(**الآية**)و(**الدليل**) و (**الأمارة**) ، إذ أحسوا بالاحتياج إليها لكثرة وجوه

اللبس في التراكيب النحوية ، وقد توافرت للغة العربية من الوسائل والقرائن ما وقت به نفسها من اللبس .

٣. لم تسر المعجمات العربية بمستوى واحد لمادة (**قرن**) إذ توسع بعضهم واقتصد آخرون بيد أنهم اتفقوا أو كادوا الاتفاق على مفهوم القرينة بأنها من الاتحاد والملازمة والصحبة ، أما في القرآن فقد وردت في معانٍ أخرى غير المصاحبة منها المشابهة والقيود ، أما في الحديث الشريف فكانت لفظة (**قرن**) تعني أداة للموازنة والاستقامة والاستقرار .

٤. إن معرفة علاقات (**البنية العميقة**) ضرورية لتفسير الجملة تفسيراً دلالياً صحيحاً لنأمن تعدد احتمالات المعنى بالاعتماد على إحدى القرائن التي ترجح معنى على آخر .

٥. العلامة الإعرابية واحدة من القرائن اللفظية ، يمكن أن يتوقف عليها المعنى حينما تكون القرينة الوحيدة الدالة عليه ، فتكون بذلك الملمح الأساس الذي يتبين به المعنى حين لا تجدي القرائن الأخرى كالرتبة والصيغة والمناسبة المعجمية ، وهذا ما تميزت به قرينة (**العلامة الإعرابية**) عن غيرها من القرائن ، لكننا لا نستطيع الاعتماد عليها حين يكون الاسم مبنياً أو في حالة الوقف إذ يتعذر ظهور العلامة الفارقة بين المعنيين لذا يقتضي ضوابط أخرى وفقاً لتلك الظاهرة إذ نقول : (**إن الغلامَ لَعيسى**) إذا أردنا أنه هو ، و(**إن الغلام لِعيسى**) إذا أردنا أنه يملكه .

٦. إن الوظيفة الأساس للقرينة في الكلام هي حفظ المعنى من اللبس ولا يعني هذا أنها تكون قادرة على القيام بوظيفتها من دون تضافر القرائن الأخرى ، ولكن يحدث أحياناً أن تقوم هذه القرينة فيصلاً بين معنيين

متداخلين أو متشابهين فينأى بأحدهما بعيداً عن الآخر ليكون دليلاً عليه يميزه من غيره ، حينها تسمى تلك القرائن (**القيم الخلافية**) وهي فروق في المعنى أو المبنى ، فحين تكون بين المعنى والمعنى تصبح قرينة معنوية ، أما حين تكون بين المبنى والمبنى فتصبح قرينة لفظية .

٧. تعد (**القرينة المعجمية**) أساساً لأي دلالة تركيبية ، وهذا يعني أنه لاتقوم علاقات سياقية بين ألفاظ هرائية لا معنى لها .

٨. إن المستويات اللغوية (**الصوتية ، الصرفية ، الدلالية ، النحوية**) تمتلك من الظواهر ما يمكن توظيفها كقرائن للوصول إلى امن اللبس .

٩. العلامة الإعرابية في المعرب دليل على الموقع ، أما المبني فيعتمد إعرابه على القرائن الأخرى (**تضافر القرائن**) وهذا يعني تعلق أركان الكلام بالمعنى لا باللفظ .

١٠. عدم وجود علامة إعرابية مقدرة ، ولكن توجد حالة إعرابية ليس لها علامة ظاهرة ولكن تدل عليها قرائن السياق .

١١. قد تستغني العبارة عن التمسك بقرينة الإعراب أحياناً إذا اتضح المعنى ، وتترخص فيه إذا امن اللبس اعتماداً على ظاهرة (**تضافر القرائن**) لتحقيق مطلب تركيبي آخر لا يتحقق مع وجود العلامة الإعرابية ، وان مبدأ الترخص ليس حراً في حركاته إنما يكون في الحالات التي تظهر فيها العلامة الإعرابية ويمتنع في ما لا تظهر فيه العلامة الإعرابية كالمبنيات وغيرها ، وتكون العلامة في هذه الحالة غير دالة على إعراب ، وإن الترخص لا يقع إلا لغاية ، لذا لا يمكن وضع قاعدة خاصة به وهذا يدعو إلى الابتكار والتجدد .

١٢. إن للصيغة وظيفة نحوية ، ومن اجل أن يتحقق لابد من توفر شرط دلالي قد يكون عاملاً للتفريق بين وظيفة وأخرى نحو **(الزمن)** الذي يفرق بين الفعل والاسم .

١٣. علامة الرفع في نائب الفاعل وجه من وجوه إهدار قرينة **(العلامة الإعرابية)** وذلك لبقاء المعنى على حاله إذ يبقى **(نائب الفاعل)** مفعولاً في المعنى أي من وقع عليه الفعل .

١٤. إن غالبية النحاة يميلون إلى أن النعت بالمصدر أمر سائغ وفصيح ، وهو أبلغ وأقوى في أداء الغرض مما لو أوّل بالمشتق وأن الكثرة الواردة في القرآن الكريم والموروث العربي تشير إلى أن النعت بالمصدر قياسي لا سماعي .

١٥. تعد صيغة الفعل من القرائن المميزة بين الفاعل ونائبه .

١٦. الفاعل بناء يراد به الإسناد الحقيقي ، أما بناء نائب الفاعل فهو إسناد غير حقيقي ، إذ يكون الفاعل محذوفاً أو متواريا خلف البنية العميقة .

١٧. المبنى الصرفي يصح لأكثر من معنى ، فالوصول إلى أي المعاني المتعددة هو الذي يتعين دون غيره يكون عن طريق القرائن المقالية والمقامية المتضافرة لإيجاد دلالة واحدة للكلمة التركيبية .

١٨. إن قرينة الصيغة تتآزر مع القرينة الصوتية لإيضاح المعنى ، فحروف المد تكون قرينة على المبالغة من حيث أنها تمتلك قوة إسماع عالية لأنها أصوات مجهورة ويمكن إطالة الصوت بها ومطله .

١٩. يتعدد المعنى الوظيفي للفعل ويكون هذا التعدد باتجاهين : **الأول-** خروجه عن معناه الأصلي وهو الدلالة على الحدث والزمن ليؤدي معنى الاسم ، أو الخالفة نحو **(هدّ ، نِعْمَ ، بئس) . الثاني -** دلالة الفعل

على معانٍ وظيفية فرعية مع الاحتفاظ بالدلالة على الزمن والحدث إذ قد يصبح المتعدي لازماً بدلالة الفعل المعجمية أو بوسيلة من وسائل التعدية .

٢٠. الوقف قرينة تخاطبية فضلاً عن أنه (**قرينة نحوية**) تسهم في امن اللبس في التراكيب اللغوية .

٢١. عدم اطراد المطابقة في النوع بين الفعل والفاعل ، إلا إنه يجب المطابقة أحياناً إذا ما أدى إسقاطها إلى اللبس ، فلا يؤنث الفعل للفاعل المفرد المذكر إلا مع ضرب من التأويل .

٢٢. المطابقة النوعية بين النعت والمنعوت لابد منها لذا عدوها ضابطاً نحوياً فيها ، ولا تهدر هذه القرينة إلا لأمر يقتضيه التركيب حملاً على الموضع أو حملاً على المعنى .

٢٣. المطابقة في النوع والعدد قرينة لفظية في بدل (**الكل من الكل**) .

٢٤. عدم وجوب المطابقة العددية بين الفعل والفاعل ، فإذا ما جاء ما يدل على ذلك نحو (**أكلوني البراغيث**) فلمعنى المبالغة وتفخيم الحدث نحو(**ضربوني قومك**) .

٢٥. المطابقة العددية قرينة على الباب ، إلا إنه في الجملة الوصفية يكون معنوياً وليس لفظياً نحو(**أقائم الزيدان**) إذ لا يمكن الاعتقاد بأن السؤال عن القيام خاص بأحد الزيدين بل أنه متعلق بقيام الزيدين ، فالقرينة العقلية حفظت المعنى بغياب المطابقة اللفظية .

٢٦. يشترط في مطابقة الشخص التي تؤديها الضمائر أن يكون بين الضمير ومرجعه مطابقة في اللفظ والقصد ، فلو تغير القصد لا يجوز الإضمار

نحو (**وَاتَّقُواْ يَوماً لَّاتَجزِى نَفسٌ عَن نَّفسٍ شَيَئاً**)(البقرة/٤٨) فالنفس الأولى غير الثانية لذلك امتنع الإضمار .

٢٧. إن مصطلح (**الالتفات**) وهو الترخص بقرينة المطابقة بالشخص يختلف عن الرخصة الاعتيادية بأنه يقاس عليه أما الرخصة فلا يقاس عليها .

٢٨. لا يمكن وصف الضمير بالتنكير والتعريف ، إلا حين تعين على ذلك قرائن السياق ، فيكون معرفة حين ترافقه قرينة دالة على التشخيص إذ إن التشخيص أصل المعرفة ، وعلى هذا الأساس تلحق بعض النكرات بالمعارف .

٢٩. الأصل في الكلام أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة ، أما التمييز بينهما حال تساوي العنصرين في التنكير والتعريف فهي (**قرينة الابتداء بالأعرف**) والأعرف في كل ما ذكره النحاة من المعارف هو (**العَلَم**) .

٣٠. إذا تطابق التابع والمتبوع في التعريف والتنكير فهذا يعني أنه عطف بيان ، وعدم تطابقهما يعني أنه بدل ، مع وجود قرائن ترجح احدهما على الآخر .

٣١. المطابقة في الإعراب ليس شرطاً بين المتطالبين نحوياً إلا في باب التوابع ، والعلامة الإعرابية في النعت تأثرت بعملية (**الإتباع**) لا (**المجاورة**) طلباً للانسجام المعنوي .

وفي الختام نحمد الله الذي أعاننا على إتمام هذا البحث الذي توصلنا من خلاله لهذه النتائج ، ونرجو من الله تعالى أن يجعله نافعاً لطلبة العلم ومحبي العربية وتيسيرها .

المصادر والمراجع

المصـادر والمراجــع

أولاً : القـرآن الكــريم .

ثانياً : الكتب المطبوعـــة

- ابـن جنـي النحـوي : الـدكتور فاضـل صـالح الـسامرائي ، دار القـدير للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ،(١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م) .
- أبنيـة الـصرف فـي كتـاب سـيبويه : الـدكتورة خديجـة الحـديثي ، ط١، مكتبة النهضة، بغداد ، (١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م) .
- الإتقـان فـي علـوم القـرآن : جـلال الـدين الـسيوطي(ت٩١١هـ) ، تـح: محمد أبو الفضل ، الهيئة المصرية، ١٩٧٤م .
- أثـر القـراءات القرآنيـة فـي تطـور الـدرس النحـوي : الـدكتور عفيـف دمشقيه ، ط١، معهد الإنماء العربي، بيروت ، ١٩٧٨م .
- إحيـاء علـوم الـدين : أبـو حامـد محمـد بـن محمـد بـن محمـد بـن أحمـد الطوسي الشافعي الغزالي(ت٥٠٥هـ) ، قـرأ النص وحرره وصـححه وقـدم لـه : الـدكتور عبـد المعطـي أمـين قلعجـي اشـرف علـى التحقيـق والتـصحيح : هيئـة التحقيـق بـدار الـوعي العربـي، حلـب ، ط١، دار صادر، بيروت ، ٢٠٠٠م .
- إحيـاء النحـو : إبـراهيم مـصطفى ، مطبعـة لجنـة التـأليف والترجمـة والنشر ، ١٩٥١م .

- أدب الكاتب : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكوفي المروري الدينوري ، تح: محمد محي الدين عبد الحميد ، ط٤، الناشر : المكتبة التجارية ، مصر ، ١٩٦٣م .
- الأدب المفرد : محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي ، تح : محمد فؤاد عبد الباقي ، ط٣ ، الناشر: دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، (١٤٠٩هـ -١٩٨٩م) .
- الأدوات النحوية وتعدد معانيها الوظيفية : (دراسة تحليلية تطبيقية): الدكتور أبو السعود حسنين الشاذلي ، ط١، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٨م .
- الآراء الراقية الحديثة في تيسير قواعد اللغة العربية وبيان أسرارها : المحقق: محمد كاظم صادق الملكي، ط١، مطبعة الأدب ، النجف ،(١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م) .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب : لأبي حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، تحقيق و تعليق : الدكتور مصطفى أحمد النحاس ، ط١ ، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية ، مصر ، القاهرة ، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م) .
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم (تفسير أبو السعود) : لأبي السعود محمد بن محمد العمادي ، الناشر دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- أساس البلاغة : جار الله أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري ، ط٣ ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥هـ .

- أسباب حدوث الحروف : أبو علي الحسين بن سينا ، مطبعة دار الكتب ، بيروت، ١٩٦٢م .
- أسرار التكرار في القرآن الكريم : محمود بن حمزة بن نصر الكرماني(ت ٥٠٥هـ)، دراسة وتحقيق عبد القادر أحمد عطا ، ط١، دار بو سلامة للطباعة والنشر، تونس،١٩٨٣م.
- أسرار العربية للإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري(ت٥٧٧هـ) : تح: محمد بهجة البيطار ، مطبعة الترقي ، بدمشق ،(١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م) .
- أسرار النحو : شمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا(ت٩٤٠هـ) ، تح: الدكتور أحمد حسن حامد ، منشورات دار الفكر، عمان .
- أسس علم الصرف ، تصريف الأفعال والأسماء : الدكتور رجب عبد الجواد إبراهيم ، ط١، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) .
- أسس علم اللغة : ماريو باي، تر: الدكتور أحمد مختار عمر، منشورات جامعة طرابلس، ليبيا،١٩٧٣م .
- الأسلوبية : الدكتور فتح الله أحمد سليمان ، المطبعة الفنية ، ١٩٩٠م .
- أسلوبية البناء الشعري : ارشد علي محمد ، ط١، دار شؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٩٩م .
- اسم الفاعل بين الإسمية والفعلية : فاضل مصطفى الساقي ، تقديم : الدكتور تمام حسان و ساعد المجمع العلمي العراقي على نشره ، المطبعة العالمية، القاهرة ،(١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م) .

- الأشباه والنظائر في النحو: أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال بن أبو بكر جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ) : حققه : طه عبد الرؤوف سعد ، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية ، شركة الطباعة الفنية المتحدة ،(١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م) .
- أشتات مجتمعات في اللغة والأدب : عباس محمود العقاد ، ط٥ ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٢م .
- الاشتقاق : لأبي بكر محمد ابن السراج(ت٣١٦هـ) ، تح : محمد صالح التكريتي ، ط١، مطبعة المعارف ، بغداد ،١٩٧٣م .
- اشتقاق أسماء الله : لأبي القاسم الزجاجي ، تح : الدكتور عبد الحسين المبارك ، مطبعة النعمان ، النجف ، ١٩٧٤م .
- الاشتقاق : عبد الله أمين ، ط١، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، (١٣٧٦هـ ١٩٥٦م) .
- الأصول : دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : الدكتور تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٨م .
- الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن سهيل بن السراج النحوي البغدادي(ت ٣١٦هـ) ، تح : عبد الحسين الفتلي ، ط٣ ، الناشر مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٨م .
- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : نايف خرما ، ط٢ ، مطابع دار القبس ، الكويت ، ١٩٧٩م .
- الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم (دراسة نظرية تطبيقية ، التوظيف الدلالي لصيغة الكلمة) : الدكتور عبد الحميد أحمد يوسف

هنداوي، ط١، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت ، (١٤٢٢هـ ـ٢٠٠١م) .

- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : لأبي عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه(ت٣٧٠هـ) ، دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع .
- إعراب القرآن للنحاس : لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل(ت٣٣٨هـ)، تح: زهير زاهد ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٩م .
- الأعلام : خير الدين الزركلي ، ط٢ ، د . ت ، د ون مطبعة .
- اعلام الموقعين عن رب العالمين : ابن قيم الجوزية ، راجعه طه عبد الرؤوف ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٧٣ .
- الأفعال : ابن القطاع أبو القاسم علي بن جعفر السعدي ، ط١، الناشر:عالم الكتب ، بيروت، ١٩٨٣م .
- الأفعال : أبو عثمان سعيد بن محمد السرقسطي، تح : الدكتور حسين محمد محمد شريف، مراجعة : الدكتور محمد مهدي علام ، القاهرة ، مؤسسة دار الشعب ، للصحافة والطباعة والنشر ، (١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م).
- الاقتراح في علم النحو : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت٩١١هـ)، ط١، جروس برس، طرابلس ، ١٩٨٨م .
- الاقتّضاب في شرح أدب الكتاب : لابن السيد البطليموسي(ت٥٢١هـ) ، صححه : عبد الله البستاني ، المطبعة الأدبية ، بيروت ، ١٩٠١م .

- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : الدكتور فاضل مصطفى الساقي ، تقديم الأستاذ تمام حسان ، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ، المطبعة العالمية ، (١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م) .
- الأمالي الشجرية : ضياء الدين أبو السعادات هبة الله علي بن حمزة العلوي الحسيني المعروف بابن الشجري(ت٥٤٢هـ)، ط١، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، ١٣٤٩هـ .
- أمالي المرتضى : الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٢ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، (١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م) .
- الأمالي النحوية : ابن الحاجب ، تح : عدنان صالح ، ط١، دار الثقافة ، قطر ، ١٩٨٦م .
- الإمتاع والمؤانسة : لأبي حيان التوحيدي ، صححه وضبطه وشرح غريبه : أحمد أمين ، وأحمد الزين ، منشورات الشريف الرضي ، انشأ هذه الرسالة سنة (٣٧٥هـ) .
- إملاء مامن به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري(ت٦١٦هـ)، ط١ ، الناشر دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٩٩هـ .
- إنباه الرواة : جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي(ت٦٢٤هـ)، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم،ط١، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت ،(١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م) .

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري النحوي(ت٥٧٧هـ) ، تح: محمد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي .
- أوزان الفعل ومعانيها : هاشم طه شلاش ، ساعدت جامعة بغداد على نشره ، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ، ١٩٧١م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري(ت٧٦١هـ) ، ومعه كتاب هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك تأليف : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط٦، دار الندوة الجديدة ، بيروت، لبنان ،١٩٨٠م .
- إيضاح العوامل : الشيخ عبد الله الموحدي القندهاري الكيسوي الدشتي ، ط١ ، مطبعة النعمان ، النجف الأشرف .
- الإيضاح في شرح المفصل : أبو عمرو عثمان ابن الحاجب النحوي(ت٦٤٦هـ) ، تح: الدكتور موسى بناي العليلي ، مطبعة المجمع العلمي الكردي ، بغداد ، ١٩٧٦م .
- الإيضاح في علل النحو: لأبي القاسم الزجاجي(ت٣٣٧هـ) ، تح : مازن المبارك ، ط٢، مطبعة أمير، منشورات الرضى ، ١٣٦٣هـ .
- الإيضاح في علوم البلاغة : الخطيب القزويني(ت٧٣٩هـ)، شرح وتعليق وتنقيح عبد المنعم خفاجي ، الشركة العالمية للكتاب ، بيروت ، ١٩٨٩م .

- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل : أبو بكر بن محمد بن القاسم ابن الأنباري النحوي(ت٣٢٨هـ)،تح: محي الدين عبد الرحمن رمضان، دمشق،(١٣٩٠هـ -١٩٧٠م) .
- بحار الأنوار: محمد باقر المجلسي(ت١١١١هـ) ، ط٢، مط : مؤسسة الوفاء ،الناشر مؤسسة الوفاء ، بيروت ، لبنان ،(١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) .
- البحث النحوي عند الأصوليين: الدكتور مصطفى جمال الدين ، دار الرشيد للنشر ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ، ١٩٨٠م .
- البحر المحيط : أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي الجياني الشهير بابي حيان(ت٧٤٥هـ)، ط١، مطبعة السعادة ، مصر، ١٣٢٨هـ .
- بدائع الفوائد : لابن القيم محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ، تح : هشام عبد العزيز عطا ، وعادل عبد الحميد العدوي ، و اشرف أحمد ، ط١،الناشر مكتبة : نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة ،(١٤١٦هـ - ١٩٩٦م) .
- البدل في الجملة العربية (القرآن الكريم) : الدكتور حسن محمد حسن ، ط١ ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٩م .
- البرهان في علوم القرآن : بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي(ت٧٧٤هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه ، مصر ،(١٣٧٧هـ -١٩٥٨م) .

- البرهان في وجوه البيان : لأبي الحسين اسحق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب ، تح : أحمد مطلوب، و الدكتورة خديجة الحديثي، ط١ ، مطبعة العاني ، بغداد،(١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م) .
- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن : كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني(ت٦٥١هـ) ، تح: الدكتورة خديجة الحديثي ، و الدكتور أحمد مطلوب ، ط١ ، مطبعة العاني، بغداد، (١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م) .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي : ابن أبي الربيع ، تح : عياد اللبيتي، ط١، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٧هـ .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : جمال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٦٤م .
- البلاغة والأسلوبية : الدكتور محمد عبد المطلب، مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،١٩٨٤م .
- بناء الجملة العربية : الدكتور محمد حماسة عبد المطلب، دار الشروق ، ط١، القاهرة، (١٤١٦هـ ١٩٩٦م).
- بيان إعجاز القرآن : الخطابي(ت٣٨٨هـ) ، تح : محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٨م(ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) .
- البيان في روائع القرآن(دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني) : الدكتور تمام حسان ، عالم الكتب ، ٢٠٠٢م .

- البيان في غريب إعراب القرآن : أبو بركات الأنباري(ت٥٧٧هـ) ، تح: الدكتور طه عبد الحميد طه ، مراجعة مصطفى السقا ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، (١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م) .
- البيان والتبيين : لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تح : المحامي فوزي عطوي، ط١، الناشر دار صعب ، بيروت ، ١٩٦٨م .
- تاج العروس من جواهر القاموس : محمد مرتضى الزبيدي(ت١٢٠٥هـ) ، الناشر مكتبة الحياة ، بيروت .
- تاريخ الأدب العربي : كارل بروكلمان ، نقله إلى العربية : د.عبد الحميد النجار ، ط٣ ، دار المعارف ، مصر ١٩٧٤م .
- تاريخ الشعر العربي حتى أواخر القرن الثالث الهجري : بخيت محمد البهبيتي ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٠م .
- تأويل مشكل القرآن : ابن قتيبه عبد الله بن مسلم(ت٢٧٦هـ)، تح : أحمد صقر ، ط٣ ، المكتبة العلمية ، ط١ ، المدينة المنورة ،١٩٨١م .
- التبيان في إعراب القرآن : أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري(ت٦١٦هـ) ، تح : علي محمد البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية ، مصر ، ١٩٧٦م .
- التبيان في تفسير القرآن(تفسير الطوسي) : أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي(ت٤٦٠هـ) ، تح: أحمد حبيب قيصر العاملي ، ط ١٤٠٩، مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي ، الناشر: مكتبة الإعلام الإسلامي .
- التبيان في علم البيان المُطلع على إعجاز القرآن : لابن الزملكاني(ت٦٥١هـ)، تح : الدكتور أحمد مطلوب و

الدكتورة خديجة الحديثي، ط١، مطبعة العاني، بغداد،(١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م) .

- التحرير والتنوير: سماحة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، د . ط ،١٩٨٤م .
- تحصيل عين الذهب في معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب : أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري(ت٤٧٦هـ) ، حققه وعلق عليه : الدكتور زهير عبد المحسن سلطان ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٢م .
- تحقيقات نحوية : الدكتور فاضل صالح السامرائي ، ط١ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م) .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : جمال الدين أبو محمد ابن هشام الأنصاري ، تح: الدكتور عباس مصطفى الصالحي، ط١،المكتبة العربية ، بيروت ،(١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) .
- التراكيب اللغوية في العربية – دراسة وصفية تطبيقية : الدكتور هادي نهر، (١٤٠٨هـ -١٩٨٧م) .
- الترغيب والترهيب في الحديث الشريف : عبد العظيم بن عبد القوي المنذري أبو حمد ، تح : إبراهيم شمس الدين ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (د.ت) .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ابن مالك ، تح : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي، مصر ،(١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م) .

- التشكيل الصوتي في اللغة العربية(فونولوجيا العربية): الدكتور سلمان حسن العاني ، تح: ياسر الملاح ، والدكتور محمد محمود غالي، ط١، النادي الثقافي ، جدة، المملكة العربية السعودية ،(١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) .
- تصريف الأسماء : محمد طنطاوي، ط٥، مطبعة وادي الملوك، (١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م) .
- تصريف الأفعال في اللغة العربية : الدكتور شعبان صلاح ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٥م .
- تصريف الفعل : أمين علي السيد ، مطبعة عاطف ، الناشر مكتبة الشباب ، (د.ت).
- التطبيق الصرفي : الدكتور عبده الراجحي ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت .
- تطور البحث الدلالي(دراسة تطبيقية في القرآن الكريم) : الدكتور محمد حسين علي الصغير، ط١، دار المؤرخ العربي ، بيروت ، لبنان ،(١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) .
- التطور اللغوي مظاهره وعلله : الدكتور رمضان عبد التواب، ط١ ، مطبعة الخانجي ، ١٩٨٣م .
- التطور النحوي للغة العربية : برجستر أسر ، ط٤، الشركة الدولية للطباعة ، الناشر : مكتبة الخانجي، القاهرة ، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م) .
- التعريفات :علي بن محمد بن علي الجرجاني(ت٨١٦هـ) ، تح: إبراهيم الإبياري ، ط١ ، دار الكتاب العربي، بيروت ،(١٤٠٥هـ) .

- التفاحة في النحو: أبو جعفر النحاس النحوي(ت٣٣٨هـ)، تح: كوركيس عواد ، مطبعة العاني، بغداد ، (١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م) .
- تفسير الجلالين : جلال الدين محمد بن أحمد المحلي ، جلال الدين بن بكر السيوطي ، الناشر : دار الحديث ، القاهرة ، (د . ت) .
- تفسير غريب القرآن : ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم(ت٢٧٦هـ) ، تح : السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية ، بيروت ،(١٩٨٧م) .
- تفسير القرآن العظيم : أبو الفداء إسماعيل ابن كثير القرشي الدمشقي(ت٧٧٤هـ) ، ط١٤١٢هـ ، مطبعة دار المعرفة ، الناشر: دار المعرفة ، بيروت ،(د.ت) .
- التفسير القيم : ابن قيم الجوزية، جمع محمد أويس الندوي ، مطبعة السنة المحمدية،(١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م) .
- التفسير الكبير للرازي ، المطبعة المصرية ، بولاق ، ١٢٨٩هـ .
- تقريب النشر في القراءات العشر : لابن الجزري(ت٨٣٣هـ)، تحقيق وتقديم : إبراهيم عطوة عوض ، ط١، شركة ومكتبة ومطبعة : مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر، (١٣٨١هـ - ١٩٦١م) .
- التكملة :لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة : الدكتور كاظم بحر المرجان ، ساعدت جامعة بغداد على تعضيده ، الجمهورية العراقية ، ضبط بمطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل ،١٩٨١ م .
- التنغيم اللغوي في القرآن الكريم : سمير إبراهيم وحيد العزاوي، دار الضياء، عمان، الأردن ، ٢٠٠٠م .

- تهذيب الألفاظ : لأبي يوسف يعقوب بن اسحق السكيت ، هذبه الشيخ أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي ، وقف على طبعه وضبطه وجمع رواياته : الأب لويس شيخوا اليسوعي ، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ، بيروت ، ١٨٩٥م .
- التوابع في كتاب سيبويه : الدكتور عدنان محمد سلمان ، طبع بمطابع التعليم العالي في الموصل ، ١٩٩١م .
- توجيه النظر إلى أصول الأثر : طاهر الجزائري الدمشقي ، تح : عبد الفتاح أبو غدة ، ط١، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية ، حلب ، (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م) .
- التوطئة : أبو علي الشلوبين(ت٦٤٥هـ) ، دراسة وتحقيق : يوسف أحمد المطوع ، دار التراث العربي للطبع والنشر ، القاهرة .
- التيسير في القراءات السبع : أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني ، عني بتصحيحه اوتويرتزل ، مطبعة الدولة ، استانبول ، ١٩٣٠م .
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن(تفسير الطبري) : لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري(ت٣١٠هـ)، ضبط وتوثيق وتخرج : صدقي جميل العطار ، ط ١٤١٥ ، مطبعة دار الفكر ، الناشر دار الفكر ، بيروت ، (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م) .
- الجامع الصغير في النحو : لابن هشام الأنصاري ، تح : أحمد محمود الهرميل ، مطبعة دار التألق ، مصر ، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) .
- جامع العلوم في اصطلاحات الفنون : عبد النبي عبد الرسول الأحمد نكري ، تح: محمود الحيدر آبادي ، مطبعة مؤسسة الأعلى للمطبوعات ، بيروت ،(١٩٧٥م) .

- جامع المقدمات : تأليف جمع من العلماء ، تح : الشيخ تجليل الجراثيمي ، ط٢، مؤسسة النشر الإسلامي ، ١٤٢٢هـ .
- الجامع لأحكام القرآن(تفسير القرطبي) : لأبي عبد الله بن محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي(ت٦٧١هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، الناشر مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ١٩٦٥م .
- الجامع الصحيح سنن الترمذي : محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي ، تح: أحمد محمد شاكر وآخرون ، الناشر : دار إحياء التراث العربي ، بيروت ،(د. ت) .
- الجمل في النحو : أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي(ت٣٤٠هـ)، حققه وقدم له : الدكتور علي توفيق الحمد ، ط٤ ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، ١٩٨٨م .
- الجملة العربية تأليفها وأقسامها : الدكتور فاضل السامرائي ، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م) .
- الجملة العربية والمعنى : الدكتور فاضل السامرائي ، ط١، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) .
- جمهرة اللغة : لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي(ت٣٢١هـ) ،علق عليه ووضع جوانبه وفهارسه إبراهيم شمس الدين، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م) .
- جموع التصحيح في العربية : عبد المنعم سيد عبد العال ، الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة ، دار الإنماء العربي للطباعة ، ١٩٧٧هـ .

- الجموع في العربية (مع بعض المقارنات السامية) : باكيزة رفيق حلمي، مطبعة الآداب، بغداد ، ١٩٧٢م .
- الجنى الداني في حروف المعاني : ابن قاسم المرادي ، تح : طه محسن ، دار الكتب ، الموصل ، ١٩٧٦م .
- جواهر البلاغة : أحمد الهاشمي ، ط١٢، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٨م .
- الجواهر الحسان في تفسير القرآن(تفسير الثعالبي) : عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، د. ت .
- حاشية حسن العطار على شرح الأزهرية في علم النحو : المطبعة الميمنية ، مصر ، ١٣٣٢هـ .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ضبط وتشكيل وتصحيح : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،(١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وأولاده .
- حاشية القونوي على تفسير الإمام البيضاوي : عصام الدين إسماعيل بن محمد الحنفي ، ضبطه وصححه وخرّج أبياته : عبد الله محمود محمد عمر ، ط١ ، مطبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠١م .
- حاشية يس على التصريح : الشيخ يس بن زين العليمي الحمصي ، ط١ ، مطبعة الأزهرية المصرية (١٣١٣هـ) .

- الحجة في القراءات السبع : ابن خالويه ، شرح وتحقيق : الدكتور عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت ، ١٩٧١م .
- حجة القراءات : ابن زنجلة ، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبو زرعه ، تح : سعيد الأفغاني ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، (١٤٠٢هـ - ١٩٨٩م) .
- الحدود - المعجم الموضوعي للمصطلحات الكلامية - : قطب الدين أبي جعفر محمد بن الحسن النيسابوري المقري من أعلام القرن السادس، تح:د. محمود يزدي مطلق(فاضل) ، إشراف : جعفر السبحاني، ط١، مؤسسة الإمام الصادق(عليه السلام)للتحقيق والتأليف ، قم المقدسة ، إيران ، مطبعة مهر، قم ، ١٤١٤هـ .
- الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة : زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري ، تح : مازن المبارك ، ط١، دار الفكر المعاصر ،١٤١١هـ .
- الحدود ضمن(رسالتان في اللغة) : أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني(ت٣٨٨هـ)، تح : إبراهيم السامرائي،دار الفكر للنشر والتوزيع،عمان، ١٩٨٤م .
- حروف المعاني للزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي(ت٣٣٧هـ)، تح: الدكتور علي توفيق الحمد ، ط١، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ١٩٨٤م .
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : أبو محمد بن السيد البطليموسي(ت٥٢١هـ) ، تح: سعيد عبد الكريم سعود ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٠م .

- حليـة الأوليـاء وطبقـات الأصـفياء : أبـو نعـيم أحمـد بـن عبـد الله الاصبهاني ، ط٤ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .
- الحيوان : للجاحظ ، تح : عبد السلام هرون ، ط٣ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، ١٣٨٨هـ .
- خزانـــة الأدب ولـــب لبـــاب لـــسان العـــرب : عبـــد القـــادر البغدادي(ت١٠٩٣هـ)، د . ط ، بولاق، مصر ، ١٢٩٩هـ .
- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ) ، تح : محمد علي النجار، الناشر:عالم الكتب، بيروت .
- الخلاصـة النحويـة:الـدكتور تمـام حسان،ط٢،عـالم الكتـب، القـاهرة ،(١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م) .
- دائرة معارف القرن العشرين : محمد فريد وجدي ، ط٢، مطبعة دار معارف القرن العشرين ، (١٣٤٢هـ - ١٩٢٤م) .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : شهاب الدين أبو العباس بن يوسـف بـن محمـد بـن إبـراهيم المعـروف بـــ(الـسمين الحلبـي)(ت٧٥٦هـ) ، دمشق ، ١٩٨٦م .
- الدر المنثور:عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي، الناشر: دار الفكر، بيروت ، ١٩٩٣م .
- دراسـات فـي فقـه اللغـة : الـدكتور صـبحي الـصالح ، ط٩، نـشر أدب الحوزة ، دار العلم للملايين ، لبنان .
- دراسـات فـي اللغـة والنحـو العربـي : حـسن عـون ، معهـد البحـوث والدراسات العربية ، مطبعة كيلاني ،١٩٦٩م .

- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري : الدكتور فاضل صالح السامرائي ، مطبعة الإرشاد، بغداد ،(١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م) .
- دراسة الجملة العربية (الجملة العربية في شعر عروة بن أذينه) : ضياء عبد الرحمن الفلاحي ، مطبعة التعليم العالي ، الموصل ، (د.ت) .
- دراسة الصوت اللغوي : الدكتور أحمد مختار عمر ، ط١، عالم الكتب ، القاهرة ، (١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م).
- دراسة في حروف المعاني الزائدة : عباس محمود السامرائي ، ط١ ، ١٩٧٨م .
- دراسة المعنى عند الأصوليين : طاهر سليمان ، الدار الجامعية ، مصر ، د . ت .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع : أحمد بن أمين الشنقيطي، ط١ ، مطبعة كردستان العلمية ، ١٣٢٨هـ .
- دروس التصريف : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط٣ ، مطبعة السعادة ، مصر ، القاهرة ، (١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م) .
- دروس في علم الأصوات :جان كانتينو ، نقله إلى العربية وذيله صالح القرمادي ، نشريات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية ،١٩٦٦م .
- دروس في كتب النحو : الدكتور عبده الراجحي ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت، ١٩٧٥.

- دلائل الإعجاز: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني(ت٤٧١هـ)، تح : محمد التنجي ، ط١، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٥ .
- دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء : الدكتورة بتول قاسم ناصر ، ط١ ، طباعة ونشر: دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، العراق ،١٩٩٩م .
- دلالة السياق: إعداد:الدكتور ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، ط١، مطابع جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، وزارة التعليم العالي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة، ١٤٢٤هـ .
- دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها : لطيفة إبراهيم النجار ، ط١، دار النشر ، عمان ، الأردن ،(١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) .
- ديوان أبي طالب عم النبي (ﷺ) : جمعه وشرحه : الدكتور محمد التونجي، دار الكتاب العربي ، ط١، بيروت ، (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) .
- ديوان الأدب : أبو إبراهيم اسحق بن إبراهيم الفارابي(ت٣٥٠هـ)، تح: الدكتور أحمد مختار عمر، الدكتور إبراهيم أنيس، القاهرة ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م).
- ديوان امرئ القيس : تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٤ ، دار المعارف ، القاهرة ، (١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م) .
- ديوان امرئ القيس : حققه وبوبه وشرحه وضبط شكل أبياته : حنا الفاخوري ، ط١ ، دار الجيل ، بيروت ، (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م) .

- ديوان حسان بن ثابت : شرحه وضبطه نصوصه وقدم له : الدكتور عمر فاروق الطبّاع ، دار القلم ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٣م .
- ديوان الحطيأة : من رواية ابن حبيب عن ابن الإعرابي وأبي عمرو الشيباني ، شرح أبي سعيد السكري ، دار صادر ، بيروت ،(١٤٠١هـ - ١٩٨١م) .
- ديوان الراعي النميري : شرح الدكتور واضح الصمد ، ط١ ، دار الجيل ، بيروت ، (١٤١٦هـ - ١٩٩٥ م) .
- ديوان زهير بن أبي سلمى : دار صادر للطباعة والنشر، بيروت ، (١٣٨٤هـ -١٩٦٤م).
- ديوان الشريف الرضي : أبو الحسن محمد بن حسين بن موسى بن محمد بن موسى بن إبراهيم بن موسى ابن موسى ابن جعفر (عليه السلام) ، المجلد الأول ، ط١ ، منشورات مطبعة وزارة الإرشاد الإسلامي ، إيران ، ١٤٠٦هـ .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة : الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٨ م .
- ديوان الفرزدق : شرحه وضبطه وقدم له : علي فاعور ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) .
- ديوان القتال الكلابي : حققه وقدم له : إحسان عباس، دار الثقافة ، بيروت ،(١٣٨١هـ ١٩٦١م) .
- ديوان الكميت بن زيد الاسدي : جمع وشرح وتحقيق : الدكتور محمد نبيل طريفي ، ط١ ، دار صادر، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٠م .
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري : دار صادر، بيروت ، (د . ت) .

- ديوان مسكين الدارمي : جمعه وحققه عبد الله الجبوري ، وخليل إبراهيم العطية ، ط١ ، مطبعة دار البصري ، بغداد ،(١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م) .
- ديوان الهذليين : الناشر الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ،(١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م) .
- ذيل الأمالي والنوادر: أبو علي القالي ، دار الكتاب العربي، بيروت ، لبنان، (١٣٩٨هـ - ١٩٨٧م) .
- الرد على النحاة : لابن مضاء القرطبي ، نشره وحققه : الدكتور شوقي ضيف ، ط١، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ،(١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م) .
- رسالة الغفران : أبو العلاء المعري ، وضع حواشيه وقدم له : الأستاذ علي حسن فاعور ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،(١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) .
- رسالة في الصرف : للمرصفي (ضمن رسالتان في علم الصرف) ، للسنباطي (ت٩٥٠هـ) والمرصفي(ت١٣٠٧هـ) ، تح : أحمد ماهر البقري ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م) .
- رسالة المباحث المرضية المتعلقة بـ(من) الشرطية : عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام المصري ، تح : الدكتور مازن المبارك ، ط١ ، الناشر: دار ابن كثير ، دمشق ،١٩٨٧م.
- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه : الدكتور مازن المبارك ، دار الكتاب اللبناني، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٤م .

- زاد المسير في علم التفسير : أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القريشي (ت٥٩٧هـ) ، تح : محمد بن عبد الرحمن عبد الله ، ط١، مطبعة دار الفكر ، الناشر : دار الفكر ، بيروت ، (١٤٠٧هـ) .
- الزاهر في معاني كلمات الناس : لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري(ت٣٢٨هـ)، تح : الدكتور حاتم الضامن ، دار الرشيد ، الجمهورية العراقية ، ١٩٧٩م .
- الزمن في النحو العربي : كمال إبراهيم ، دار أمية ، الرياض ، ١٤٠٤هـ .
- الزينة في الكلمات الإسلامية : أحمد بن حمدان بن أحمد أبو حاتم الرازي(ت٣٢٢هـ) ، تح: حسين بن فيض الله الهمداني ، ج١، طبع بدار الكتاب بمصر ، ١٩٥٧م ، وج٢، طبع بمطبعة الرسالة ، القاهرة ، ١٩٥٨م .
- السبعة في القراءات : لابن مجاهد أبي بكر أحمد بن موسى(ت٣٢٤هـ)، تح : شوقي ضيف، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٢م .
- سر صناعة الإعراب : لأبي الفتح عثمان بن جني ، تح : الدكتور حسن هنداوي ، ط١ ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٨٥م .
- سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي : علي بن عثمان القاصح العذري ، ط١ ، مطبعة الاستقامة ، مصر ،(١٣٥٢هـ - ١٩٣٤م) .

- سنن ابن ماجه : محمد بن يزيد القزويني(ت٢٧٥هـ)، تح : محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر: دار الفكر، بيروت .
- سنن البيهقي الكبرى : أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي ، تح: محمد عبد القادر عطا ، الناشر : مكتبة دار الباز ، مكة المكرمة ،(١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) .
- شذا العرف في فن الصرف : الأستاذ الشيخ أحمد الحملاوي ، ط٢، دار القلم ، بيروت ، لبنان، (١٣٧٣هـ - ١٩٥٣م) .
- شرح ابن عقيل : بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط٢ ، الناشر دار الفكر، دمشق ، ١٩٨٥م .
- شرح ابن الناظم - بدر الدين بن عقيل - مطبعة العلوي ، النجف ، ١٣٤٢هـ .
- شرح أبيات سيبويه : أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس(ت٣٣٨هـ) ، تح: زهير غازي زاهد ، ط١ ، مطبعة الغري الحديثة ، النجف ، ١٩٧٤م .
- شرح أبيات سيبويه : أبو محمد بن يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي(ت٣٨٥هـ) ، تح : محمد علي الزيح هاشم ، دار الفكر ، القاهرة ،(١٣٩٤هـ -١٩٧٤م) .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : علي بن محمد(ت٩٢٩هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وأولاده .
- شرح ألفية ابن معطٍ : عبد العزيز بن جمعه الموصلي(ت٦٩٦هـ)المسمى(المباحث الخفية في ظل مشكلات الدرة

الألفية) ، تح : الدكتور علي موسى الشوملي ، ط١، مطبعة الخريجي ، الرياض ، ١٩٨٥م .

- شرح التصريح على التوضيح : خالد عبد الله الأزهري(ت٩٠٥هـ) ، مطبعة مصطفى محمد ، مصر ، (د.ت) .
- شرح جمل الزجاجي : ابن هشام ، دراسة وتحقيق : الدكتور علي محسن عيسى مال الله ، ط٢، عالم الكتب ، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) .
- شرح جمل الزجاجي : لابن عصفور الاشبيلي(ت٦٦٩هـ) ، تح : صاحب أبو جناح ، مؤسسة الكتب للطباعة والنشر ، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) .
- شرح الحدود النحوية : الفاكهي ، تح : زكي فهمي الآلوسي ، بيت الحكمة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٨م .
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري(ت٣٢٨هـ)، تح: عبد السلام محمد هرون ، ط٢، دار المعارف بمصر، القاهرة .
- شرح الكافية : الرضي الاسترابادي(ت٦٨٨هـ) تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، الناشر : مؤسسة الصادق – تهران .
- شرح الكافية الشافية : جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني(ت٦٧٢هـ) ، تح : الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي ، ط١، دار المأمون ، مكة المكرمة، (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) .
- شرح اللمع : ابن برهان العكبري أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي(ت٤٥٦هـ) ، تح: الدكتور فائز فارس ، ط١ ، الكويت ، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) .

- شـــرح المـــراح فـــي التـــصريف : بـــدر الـــدين محمـــد بـــن أحمـــد العينـي(ت٨٥٥هـ) ،حققه وعلق عليه : الدكتور عبد الستار جواد ، مطبعة الرشيد ، بغداد ،١٩٩٠م .
- شـرح المعلقـات الـسبع : أبـو عبـد الله الحـسين بـن أحمـد الزوزنـي ، مؤسسة الزين ، بيروت ، لبنان ، منشورات مكتبة دار البيان للطباعة والنشر .
- شرح المفصل : موفق الدين ابن علي ابن يعيش النحوي(ت٦٤٣هـ) ، المطبعة المنيرية ، مصر .
- شرح المقدمة المحسبة : طاهر بن أحمد بن باشاذ (ت٤٦٩هـ) ، تح : خالد عبد الكريم ، المطبعة العصرية ، الكويت ، ١٩٧٦م .
- شرح الملوكي في التصريف : ابن يعيش ، تح : فخر الدين قباوة ، ط١، المكتبة العربية ، حلب ، (١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م) .
- شـــرح الوافيـــة فـــي نـــضم الكافيـــة : أبـــو عمـــرو عثمـــان بـــن الحاجب(ت٦٤٦هـ) ، مطبعة الآداب، النجف ،١٩٨١م .
- شرح ديوان امرئ القيس : حسن السندوبي، ط٣، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، (١٣٧٣هـ ١٩٥٣م) .
- شرح ديوان كعب بن زهير ، صنعه أبو سعيد الحسن بن الحسين بن عبد الله السكري ، الناشر: الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، (١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م) .
- شـرح شـافية ابـن الحاجـب : للـشيخ رضـي الـدين محمـد بـن الحسن الاسترابادي النحوي(ت٦٨٦هـ) ، تح : محمد نور الحسن ، ومحمد

الزفزاف ، ومحمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م) .

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام ، تح :عبد الغني الدفر ، ط١، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع ، دمشق .
- شرح عيون الإعراب : الإمام أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي(ت٤٧٩هـ) ، حققه وقدم له : الدكتور حنا جميل حداد ، ط١، مكتبة المنار ، الأردن ، الزرقاء ، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م) .
- شرح قطر الندى وبل الصدى : أبو محمد جمال الدين بن هشام الأنصاري ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط١١ ، القاهرة ، ١٣٨٣هـ .
- شعب الإيمان : أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تح : محمد بسيوني زغلول ، ط١ ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٠هـ .
- شعر الراعي النميري - دراسة وتحقيق - :الدكتور نوري حمودي القيسي وهلال ناجي ، مطبعة المجمع العلمي العراقي، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) .
- شعر الراعي النميري وأخباره : جمعه وقدم له وعلق عليه : ناصر الحاني، مراجعة وجمع شواهده ووضع فهارسه عز الدين التنوخي ، دمشق ، مطبوعات المجمع العلمي العربي ، دمشق ، (١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م) .
- الشعر والشعراء : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة(ت٢٧٦هـ) ، ط٢ ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) .

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي النحوي، تح : محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر: مكتبة دار العروبة، مطبعة لجنة البيان العربي ، مصر،(د. ت).
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها : أبو الحسن أحمد بن فارس(ت٢٩٥هـ) ، تح : أحمد صقر ، وعيسى البابي ، القاهرة، ١٣٢٨هـ .
- صبح الأعشى في صناعة الإنشا : أحمد بن علي القلقشندي(ت٨٢١هـ)، تح : الدكتور يوسف علي الطويل ، ط١ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٧م .
- الصحاح المسمى(تاج اللغة وصحاح العربية) : لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، حققه وضبطه شهاب الدين أبو عمر، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، لبنان، (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) .
- صحيح ابن حبّان : محمد بن حبّان البستي ، ترتيب ابن بلبان محمد بن حبّان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي ، ط٢، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م) .
- صحيح الترغيب والترهيب: محمد ناصر الدين الألباني، ط٥، مكتبة المعارف ، الرياض.
- صحيح مسلم : مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري ، تح: محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، (د.ت) .

- الصرف : حاتم الضامن ، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٩١م .
- الصرف الواضح : عبد الجبار النايلة ، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) .
- الصرف الوافي - دراسة وصفية تطبيقية في الصرف وبعض المسائل الصوتية - : الدكتور هادي نهر ، مطابع التعليم العالي ، ١٩٨٩م .
- صفوة التفاسير : محمد علي الصابوني ، بيروت ، ١٩٨٤م .
- الصورة الفنية في المثل القرآني : الدكتور محمد حسين الصغير ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨١م .
- ضرائر الشعر : لابن عصفور الاشبيلي ، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي النحوي الحضرمي(ت٦٦٣هـ) ، تح : السيد إبراهيم محمد ، ط٢ ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٢م).
- ضرائر الشعر (كتاب ما يجوز للشاعر من الضرورة) : لأبي عبد الله محمد بن جعفر التميمي القزاز القيرواني ، تحقيق وشرح ودراسة الدكتور محمد زغلول سلام والدكتور محمد مصطفى هدارة ، الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية ، دار بور سعيد للطباعة .
- الضرورة الشعرية (دراسة أسلوبية) : السيد إبراهيم محمد ، ط١، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٧٩م .

- طبقات النحويين واللغويين : أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٢ ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٢م .
- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم : الدكتور أحمد سليمان ياقوت ، ط١، الناشر : عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الرياض ، المملكة العربية السعودية ، شركة الطباعة العربية السعودية(المحدودة)،الرياض،(١٤٠١هـ - ١٩٨١م) .
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : الدكتور طاهر سليمان حمودة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م) .
- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي : الدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني ، ط١، وكالة المطبوعات ، الكويت ،١٩٧٤م .
- العقد الفريد : شهاب الدين أحمد المعروف باب عبد ربه الأندلسي ، تقديم الأستاذ خليل شرف الدين ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ١٩٩٩م .
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث:الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، تنفيذ وإخراج وطباعة مكتبة أم القرى ، الكويت ، ١٩٨٤م .
- علل النحو : أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق(ت٣٨١هـ) ، تحقيق ودراسة : الدكتور محمود جاسم الدرويش .
- علم الأصوات العام : بسام بركة ، مركز الإنماء القومي ، بيروت ، د . ت .

- علم الدلالة - دراسةً وتطبيقاً : الدكتور نور الهدى لوشن ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي .
- علم الدلالة والمعجم العربي : الدكتور عبد القادر أبو شريفة ، وحسين لافي ، والدكتور داود غطاشة، ط١، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، (١٤٠٩هـ ١٩٨٩م) .
- علم اللغة العام - الأصوات - (القسم الثاني) : الدكتور كمال محمد بشر ، ط٤، دار المعارف، مصر، ١٩٧٥م .
- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي: الدكتور محمود السعران،دار النهضة العربية ، بيروت .
- علم المعاني : الدكتور درويش الجندي ، دار نهضة مصر ، القاهرة ،(د.ت) .
- عمدة الصرف : كمال إبراهيم ، ط ٢ ، مطبعة الزهراء ، بغداد،(١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م) .
- عوالي اللئالي العزيزية في الأحاديث الدينية : ابن أبي جمهور الإحسائي(ت٨٨٠هـ) ، تح: السيد المرعشي والشيخ مجتبى العراقي ، ط١ ، مط سيد الشهداء ، قم ،(١٤٠٣هـ ١٩٨٣م) .
- العين : أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تح : الدكتور مهدي المخزومي ، والدكتور إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال .
- عين المضارع بين الصيغة والدلالة : الدكتور مصطفى النحاس ، بحث ضمن كتاب (بحوث في اللغة والأدب)، إعداد وإشراف :

الدكتور سهام الفريّح ، ط١، مكتبة المعلا ، شركة مطبعة الفيصل ، الكويت ،(١٤٠٨هـ ـ ١٩٧٨م) .

- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية : ابن الخباز ، أبو العباس أحمد بن الحسين(ت٦٣٩هـ)، تح : حامد محمد العبدلي ، ط١، بغداد ،(١٤١٠هـ-١٩٩٠م) .
- غريب الحديث : القاسم بن سلام الهروي أبو عبيد ، تح : الدكتور محمد عبد المعيد خان ، ط١، الناشر دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٣٩٦هـ .
- الفائق في غريب الحديث : محمد بن عمر الزمخشري ، تح : علي البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر دار المعرفة ، لبنان .
- فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال : لبحرق ، تح : الدكتور مصطفى نحاس ، الكويت ، جامعة الكويت ، ١٩٩٢م .
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير(تفسير الشوكاني) : محمد بن علي بن محمد الشوكاني(ت١٢٥٠هـ)، عالم الكتب ، الناشر: عالم الكتب ، (د.ت) .
- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية : سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجمل(ت١٢٠٤هـ)، مطبعة الاستقامة ، القاهرة .
- الفروق اللغوية : أبو هلال العسكري، تح : مؤسسة النشر الإسلامي، ط١، الناشر جامعة المدرسين ، قم .
- فصول في فقه اللغة : الدكتور رمضان عبد التواب ، ط٣، مطبعة المدني بمصر، (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م) .

- الفعل زمانه وأبنيته : الدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة ، الشركة المتحدة للتوزيع ، بيروت ، (د .ت) .
- فقه اللغة العربية : الدكتور كاصد الزيدي ، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل،(١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) .
- فقه اللغة المقارن : الدكتور إبراهيم السامرائي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٦٨م .
- فقه اللغة وخصائص العربية – دراسة تحليلية مقارنه للكلمة العربية وعرض لمنهج العربية الأصيل في التجديد والتوليد : الدكتور محمد المبارك ، ط٥ ، دار الفكر ، بيروت، (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م) .
- فلسفة اللغة العربية : عثمان أمين ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مكتبة مصر ، الفجالة ، القاهرة ، ١٩٦٥م .
- فلسفة اللغة العربية وتطورها : جبر ضومط ، المقتطف والمقطم بمصر .
- الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية : جرجي زيدان ، دار الهلال ، ١٩٢٣م .
- فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم : الدكتور مصطفى جواد ، مطبعة اسعد ، بغداد ، ١٩٦٨م .
- الفوائد الضيائية - شرح كافية ابن الحاجب -:نور الدين عبد الرحمن الجامي(ت٨٩٨هـ)، دراسة وتح : الدكتور أسامة طه الرفاعي ، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م) .
- في الأدب والنقد: الدكتور محمد مندور،ط٥، دار نهضة مصر ، الفجاله ، مصر،(د.ت).

- فـي الأصـوات اللغويـة (دراسـة فـي أصـوات المـد العربيـة): الـدكتور غالب فاضل المطلبي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ،١٩٨٤م .
- في أصول النحو : الدكتور سعيد الأفغاني ، ط٣، مطبعة جامعة دمشق ،(١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م) .
- فـي البحـث الـصوتي عنـد العـرب : الـدكتور خليـل إبـراهيم العطيـة ، منشورات دار الجاحظ للنشر ، بغداد ، الجمهورية العراقيـة ، ١٩٨٣م .
- فـي التحليـل اللغـوي : خليـل عمـايره ، ط١ ، مكتبـة المنـار- الأردن ، ١٩٨٧م .
- فــي النحــو العربــي قواعــد وتطبيــق علــى المــنهج العلمــي الحــديث : الــدكتور مهــدي المخزومــي، ط١، شــركة مــصطفى البــابي الحلبــي وأولاده بمصر ،(١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م) .
- في النحو العربي نقد وتوجيه : الدكتور مهدي المخزومـي ، ط٢ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، العراق ، بغداد ، ٢٠٠٥م .
- في نحو اللغة وتراكيبها – منهج وتطبيق : الدكتور خليل أحمد عمايره ، ط١،(١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، جدة ، المملكة السعودية .
- الفيـصل فـي ألـوان الجمـوع : عبـاس أبـو الـسعود ، دار المعـارف ، بمصر ، ١٩٧١م .
- القاموس المحيط : الفيـروز آبـادي(ت٨١٧هـ)،(الأقـراص الليزريـة – المكتبـة الكويتية الشاملة) .

- قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية : أصيل يعقوب ، و بسام بركة ، ومي شيخاني ، ط١، دار العلم للملايين ، ١٩٨٧م .
- القضايا الشعرية : رومان جاكبسون ، تح : محمد الولي ومبارك حنون الدار البيضاء ، ط١ ، دار توبقال للنشر، ١٩٨٨م .
- القطع والائتناف : أبو جعفر النحاس(٣٣٨هـ) ، تح: أحمد خطاب عمر ، الكتاب الخامس والثلاثون ، مطبعة العاني ، بغداد ،(١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م) .
- قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم : الدكتورة سناء حميد البياتي ، ط١ ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٣م .
- القواعد النحوية - مادتها وطريقتها - : عبد الحميد حسن ، ط٢ ، مطبعة العلوم ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر ، ١٩٥٢ .
- الكافية في النحو : ابن الحاجب ، بيروت ، لبنان ، د.ت .
- الكامل في اللغة والأدب : أبو العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد النحوي(ت٢٨٥هـ)، تح : الدكتور يحيى مراد ، ط١، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، القاهرة، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م) .
- الكامل في النحو والصرف والإعراب : أحمد قبش ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان،(١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) .
- الكتاب : لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هرون، عالم الكتب ، بيروت ، د. ت .
- كتاب اللامات : أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي ، تح : مازن المبارك ، ط٢ ، الناشر دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٥م .

- كتاب ليس في كلام العرب (معجم لغوي): لابن خالويه(ت٣٧٠هـ) ، ترتيب وتحقيق : الدكتور محمد أبو الفتوح شريف ، نشر مكتبة الشباب ، القاهرة ، ١٩٧٦م .
- كشاف اصطلاحات الفنون : محمد بن علي التهانوي ، دار الخياط ، بيروت ، د . ت .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : أبو القاسم جار الله محمد بن عمر الزمخشري الخوارزمي(ت٥٣٨هـ)، انتشارات آفتاب- تهران .
- الكشف عن أحكام الوقف والوصل في العربية : الدكتور محمد سالم محيسن ، ط١ ، دار الجيل، بيروت ، (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م) .
- كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني ، تح : هادي عطية ، ط١، مطبعة الإرشاد ، بغداد، ١٩٨٤م .
- الكلمة دراسة لغوية معجمية : الدكتور حلمي خليل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مطابع دار الناشر الجامعي ، ١٩٨٠م .
- الكليات : أبو البقاء الحسيني الكفوي الحنفي ، طبعة حجر ، دولتي تبريز ، ١٢٨٦هـ .
- لسان العرب : ابن منظور(ت٧١١هـ) ، ط١ ، دار صادر بيروت .
- اللباب في علل البناء والإعراب : أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري(ت٦١٦هـ) ، تح : غازي مختار طليمات ، ط١ ، الناشر دار الفكر ، دمشق ، ١٩٩٥م .

- اللغة : ج- فندريس ، تعريب : عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ، الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية ، مطبعة لجنة البيان العربي ، ١٩٥٠م .
- اللغة بين المعيارية والوصفية : الدكتور تمام حسان ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٨م .
- اللغة الشاعرة : عباس محمود العقاد ، مكتبة غريب ، الفجالة ، مطبعة الاستقلال الكبرى، القاهرة ، (د . ت) .
- اللغة العربية معناها ومبناها : تمام حسان ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣م .
- اللغة والنحويين القديم والحديث:عباس حسن ، ط٢، دار المعارف،مصر القاهرة،(د.ت) .
- اللمع في العربية : أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي ، تح : فائز فارس ، الناشر: دار الكتب الثقافية ، الكويت ، ١٩٧٢م .
- ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) ، تح : عبد العزيز الميمني ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٣٥٠هـ .
- ما يجوز للشاعر في الضرورة : لابن عبد الله محمد بن جعفر القزاز القيرواني(ت٤٥٣هـ)، تحقيق وتقديم :المنجي الكعبي ، الدار التونسية للنشر ،١٩٧١م .
- مباحث في علم اللغة واللسانيات : الأستاذ رشيد عبد الرحمن العبيدي ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، العراق ، ٢٠٠٢م .

- مباحث في علوم القرآن : مناع القطاع ، ط٧ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٠هـ .
- المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية العصرية : الدكتور مصطفى جواد ، ط٢، بغداد ، ١٩٦٥م .
- مبادئ اللسانيات : الدكتور أحمد محمد قدور ، ط١ ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان ،(١٤١٦هـ - ١٩٩٦م) .
- المبدع في التصريف : لأبي حيان النحوي الأندلسي(ت٧٤٥هـ) ، تحقيق وشرح وتعليق : الدكتور عبد الحميد السيد طلب ، ط١ ، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع ، الكويت ، (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) .
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : ضياء الدين بن الأثير(ت٦٣٧هـ) ، تح: أحمد الحوفي ، والدكتور بدوي طبانة ، ط٢، دار الرفاعي، الرياض ، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) .
- مجاز القرآن : أبو عبيدة معمر بن المثنى(ت٢١٣هـ)، تح : فؤاد سزكين ، ط٢، دار الفكر، مطبعة الخانجي، ١٩٧٠م .
- مجالس ثعلب : أحمد بن يحيى بن ثعلب(ت٢٩١هـ)، تح: عبد السلام محمد هرون ، ط١، دار المعارف ، مصر ، (د . ت) .
- مجمع الأمثال : أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار المعرفة ، بيروت .
- مجمع البيان في تفسير القرآن : أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي(ت٥٦٠هـ) ، تح : لجنة من العلماء والمحققين ، ط١ ، الناشر : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، ١٤١٥هـ .

- المحاجاة بالمسائل النحوية : جار الله الزمخشري ، تح : بهيجة باقر ، مط : أسعد ، بغداد ، ١٩٧٣م .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، دراسة وتحقيق : محمد عبد القادر عطا ، ط١، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ،(١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : للقاضي أبي محمد بن غالب بن عطية الأندلسي(ت٥٤٦هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتاب ، بيروت،(د.ت) .
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة : أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده(ت٤٥٨هـ)، تح : جمع من المحققين ، ط١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر،(١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م) .
- المحيط في اصوات العربية ونحوها وصرفها : محمد الانطاكي ، مطبعة مكتبة دار الشرق ، سوريا ، ط١ ، ١٩٧٢م .
- مختار الصحاح : محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي(ت٦٦٦هـ) ، دار الرسالة ، الكويت ، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) .
- مختصر المذكر والمؤنث : المفضل بن سلمه(ت٣٠٠هـ) ، حققه وقدم له : رمضان عبد التواب ، مطابع الشركة المصرية للطباعة والنشر ، القاهرة ،١٩٧٢م .

- المخصص : علي بن إسماعيل النحوي اللغوي المعروف بابن سيده(ت٤٥٨هـ) ، ط١، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) .
- المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية : عبد المجيد عابدين ، ط١ ، ١٩٥١م .
- المدخل إلى علم النحو والصرف: الدكتور عبد العزيز عتيق ، ط٢، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٤م.
- المذكر والمؤنث : لابن التستري الكاتب(ت٣٦١هـ) ، حققه وقدم له وعلق عليه : الدكتور محمد عبد المحمد هريدي ، ط١ ، مطبعة المدني ، القاهرة ، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) .
- المذكر والمؤنث : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ) ، حققه وقدم له وعلق عليه : الدكتور رمضان عبد التواب ، وصلاح الدين الهادي ، مطبعة دار الكتب ، الجمهورية العراقية ، ١٩٧٠م .
- المذكر والمؤنث : لأبي زكريا يحيى بن زياد : الفراء(ت٢٠٧هـ) ، حققه وقدم له : الدكتور رمضان عبد التواب ، مطبعة قاصد خير ، مكتبة دار التراث ، ١٩٧٥م .
- المرتجل : أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب(ت٥٦٧هـ)، حققه وقدم له : علي حيدر ، دمشق ، (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م) .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها : عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، (د.ت) .

- المسائل المشكلة المعروفة (البغداديات) لأبي علي النحوي(ت٣٧٧هـ) : دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله المستكاوي ، الكتاب الحادي والخمسون ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٣م .
- مسند الشاميين : سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني(ت٣٦٠هـ) ، تح : حمدي عبد المجيد السلفي ، ط٢ ، مطبعة مؤسسة الرسالة ، بيروت ، (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) .
- المشتقات : ميرزا محمد صادق التبريزي : طبع حجر إيران .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير : للرافعي أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي ، الناشر : المكتبة العلمية ، بيروت .
- مصطلح التذكير والتأنيث المذكر والمؤنث الحقيقيان : الدكتور عصام نور الدين ، الشركة العالمية للكتاب ، دار الكتاب العالمي ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٠م .
- المصنف في الأحاديث والآثار:عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن أبي بكر بن أبي شيبة الكوفي العبسي(ت٢٣٥هـ)، تح : سعيد محمد اللحام ، ط١، دار الفكر،١٤٠٩هـ.
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة : جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ) ، تح: الدكتور نبهان ياسين حسين ، دار الرسالة للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٧م .
- معالم التنزيل(تفسير البغوي): أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي(الأقراص الليزرية ـ المكتبة الكويتية الشاملة) .

- معاني الأبنية في العربية : الدكتور فاضل صالح السامرائي ، بغداد ، ١٩٨٠م ،(د.ط) .
- معاني القراءات : لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري(ت٣٧٠هـ)، حققه وعلق عليه الشيخ احمد فريد المزيدي ، قدم له وقرّظه فتحي عبد الرحمن حجازي ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، منشورات محمد علي بيضون ، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) .
- معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء(ت٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ،(١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م) .
- معاني القرآن : الإمام أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط(ت٢١٥هـ)، ط٢، تح: الدكتور فائز فارس ، (د. ت) .
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج : أبو اسحق إبراهيم بن السري(ت٣١١هـ) ، شرح وتحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي ، ط١، عالم الكتب ، بيروت ،(١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) .
- معاني النحو: الدكتور فاضل السامرائي ، ساعدت جامعة بغداد على نشره ، (١٩٨٦م - ١٩٨٧م) .
- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص : عبد الرحيم العباسي(ت٩٦٣هـ) ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، مصر ، (١٣٦٧هـ - ١٩٤٧م) .
- معترك الأقران في إعجاز القرآن : أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن أبو بكر السيوطي (ت٩١١هـ) ، ضبطه وصححه وكتب

فهارسه : أحمد شمس الدين ، ط١ ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) .

- معجم ألفاظ القرآن الكريم : الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ،(١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) .
- معجم البلدان : الشيخ شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي ، طهران ، منشورات مكتبة الأسدي ، ١٩٦٥م .
- المعجم الصغير : سليمان بن أحمد اللخمي الطبراني(ت٣٦٠هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- المعجم الكبير : سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني(ت٣٦٠هـ) ، تح : حمدي عبد المجيد السلفي ، ط٢ ، دار إحياء التراث العربي ، الناشر : مكتبة ابن تيمية ، القاهرة .
- معجم لغة الفقهاء : محمد رواس وزميله ، ط١ ، دار النفائس ، بيروت ، ١٩٨٥م .
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية : محمد سمير نجيب اللبدي ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٥م .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : وصفه محمد فؤاد عبد الباقي ، ط٣، منشورات ذوي القربى ، مطبعة ظهور ، ١٣٨٤هـ .
- معجم مقاييس اللغة : لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(ت٣٩٥هـ) اعتنى به الدكتور محمد عوفي مرعب ، والآنسة فاطمة محمد أصلان ، ط١ ، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، لبنان ، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) .

- المغرّب في ترتيب المعرّب : أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي بن المطرزي الفقيه الحنفي الخوارزمي(ت٦١٦هـ) ، الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .
- المغني في أبواب التوحيد والعدل (إعجاز القرآن) : القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني(ت ٤١٥هـ) ، تح : أمين الخولي ، القاهرة ، ١٩٦٩م .
- المغني في النحو : الإمام الشيخ تقي الدين أبي الخير منصور بن فلاح اليمني النحوي(ت٦٨٠هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق : الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن اسعد السعدي ، طبع في دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٩م .
- مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب : جمال الدين بن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ) ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد، ط ١٤٠٥ ، مطبعة المدني، القاهرة ، الناشر : مكتبة المرعشي ، قم المقدسة .
- مفتاح العلوم : للسكاكي ، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر(ت٦٢٦هـ) ، تح : أكرم عثمان يوسف ، ط١ ، مطبعة دار الرسالة ، بغداد ، (١٤٠٠هـ - ١٩٨١م) .
- المفتاح في الصرف : عبد القاهر الجرجاني(ت٤١٧هـ) ، حققه وقدم له : الدكتور علي توفيق الحمد، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) .

- مفردات ألفاظ القرآن الكريم : الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، تح : صفوان عدنان داوودي ، ط٤، (١٤٢هـ ق ،١٣٨٣هـ ش) ، مطبعة كيميا ، قم ، منشورات ذوي القربى .
- مفردات غريب القرآن: الراغب الأصفهاني(ت٥٠٢هـ)، ط١،الناشر: دفتر نشر الكتاب ، ١٤٠٤هـ .
- المفصل في صنعة الإعراب : أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، تح: علي بو ملحم، ط١ ، الناشر دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ١٩٩٣م .
- المفعول به وأحكامه عند النحويين وشواهده في القرآن الكريم : الدكتور شرف الدين علي الراجحي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، ١٩٨٩م .
- مقالات في اللغة والأدب : تمام حسان ، معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٩٨٥م.
- المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ) ، تح : محمد عبد الخالق عضيمة،ط٢،دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني ، القاهرة(١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) .
- المقدمة : عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، حققها وشرحها وعلق عليها : الدكتور علي عبد الواحد وافي ، ط٢ ،(١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م) .
- المقرب : ابن عصفور الاشبيلي(ت٦٦٩هـ)، تح : عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري، ط١، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧١م .

- الممتع في التصريف : ابن عصفور الاشبيلي(ت٦٦٩هـ)، تح : فخر الدين قباوة، ط٣، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ،(د.ت) .
- من أساليب التعبير القرآني(دراسة لغوية وأسلوبية في ضوء النص القرآني) : الدكتور طالب محمد إسماعيل الزوبعي ، ط٢ ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٦م .
- من أسرار العربية : الدكتور إبراهيم أنيس ، ط٦ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٨م .
- من علوم القرآن وتحليل نصوصه : الدكتور عبد القادر حسين ، (د.ت) .
- من قضايا اللغة والنحو : الدكتور علي النجدي ناصف ، مكتبة نهضة مصر بالفجالة ، (د.ت) .
- من وحي القرآن : الدكتور إبراهيم السامرائي ، ط١ ، مؤسسة المطبوعات العربية ، بيروت ، ١٩٨١م .
- منار الهدى في بيان الوقف والابتداء : أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني ، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ،(١٣٥٣هـ - ١٩٣٤م) .
- مناهج البحث في اللغة : تمام حسان ، الشركة الجديدة دار الثقافة ، الدار البيضاء، (١٤٠٠هـ - ١٩٧٩م).
- المنصف : شرح ابن جني لكتاب(التصريف) للمازني(ت٢٤٨هـ)، تح : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، ط١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، دار إحياء التراث القديم ، ١٩٥٤م .

- المنقوص والممدود : للفراء(ت٢٧٠م)، تح : عبد العزيز الميمني الراجكوتي ، دار المعارف بمصر ،(١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م) .
- منهاج البلغاء وسراج الأدباء : أبو الحسن حازم القرطاجني(ت٦٨٤هـ) ، محمد الحبيب أبو الخوجة ، دار الكتب الشرقية .
- منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث : الدكتور علي زوين ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، ١٩٨٦م .
- المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي) : عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) .
- المهذب في علم التصريف : الدكتور هاشم طه شلاش والدكتور صلاح مهدي الفرطوسي، والدكتور عبد الجليل عبيد حسن العاني ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد ، بيت الحكمة .
- مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين : كامل الخويسكي ، ط١، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٩م .
- موجز التصريف ، خلاصة وافية لابنية الكلمة العربية وتصريفاتها وأحكامها : عبد الهادي الفضلي ، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ، ١٩٧٣م .
- الموجز في النحو : أبو بكر محمد بن السراج(ت٣١٦هـ) ، حققه وقدم له ، مصطفى الشويمي بن سالم دامرجي ، ملتزم النشر والطبع : مؤسسة أ٠بدران للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، (د.ت) .

- موسوعة علوم اللغة العربية : إعداد الأستاذ . أميل بديع يعقوب ، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م) .
- موسوعة النحو والصرف والإعراب : الدكتور أميل بديع يعقوب ، ط٣، طهران ، مطبعة عترت ، قم .
- الموشح : للمرزباني أبي عبد الله محمد بن عمران بن موسى(ت٣٨٤هـ)، تح : علي محمد البجاوي ، دار نهضة مصر ، مطبعة لجنة البيان العربي ، ١٩٦٥م .
- الموفي في النحو الكوفي : صدر الدين الكنغراوي(ت١٣٤٩هـ) ، شرح وتعليق : محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي ، دمشق ،١٩٥٠م .
- نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري : أ.د . محمد حسين علي الصغير ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) .
- النحو العربي نقد وبناء : الدكتور إبراهيم السامرائي، مطابع دار الصادق ، بيروت ، (١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م).
- نحو الفعل : أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد، (١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م) .
- نحو القراء الكوفيين : خديجة أحمد مفتي ، إشراف عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ط١، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م) .
- نحو القرآن : أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، (١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م) .

- نحو اللغة وتراكيبها- منهج وتطبيق -: الدكتور خليل أحمد عمايره ، ط١، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) .
- النحو الوافي : عباس حسن ، ط٧، انتشارات ناصر خسرو ، تهران .
- النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي) : الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، ط١، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ،١٩٨٣م .
- النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم : الدكتور محمد صلاح الدين مصطفى ، دار غريب للطباعة ، مؤسسة علي جرّاح الصباح للنشر والتوزيع ، القاهرة ، (د.ت) .
- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة : محمد عرفه ، مطبعة السعادة ، ١٩٣٧م .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء : لأبي البركات جمال الدين عبد الرحمن بن محمد ابن الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تح : إبراهيم السامرائي ، ط٢ ، الناشر : مكتبة الأندلس ، بغداد ، ١٩٧٠م .
- النشر في القراءات العشر : أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري(ت٨٣٣هـ) ، تصحيح ومراجعة : علي محمد الضبّاع ، مطبعة مصطفى محمد نصر ، مصر ، د. ت .
- نظرة في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي : الشيخ محمد حسن القبيسي العاملي منشورات مكتبة الأنصار ، بيروت ،(١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م) .

- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث : الدكتور نهاد الموسى، المكتبة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ،(د.ت) .
- نقد الشعر: لأبي الفرج قدامة بن جعفر، تح : كمال مصطفى، ط٣، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ، (د. ت) .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه : لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري(ت٤٧٦هـ) تح : زهير عبد المحسن سلطان، ط١، منشورات معهد المخطوطات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الكويت ، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- النهاية في غريب الأثر : ابن الأثير(ت٦٠٦هـ) ، تح : طاهر أحمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناحي ، ط٤ ، مؤسسة إيليان ، قم ،(١٣٦٤ ش) .
- النهاية في غريب الحديث : ابن الأثير(ت٦٠٦هـ) ، تح : طاهر أحمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناحي ، ط٤، مؤسسة الإسماعيليان ، قم ، النشر مؤسسة الإسماعيليان ، قم ، ١٣٦٤ ش .
- نهج البلاغة : (خطب الإمام علي ت٤٠هـ)، تح : الشيخ محمد أحمد الشامي ، ط١ ، جامعة الملك عبد العزيز، المدينة المنورة ، دار جامعة أمدرمان للطباعة والنشر .
- النوادر في اللغة : أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري(ت٢١٥هـ) ، صححه وعلق عليه سعيد الخوري الشرتوني ،ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت،(١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م) .

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت٩١١هـ) ، عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .
- الواضح في علم العربية : لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي(ت٣٧٩هـ)، تح : أمين علي السيد ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٥م .
- الوساطة بين المتنبي وخصومه : أبو الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني(ت٣٦٦هـ) ، نشره أحمد عارف الزين ، ط١، مطبعة العرفان ، صيدا ،١٣٣١هـ .
- وصف اللغة دلالياً في ضوء مفهوم الدلالة المركزية(دراسة حول المعنى وظلال المعنى): محمد محمد يونس علي ، منشورات جامعة الفاتح ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية .

ثالثاً - الرسائل الجامعية

- الأبنية الدالة على اسم الفاعل في القرآن الكريم : أفراح عبد علي كريم الخياط ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٠م) ، رسالة دكتوراه .
- أبنية المبالغة ودلالتها في القرآن الكريم : خميس فزاع عمير الدليمي ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،٢٠٠٢م ، رسالة دكتوراه .
- الأثر الدلالي لحذف الاسم في القرآن الكريم : محمد جعفر العارضي ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة،(١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) ، رسالة ماجستير.

- الإضافة في العربية : نضال حسن سلمان ، كلية الآداب، جامعة بغداد ، ١٩٨٨م ، رسالة ماجستير .
- الإنزياح في أنشودة المطر للسياب : سعدون محسن إسماعيل الحديثي ، كلية العلوم الإسلامية ، جامعة بغداد ،٢٠٠٣م ، رسالة ماجستير .
- التعدي واللزوم في العربية : خليل العطية ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٦٩م ، رسالة ماجستير .
- التوابع في نهج البلاغة- دراسة نحوية دلالية - : وداد حامد السلامي ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، (١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م) ، رسالة ماجستير .
- التوظيف الدلالي للصوت والإلقاء في الخطاب العرفي المسرحي العراقي ، كلية التربية الفنية ، جامعة بابل ، قاسم كاظم صكبان الظواهري، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م) ، رسالة ماجستير .
- الجملة الوصفية في النحو العربي : ليث اسعد ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٤م ، رسالة ماجستير .
- الحال في الجملة العربية : فاخر هاشم سعد الياسري : جامعة البصرة ، ١٩٨٦م ، رسالة ماجستير .
- الحمل على المعنى في العربية : علي عبد الله حسين العنبكي ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٦م ، رسالة ماجستير .
- سورة الكهف- دراسة نحوية وصرفية : معمر منير مسيهر العاني ، كلية التربية – ابن رشد ، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م) ، رسالة ماجستير .

- العلاقات الدلالية بين ألفاظ الطبيعة في القرآن الكريم ، آلان سمين مجيد زنكنة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) ، رسالة ماجستير .
- علّة امن اللبس في اللغة العربية ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد : مجيد خير الله راهي الزاملي، ١٩٩٧م ، رسالة ماجستير .
- القرائن الدلالية للمعنى في التعبير القرآني : عدوية عبد الجبار الشرع ، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد ،(١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م) ، رسالة دكتوراه .
- القرينة النحوية في الأسماء المعربة : دريد عبد الجليل عبد الأمير ، كلية التربية ، جامعة بغداد،(١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) ، رسالة ماجستير .
- لغة الشعر في هاشميات الكميت : رزاق عبد الأمير الطيار ، كلية القائد للتربية للبنات ، جامعة الكوفة،(١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) ، رسالة ماجستير .
- اللون في القرآن الكريم : نضال حسن سلمان ، كلية القائد للتربية للبنات ، جامعة الكوفة ، (١٤١٨هـ -١٩٩٧م)، رسالة دكتوراه .
- المبني للمجهول في التعبير القرآني – دراسة نحوية دلالية - : هاتف بريهي شياع ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م) ، رسالة ماجستير .
- المسائل اللغوية والنحوية في كتاب مجاز القرآن لأبي عبيده(ت٢٠٨هـ) : عبد الكاظم محسن الياسري ، كلية القائد للتربية للبنات ، جامعة الكوفة ، (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م)، رسالة دكتوراه .

- المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب : خديجة زبار عنيزان الحمداني ، كلية التربية – ابن رشد ، جامعة بغداد ،(١٤١٦هـ - ١٩٩٥م) ، رسالة دكتوراه .
- معاني الأبنية الصرفية في مجمع البيان : نسرين عبد الله شنوف الزجراوي ، كلية القائد للتربية للبنات ، جامعة الكوفة ، (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م) ، رسالة ماجستير .

رابعــاً - الأبحــاث

- ابن جني والجرجاني في دفاعهما عن المعنى : الدكتور جميل سعيد ، بحث منشور في مجلة المجمع العربي العلمي العراقي ، مج/٣١ ، العدد/١ .
- أثر حركة العين في تعدية الفعل اللازم :الدكتور سيد علي مير لوحي فلاورجاني ، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، مج/٧٦، ج/٤ .
- أسلوب التفضيل في القرآن الكريم : أحمد عبد الستار الجواري ، بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي ، مج/٣٨ ، ج/١ .
- أفعال المقاربة هل هي ناقصة ؟ محمود غناوي الزهيري ، بحث منشور في مجلة الأستاذ ، مج/١٢ .
- البصر في القرآن الكريم (لغة ودلالة) : الدكتورة نضال حسن سلمان ، بحث منشور في مجلة المبين ، ع/١ ، ٢٠٠٥م .

- التحول الداخلي في الصيغة الصرفية وقيمته البيانية أو التعبيرية : الدكتور مصطفى النحاس ، بحث منشور في مجلة اللسان العربي ، مج/١٨، ج/١ .
- الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة : الدكتور نعمة رحيم العزاوي بحث منشور في مجلة المورد ، مج/١٠ ، ع/٤،٣ .
- الدلالة في البنية العربية بين السياق اللفظي والسياق الحالي : الدكتور كاصد ياسر الزيدي، بحث منشور في مجلة آداب الرافدين ، ع/٢٦ .
- رأي في موضوع علم النحو: الدكتور مهدي المخزومي ، بحث منشور في مجلة كلية الآداب والعلوم ، ع/١ .
- الضمائر في اللغة العربية : الأستاذ عبد العليم إبراهيم ، محاضرة مطبوعة ضمن كتاب (الاتجاهات الحديثة في النحو)، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٨م .

- الشاهد اللغوي بين الواقع والمطلوب(دراسة في ضوء علم اللغة الحديث): رزاق عبد الأمير مهدي الطيار، بحث مشارك في المؤتمر القطري الثاني للغة العربية ، كلية القائد للتربية للبنات ، جامعة الكوفة ، مستل من كتاب وقائع المؤتمر القطري الثاني للغة العربية ، ٢٠٠١م .
- ظاهرة الإعراب في العربية وتفسيرها : عبد الفتاح شلبي ، محاضرة مطبوعة ضمن (الاتجاهات الحديثة في النحو) – مجموعة محاضرات ألقيت في مؤتمر مفتشي اللغة العربية المرحلة الإعدادية ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٨م .

- ظاهرة التثنية في العربية : عدنان محمد سلمان ، بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي ، مج/٣٢ ، ج/١-٢ .
- فن الالتفات في المباحث البلاغية : جليل رشيد فالح ، بحث منشور في مجلة آداب المستنصرية ، ع/٩ .
- في التذكير والتأنيث لأبي حاتم سهل بن محمد اللغوي المقرئ السجستاني ، تح : الدكتور إبراهيم السامرائي ، بحث مستل من مجلة الإسلام ، ع/٧،٨ .
- القراءات والوقف والابتداء : الدكتور أحمد مختار عمر ، بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي مج/٣٩، ج/١ .
- القرائن النحوية واطّراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي : الدكتور تمام حسان ، بحث منشور في مجلة اللسان العربي ، مج/١١ ، ج/١.
- قضية التذكير والتأنيث في العربية : الدكتور طارق عبد عون الجنابي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، مج/٣٨ ، ج/١ .
- اللغة والنقد الأدبي : الدكتور تمام حسان ، بحث منشور في مجلة فصول ، مج/٤ ، ع /١ .
- مسائل في إعراب القرآن لابن هشام : الدكتور صاحب أبو جناح ، بحث منشور في مجلة المورد ، مج/٣، ع/٣ .
- المعنى النحوي في ضوء التراث وعلم اللغة الحديث : الدكتور مصطفى النحاس ، بحث منشور ضمن مجموعة بحوث في كتاب بعنوان(في قضايا الأدب واللغة)، مؤسسة الصباح ، الكويت ، ١٩٨١م .

- مناقشة رأي في علامة التأنيث : محمد شيت صالح الحياوي ، بحث منشور في مجلة اللسان العربي ، مج/١٨ ، ع/١ .
- نظام الفعلية في العربية : الدكتور إبراهيم السامرائي ، بحث مستل من مجلة المجمع العلمي العراقي ، مج/١٨ .
- نظرة حول الضمائر : صالح الظالمي ، بحث مستل من مجلة كلية العلوم ، ع/٢ ، النجف.
- الوصف بالمصدر : الدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي ، مج/٣٥ ، ج/١ .

خامساً - الأبحاث الالكترونية

- أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي ، بحث منشور في الانترنيت على موقع (faculty . uaeu.ac) ، رشيد بلحبيب، ٢ .
- قراءة أولية في بعض وظائف الإعراب الدلالية والتركيب ، بحث منشور في الانترنيت على موقع(faculty . uaeu.ec) ، رشيد بلحبيب ، ٤ .

The Parsing , forms and Correspondance

Circumstances in The Arabic Language

Amal Baqir Abdul Hussein Gibara

Summary

This study belongs to the mixed studies of the descriptive , transform- ational, and normative method .I have tackled the topic in such away which is compatible with the requirements of heritage and the achievements of the modern thought .The research gives a vision of the concept of the Structural word in the Arabic Language and it's sections through analyzing , the multiple meanings of these sections so as to be a context in a grammatical meaning. It also shows the relationship of the context with this multiplicity and it's impact on finding one meaning to the structural word through

synchronization of contexts .

The verbal contexts are regarded as one of the prominent meaningful contexts that explain meaning . The most famous are : The contexts of inflections on, the contexts of formula , and the contexts of matching . The context through is a verbal ,moral , or circumstantial phenomenon through which we can get rid of confusion arising from the

structure of the vocabularies with each other in similar contexts verbally or morally , weighting sentenced to another provision . In addition .every context moral or verbal , that do not determine the meaning , is worthless without other evidences.

The inflections (Al- I'irab sign) , which the scientists are concerned with and made it the only context impaling contexts meaning , is one of the verbal that determine meaning . So, it is the only dichotomy explaining meaning and it may be wasted, if we explained the confusion .While the formula is morphological rule to explain the confusion through which we resort to acoustic changes through inflections or addition which is changed according to the changing in meaning . Therefore , the formula may be far from it's functional meaning though the " permission " will be for a stylistic purpose , not structural . On the other hand , the context of matching

consolidates the link between the parts of structure through the Participation in one of the general meaning : (type, number , person, appointment , and parsing of words (Al I'irab) , it may follow unusual methods as an art of the stylistic arts . In all of that , the other contexts bear maintaining the meaning and explaining confusion .



University of Kufa
College of Arts
Department of The Arabic Language

The Parsing , forms and Correspondance Circumstances in The Arabic Language

A Thesis Submitted to

The Council of The College of Arts / Kufa University

By

Amal Baqir Abdul Hussein Gibara

In Partial Fulfillment of the Requirements of Master

Degree in The Arabic Language and it's Literature

Supervised By

Mohammed Abdul Zahra Ghafil Al Shareefy

1429 A.H 2008 A.D